

السياسة الزراعية

في السودان

إقتصادياً وفنياً

القسم العام

الكتاب الأول

تأليف الأستاذ

يحيى محمود مصطفى

بكالوريوس في العلوم الزراعية

ليسانسيه في الحقوق

خبير ومهندس زراعي

ومحامي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

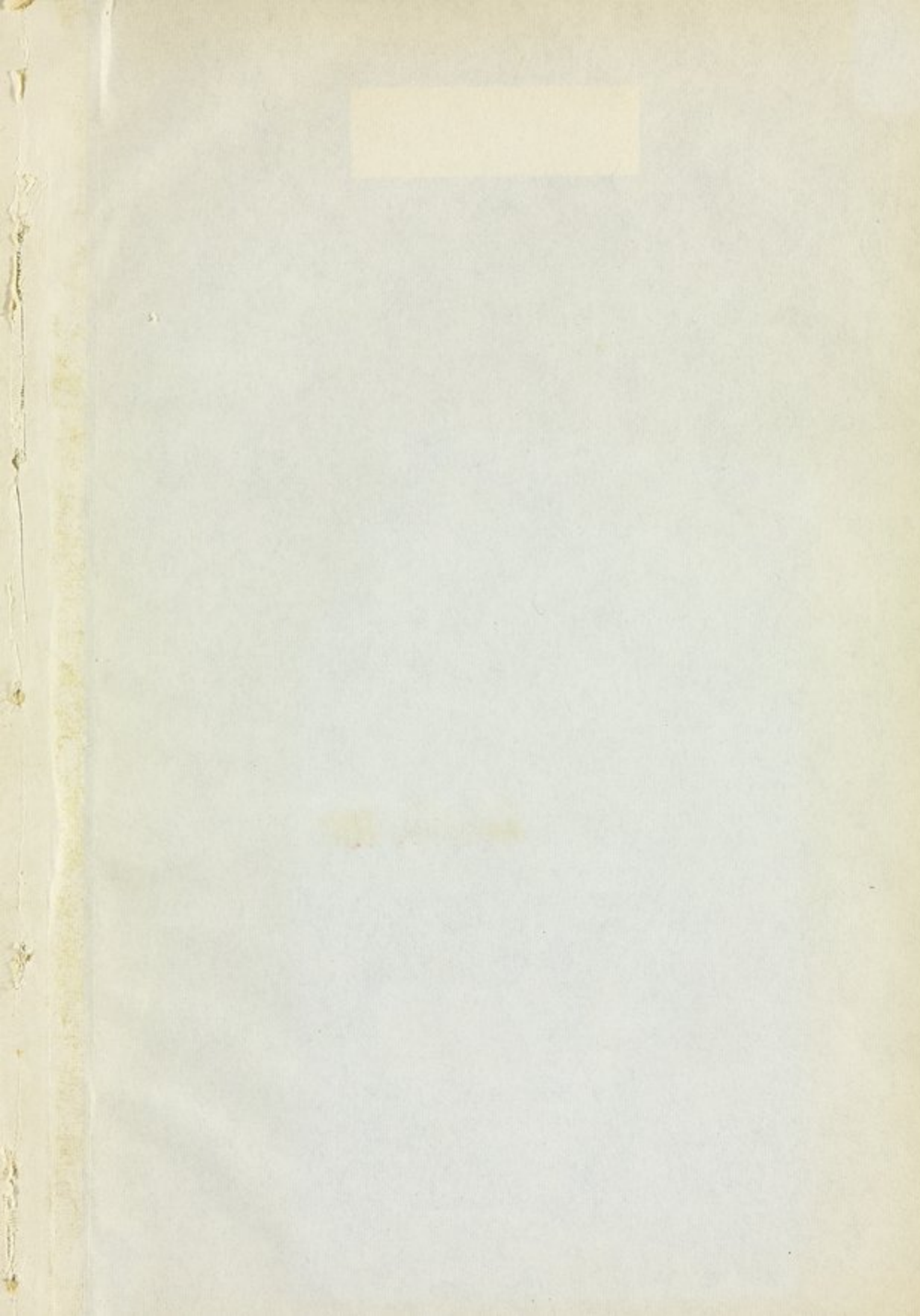
مطبعة مصر - الخرطوم

DATE ISSUED DATE DUE
XXXXXX JUN 15 1986
RETURNED MAY 1 1986

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 013671621



السياسة الزراعية

al-Siyāsah al-Zirā'iyah

في السودان

إقتصادياً وفنياً

القسم العام

الكتاب الأول

تأليف الأستاذ

يحيى محمود مصطفى

بكالوريوس في العلوم الزراعية

ليسانسيه في الحقوق

خبير ومهندس زراعي

ومحامي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة مصر - الخرطوم

تَبْعَانِ الْمَدِينَةِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

لِيَتَوَلَّى لِحَقِّهِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ

بِأَمْرِ الْمَلِكِ



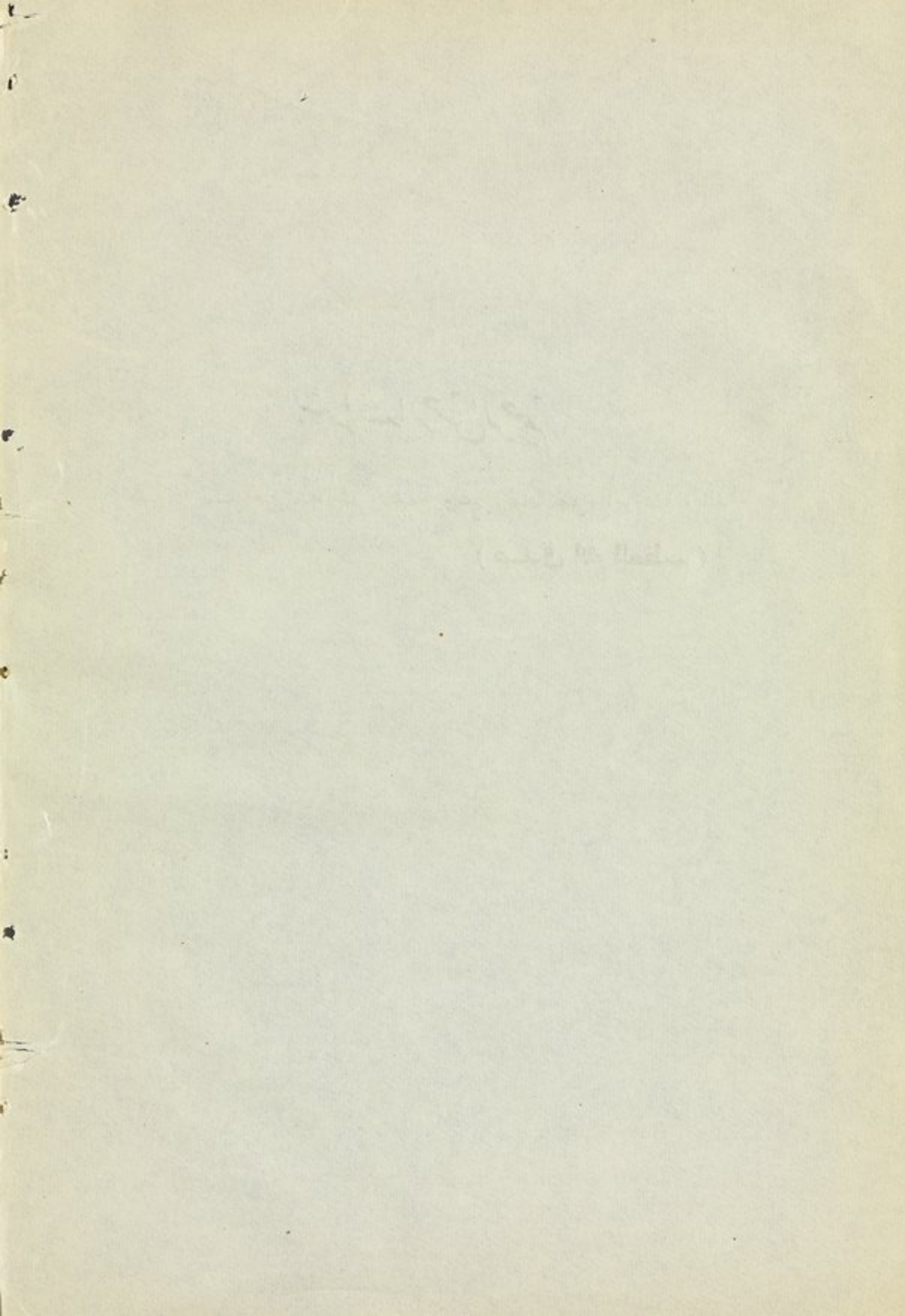
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا

(صدق الله العظيم)

9-28.06.044

2272
6905
386



الاهداء

الى كل من علمنى حرفا
لاى كل من ألهمنى فكرة
الى كل من قدم الى نصيحة مخلصا
الى كل من ردنى الى صواب
الى كل من أبعدنى عن خطا
الى كل من دفعنى للاجتهد
الى كل من اراد النقد فكان منصفا
الى اهلى واخوانى من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب
أهدى مجهودى المتواضع وحسبى قول رسول الله عليه الصلاة والسلام
« من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد »
بحبى محمود مصطفى

الحمد لله

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

تمهيد

في الأسبوع الأول من مايو سنة ١٩٥٣ أذعت من محطة الاذاعة السودانية حديثا بعنوان مركز القطن الاقتصادى فى السودان وفى الاسبوع التالى له أذعت حديثا تكميليا تحت عنوان واجب الحكومة تجاه نزول أسعار القطن . وقد نشرت مجلة « هنا أم درمان » كلا الحديثين متتابعين فى ٢٣ و ٣٠ من شهر يوليو سنة ١٩٥٣ . وكان الحكم فى السودان للانجليز ولم يكن يعنيه ما جاء فى الحديثين الا مجرد تكملة برامج الاذاعة بما يكفل تحقيق الغرض منها كوسيلة لقتل الفراغ وضياح الوقت أما الاستفادة مما جاء فيهما فلم تكن من بين الأهداف التى انشئوا الاذاعة من أجلها فى ذلك الحين . ويكفى للدلالة على هذا القول أن أنقل هنا خاتمة الحديث الأول الذى أذيع ونشر منذ عامين ونصف : - قلت بالحرف الواحد فى عدد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ :

... ويتضح مما سبق أن النزول فى أسعار القطن أمر طبيعى واستمرار النزول لسنوات عديدة قادمة أمر طبيعى أيضا . وبالرغم من هذه الحقيقة فإن تكاليف المعيشة لا زالت مرتفعة ونفقات الانتاج لا زالت على حالتها من الارتفاع فالاجور وأسعار السماد وزيوت الوقود وثمان الآلات وتكاليف اصلاحها وصيانتها كلها باقية على حالها أو تزيد . والخلاصة أن اليوم قريب جدا ذلك اليوم الذى سيجد فيه أصحاب المشاريع الزراعية والمزارعون أن سعر المحصول الناتج لا يغطى نفقات الانتاج ويجدون أنفسهم فى موقف غاية فى الحرج لا يستطيعون الخروج منه بمفردهم وينتقل العبء الى عاتق الحكومة والهيئات والساسة بغية ايجاد علاج حاسم سريع حتى لا يفلت الزمام من أيديهم خصوصا اذا صاحب ذلك انشغال الحكومة فى تدعيم مركزها السياسى والأدبى والاقتصادى .

هذا ما ختمت به حديثى منذ عامين ونصف العام . وهذا ما أخذ فى ذلك الوقت على محمل التشاؤم واليأس . ولكن الأيام أثبتت أن الحاصل فى هذه الأيام هو ما نهت اليه منذ سنوات . ولم يكن لنا حيلة أمام الحاكمين فى ذلك الحين فلم يكونوا فى مناصبهم الا منفذين لسياسة أساسها المنفعة لجانب واحد ومرت تلك الفترة وجاءت النتائج بنفس ما توقعته من انشغال الحكومة القائمة فى تدعيم المركز السياسى والأدبى أما المركز الاقتصادى فان خطوة واحدة ذات أثر لم تتخذ فى هذا الشأن حتى الآن لأسباب سنبحثها فيما بعد .

وان كانت الحكومة فى سنة ١٩٥٣ قد صمت أذنها عن النصح والتوجيه الا أن المستمعين والقراء وهم أصحاب المصلحة الأولى لا زال بعضهم يذكر تلك الأحاديث ولم يكن من الصعب على بعضهم أن يذكرنى بما لن أنساه وما زال بعضهم يلح على أن أتقل من حيز ضيق مؤقت الى مجال أوسع وأكثر ثباتا وفى تلك الفترة بحثت فيما لم يتسع له البحث قبل سنة ١٩٥٣ وعدلت من بعض الاستنتاجات ووصلت الى المزيد من النتائج وبدأت أستعد للتأليف .

وترددت كثيرا لأسباب لا حيلة لى فيها وأخرى تتصل بى مباشرة أو بطريق غير مباشر فما كتب عن السودان فى الناحيتين الزراعية أو الاقتصادية كان بلغة أجنبية قصد من ورائها افادة محدودة داخل السودان ولا حدود لها فى خارجه . وكان من السهل أن أكشف العلاقة بين المؤلفين والحكومة فنجدها علاقة الأخ بأخيه أو الوالد بابنه أو الشخص بظله فالمؤلف انجليزى والحكومة انجليزية والمؤلف موظف فى حكومة السودان وكلاهما يفكر فى تدعيم مركز الآخر فكان ظاهر تلك المؤلفات الاطراء والمديح من المؤلف للجهاز الحكومى وافترقت المؤلفات الى النقد والتوجيه لأن المؤلف غالبا مايكتب عن أعماله التى لا يمكن أن ينظر اليها بعين الناقد العادل والمؤلفات جميعها عبارة عن محاولة لابرار مجهود المستعمرين وأفضالهم على السودان وكما قلت فانها كتبت لتتشر خارج السودان بشكل غير محدود .

أما امكانيات المؤلفين فكان ميسرة في البحث والرجوع الى الاحصائيات الدقيقة في أقصر وقت وتعهد الحكومة باخراج المؤلفات على نفقتها بطريق مباشر أو غير مباشر . أو يمكننا القول في النهاية أن تلك المراجع كانت نشرات حكومية بريطانية استعمارية في كل مراحلها المعنوية والمادية .

أما ملاحظتي على المؤلفات الزراعية عن السودان والتي ناقشت ظروفها فيما سبق فأننى أرى أنها دراسات في علم النبات أكثر منها دراسات في علم الزراعة فالتاحية الفنية الصرفة تغلب عليها مع توكيد للنتائج التي سار العمل بها في مشروع الجزيرة وللانصاف أقول أن المجهود الذى بذل في قسم الابحاث الزراعية كان له أثر كبير في ايجاد الاصناف والسلالات التي تتلاءم وظروف السودان وأما ما عدا ذلك فقد تحكمت في النتائج سياسات مرسومة سيأتى عنها الكلام فيما بعد .

أما التطبيق العملى وتخفيض نفقات الانتاج ورسم سياسة طويلة الأجل وعلاج الظروف المحتملة والاستفادة من كل عناصر الانتاج كاملة فهذا ما لم تشر اليه تلك الكتب لتعارض في المصالح بين المنتجين الوطنيين في السودان والمصدرين البريطانيين للسلع الضرورية للانتاج الزراعى كالآلات والجرارات والأسمدة والوقود وكبار الموظفين ... الخ .

ولنعد الى حديثنا الذى نشر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ ونقول من جديد ان العيب يقع على الحكومة والهيئات والسياسة لعل لهم من الماضى عبرة وفى المستقبل عزم وأمل .

« المبحث الأول »

الباب الاول

« المشروع الزراعى »

قبل أن نبحت التقسيمات المتنوعة للإنتاج لا بد لنا من تعريف المشروع الزراعى .

المشروع لغويا هو الفكرة التى لم تبدأ تنفيذها بعد أو التى بدأ تنفيذها ولم تكتمل بعد ولكنها تطلق تجاوزا على كل فكرة تحققت وتم تنفيذها فعلا .
وعبارة مشروع زراعى من الناحية الفنية تطلق على كل مشروع له ارتباط بالزراعة أو الإنتاج الزراعى فشركة للحرث أو لإصلاح الاراضى أو لتربية الحيوانات والطيور أو لتصدير الفاكهة أو إنتاج الخضر أو صناعة الصلصة أو صناعة الشربات أو الألبان كلها مشاريع زراعية .

أما فى السودان فقد كان استغلال الأراضى هو أو المشروعات الزراعية وبذلك انحصر تعريف المشروع الزراعى فى استغلال الأراضى الزراعية فى السودان بطريقة منظمة . بمعنى أن قطعة أرض زراعية تعتمد على الزراعة المطرية أو على رى السواقي أو على رى الشواديث « النبأى » أو أرض الجزائر لا تعتبر فى نظر العرف الجارى مشاريع زراعية .

ويمكننا القول أن المشروع الزراعى فى السودان هو كل استغلال منظم على نطاق واسع لمساحة من الأرض الزراعية مهما اختلفت فى مصادر ريها أو طريقة استغلالها أو تبعيتها . أو مساحتها أو طبيعة أرضها ... الخ . فمشروع الجزيرة ، ومشروع القاش ومشروع الزاندى ومشروع كساب والجزيرة أبا وجودة والزيداب والكدرى والفطيسة كلها مشاريع زراعية وإن اختلفت فى ظروفها .

ولا مفر لنا بعد ذلك من تخصيص كل مشروع زراعى آخر « غير استغلال الأراضى الزراعية » باسمه مقترنا بلفظة مشروع مباشرة فنقول مشروع البان ومشروع تربية الدواجن ومشروع للصناعات الزراعية . ومشروع لزراعة الفاكهة أو الخضروات ... الخ .

ولم يكن هذا التعريف للمشروع الزراعى هو الخروج الوحيد على القواعد العامة فى توحيد المصطلحات الفنية باللغة العربية . بل أن الكثير من التعريفات قد اتخذت صبغة محلية جعلت من الصعب على الراغبين فى تتبع النشاط الزراعى فى السودان أن يهضموا شرحا للسياسة الزراعية قبل الامام الكافى بمعنى الاصطلاحات المتداولة عرفا والتي لا بد لنا من رصدها وشرح موجز لها حتى يسهل على القارئ بعد ذلك أن يتتبع الشرح فى سهولة ويسر .

وقد اخترت بعض المصطلحات الهامة للبدء بها لكثرة استعمالها أما المصطلحات التى يفوتنا رصدها فى صدر هذا الكتاب فلا شك اننا سنوفىها حقها من التبويب والتعريف كلما لزم الحال .

الباب الثانى

مصطلحات محلية هامة

صاحب المشروع : لا تنصب كلمة « صاحب » هنا على ملكية المشروع وانما على رخصة المشروع ومدتها خمسة عشر سنة سواء كانت أراضى المشروع مملوكة لصاحب الرخصة كليا أو جزئيا أو كانت مملوكة للحكومة أو لأفراد آخرين .

والتعريف العلمى لعبارة صاحب مشروع هى عبارة صاحب رخصة المشروع

المضرب : هو موقع الواپورات التى تستعمل فى رى المشروع أى المكان الذى منه تسحب مياه الرى ومنه تبدأ التربة الرئيسية للمشروع

الجناية : هى تربة درجة ثانية فى مشروع صغير أو تربة درجة ثالثة فى مشروع كبير

الحواشة : هى أصغر وحدة مساحية فى المشروع وهى عادة خمسة أفدنة وأحيانا أربعة أو عشرة أفدنة حسب ظروف كل مشروع .

ووحدة التوزيع والتسليف بالنسبة للمزارعين هى الحواشة . أما بالنسبة لصاحب المشروع فان الوحدة هى الفدان فى الغالب .

أبو عشرين : هو قناة الري التى تسقى عددا من الحواشات على جانب واحد أو على الجانبين ويختلف عدد الحواشات حسب كفاءة أبو عشرين وحسب طريقة التقسيم واستواء الارض وقد سمي أبو عشرين بهذا الاسم لأنه كان يتكلف فى انشائه فى الجزء المتصل بكل حواشة عشرين ريال . (والريال عشرة قروش) أى أن جملة تكاليف انشائه كانت جنيهين فى الفترة المصاحبة لانشاء مشروع الجزيرة وله طول ثابت هو ٧٥ أو ١٥٠ متر ولصقت به التسمية وأصبح الاسم الوحيد المتداول عرفيا بالانجليزية Abu XX

أبو ستة : هو أصغر مجارى المياه خارج الحواشة فهو جدول يمر بين حواشتين يسقى النصف المجاور لكل منهما أو يسقى حواشة كاملة من ناحية واحدة حسب الظروف الهندسية وطوله فى العادة ١٥٠ مترا أو ٣٠٠ متر ويمر بطول الحواشة وكان يتكلف ستة ريالات أى ٦٠ قرش والتصق به الاسم وأصبح يدرج فى الخرائط ويستعمل للدلالة عليه وبالانجليزية Abu VI

الحفريات : الأعمال الترابية من حفر وردم بقصد انشاء الترع الرئيسية والفرعية والجنايبات وأبو عشرين وأبو ستة . والمصارف رئيسية وفرعية

الطراد الناشف : عمل خطوط « سرايب » القطن قبل الزراعة
الطراد الأخضر : إعادة الطراد فى الأرض لفتح الخطوط بعد الزراعة والرقاعة
والشلخ والحش والسماذ وسمى أخضر لأن العملية تتم والارض منزرعة .

الرقاعة : الترقيع (زراعة الأماكن الغائب منها الانبات)

الشلخ : الخف - التسليت
الحش : بالنسبة للقطن معناه ازالة الحشائش من أرض القطن
بالنسبة للمحاصيل الأخرى = الحصاد
بالنسبة للبرسيم تستمر بنفس التعريف عرفيا وفيما
القش - القشوش : الحشائش النامية في الأرض الزراعية .
الحصاد : عرفيا معناه مخلفات المحاصيل في الأرض فبالنسبة للحبوب يكون
الحصاد هو البقايا التي تترك للاغنام والماشية . أما فنيًا فان
الحصاد هو جمع محاصيل الحبوب والبقول أو الضم .
التفتت : هو الجسر الفاصل بين حوضين أو شريحتين ينطق (تجنت) بتن.حد.
روال ويطلق عليها « ترس »
الانقابة : هي الشريحة التي يحدها جدول من ناحية وتجنت من ناحية أخرى
وتحتوى الحواشة على عدد من الأناقي وتنطق أنجاية وتعرف
بالفردة
الدردم : (بشده وضم الدال الأولى وسكون الراء وضم الدال الثانية) جمع
دردمه وهى لوزة القطن قبل التفتيح
الفقش : التفتيح
اللقيط : Picking الجنى واللقاطين عمال الجنى
الشوال : كيس القطن فارغا
البال : أكياس القطن المعبأة بالقطن الزهر
الراكوبة : جمعها رواكب أكواخ قش تقام لايواء العمال المؤقتين
السخانة : الحرارة
السقط : البرد

الباب الثالث

التقسيم الاقليمي من الوجهة الزراعية

يمكن تقسيم السودان الى المناطق الزراعية الآتية :
أولا : المنطقة الشمالية وتشمل المديرية الشمالية والجزء الشمالى من

مديرية الخرطوم وهى منطقة القطن الأمريكى بالمشاريع ومنطقة الجبوب والفواكه والنخيل .

ثانيا : مديرية النيل الأزرق وتشمل الجزيرة ومشاريع النيل الأبيض ومناطق سنار والفونج وكلها منطقة مشاريع حكومية أو شبه حكومية أو أهلية وكلها مناطق قطن مشاريع ساكل (طويل التيلة) وزراعة عيش « ذرة » مطرية . أو تروى بالراحة .

ثالثا : شرق السودان مشروعى دلتا القاش ودلتا طوكر منطقة رى مزدوج وقطن ساكل وزراعات عيش ودخن مطرية وبالفيضان

رابعا - غرب السودان مناطق الزراعة المطرية دارفور وكردفان

خامسا : أعالي النيل منطقة مشاريع ساكل شمالا وأمريكى أمطار جنوبا حول ملاكال وزراعات ذرة مطرية

سادسا : مناطق جبال النوبة قطن الزراعة المطرية أمريكى وعيش مطرى

سابعا : مشاريع الاستوائية - مشاريع الزاندى - قطن أمريكى . وسيأتى شرح هذه التقسيمات ضمن التقسيم الزراعى من الوجهة الزمنية.

الباب الرابع

التقسيم الزراعى من حيث مصدر المياه

أولا : الرى بالراحة : قطن مشروع الجزيرة عن طريق رفع المياه أمام خزان سنار ومشروع عبد الماجد الحكومى .

ثانيا : الرى بالآلات الرافعة من النيل وفروعه كمشاريع النيل الأبيض عموما والنيل الأزرق جنوبى سنار وجنوبى الخرطوم والنيل الأعظم شمالى الخرطوم .

ثالثا : الرى من فيضان الانهار والبحيران - وذلك بغمر الأرض قبل الزراعة فقط بسبب اندفاع المياه فوق سطح التربة . مثل مشروع القاش ودلتا طوكر وكذلك أراض الجزائر وميول شواطئ النيل وفروعه .

رابعا : الرى على مياه الأمطار كليا : مناطق غرب السودان - جبال النوبة
- الجنوب - عيش مشاريع النيل الأبيض وأعالى النيل ودلتا طوكر ودلتا
القاش .

خامسا : الرى جزئيا من الأمطار زراعات قطن القاش وطوكر حيث تسقط
الأمطار بعد زراعة القطن ونموه مما يحسن المحصول .
سادسا : زراعات متفرقة - الحفائر - المترات (الآبار الارتوازية أو شبه
الارتوازية)

الباب الخامس

التقسيم من حيث وسائل الاستغلال

أولا : مشروع الجزيرة مشترك فى الاستغلال بين الحكومة وإدارة
المشروع والمزارعين

ثانيا : المشاريع الحكومية تتبع مباشرة للحكومة والاستغلال مشترك من
الحكومة والمزارعين وتتبع لوزارة الزراعة كمشروع (القطيسة) والزاندى
ثالثا : مشاريع خصوصية وهى المشاريع التى لا نصيب للحكومة من وراء
استغلالها ولا تتعدى صلة الحكومة بها . مجرد مراقبة تطبيق اللوائح والقوانين
الإدارية والصحية والزراعية وشئون الضرائب والأمن وبذلك يقتصر الاستغلال
على أصحاب المشاريع والمزارعين وتنقسم الى ثلاثة أنواع

١ - مشاريع تملكها شركات أو دوائر زراعية كمشروع الجبلين لشركة
عبد المنعم محمد الزراعية ومشروع مسرة المملوك لشركة أبو العلا الزراعية ومشروع
الملاحة المملوك لدائرة المهدي ومشروع الخليفة تبع دائرة السيد على الميرغنى .
٢ - مشاريع شراكة (أى مشروع يمتلكه عدد من الأشخاص باسمائهم
جميعا)

٣ - مشاريع أفراد بمعنى أن المشروع يملكه فرد واحد .

رابعا : السواقي : هى صورة من مشروع صغير يروى عن طريق السواقي

ويملكه فرد أو أفراد وهذه يسمح فيها بالانفراد بالاستغلال ويختلف عما سبق من مشاريع ان هذه لا تطبق عليها اللوائح الخاصة بسحب مياه النيل وخصوصا في وجود مزارعين أو لجنة مزارعين .

خامسا : أراضى الجروف والنبارى « الشواذيف » وينفرد فيها بالاستغلال القائم بها . ووحدة المساحة فيها هى الجبل وليس القدان .

الباب السادس

التقسيم الزراعى من ناحية الطقس

يمكن تقسيم السودان زراعى من حيث الطقس الى أربعة أقسام :

١ - المديرية الشمالية جو حار صيفا معتدل شتاء مع أمطار نادرة فى الخريف

٢ - مديرية الخرطوم جو حار صيفا معتدل شتاء مع أمطار متوسطة فى

الخريف - الأمطار أواسط يوليو حتى أوائل سبتمبر

٣ - منطقة الجزيرة وأعالى النيل وغرب السودان وبلاد النوبة جو حار

صيفا - أمطار غزيرة نوعا وأطول فى مدتها فى الخريف الامطار من أول يوليو

حتى سبتمبر

٤ - منطقة الاستوائية الجو معتدل صيفا يميل الى الحرارة - الخريف

غزير الأمطار وأطول فى فترته .

٥ - شرق السودان شديد الحرارة فى الصيف والخريف - الامطار فى

سبتمبر واکتوبر ونوفمبر وديسمبر .

الباب السابع

تقسيمات زراعية أخرى

١ - من حيث نوع التربة ودرجة خصوبتها وطبيعتها الجغرافية وسهولة

استغلالها

٢ - من حيث توزيع المحاصيل الزراعية وأصنافها فبالنسبة للصمغ غرب

السودان والقمح شمال السودان والنخيل المديرية الشمالية والفاكهة مديرية الخرطوم والشمالية والجزيرة أبا ومديرية كسلا . والجنوب . والبرسيم حول المدن والسهم غرب السودان . وأبو سبعين حول المدن والذرة في عموم السودان والدخن شرق السودان .

أما القطن ففي المديرية الشمالية قطن أمريكي زراعة نيلية .

وفي القاش ودلتا طركر والجزيرة والنيل الأبيض وسنار وسنجه قطن ساكل (طويل التيلة) .

وفي مشاريع الاستوائية منطقة الزاندي وفي منطقة جبال النوبة قطن أمريكي زراعة مطرية .. الخ .

٣ - من حيث قطر طلبية السحب من مياه النيل وفروعه وكفاءة الطلبات في الرفع بالنسبة لكل من النيل وفروعه .

وهكذا تكثر التقسيمات التي تتداخل في بعضها وتتبع الزراعة أحيانا والاقتصاد أحيانا أخرى مما دفعنا الى تقسيم السياسة الزراعية في السودان بالنسبة لعامل الزمن وعناصر الانتاج فهما العاملان المتلازمان واللذان يحققان التلازم بين تتبع النشاط الزراعي والاقتصادى وبين الماضى والحاضر والمستقبل.

« المبحث الثانى »

السياسة الزراعية فى السودان فنيا واقتصاديا

الباب الاول

العلاقة بين الزراعة والاقتصاد

ترتبط الزراعة بالاقتصاد ارتباطا وثيقا . فالإنتاج الزراعى ما هو الا فرع من فروع الاقتصاد أو عنصر من عناصره بل يمكن القول أن الاقتصاد كعلم ما هو الا أثر من آثار الزراعة .

فما لا شك فيه أن الإنتاج الزراعى هو أول مشروع اقتصادى منذ بدء الخليقة عندما كان الانسان يعيش على سياسة الاكتفاء الذاتى الذى أساسه أن يسد حاجته من الإنتاج الزراعى بطريق مباشر أو غير مباشر .

وان سارت الزراعة مستقلة عن الاقتصاد أحيانا فانهما لا بد أن يتلاقيا عند نقطة معينة وكلما سارت الأمم فى طريق التقدم والرقى كلما زادت الرابطة وتوثقت بين علم الاقتصاد وعلم الزراعة . وللاقتصاد فروع كثيرة بعضها يمت الى الزراعة بصلة وبعضها لا يمت لها فمثلا الطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج فى علم الاقتصاد نجد لها مخزنا لتربة صالحة للزراعة أو أخرى محتوية على المواد الأولية كالمعادن واذا نظرنا للفحم كمادة صناعية فانه يرجع الى صفته النباتية التى تجله أثر من آثار الزراعة .

واذا نظرنا لقطر لا يوجد فيه ثروة زراعية كالحجاز والكويت فانه يعتمد على ثروته الغير زراعية كالزيت لاتخاذها أساسا للمبادلة بسلع ذات أصل زراعى كالمنسوجات والمواد الغذائية وبذلك تعود العلاقة فى الظهور بين الاقتصاد والزراعة .

والزراعة فى أضيق الحدود داخل المزرعة لا يمكن أن تستغنى عن الاقتصاد

للسير في الانتاج الزراعى المنظم الذى يهدف الى استغلال الأرض الزراعية بطريقة منظمة مربحة ربها معقولا لأطول مدة ممكنة بأقل نفقات بشرط ألا يتعارض ذلك مع كمية وطبيعة الانتاج .

وقد تحدث من الظروف الطارئة ما يجعل المشروع الفاشل اقتصاديا ناجحا ماديا وذلك عندما يقل معدل الانتاج وتنخفض معه نفقات الانتاج مع استمرار قيمة الوحدة في الانتاج على سعرها السابق .

ومثل آخر عندما تنحط طبيعة الانتاج ويرتفع السعر نتيجة لقلّة المعروض أو كثرة الطلب .

ومثل ثالث عندما يزيد معدل الانتاج مع انحطاط في طبيعة الناتج وتكون الزيادة في الناتج معادلة حسابيا وماديا للنقص في قيمة الوحدة .

ومثل آخر عندما يرتفع الانتاج ويرتفع الثمن لسبب فجائى ويكون ارتفاع نفقات الانتاج متمشيا في الارتفاع بطريقة لا يسهل معها خفض النفقات بما يتلاءم والانخفاض في الأسعار . وقد يكون المشروع ناجحا اقتصاديا وفاشلا من الوجهة الحسابية اذا زادت تكاليف الانتاج في الفترة المصاحبة للتأسيس وما بعدها نتيجة لارتفاع نسبة الاستهلاك في رأس المال فتقل الارباح أو تنعدم الى حين . ثم بعد أن يستهلك كل رأس مال التأسيس يظهر انخفاض فجائى في نفقات الانتاج ويسير المشروع بعد ذلك في طريقه بنجاح .

فالمشروع الزراعى أو المزرعة في أضيق حدودها لا تخرج عن أنها مشروع انتاجى مهما صغرت أو كبرت وان الانتاج في المزرعة لا يمكن أن يستمر ناجحا الا اذا بنى على قواعد اقتصادية سليمة أساسها الاستفادة الكاملة من كل عناصر الانتاج .

وعناصر الانتاج في بعض الآراء ثلاثة هي الطبيعة والعمل ورأس المال وفى آراء أخرى أربعة هي الطبيعة والعمل ورأس المال والمنظم وأصحاب النظرية المثلثة يضعون المنظم داخل عنصر العمل . وأصحاب

النظرية الرابعة يصرون على ابراز أهميته باعتباره العنصر الذى يتحمل مخاطر الانتاج .

ورأينا : أن نلائم من الرايين

فتستند الى النظرية الثلاثية عند بحث السياسة الزراعية للسودان فى الفترة الزمنية السابقة على القرن العشرين حينما كان الانتاج الزراعى لا يعتمد على تنظيم أو مخاطرة

ثم نعود الى النظرية الرابعة عند بحث السياسة الزراعية للسودان ابتداء من القرن العشرين عندما بدأ الانتاج الزراعى يحتل مكانه فى ذهن المفكرين وانعكس صداه عندما بدأت مرحلة من الانتاج الزراعى بتوجيه من مؤسسة انجليزية «هى مؤسسة ولكم Welcome Leboratories» وبعدها تطورت البذرة فتضخمت فى شكل شركة الجزيرة وما صاحب ذلك من بدء تنظيم السحب على مياه النيل .

الباب الثانى

القسم العام

يشمل هذا المؤلف « القسم العام » فى السياسة الزراعية للسودان حيث سنتناول الزراعة فى السودان على وجه العموم من الناحيتين الفنية والاقتصادية دون تخصيص لشرح التفاصيل المتعلقة بكل حالة على حدة . وانما فقط سنشير الى تلك التفاصيل بالقدر الذى يساعد القارئ على متابعة البحث للخروج بقاعدة عامة يمكن تطبيقها على غالبية الحالات أو الظروف الفرعية . فعلى سبيل المثال سنشير بالنسبة للمشاريع الزراعية الى القاعدة العامة فى اختيارها من حيث المضرب والآلات والخفريات والادارة والوقود واللقيط «الجنى» والنقل والحليج والتمويل والبيع ... الخ فاذا اختلفت بعض العناصر داخل القاعدة العامة كظروف كل مشروع حسب المنطقة المقام فيها على النيل الأعظم أو الأزرق أو النيل الأبيض فى أكثر من موقع فيه فاننا سنحيل الى القسم الخاص الذى نبخه فى المؤلفات الثلاثة التالية .

فعلى سبيل المثال جميع الأبحاث التفصيلية المتعلقة بالمحاصيل الزراعية أيا كانت حبوب - بقول - ألياف - فاكهة - خضروات - غابات كلها ستبحث من الناحية الفنية فى كتابين أحدهما خاص بالقطن كمحصول زراعى والعنصر الرئيسى للدورة الزراعية وسنبحث المحصول التالى للقطن فى الدورة الزراعية وهو الذرة - أى العيش - فى نفس الكتاب لارتباطهما الوثيق بنظام الدورة الزراعية القائمة حاليا حتى يمكننا معالجة مشاكل الدورة فى داخل نطاق المشروع الزراعى الكامل .

وهكذا الحال بالنسبة لباقى المحاصيل التى تستلزم أبحاثا خاصة مستقلة لا تدخل تحت نطاق القسم العام الا فى حدود الوصول الى قاعدة عامة يبدأ منها البحث فى العناصر التى تدخل تحت هذه القاعدة .

وطبىعى أن التقسيم الذى سنسير عليه فى بحث السياسة الزراعية سيختلف عن التقسيمات السابقة .

الباب الثالث

تقسيم السياسة الزراعية من حيث عنصر الزمن

قلنا فيما سبق أننا سنسير على رأى النظرية الثلاثية فى الانتاج الزراعى فى الفترة السابقة على القرن العشرين وعلى ضوء نظرية العناصر الاربعة عند بحث السياسة الزراعية فى السودان منذ ابتداء القرن العشرين حتى وقتنا هذا وما يليه فى المستقبل القريب والبعيد .

وتفسيرا لذلك حددنا عناصر البحث فى الفترات الزمنية التالية :

أولا : الفترة السابقة على سنة ١٩٠٠ على ألا تمتد الى الماضى الا بالقدر الذى يوصلنا الى حالة مشابهة لما كانت عليه الزراعة فى الأزمان السابقة .

ويكفيانا من تلك الفترة النصف الثانى من القرن التاسع عشر ففيه الكفاية لاشباع الرغبة فى البحث .

وكم كان بودنا لو بدأنا فوراً بالبحث فى الفترة الزمنية التالية الا أن

الرجوع الى الماضى يعطينا قاعدة ثابتة ترتكز عليها وتقارن بها كلما اتجهنا الى الامام . كما أن تلك الفترة بالذات لا تخلو من عناصر تستحق البحث والدراسة باعتبار ان التطورات التى أدخلت عليها كان لها أثر واضح فى الفترات الزمنية التالية :

ثانيا : الفترة الزمنية الثانية وهى الثلث الأول من القرن العشرين وفيها ظهرت فكرة التنظيم فى الانتاج وعلى أساسها ارتكزت السياسة الاستعمارية للاستغلال الزراعى فى السودان على نطاق يتفق وتلك الأغراض . وفيها أيضا أنشئ خزان سنار وخزان جبل الأولياء وأبرمت خلالها اتفاقية سنة ١٩٢٩ لتنظيم السحب من مياه النيل وفيها اختفى العنصر المصرى فى الادارة وأصبحت انجليزية خالصة لا دخل للسودانيين أو المصريين فى عملية التنظيم .

ثالثا : الفترة الزمنية الثالثة وتنقسم الى قسمين :

الأول : من نهاية الفترة السابقة حتى انتقال الحكم من يد الانجليز الى يد الوطنيين - أى الى أوائل سنة ١٩٥٤ -

الثانى : من أوائل سنة ١٩٥٤ حتى وقتنا هذا وفيها تم تنفيذ السدود وما ترتب عليها من آثار مرتبطة بالزراعة والاقتصاد فى السودان وفيها أيضا تم اعلان استقلال السودان .

رابعا : السياسة الزراعية المستقبلية للسودان وتنقسم الى قسمين :

الأول : فى السنوات القلائل القادمة التالية على اعلان استقلال السودان وسيادته الكاملة .

الثانى : فى السنوات الطوال التالية عليها أى فى المدة الطويلة .

ونحن نرجو أن لا نقف طويلا أمام الماضى الا بالقدر الضرورى حتى تصبح غالبية هذا الكتاب منصبة على السياسة الزراعية فى الحاضر والتوجيه الزراعى فى المستقبل .

« المبحث الثالث »

الباب الاول

الفترة الزمنية السابقة على سنة ١٩٠٠

مقدمة :

لا شك أن السنين السابقة على القرن العشرين قد تشابهت الى حد كبير في وسائل الاستغلال الزراعى الذى أساسه الانتاج الزراعى والحيوانى . فمنذ الماضى البعيد كان كل من الأمطار ومياه النيل العامل الذى يتحكم في الانتاج الزراعى الذى لم يكن يتعدى محاصيل الحبوب وبعض الخضرة والمراعى اللازمة للابقار والأغنام والماعز .

وطبيعى أن تكون الحالة الاقتصادية أقرب الى سياسة الاكتفاء الذاتى نتيجة لتوفر المواد الغذائية والتعامل فى الفائض منها لسد الحاجات الغير متوفرة داخل السودان ، فالصمغ والحبوب والماشية كانت تصدر الى الخارج فى أضيق الحدود ويستورد مقابلها المنسوجات والملح والسكر والبن والشاى والعطور .

ومن الطبيعى أن يكون انشاء قناة السويس فاتحة لنشاط تجارى ساعد على خلق أسواق للصمغ والحبوب وان أدى الى لفت الأنظار الى السودان باعتباره موردا للمواد الغذائية يسهل الطمع فيه .

ولقد ساعد على لفت الأنظار الى السودان تلك القوافل من الرقيق التى كانت تخترق السودان متجهة الى الخارج بقصد التصدير . وكان المتعاملون فى تلك التجارة من الأجانب أطول باعا وأكثر تنظيما فاستفادوا فائدة مضاعفة هى ترويج تجارتهم فيؤدون ثمن الرقيق فى شكل سلع صناعية أو زراعية افتقر اليها السودان .

والتجارة الخارجية عرفها وزاولها السودانيون منذ أمد طويل ربما يمتد الى عشرات القرون . وعلى الأخص منذ انتشار الاسلام حيث عرف كل المسلمين الطريق الى الحج وحيث كان السودان ممرا لحجاج المسلمين القادمين من الغرب خارج حدود السودان وفي اجتماع الحجيج كل عام ما يسر التبادل في التجارة الخارجية .

الباب الثاني

عناصر الانتاج الزراعى فى تلك الفترة

قلنا أن عنصر التنظيم فى الانتاج كان مفقودا تقريبا فى تلك الفترة ولذلك فاننا سنرد الانتاج فى تلك الفترة الى عناصره الثلاثة الآتية :

أولا : الطبيعة ثانيا : العمل ثالثا : رأس المال

الطبيعة :

وتشتمل العناصر الطبيعية المؤثرة فى الانتاج على تربة صالحة للزراعة فى معدنها وجغرافيتها وجو ملائم للانتاج . وماء صالح للاستفادة منه فى الزراعة سواء كان عن طريق الامطار أو الانهار أو المياه الجوفية .

كما تشتمل على حشرات مفيدة لزيادة الانتاج كدودة الأرض وجرائم مفيدة كبكتريا التآرت وعلى حشرات وجرائم ضارة بالانتاج وكذلك على حيوانات مفيدة وأخرى ضارة .. الخ .

العمل ورأس المال :

فى تلك الفترة الزمنية يصعب الفصل بين العمل ورأس المال فقد كانت اليد العاملة الزراعية كلها من الرقيق وكان الرقيق جزءا من رأس المال . بل يكاد الرقيق يكون غالبية رأس المال المستغل فى الانتاج الزراعى . ولم يكن المأكل أو الملبس بالنسبة للرقيق الا مرادفات للزيوت أو الوقود للألات فكلها نفقات انتاج أو نفقات صيانة .

ولذلك فمن الممكن القول بأن الانتاج فى تلك الفترة الزمنية كان ذا

عنصرين رئيسيين الأول الطبيعة ، والثاني رأس المال ، وان عنصر العمل قد اختفى واندمج في رأس المال .

ولكن نظرا لأهمية البحث في تاريخ نشأة عنصر العمل وظهور الطبقات رأينا أن نتمسك بالنظرية المثلثة لعناصر الانتاج حتى يسهل علينا التركيز في عنصر العمل بالذات .

وفصل عنصر العمل عن رأس المال يكاد يؤدي الى هدم عنصر رأس المال ذاته . فرأس المال بعد استبعاد عنصر العمل لا يتجاوز قيمة تقاوى المحاصيل الزراعية الدورية أو صفرا في المحاصيل الزراعية التلقائية كالصمغ والاخشاب

الباب الثالث

الطبيعة

الطبيعة كعنصر هام في الانتاج الزراعى كانت ولا زالت حتى الآن محتفظة بكل أفضالها ومكوناتها وان حدث بعض التهذيب في كيفية وطريقة الاستفادة منها . ويمكننا تقسيم الطبيعة زراعيًا الى ما يأتى :

١ - التربة الزراعية

٢ - الماء

٣ - الهواء

٤ - الظروف الجوية

٥ - بذور الحشائش والاشجار

٦ - الكائنات الحية الطبيعة ظاهرة أو خافية سواء أثرت في الانتاج الزراعى بالزيادة أو النقص .

الفصل الاول

التربة الزراعية في السودان تختلف في تكوينها الميكانيكى من حيث حجم الجزيئات وطبيعتها ومن حيث مادة تلك الجزيئات وصفاتها ومن حيث درجة الجودة أو درجة الانحطاط .

وفى القسم الخاص باب مستقل لبحث التربة من حيث ملاءمتها ومن حيث صيانتها والى ذلك الحين يمكن القول بأن تربة السودان على العموم خصبة غالبا فى سنوات الانتاج الأولى وتقل خصوبتها تدريجيا ويظهر الفرق واضحا بين الدورة الزراعية الأولى والدورة الزراعية الثانية .

والدورة هنا معناها عدد السنوات التى يمر بها المحصول الرئيسى قبل العودة الى زراعته فى مكانه السابق أى الدورة تكون ثلاث أو أربع سنوات أو سنتان أو أكثر حسب التنظيم الفنى . فاذا قلنا ان القطن فى دورته الزراعية الثانية معناه أنه فى السنة الرابعة فى حالة الدورة الثلاثية وفى السنة الخامسة فى حالة الدورة الرباعية .

والواضح أن التربة فى السودان تتكون اما من طمى النيل أو من مخلفات السيول أو من فيضان منابع الأنهار والخيران واما من الرمال أو الاتربة التى تنقلها الهبوب (الرياح الصيفية فى السودان عموما أو الخريفية فى شرق السودان) .

ويظهر الفرق واضحا بين تربة النيل لايبض حيث تكثر فيها نسبة الرمل الناعم وتقل فيها نسبة لسلت أو المواد الغروية وبين أراضي النيل الأزرق حيث تكثر فيها نسبة السلت والمواد الغروية فتكون تربة طينية عادية أو طينية ثقيلة تميل فى غالبيتها الى قلوية خفيفة لها فى المستقبل اعتبار هام أما تربة النيل الأعظم شمالى الخرطوم فهى وسط بين الحالتين السابقتين فى المناطق المجاورة للنيل وأما مناطق القاش ودلتا طوكر فان التربة فيها طميية صرفة تميل الى الملوحة والقلوية . كما سنفصله فى حينه .

أما أراضي الجزائر فهى أراضي طميية أو صفراء وتعتبر أخصب أنواع الأراضي وأقدرها على الاستمرار فى الانتاج بنفس المعدل دون خوف من الانحطاط .

على كل حال فان التربة فى الماضى القريب أو البعيد لم تكن حائلا من الانتاج الزراعى على النطاق المتكافئ مع عنصرى العمل ورأس المال . ولم تظهر

فى تلك الفترة حاجة ملحة لمعالجة الارض بطرق ميكانيكية على نطاق ظاهر كالتقصيب أو معالجتها كىماويا وهندسيا للتغلب على الملوحة والقلوية عن طريق الغسيل والصرف أو التفاعلات الكىماوية مع تنظيم شبكات للصرف فى الحالين وان كانت الحاجة ستلج فى ذلك فى المستقبل القريب .

الفصل الثانى

الماء

لم يكن الماء العذب مصدر عقبة فى سبيل الانتاج الزراعى فى تلك الفترة الزمنية :

١ - الأمطار كانت ولا زالت كافية للانتاج فى أوقات معينة بالنسبة لمحاصيل الزراعة المطرية كالعيش (الذرة) والسسم والقول السودانى والدخن وبعض الخضروات ، وكان المتخلف من المياه فى الخيران يخرن أحيانا لبضعة شهور يحقق فيها استغلالا محدودا لأراضى مجاورة .

وكانت مراكز الرعاة دائما حيث يوجد المخزون من المياه فى المناطق البعيدة عن مجرى النيل وفروعه .

٢ - أما بالنسبة للأراضى المجاورة للنيل فقد قامت السواقي على ضفاف النيل لرى مساحات تتوقف على بعد منسوب الماء بالنسبة للساقية وتتوقف على القوة التى تديرها واستواء الأرض الذى يسهل استغلال أكبر مساحة ممكنة ودرجة متانة الساقية والقدرة على صيانتها واصلاحها . ولم تكن المساحة تتعدى كيلو مترين شرقا أو غربا عن الشاطئ فى أماكن متفرقة غالبا ما تكون قريبة من الحلال (القرى) ولم تكن المساحة المستغلة من الساقية تزيد عن عشرين فدانا .

٣ - وبجوار النيل أيضا كانت توجد الجزائر حيث تزرع عقب انحسار (نزول) مياه الفيضان .

٤ - وفى الجروف (ميول الشواطىء) كانت تقام النبارى (جمع نبرو)

أى الشواذيف لرى مساحات ضيقة على ميول الشاطيء وهى المناطق التى ترتفع إليها المياه فيغطيها ثم تنحسر (تنزل) عنها بعد الفيضان تاركة كمية من الطمي تعيد إليها خصوبتها ويجرى ريبها بعد ذلك بالشواذيف

٥ - الآبار كانت أهم مصدر للشرب فى المناطق البعيدة عن النيل كغرب السودان حيث يصعب الحصول على مياه الشرب وكانت قليلة النفع للزراعة .

الفصل الثالث

الهواء

يشتمل الهواء على عدة عناصر رئيسية تساعد على نمو النباتات :
فالهواء يتركب من الأكسجين وثنائى أكسيد الكربون والأزوت بنسب يستفيد منها النبات فى عملية التنفس والتمثيل الكلوروفيلى (الكربونى) وفى تمثيل الأزوت من الجو بطرق مختلفة ومعروف أن الأزوت عنصر رئيسى فى تغذية النباتات .

كما أن الهواء الجوى يحتوى على بخار الماء الذى يؤثر فسيولوجيا باعتباره مكونا لعنصر الرطوبة فى الجو ودرجة الرطوبة لها أهمية كبرى فى جميع مراحل الحياة النباتية منذ بدء الزراعة حتى نضج المحاصيل .

الفصل الرابع

العوامل ذات الاثر المزدوج

١ - العوامل الجوية

يتلخص أثر العوامل الجوية فى الحرارة الشديدة صيفا وفى البرودة الشديدة فى ليالى أشهر الشتاء وفى الهبوب (الرياح) الساخنة المحملة بالأتربة التى تهب على السودان عموما فى ابريل ومايو وفى الفترات السابقة على نزول الأمطار فى الخريف . وفى شرق السودان يشتد مفعول الهبوب فى أشهر سبتمبر واکتوبر ونوفمبر . ويختلف أثر العوامل الجوية من النفع والضرر حسب الظروف كما سنوضحه بالتفصيل فى القسم الخاص .

ب - تقاوى الحشائش والاشجار

فالبذور ووسائل التكاثر الأخرى كالريزومات والدرنات والعقل كلها تعتبر عناصر طبيعية للانتاج طالما أنها تنمو وتتكاثر بطريقة برية لا دخل ليد الانسان فيها ومنها المراعى والغابات يمكن اعتبارها أحد العوامل الطبيعية المفيدة والتي قد تؤثر بالضرر في تقدم الانتاج الزراعى المنظم وتكون عاملا من عوامل نقص الانتاج أو انحطاط الصنف أو زيادة نفقات الانتاج عند العمل على استئصالها ولا شك أن تلك الحشائش تشغل جانبا من اهتمام المزارعين في أراضى القطن والذرة والجنابن ويستورد من أجلها عمل من الخارج وينفق عليها مبالغ طائلة .

ج - الكائنات الحية ذات الاثر المزدوج

جاءت الطبيعة بكائنات حية كثيرة منها ما يفيد الانتاج الزراعى بطريق مباشر أو غير مباشر كالحيوانات فى مخلفاتها من بول وبراز وبقايا الميت منها فترد الى التربة الزراعية كثيرا من المواد العضوية وبعض المواد الغير عضوية (المعدنية) ومثل دودة الأرض (الطعم) التى تساعد على تفكيك التربة وتهويتها كنتيجة للدروب التى تعملها داخل التربة

وبكتريا التآزت تحتويها العقد الموجودة فى جذور النباتات البقولية كما فى الفول السودانى والفول المصرى والبرسيم واللوبيا

ومن الكائنات الحية ما هو ضار كحشرات الجراد والجاسدوالمن والترس ودودة لوز القطن ومنها الفطرى (كشلل) جذور القطن وعفن لوز القطن (اللوز = الدردم)

وفى الحالتين يظهر تأثير طبيعى يقتضى حمايته أحيانا أو الوقاية منه ومقاومته أحيانا أخرى .

الباب الرابع

رأس المال

قلنا في مقدمة هذا البحث انه كان من الصعب في تلك الفترة الزمنية (السابقة على القرن العشرين) أن تفصل بين العمل ورأس المال

فالعامل ورأس المال كانا معا يشملان المنظم واليد العاملة وثمر التواريب — أى التقاوى — فاذا قلنا ان العامل كان أجيرا لأصبح عنصر العمل عبارة عن المنظم واليد العاملة وبقي ثمن التقاوى وهو يقابل رأس المال .

واذا قلنا ان العامل كان رقيقا أى مجرد سلعة داخلية في دائرة التعامل لأصبح عنصر العمل مفقودا تقريبا اذ لم يبق سوى المنظم . وقد سبق لنا في مقدمة البحث أن أهملنا المنظم للإنتاج في تلك الفترة لدرجة اننا لم نجعل منه عنصرا رابعا من عناصر الإنتاج .

لذلك فأننا سنجعل القوة المنظمة واليد العاملة عنصرا مستقلا ويكفى بالنسبة لرأس المال القول انه كان من التفاهة لدرجة أن التقاوى كثيرا ما كانت تفقد قيمتها عندما يستطيع أحد المواطنين أن يحصل عليها من جار له بطريق القرض الحسن لما كانت عليه حال الوطنيين في ذلك الوقت من البساطة والاخلاص المتبادل والتعاون فيما بينهم . وفي حالة القرض الحسن نجد أنفسنا أمام انتاج اختفى فيه عنصر رأس المال اذ أن سداد القرض يكون في هذه الحالة بنفس الكمية ونفس الصنف ترد من جملة المحصول الناتج بلا زيادة ولا أرباح .

الباب الخامس

عنصر العمل

لا شك أن السياسة الزراعية فيما قبل القرن العشرين اعتمدت في اليد العاملة بصفة كلية على الرقيق . فلم يكن الحصول على الرقيق للعمل محليا . يلاقى شيئا من الصعوبة في النصف الاول من القرن التاسع عشر فقد كان الرق

مباحا في جميع اقطار العالم ... لقد كانت انجلترا أكبر مصدر وعميل في الرقيق وقد بلغ ما صدرته للدنيا الجديدة وعلى الأخص امريكا الشمالية عدة ملايين من الافريقيين بصفة رقيق .

وطبيعى أن تكون أسعار بيع الرقيق في السودان أقل بكثير جدا منها في أى بلد آخر نظرا لقربه من المواطن الأصلية للرقيق .

ومواطن الرقيق كانت في غالبيتها في افريقيا الغربية وأواسط افريقيا وكانت قوافل الرقيق تأتى من غرب افريقيا مارة بغرب السودان وتأتى من أواسط افريقيا مارة بجنوب السودان ، أما جنوب السودان فلم يكن الى نهاية القرن التاسع عشر قاصرا على حدوده الحالية بل أن قبائل الشلوك والدنكا كانت تقيم الى مئات الأميال شمالى ملاكال وأقام الكثيرون من الشلوك في الجزيرة أبا الى مابعد ثورة المهدي . وكان يطلق على تجار الرقيق اسم الجلابة أى الذين يجلبون الرقيق الى داخل السودان أو يمرون به عبر السودان الى حيث يصدر الى الخارج . ولذلك فإن انخفاض سعر الرقيق في السودان كان دافعا للمواطنين لاقتناء عدد كبير منهم .

ويمكن القول على وجه قاطع بأن عمال الزراعة كانوا جميعا من الرقيق . ولذلك فإن كفاية الرقيق كانت ذات أهمية بالغة للمواطنين

والتاريخ يذكرنا بالقس غوردون (الذى أصبح غوردون باشا فيما بعد) عندما حرض أهل غرب السودان على مهاجمة الجلابة عند عودتهم من غرب افريقيا ومعهم بضاعتهم من الرقيق . ولم يكن الدافع للهجوم فكرة تحرير الرقيق بل كانت الاستيلاء على الرقيق بعد أن تمكن القس غوردون من إيهام أهالى كردفان ودارفور أن موارد الرقيق في افريقيا الغربية وأواسطها ستمنع على الجلابة وإن أهل الغرب سيصبحون عما قريب شأنهم شأن الرقيق وقامت ثورة المهدي فقطعت على غوردون باشا الطريق

ونخلص من ذلك ان رأس المال الحى الممثل للقوة العاملة كان رخيصا في ثمنه وتكاليف صيافته مما جعل الأهالى يمتنعون كلية عن أى عمل يحتاج الى

مجهود وأصبح المواطنون الأحرار طبقة واحدة هى طبقة الملاك . ولم تكن الأرض الزراعية موضع الاعتبار حتى ترتبط بتلك الطبقة فالأرض من الاتساع لدرجة سهلت لكل مواطن أن يستغل أى مساحة يشاء سواء بالزراعة أو البناء .

ولكن العبرة كانت بعدد الرقيق المخصص للاستغلال الزراعى أى للعمل فى الزراعة .

وصدرت الاتفاقيات الدولية بتحريم الاتجار فى الرقيق وتحرير الرقيق أيضا . فامتاز القانون بأثر رجعى كان له أكبر الأثر فى الحالة الاقتصادية فى السودان وامتدت تلك الآثار الى الحالة السياسية .

واقضى القانون أن تلغى حقوق ملكية الانسان للانسان وانتقل الرقيق من أشياء الى أشخاص ومن نطاق دائرة التعامل الى خارج دائرة التعامل . وكانت مفاجأة على المواطنين الذين وجدوا أنفسهم قد فقدوا العنصر الرئيسى للانتاج الزراعى سواء اعتبرناه عنصر رأس المال أو عنصر العمل .

واشتدت الأزمة وتعطل العمل بهذا القانون مؤقتا بقيام الثورة المهدية والتي ترتب على قيامها وانقضائها آثار سياسية ليس هنا موضوع البحث فيها . أما آثارها الاقتصادية فاننا سنشير اليها كلما دعت الضرورة لذلك .

الباب السادس

الآثار الاقتصادية التى ترتبت على قانون تحريم الرق

ترتب على اصدار قانون تحريم الرق عدة آثار يعيننا منها الآثار الاقتصادية المتصلة بالانتاج الزراعى . نذكر منها :

- ١ - ظهور مشكلة السكان فى أكثر من مظهر
- ٢ - التطور فى النظام الطبقي
- ٣ - انخفاض الانتاج الزراعى فى المساحة والمستوى
- ٤ - انخفاض التبادل التجارى بين السودان وخارج السودان

الفصل الاول

ظهور مشكلة السكان

بدأت مشكلة السكان تظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ولقد اعتاد الاقتصاديون أن يبحثوا مشكلة السكان من حيث تزايد العدد واعتادوا أن يقارنوا الزيادة في السكان بالزيادة في مساحة الأرض الزراعية واعتادوا أن ينظروا بتشاؤم الى نسبة الزيادة في الحالتين واتفق الكثيرون منهم على أن الزيادة في السكان تفوق بكثير الزيادة في مساحة الاراضى الزراعية مما دعا العالم الاقتصادى (مالتس) للقول بأن العالم بعد حين سيواجه مجاعة أساسها عدم كفاية الانتاج الزراعى العالمى لعدد سكان العالم . ونحن لا نرى التوسع في بحث نظرية مالتس ما دامت لا تنطبق على الحالة التى نواجهها بل أننا نجد أنفسنا في موقف يناقض تلك النظرية بالنسبة للسودان وقد التزمنا بالبحث في داخل حدوده .

لقد واجهنا الربع الأخير من القرن التاسع عشر بأمرين أولهما نقص كبير في عدد السكان بلغ ٧٠ ٪ ونقص في الانتاج الزراعى سواء في مساحة الارض المستغلة أو في معدل الانتاج .

النقص في عدد السكان

يرجع النقص في عدد السكان الى العوامل الآتية :

١ - اختفاء جانب من طبقة الرقيق كعنصر من عناصر الانتاج مع عدم تعويض الفاقد منها الا بنسبة ضئيلة

٢ - الحروب التى استمرت عشرات السنين منذ بدء المهديّة حتى دخول كتشنر بجيشه سنة ١٨٩٩

٣ - الأوبئة التى اجتاحت السودان فقضت على عدد كبير من المواطنين ولم يكن الانخفاض في السكان فجائيا بل أنه حدث تدريجيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ولقد كان تحريم الرق من الوجهة القانونية بداية لحالة من التمرد ظهرت على المواطنين أو طائفة الملاك فما كان من الكثيرين الا أن سارعوا بتأييد الثورة المهدية بمجرد اتخاذها شكلا جديا وسياسيا . وليس أدل على ذلك مما عرضه الانجليز على المهدي قبيل فتح الخرطوم ومقتل غردون .

فقد عرض الانجليز شروطا للصالح أولها - تعيين المهدي سلطانا على كردفان وهم بهذا يقدمون له اغراء شخصيا

ثانيها - عرض الانجليز اباحة الرق اقتناء وتجارة وهم بهذا يغرون الوطنيين بالخروج على المهدي أو ارغامه على قبول الشروط على أساس أن انضمامهم للحركة كان تعبيرا ايجابيا عن سخطهم وتمردهم على قانون تحريم الرق .

وثالثها : ان الانجليز عرضوا تأمين أتباع المهدي من مقاتلين ومدنيين على أموالهم وأرواحهم وبذلك يغرونهم بالضغط عليه لكي يقبل أو يخرج أتباعه عليه ويهمن من هذا العرض أن نبرز أهمية عرض اباحة الرقيق من جانب الانجليز كدليل قاطع على ان التحريم كان له أثر في تفاقم الثورة وطبيعي ان تلك الشروط التي عرضها الانجليز لم تجد قبولا لأن الثورة كانت قد تبلورت في اتجاه سياسي عام هدفه اخراج الانجليز من السودان .

ولذلك فان اصدار القوانين بالغاء الرق في تلك الفترة كان قد فقد قيمته من الوجهة النظرية فلم يلغ من الوجهة العملية الا في أوائل القرن العشرين

الفصل الثاني

نظام الطبقات

انقسم السكان في السودان الى طبقتين الأولى طبقة الملاك والثانية طبقة المملوكين ، ولم يكن هنالك طبقة ثالثة بمعناها الصحيح .

فلما تقرر تحريم الرق حدث تطور في نظام الطبقات فقد قضى من الوجهة القانونية على طبقة المملوكين وقضى عليها عمليا بصفة جزئية وتدرجية على النظام الآتي :

١ - في أثناء حكم المهدية اتجه المجهود في غالبية الى عمليات حربية أدت

بالكثيرين من المواطنين الى ترك مواطنهم الأصلية منضمين الى الجيوش اختيارا أو تنفيذا للأوامر وفضل بعضهم التخلص من الرقيق بالبيع لعدم القدرة على حراستهم أو الاتفاق عليهم وبعض المواطنين قدموا ثمن الرقيق المباع كهبات أو ضرائب لخدمة المجهود الحربى .

وكان البيع يتم لتجار يصدرون الرقيق الى الخارج ويستوردون بقيمته مواد تموينية أو ذخائر حربية .

٢ - أثر بعض المواطنين عدم المشاركة فى الثورة وغادروا ديارهم الى أماكن أخرى داخل السودان أو خارجه لم تكن الثورة قد امتدت اليها وبذلك باعوا جانبا كبيرا من الرقيق للاستفادة من ثمنه وتخفيفا للأعباء الملقاة عليهم .

٣ - هرب الكثيرون من الرقيق فى أثناء انشغال المواطنين بالمعارك الحربية أو فى أثناء الاوبئة والمجاعات فى نهاية عصر المهديّة .

٤ - ساعد على التهاون فى الحرص على الرقيق ما حدث من منع المسلمين القادمين من غرب وأواسط افريقيا وعلى الأخص من نيجريا أى الفلاتة Fallata من مواصلة رحلاتهم الى الحجاز قاصدين الحج . فقد منع الحج لأسباب حربية لمدة خمسة عشر عاما خلال المهديّة مما دعا الفلاتة القادمين من الغرب أن يستقروا داخل السودان أعواما حتى تسمح لهم الظروف بالعبور . وكانت الخمسة عشر عاما كافية لبعض الفلاتة بالاستقرار والتناسل داخل السودان وادائهم لبعض الأعمال للحصول على قوتهم .

وهؤلاء هم الذين كونوا نواة الطبقة العاملة فى الفترة الزمنية التالية :

٥ - اشترك فى تكوين نواة الطبقة العاملة أولئك الذين حررهم أسيادهم ولكنهم رفضوا التحرر بسبب تعلقهم بأشخاص أسيادهم أو بسبب تشككهم فى قدرتهم على الاستقلال فى حياتهم الحرة . وفضل هؤلاء أن يستمروا على علاقتهم السابقة بنفس الظروف وإن اختلفت العلاقة القانونية ومن السهل علينا اذا أن نقول أن عنصر العمل قد بدأ فى الظهور بمجرد تكون تلك النواة من الفلاتة ومن المحررين .

ولكن هؤلاء المحررين لم يكن عددهم كافيا للسير بالاتساج الزراعى بطريقة تضمن له التوسع أو على الاقل الثبات على مستواه .
ولكن الظروف المتعاقبة أدت الى قبول فكرة التأجير ، وبظهور فكرة التأجير أو العمل مقابل أجر نشطت الهجرة ولكن نشاطها كان أبرز فى الفترة الزمنية التالية .

الفصل الثالث

بدء الهجرة الى السودان

لا شك أن عوامل الانعزال الطبقي قد سهلت اختفاء جانب من طبقة الرقيق بسبب العوامل السابقة وقد لازم هذا الاختفاء عجز ظاهر فى اليد العاملة وعجز آخر فى طبقة الوطنيين ومنشأ العجز كما قلنا عدة عوامل منها الحروب والأمراض المعدية وهجرة بعض القبائل الوطنية الى خارج نطاق العمليات الحربية . فهاجر البعض الى الحبشة والآخرى الى مصر وغيرهم الى الحجاز .

كما أن عددا كبيرا من الوطنيين تجمعوا فى المدن حتى بلغت جموع المواطنين فى فترة معينة ثلاثة ملايين حول أم درمان وسواء كان حضور تلك الملايين الثلاثة باختيارهم أو جبرا الا ان عوامل الفتك من الامراض المعدية والافتقار الى الغذاء كانت كلها من أسباب العجز البالغ فى عدد السكان .

والخلاصة ان عوامل الهبوط فى الانتاج الزراعى كانت متعددة وكان الأثر واضحا وسيئا .

ولما كان التبادل الخارجى قد وصل الى درجة كبيرة من الصعوبة جعلته شبه موقوف لذلك فان الأزمة قد بلغت الذروة مما أدى الى حالة من البطالة بين أفراد الطبقة الوحيدة الباقية ولم تكن البطالة لعدم وجود عمل ولكن البطالة كانت بسبب ضعف الروح المعنوية ونتيجة لعدم الاستقرار وعدم المقدرة على العمل .

ولقد تسببت تلك الظروف مجتمعة في اختفاء غالبية الطبقة العاملة كما مهدت فيما بعد لتكوين طبقة عاملة على أسس جديدة أهمها أن الطبقة العاملة قد بدأت تتكون من الأحرار لا من الرقيق سواء كان أفرادها رقيقا محررين أو مواطنين دفعتهم الحاجة الى العمل أو من مهاجرين جاءوا من خارج السودان وطبيعى أن تحریم الرق قد ساعد على ظهور دوافع جديدة للهجرة الى السودان في أواخر القرن التاسع عشر منها :

١ - وجود حالة استعمار في المواطن الأصلية للمهاجرين في الوقت الذى كان السودان قد ظهرت فيه دلائل التخلص من الاستعمار بعد استيلاء جيوش المهديّة على الخرطوم ومقتل غوردون

٢ - وجود حالة تعصب دينى ضد المسلمين في المستعمرات الايطالية والفرنسية والبلجيكية الافريقية مما دعا الكثيرون من هؤلاء للارتحال الى أقرب قطر فيه حماية للمسلمين وعلى الأخص بعد استيلاء الايطاليين على اريتريا وموانئ البحر الأحمر مصوع وزيلع وهرر

٣ - استعداد الوطنيين لقبول خدمات المهاجرين في الانتاج الزراعى على طريقة المشاركة مقابل العمل الذى يقدمه المهاجرون أو مقابل أجر يخصم من المحصول .

٤ - سعت كل أسرة أو قبيلة لسد جانب من العجز الحاصل في عدد القائمين على حراستها بعد أن انكمش جهاز الأسرة أو القبيلة للأسباب العديدة السالفة الذكر وبذلك ضعفت قدرة الأسر والقبائل على حماية نفسها ضد غارات قبائل أخرى من المواطنين رغبة في النفوذ أو السلب وكذلك ضد هجوم قبائل الأحباش التى كانت تشن غارات باستمرار على المواطنين السودانيين بغية الاستيلاء على المواد الغذائية والعودة بها الى الحبشة . مما أدى الى تشجيع بعض قبائل الفلاتة للهجرة الى منطقة كسلا والاستقرار فيها شأنها شأن الوطنيين وأقام بعضهم في كسلا وآخرون في القلابات وغيرهم في القصارف .

٥ - امتياز طائفة المهاجرين الجدد بأنها تنتقل في شكل عائلات طابعها

الاستقرار الذى جعل من السهل تقوية الروابط بينهم وبين المواطنين الأصليين وان استمروا على عزلتهم فى حياتهم الخاصة .

وغنى عن البيان أن غالبية هؤلاء المهاجرين كانوا من طبقة الفلانة وهؤلاء لم يدخلوا مباشرة ضمن اليد العاملة . إذ أن الكثيرون منهم استمروا سنوات طويلة يعيشون على الصدقات ، وبعضهم احترف أعمالا خفيفة ذات صفة تجارية ثم أخذ جانب منهم يتحول شيئا فشيئا الى اكتساب الرزق عن طريق العمل خصوصا فى الزراعة ، أما الهنود والحضارمة واليهود واليونانيين والأرمن فقد كانت هجرتهم الى المدن لأسباب تجارية . كما أن العنصر المصرى كان ضئيلا ومصدره أولئك الجنود والضباط الذين آثروا البقاء فى السودان بعد انتهاء علاقتهم بالجيش وبسبب الحرب التى اضطرتهم للبقاء أو بسبب روابط المصاهرة التى اضطرت جانبا منهم للبقاء فى السودان .

ويحسن هنا أن نشير الى طوائف حجاج المسلمين الذين كانوا يستقرون بعض الوقت فى السودان وهم فى طريقهم من أواسط وغرب افريقيا الى الحجاز فهؤلاء كانت هجرتهم موسمية تنتهى بانتهاء الغرض من تلك الهجرة ونادرا ما استقر بعض هؤلاء بصفة نهائية فى السودان بسبب المرض أو المصاهرة أو افتقارهم الى نفقات الحج ولكنهم لم يكونوا نسبة تذكر من مجموع المهاجرين الذين يرتبطون بالانتاج الزراعى الا بعد أن اضطرتهم ظروف منع الحج الى الاستقرار لمدة متفاوتة كما سبق أن فصلناه من قبل .

الفصل الرابع

انخفاض مستوى الانتاج الزراعى

ترجع أسباب انخفاض مستوى الانتاج الزراعى الى عدة عوامل ذكرنا منها حركة المد والجذب التى صاحبت عنصر العمل . منذ عهد الرق حتى تحريمه من الوجهة القانونية ثم اتجاهاه فى طريق التحريم العملى وما صاحب ذلك من اختفاء أكبر جزء من اليد العاملة ثم عودتها للظهور فى شكل نواة من المحررين وفى شكل المهاجرين من الفلانة .

وكان للتطورات التى نشأت على اليد العاملة بعض الآثار نذكر منها :
أولا : بالنسبة للزراعة الآلية : لم يكن فى السودان زراعة آلية الا على
النيل وفروعه وبعض الخيران التى يغلب وجود الماء فيها فترة طويلة من السنة.
فالسواقي والنبارى (الشواذيف) سواء منها المركب على مياه جارية أو
محبوسة فى خيران أو مترات (آبار) قد حدث خلل جزئى فى نظام تشغيلها
بعد ظهور الافتقار الى اليد العاملة ولكنها لم تتوقف الا جزئيا .

ثانيا : فى الزراعة المطرية انكشفت المساحة المستغلة بنسبة كبيرة تقرب من
٨٠ ٪ وعلى الأخص فى المناطق التى كانت مسرحا للمعارك الحربية أو قرية
منها أما الانكماش فقد استقر على المساحات القريبة من النيل أو فروعه أو
المجاورة للقرى للاعتبارات التالية :

١ - ففى عهد اباحة الرقيق كان الوطنيون يبعثون قبيل الخريف بأفواج
الرقيق الى مسافات بعيدة لزرع مساحات واسعة وأكثر صلاحية للاتجاج .
وكانت تلك الأفواج تقوم بالعمل تحت اشراف واحد أو أكثر من المواطنين
وتظل الحملة فى مناطق الزراعة منذ اعداد الارض للزراعة حتى نضوج المحصول
وجمعه والعودة به . ولقد كان الماء متيسرا للشرب ولم يكن من العسير تجهيز
الزاد اللازم للحملة ولم يكن هنالك معيار للاتجاج سوى النسبة العددية للرقيق،
أما التقاوى فكانت ميسرة فى كل مكان سواء كانت ذرة أو سمسم أو فول
(سودانى) أو دخن

ب - انخفاض اليد العاملة واختفاء جانب من الرقيق قد حدد أماكن
الاتجاج فجعلها أقرب الى النيل أو فروعه أو أقرب الى القرى ضمنا للامن
وتقليل لنفقات الاتجاج حتى تتناسب مع المساحات بعد انكماشها .

ج - عندما بدأت حركة الهجرة لم يكن من السهل العودة الى التوسع فى
الزراعة المطرية من جديد بمعنى العودة الى المناطق البعيدة أو المساحات
الشاسعة فى الاستغلال . وذلك لأن المهاجرين كانوا يختارون المناطق المأهولة
للقيام بنشاطهم . كما أن كلا من الأجير والشريك ينظران الى عمله على أنها

خدمة بمقابل أى سلعة تكيف على أساس ما يقدم عنها من أجر أو نصيب فى المحصول . كما أن كلاهما يلائم بين العمل وظروفه الاجتماعية كوجوده بين أفراد عائلته المغتربة معه . وبذلك فقد اختلف نظام استغلال الأماكن البعيدة وتحددت مناطق الانتاج على أساس قربها من القرى أو المدن بدرجة أقل بكثير مما كانت عليه من قبل وبذلك فإن مستوى الانتاج رغم عودته الى الصعود البطيء فإنه ظل منخفضا على العموم بنسبة كبيرة عما كان عليه قبل تحريم الرق أو قبل الحروب أو قبل الامراض الفتاكة والمجاعات ، وكان من الصعب جدا حدوث انفصال فى طبقة المواطنين فظلت تعاني حالة من الانعزال عن عنصر العمل فلم ينفصل منها الا نسبة ضئيلة جدا انضمت الى الطبقة الجديدة - أى طبقة العمال - وحتى الذين انفصلوا عن طبقة الملاك قد آثروا الأعمال الصناعية أو التجارية والنادر منهم من اضطرته الظروف للانضمام الى طبقة العمال الزراعيين .

ولا زال السودان حتى وقتنا هذا يعاني من تلك الظاهرة التى أدت الى وجود طبقة المزارعين فى القرن العشرين . تلك الطبقة التى لا ينطبق وضعها على حقيقة الدور الذى تقوم به فى الانتاج الزراعى .

فطبقة المزارعين المعروفة فى المشاريع الزراعية (والمنصوص على حقوقها وواجباتها فى اللوائح والقوانين) . ما هى الا طبقة المواطنين القدماء أو طبقة الملاك فى الماضى وشبه الملاك فى الحاضر . أو هى المنظم للحواشة التى تعتبر أصغر وحدة للانتاج الزراعى فى السودان .

أما المزارعون الحقيقيون فهم فى الغالب أولئك المهاجرون الذين استقروا وتزايدوا وأصبحوا يكونون عنصر العمل فى المشاريع الزراعية فى السودان خلال الفترات التالية .

الفصل الخامس

التبادل التجارى الخارجى

لم يكن حظ السودان من التقدم بأكثر من حظ أمثاله من الأقطار الافريقية والاسيوية التى شاءت الظروف أن تكون ثرواتها خافية على أبنائها واضحة

جلية للدول الأوروبية التى نشطت فى البحث ورسم الخطط . فبدأت السياسة الاستعمارية ترسل طلائع المهاجرين الأجانب بعدد ضئيل للاقامة فى المدن للقيام بالتجارة محليا وخارجيا .

ولقد كانت تلك الطلائع خير عون للمستعمرين عندما اتخذت التجارة حرفة ظاهرة وان أخفت من ورائها خدمات امتدت الى خارج نطاق السودان ومهمة غالبية هؤلاء الأوروبيين كانت تنحصر فى الآتى :

١ - قبل تحريم الرق كانت التجارة الخارجية ترتكز على تصدير الرقيق وبعض المحاصيل السودانية كالصمغ والذرة والسمسم والفول والحيوانات ومنتجاتها ومقابل ذلك يستورد السودان المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والبن والشاي والسكر والروائح والابخرة والملح و سلع أخرى ضرورية .

٢ - بعد تحريم الرقيق وانخفاض مستوى الانتاج الزراعى اختفى المصدر الرئيسى للثروة وأصبحت التجارة الخارجية محدودة وزاد من تدهورها أثر الحروب والمجاعات وعدم استقرار الأجانب نتيجة لظروف دينية وسياسية وبذلك فقد اختفى غالبية هؤلاء الأجانب ولم يبق منهم الا عدد ضئيل كمترجمين أو وسطاء حريين أو سياسيين وأدعى غالبيتهم الدخول فى الاسلام .

٣ - مزاوله التجارة فى نطاق محدود مع البلاد الافريقية أو الاسيوية المجاورة كالحبشة والحجاز واليمن والهند وهذا النوع من الأجانب استقر على الحدود دون التوغل فى داخل البلاد .

المبحث الرابع

السياسة الزراعية

فنيا واقتصاديا خلال الفترة الزمنية التالية

قلنا عند تقسيم السياسة الزراعية في السودان ان العنصر الزمني هو الأساس الذي نركز عليه في البحث . وقسمنا السياسة الزراعية زمنيا الى عدة أقسام وكان المبحث السابق خاصا ببحت الفترة الزمنية الأولى والتي انتهت بنهاية القرن التاسع عشر وبانتهائها بدأت الفترة الزمنية التالية لها والتي حددناها بحوالى الثلث الأول من القرن العشرين .

أما لماذا انهيينا الفترة الأولى وبدأنا الفترة الثانية فى سنة ١٩٠٠ بالذات وكذلك انتهاء الفترة الزمنية الثانية فى حوالى سنة ١٩٣٤ فان ذلك يرجع الى أسباب سياسية وزراعية واقتصادية واجتماعية .

الباب الاول

بدء الفترة الزمنية الثانية

ان الأسباب التى جعلتنا نحدد سنة ١٩٠٠ على وجه التقريب كتاريخ نبدأ من عنده البحث سنة ١٩٣٤ كنهاية لتلك الفترة الزمنية الثانية تنحصر فيما يأتى:

أولا : ان سنة ١٩٠٠ هى الفترة المصاحبة لتغيرات فى الأوضاع السياسية نتيجة لانتهاى الحروب وانعقاد اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى عاد بمقتضاها المستعمرون بصفة رسمية الى السودان . وجعلت منهم السلطة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على كل مرافق السودان والتى فى خلالها رسموا سياستهم المستقبلية فى السودان وساروا فى تنفيذها .

ثانيا : ان سنة ١٩٠٠ هـى السنة التى تم بعدها بقليل اعادة اصدار وتنفيذ القوانين الأمرة بتحريم الرق تجارة واقتناء

ثالثا : بدأ عنصر التنظيم يظهر ضمن عناصر الانتاج نتيجة للرغبة فى السير على ضوء سياسة استعمارية مرسومة ومنظمة فى السنوات القلائل التالية على اعادة فتح السودان .

رابعا : تم فى تلك الفترة رسم الخطط لاستغلال اراضى الزراعة فى السودان بمعرفة أفراد أو شركات بريطانية مثل استغلال مشروع الزيداب ومشروع الفاضلات وشركة أقطان كسلا وشركة أراضى الجزيرة وما انتهت اليه الشركتان الأخيرتان من اندماج سميتا فيه بشركتى الامتياز لمشروعات الجزيرة .

خامسا : انشاء قسم الابحاث الزراعية لخدمة مشروعات الجزيرة بصفة خاصة .

سادسا : بدأ انتاج القطن الطويل التيلة

سابعا : انتشار المؤسسات والشركات البريطانية للسيطرة على اقتصاديات السودان

ثامنا : محاولة تخلص الانجليز من أثر العناصر المصرية بالسودان

تاسعا : انعقاد اتفاقية سنة ١٩٢٩ لتنظيم السحب من مياه النيل

الفصل الاول

انتهاء الثورة فى السودان

باتتهاء الثورة فى السودان بدأت مرحلة استعمارية جديدة هدفها تمكين بريطانيا من الاشتراك الفعلى فى ادارة دفة الأمور فى السودان وان كان الاشتراك ظاهره حكما ثنائيا الا أنه كان سيطرة كلية دون منازع لهم فيها . فالانجليز كانوا يسيطرون على مصر عن طريق الاحتلال ثم الحماية ثم الاستقلال فى مظهره لا جوهره . وعملت السياسة الانجليزية على اضعاف أثر العنصر المصرى فى السودان بطرق عدة مهدت لها منذ سنة ١٨٩٩ حتى جاءت سنة ١٩٢٤

فقضت باخراج الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان ، وقد يتساءل البعض لماذا لم تلجأ بريطانيا الى تحقيق أهدافها قبل ذلك التاريخ ؟ ولا شك ان البريطانيين لم يكونوا قد تمكنوا بعد من دراسة أحوال السودان ولغته وعادات المواطنين وكذلك كان لا بد من خطة طويلة للوصول الى اضعاف الروابط بين السودانيين والمصريين .

يذكر السودانيون والمصريون سنة ١٩٢٤ عندما دبر الاستعمار اغتيال السرى ستاك حاكم السودان . وجاء الانذار البريطانى لحكومة مصر بسحب القوة المصرية من السودان وبتعويض قدره نصف مليون جنيه لأرملة الفقيد . واستقالت الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الحين . ولم يكن من الصعب على حكومة مصرية أخرى أقامها الانجليز أن ترضخ وتنفذ الانذار رغم معارضة المواطنين السودانيين ورغم الحوادث الدامية التى تركت ضحايا من الوطنيين الذين تمردوا على استجابة الحكومة المصرية للانذار البريطانى .

وعقب ذلك تم التخلص من المصريين من جميع الوظائف الرئيسية وشبه الرئيسية وكان عدد كبير من البريطانيين قد تعلم فى ذلك الوقت بعض الكلمات أو العبارات العربية التى تكفى للتفاهم واستقرت اللغة الانجليزية وأصبحت هى اللغة الرئيسية والرسمية للبلاد .

ولم تكن الحال فى مصر بأفضل منها فى السودان من الناحية الاقتصادية اللهم الا ذلك الانتعاش المؤقت الذى حدث فى سنة ١٩٢٠ ثم أخذ يزول تدريجيا حتى انتهى بأزمة مستحكمة بدأت من سنة ١٩٢٩ واستمرت عشر سنوات سابقة على الحرب الأخيرة .

اما فى داخل السودان فقد بدأ الانجليز بمصادرة مخلفات المهديّة من أموال أو أملاك كما حددت اقامة أفراد الأسرة وحرّم على بعضهم الدخول الى مناطق معينة كالمديرية الشمالية وغرب السودان . كما فرضت على أنصار المهديّة أنواعا من الحرمان .

ثم توسع الانجليز فى السيطرة على تحركات جميع المواطنين الشماليين

بالسودان ففرضت حظرا على دخول جنوب السودان وأصدرت قانون المناطق
المقفلة الذى بمقتضاه لا يدخل انسان الى مديريات جنوب السودان الا بتصريح
وبعد ابداء أسباب وجيهة لا تتعارض مع السياسة الاستعمارية التى رسمت
فى ذلك الحين

ثم بدأ الانجليز بتوسيع الهوة بين السودانين والمصريين عن طريق مياه
النيل وبين الشماليين والجنوبيين عن طريق استغلال الظروف التاريخية
والاجتماعية والاقتصادية كالقول بأن ايرادات شمال السودان تنفق على
الجنوب . رغم مسئولية الانجليز عن الوقوف ضد استغلال ثروة الجنوب أو
اباحة استغلاله ، كما عمل الانجليز على توجيه التبشير فى الجنوب وجهة
انحرفت ببعض رجال الدين عن رسالتهم الدينية الى تلقين الجنوبيين دروسا
فى كراهة الشماليين قبل أن تلقنهم دروسا فى الدين .

ولم يكن من الصعب على الحكومة أن تقرر الاعانات الثقافية للجنوب على
حساب موارد الشمال وبذلك حدث من التقدم فى الشمال وانهشت روح الجفاء
بين الجنوبيين نحو الشماليين . واتتهت الخطة الموضوعة بتقسيم السودان الى
منطقتين مختلفتين فى الظروف السياسية والاقتصادية وبدأت باستغلال موارد
الشمال زراعيًا وأرجأت استغلال موارد الجنوب الى الوقت المناسب أى الوقت
الذى قد يتحقق فيه فصل الجنوب .

ومن باب العلم نذكر أمثلة توضح كيف شجع الانجليز أهل الجنوب على
التأخر . فقد حرموا على الشماليين أن يلبسوا ملابسهم كاملة اذا نزلوا أو أقاموا
فى الجنوب وتركوا للجنوبيين الحرية فى دخول المدن عراة دون قيد ولا شرط
وأدخلوا فى أذهان أهل الجنوب ان الملابس تضعف من مقاومة الاجسام ضد
الامراض ... عزلوا الجنوبيين عن الشماليين فى معاهد التعليم بالمدن وأرسلوا
بعض الجنوبيين الى انجلترا لتلقى العلم وجعلوا اللغة الانجليزية هى لغة
التخاطب والتعامل وأسقطوا اللغة العربية من برامج الثقافة فى الجنوب وجعلوا
يوم الأحد عطلتهم الاسبوعية رغم أن الغالبية للوثنيين يليهم أكثر من مليون
من المسلمين .

فأما اقتصاديات الجنوب في تلك الفترة فلم تكن تتعدى بعض المعاملات التجارية في المدن الجنوبية بقيمة الحاجة الى الملح والشطة والطباق والخرز والحلى مقابل منتجات الصيد وبعض الذرة التي كانت تزرع في مساحات متناثرة حول مساكن أهل الجنوب .

وأما الشمال فهو بيت القصيد من بحثنا عن السياسة الزراعية فيها واقتصاديا في الفترة الأولى من القرن العشرين .

الفصل الثاني

العمل

عندما تحدثنا عن عنصر العمل في الانتاج شرحنا أثر تحريم الرق من الوجهة القانونية وقلنا ان قيام الثورة قد أوقف العمل بذلك القانون . ولو أن التنفيذ كان قد بدأ فعلا قبل قيام الثورة مما جعل تنفيذ القانون جزئيا فقط . والواقع ان التنفيذ الفعلي للقانون بدأ في الفترة الزمنية التالية وفي أولها على وجه التحديد . ولا يمكن الجزم بالوقت الذي انتهى فيه كل أثر للرقيق بسبب اتساع رقعة البلاد . وبسبب بقاء أجزاء في غرب السودان ظلت تقاوم الانجليز ولم يتمكن الانجليز من اخضاعها حتى سنة ١٩١٦ . ولكن يمكن القول ان المدين خلت تماما من الرق من الوجهة القانونية وان كان بعض الأرقاء قد ظلوا على ولائهم لسادتهم من تلقاء أنفسهم وباختيارهم خصوصا المتقدمين منهم في السن والعاجزين .

وطبيعي أن اليد العاملة كانت قد بدأت تكون طبقة العمال كما قلنا من خليط من المحررين وقليل من المواطنين وجمهرة من الفلاتة المهاجرين من نيجريا والكونغو والسودان الفرنسي وبعض المسلاته القادمين من أواسط أفريقيا . وهؤلاء قد تضاعفت هجرتهم بعد أن ضمنوا حقوقا شأن المواطنين .

الفصل الثالث

عنصر التنظيم في الانتاج الزراعي

ذكرنا عند البحث في عناصر الانتاج اننا في الفترة الزمنية الثانية سنضيف المنظم كعنصر رابع الى جانب عناصر الانتاج الثلاثة الاخرى (الطبيعة -

العمل - ورأس المال) . وذلك حتى يسهل التمييز بين الفترتين من جهة .
ولظهور المنظم في شكل أوضح في تلك الفترة التي نحن بصدددها .
ولا شك ان التنظيم قد برز في عدة مظاهر بدأت بنشاط مؤسسة ويلكم
للأبحاث .

Welcome Tropical Research Laboratories

أبحاث مؤسسة ولكم

استعان البريطانيون في السنوات القلائل التالية لاتفاقية سنة ١٨٩٩
بمؤسسة بريطانية للقيام بعدد من الأبحاث في جميع نواحي النشاط في السودان
وذلك حتى يجتمع لبريطانيا أكبر قسط من المعلومات تستعين بها في رسم
سياستها المقبلة في السودان .

ولقد كان من أثر نشاط تلك البعثة أن أعقبها قيام مشروعات زراعية
بريطانية في الزيداب والفاضلاب وكسلا والجزيرة مما جعل البعض يعتقد أن
مهمة تلك المؤسسة اقتصر على التمهيد لتلك المشروعات .

والواقع أن نشاط تلك المؤسسة قد عم جميع مرافق السودان فبحثت في
طبيعة أراضيه زراعيًا ومعدنيًا وبحثت في جغرافية السودان من جميع نواحيها
وبحثت في نباتات وحيوانات السودان وبحثت في طبيعة السكان وقبائلهم
وأصلهم وعاداتهم ومميزاتهم وطريقة معيشتهم ولم تغفل الحشرات والزواحف
والفطريات والميكروبات سواء فيما يتعلق بالنبات أو الحيوان أو السكان .

هذا ما فعلته تلك المؤسسة . ولقد نشرت العديد من أبحاثها على الجمهور
في شكل كتب مزودة بالصور والبيانات والخرائط جعلت منها دائرة معارف عن
السودان ولا يختلف اثنان في أن هذه المؤسسة قد وصلت الى حقائق تفوق
كثيرًا ما نشرته على الملأ وانها دونت نتائج لم تصل الى علم الجمهور ولكنها
لا شك قدمتها الى المسؤولين عن توجيه السياسة البريطانية في ذلك الوقت وقد
ساهمت تلك المؤسسة بطريق مباشر أو غير مباشر في الأسس التي سار عليها
البريطانيون في سياستهم الاقتصادية في السودان .

الفصل الرابع

التوجيه البريطاني لاقتصاديات السودان

رسم البريطانيون سياسة السودان الاقتصادية على قاعدة بريطانية أساسها توجيه السودان نحو الانتاج الزراعى وايجاد نظام دقيق من التعاون بين جميع الهيئات والمؤسسات البريطانية تجارية أو زراعية أو صناعية أو ثقافية .

فشركات التصدير والاستيراد قد تأسست من بريطانيين . أو أوروبيين في شركات مع البريطانيين والشركات الصناعية في انجلترا نشطت لسد حاجة المشروعات البريطانية في السودان بالآلات وأدوات البناء والأسمدة والوقود .

والشركات الهندسية البريطانية بدأت عملها داخل الحكومة في السكك الحديدية والطرق والمباني والكبارى ووابورات الانارة والمياه . الخ .

والشركات البحرية البريطانية وشركات التأمين البحرى البريطانية نشطت فى نقل صادرات السودان ووارداته . والمدارس الانجليزية والمدارسون الانجليز والمبشرون الانجليز . والمنسوجات والمأكولات وما لا يقف عند حصر من أنواع المؤسسات كلها خلقت ستارا حديديا حول السودان ساعد فى ذلك ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلىنى وقيام البنك الأهلى بعملية الاصدار مما جعل الاقتصاد فى السودان موجها من خارج السودان ومن انجلترا بالذات.

الفصل الخامس

المشروعات الفردية والشركات البريطانية

للاستغلال الزراعى

كنت أعتقد انى سأبذل مجهودا كبيرا فى الربط بين السياسة الاستعمارية وبين استغلال أراضى الجزيرة ولكن بعض البريطانيين فى مشروع الجزيرة قد وفروا على هذا الجهد فوضعوا أمامى صورة صحيحة لا تحتاج لمزيد من الايضاح . لولا أن هؤلاء ينظرون الى مجهودهم على أنه فضل على السودان

أولا وأخيرا ولكننا نرى أنه فضل على الاقتصاد البريطانى أولا ويأتى فائدة السودان تبعا فى الاستفادة من هذا المشروع .

وسنترك الحديث للمسترا . ف . وات آخر نائب بريطانى للمدير ليقول

لنا :

كيف كانت بداية مشروع الجزيرة ؟ ومن الذى فكر فيه ؟ ومتى فكر فيه ؟ وكيف تم انشاؤه ؟

الجزيرة هى السهل الشاسع المنبسط الواقع بين النيلين الأبيض والأزرق وتبلغ مساحة هذا السهل حوالى خمسة ملايين من الأفدنة تنحدر تدريجيا من الجنوب الى الشمال . ويتباين هطول الامطار فى تلك المنطقة ويتناقص كلما سار الانسان شمالا ولكن الامطار ليست كافية لانتاج محصول مضمون السنة تلو الأخرى .

ولما كان الماء متوفرا فى النهرين كانت المشكلة الأولى هى ايجاد وسيلة لرفع هذه المياه الى ارتفاع معقول يمكنها من الجريان فى قنوات وجداول على الأرض الصالحة التى يمكن الحصول عليها فى المنطقة الشرقية الوسطى من سهل الجزيرة .

وفى سنة ١٩٠٤ نشر سير وليم جارستن - وهو موظف بريطانى بوزارة الاشغال المصرية - تقريره عن منابع النيل العليا ونصح فيه بشدة بتشبيدخزان أو قناطر فى سنار على النيل الأزرق لرى جزء من الجزيرة :

١ - من أن يؤتى بالمال الذى يمول المشروع ؟ ولم يكن المال موجودا فى السودان نفسه ويجب الحصول عليه من مصادر أخرى .

٢ - كان من الضرورى اقتناع أى ممول بريطانى بأن المال سوف ينفق على مشروع مثمر يمكنه رد المبالغ وفوائدها فيما بعد .

من حسن الحظ .. كان من بين البريطانيين قوم ذوو مكانة اهتموا باستغلال السودان واستخدموا نفوذهم لحمل الحكومة البريطانية على تأييد فكرة السير

ولم جارستن ولعل أهم هؤلاء كان لورد كتشنر الذى أظهر اهتمامه الشخصى العظيم بالجزيرة .

٤ - لعبت هيئة زراعة القطن البريطانية دورا عظيما فى اقناع الحكومة البريطانية ومنظمة صناعة القطن فى لا نكشير بالاهتمام بتنمية المشروع .

٥ - ولكى نبرهن على صحة الفكرة اقتصاديا (من وجهة النظر البريطانية) أقامت حكومة السودان فى سنة ١٩١١ مشروع رى بالطمبات بالقرب من قرية « طيبة » على النيل الأزرق على بعد بضعة أميال شمالى واد مدنى لزراعة القطن طويل التيلة .

٦ - لما لم يكن لدى حكومة السودان من الموظفين ما تتطلبه ادارة مزرعة « طيبة » فكان من الواضح ضرورة ايجاد هيئة أخرى (بريطانية) ذات خبرة زراعية فى السودان للقيام بهذا العمل .

٧ - فى سنة ١٩٠٤ منح المستر ل . هنت قطعة أرض بالحكر على النيل فى الزيداب قرب عطبرة وشمالى الخرطوم ١٨٠ ميلا وبدأت بالزراعة المختلطة فيها ومن ضمنها قطعة صغيرة لزراعة القطن على سبيل التجربة .

٨ - لكى يساعد قطن الزيداب على النجاح تكونت فى لندن شركة محدودة تسمى بالشركة الزراعية السودانية التجريبية

٩ - أعيد تنظيم الشركة السابقة وغير اسمها الى الشركة الزراعية السودانية وحولت تجربة الزيداب لانتاج القطن المصرى والمحاصيل الغذائية على نطاق واسع وبدأت الشركة تشرف اشرافا كاملا على مشروع الزيداب وانشاء امتداد جديد مساحته ٤٠/٠٠٠ فدان على بعد بضعة أميال جنوبا .

١٠ - اتصلت حكومة السودان بالشركة الزراعية السابقة الذكر لتولى الاشراف على مشروع قرية الطيبة على أن يتحول مشروع الزيداب الى زراعة القطن الأمريكانى القصير التيلة وعلى أن يتحول مشروع الطيبة لانتاج القطن طويل التيلة . وتم ذلك فى سنة ١٩١١

١١ - وفي نفس الوقت كانت الاتصالات بالحكومة البريطانية قد بدأت لتمويل خزان سنار وحفر الترع الضرورية . وبدى بالفعل في اتخاذ الخطوات الايجابية نحو التنفيذ ولكن شبت الحرب العالمية الأولى وتوقف العمل مؤقتا في مشروع الخزان .

١٢ - لم تمنع الحرب من استمرار التجارب على القطن في قرية الطيبة وامتد التوسع . ففي بركات انشئت طلببة دفعت حكومة السودان تكاليفها بينما قامت الشركة بحفر القنوات . واستطاعت تلك الطلببة أن تخدم ٦٠٠٠ فدان منها ٢٠٠٠ فدان قطنا كل عام وبدى في استغلالها سنة ١٩١٤ لأول مرة .

١٣ - في السنوات التالية قامت الشركة البريطانية باقامة طلببات أخرى « فأقيم مشروع الحاج عبد الله ومساحته ١٩٥٠٠ فدان في سنة ١٩٢١ . ومشروع واد النو ومساحته ٣٠٠٠٠ فدان في سنة ١٩٢٤

وطبيعى أنه لما انتهت الحرب العالمية الأولى بدأ التفكير في بناء خزان سنار من جديد وبدأ الاهتمام يرد من وراء البحار ولذلك زار وفد من هيئة زراعة القطن البريطانية السودان ومشروعات القطن في الجزيرة مرتين في سنة ١٩١٩

١٤ - قام جماعة من البريطانيين بالوساطة لدى الحكومة البريطانية لاعطاء ضمان جديد على دفعة جديدة من السلفيات للتوسع في الاستغلال عن طريق المساعدة في انشاء خزان سنار مقابل ١٤ مليون جنيه سلفقة على حكومة السودان بفوائد مضمونة من الحكومة البريطانية وبفوائد مجزية للمساهمين .

١٥ - في سنة ١٩٢٢ أبرمت عقود جديدة لتشييد خزان سنار وحفر مجارى الري وتعهدت بالقيام بالعمل شركة بريطانية هى شركة بيرسون وأولاده وفي سنة ١٩٢٥ افتتح الخزان رسميا بحضور اللورد لويد المندوب السامى

وبهذه المناسبة : فخزان سنار انشىء بقصد رى مليونين من الأفدنة بواسطة قنوات رئيسية وفرعية يبلغ طولها ٦٤٣ كيلو متر وقنوات كبيرة (أبوعشرينات) ٣٢٣ كيلو متر وقنوات صغيرة طولها ٣٢٢٩ كيلو متر وطول الخزان ٣٠٢٥ مترا

ورغم ذلك فالمساحة المستغلة لم تتجاوز المليون فدان يزرع منها ربعها سنويا
قطن طويل التيلة .

تلك هى قصة الترابط بين لورد كتشنر وسير وليم جارستن والمستر ل .
هنت والشركة الزراعية السودانية (البريطانية) ووفد هيئة زراعة القطن
البريطانية والشركة البريطانية للمقاولين بيرسون وأولاده وأخيرا حكومة
السودان البريطانية ولورد لويد .

والى هنا نشكر للمسترا . ف . وات أنه عرض بأمانة الدور البريطانى
فى انشاء المشروع والتمكين لنجاح المشروع لصالح أصحاب الأموال البريطانيين
ولصالح هيئة زراعة القطن البريطانية التى تخدم مصالح الغزاليين البريطانيين
ومنظمة صناعة القطن بلانكشير ودور البريطانيين فى وزارة الاشغال المصرية
فى حكومة السودان فى تلك الفترة الزمنية .

ولكننا نضيف أيضا ان الموظفين المصريين فى سنة ١٨٦٠ قد سبقوا الى
محاولة نشر زراعة القطن فى المديرية الشمالية . ففى أراضي الفاضلات ألزموا
أصحاب السواقي بزراعة القطن العفيفى . وبدأ يعطى نتائج طيبة وقامت الثورة
المهدية وتوقفت التجربة عند هذا الحد حتى عادت التجربة من جديد بقطن
مصرى على يد البريطانيين .

اندماج الشركات البريطانية

قلنا ان الشركة الزراعية السودانية (البريطانية) قد تكونت لاستغلال
مشروع الزيداب ثم انتقل نشاطها الى الجزيرة سنة ١٩١١ وتولت استغلال
مشروع « طيبة » ثم زاد التوسع فشمّل مشروع الحاج عبد الله فى سنة ١٩٢١
ثم مشروع وادى النوى سنة ١٩٢٤

ولكن شركة بريطانية أخرى كانت قد تكونت سنة ١٩٢٢ بقصد استثمار
وادى كسلا بالسودان ودلتا نهر القاش على الخصوص والمعروف ان تلك
المنطقة يروىها نهر القاش الذى ينبع من أريتريا . وكانت أريتريا مستعمرة ايطالية
فى ذلك الوقت .

وخشيت الشركة البريطانية من أن يمتد نشاط الحكومة الإيطالية بعمل خزانات عند منابع القاش ولم يكن في نية الحكومة البريطانية أن تحمي الحقوق الطبيعية والتاريخية التي للسودان في منابع نهر القاش ولذلك آثرت حكومة السودان - وبدون مبرر معقول - أن توافق على نقل امتياز الشركة البريطانية من منطقة كسلا الى الجزيرة حيث أقطعتها ٧٥٠٠٠ فداناً غربى المساحة السابق اعطاها للشركة الأولى بالجزيرة .

ولعل السبب الحقيقي في ذلك هو أن الأموال البريطانية المستغلة في شركة أراضي كسلا كانت فائدتها أكبر بكثير لو استغلت في منطقة الجزيرة حيث يوجد خزان سنار الذى تكفى مياهه للشركتين .

ولعل للبريطانيين حكمة أخرى وهى حرمان الوطنيين السودانيين من أن يضعوا أيدهم كأصحاب مشروعات في أراضي الجزيرة أو في الأراضي التى تروى من خزان سنار كما فعلت بالنسبة للبريطانيين .

وبذلك أصبحت أراضي الجزيرة المنتفعة من خزان سنار تحت تصرف شركتى الامتياز البريطانيين متعاوتين فيما بينها حتى وصلتا الى اتحاد فى الادارة والأهداف .

التوسع فى مشروعات رى الجزيرة

فى سنة ١٩٢٥ أى بمجرد انتهاء خزان سنار بدأ توسع سريع فى منطقة الجزيرة فصارت المساحة القطنية ٨٠.٣١ فداناً وفى سنة ١٩٢٨ (١٣١٢٥١) وفى سنة ١٩٢٩ ارتفعت المساحة الى ١٧٤.١٣٣ وفى سنة ١٩٣٠ صارت ١٩٦.٢٣ والمساحة التى تزرع قطناً فى الوقت الحاضر ٢٣٤.٠٠٠ فداناً تقريباً والرقم الأخير على أساس دورة رباعية ، أما الأرقام السابقة عليه فكانت عبارة عن المقرر السنوى فى دورة ثلاثية .

الملكية فى أراضي الجزيرة

المعروف أنه قبل انشاء الشركات البريطانية كانت الملكية تامة ومطلقة سواء كانت ملكية حكومية أو ملكية خاصة وبمعنى أوسع لم يكن هنالك أدنى قيود

على ملكية الأفراد فهم أحرار فى طريقة استغلالها وإدارتها وإحرار فى التصرف فيها بالبيع والبدل والرهن والهبة والوصية أو بالمعنى القانونى كان للملاك حق الإدارة والتصرف .

وجاءت الشركات البريطانية وحاولت أن ترسل طلائعها من بعض الوطنيين والأجانب لشراء الأراضى من أصحابها ولكن الأسعار بدأت ترتفع نسبيا تبعا لزيادة الطلب عليها مما جعلها تلجأ للبريطانيين فى حكومة السودان .

واستجابت حكومة السودان لرجاء تلك الشركات وقررت الاستيلاء قسرا على الأراضى المملوكة للأفراد لصالح الشركات البريطانية وقررت إجبارا إجباريا على الملاك أن يقبلوه بواقع عشرة قروش عن كل فدان سنويا .

وبذلك فقدت الملكية الفردية ركنا هاما من ركنيها وهو حق الإدارة أى الاستغلال أى حق الانتفاع الذى انتزعت من الملاك الوطنيين ومنحته للشركات البريطانية وأصبحت هذه قاعدة عامة نفذت جبرا لصالح شركتى الأمتياز ونفذت اختيارا فيما بعد بالنسبة للمشاريع الخصوصية التى صرح بها لوطنيين فى منطقة النيل الأبيض أولا وفى منطقتى سنجة وسنار فيما بعد . وامتنعت عن السير على هذه القاعدة فى مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية فتركت التفاهم بين المواطنين دون تدخل من الحكومة فيما عدا مشروعى الزيداب والفاضلاب . والغريب أن حكومة السودان اعتبرت انها مسئولة عن الإيجار المقرر دون أى مسئولية على الشركات البريطانية .

والأغرب من كل ذلك أن حكومة السودان قد بررت تفاهة الإيجار المقرر للأراضى المملوكة للأفراد بأن قيمة الأراضى قد ارتفعت بفضل تفكير وعمل أناس آخرين ولذلك فلا حق لهم فى المطالبة بإيجار يتناسب والقيمة الحقيقية للأراضى المنزوعة

ونسى البريطانيون أن يذكروا أن التفكير والعمل كان حكوميا وإن الموظفين البريطانيين فى حكومة السودان كانوا يتقاضون مرتبات عن تفكيرهم وعملهم

من خزينة حكومة السودان التى هى جملة ما يتحملة المواطن السودانى من ضرائب ورسوم مباشرة أو غير مباشرة .

ولم تنسى تلك الشركات أن تسمح لهؤلاء الملاك أن يصبحوا مزارعين فى الأراضى التى يملكونها والتى تستغلها تلك الشركات اذا سمحت الظروف بذلك وعلى كل حال فقد كانت التزامات حكومة السودان هى :

١ - انشاء خزان سنار

٢ - مسح الأراضى وتسجيل أسماء الملاك فى الفترة من ١٩٠٧ و ١٩١٠

٣ - نزع الأراضى من ملاكها ودفع عشرة قروش عن كل فدان من خزانة الحكومة السودانية .

٤ - انشاء الترعى الرئيسية والفرعية الكبيرة على نفقتها أى من خزانة الحكومة السودانية

٥ - تحمل المصروفات اللازمة لمد الأراضى بالمياه

أما التزامات شركتى الامتياز البريطانيين فكانت كما يأتى :

أولا : نظافة الأرض من الأعشاب والشجيرات

ثانيا : ادارة المشروع عن طريق استخدام موظفى الغيط والكتبة واعداد المنازل والمخازن والمكاتب واعطاء سلفيات للمزارعين تستقطع منهم عند المحاسبة النهائية فى آخر السنة .

والمفهوم أن السلفيات كانت تعطى للمزارعين للمساعدة فى العمليات الزراعية على أن ترد من نصيبهم . وسلفيات لمقاولين لتمويل الترحيلات والحليج والبيع

ويلتزم المزارعون فيما يتعلق بمحصول القطن بما يأتى :

أولا - يتحمل المزارع وحده كل مصاريف الانتاج وهى :

١ - أجره الحرث

٢ - أجره الطراد الناشف

- ٣ - أجره التقطيع ولف الجداول والتقائن
 - ٤ - أجره الزراعة بما فيها ثمن البذرة
 - ٥ - أجره الترقيع (الرقاعة) بما فيها ثمن البذرة
 - ٦ - أجره الشلخ (الخف)
 - ٧ - أجره التسميد مضافا إليها ٤٠ ٪ من ثمن السماد
 - ٨ - تكاليف الحش (ازالة القش - الحشائش) ٣ مرات
 - ٩ - أجره الطراد الأخضر
 - ١٠ - أجره التقطيع واللف بعد الطراد الأخضر
 - ١١ - تكاليف مقاومة الحشرات بواقع ٤٠ ٪ على المزارع
 - ١٢ - أجور البوغة والرى
 - ١٣ - أجره نظافة الشجر وأبو عشرينات وأبو ستات سنويا
 - ١٤ - أجره تطهير أبو عشرين وأبو ستة
 - ١٥ - نصيب المزارع فى قيمة الشوالات وترحيل البال والحليج والتأمين والتخزين وضريبة الصادر والعوائد الجلية
 - ١٦ - أجره اللقيط (الجنى) وتكاليف قلع الحطب وجمعه وحرقه
- أما الأرباح فتقسم على أساس ٤٠ ٪ للحكومة ، ٢٠ ٪ لشركتى الامتياز و ٤٠ ٪ للمزارع .
- أما الأربعون فى المائة التى تخص المزارع فيخصم منها كل البنود السابقة وكذلك المقرر خصمه احتياطيا وبعد ذلك يصرف له الفائض .
- هذا مع العلم بأن الدورة الزراعية كانت فى تلك الفترة (أى فترة حياة شركتى الامتياز) ثلاثية فيها يأخذ المزارع ثلاثين فدانا يزرع منها عشرة أفدنة قطن ويترك عشرة فى راحة كاملة ويزرع خمسة ذرة وله الخيار أن يزرع خمسة لوبيا . أما الذرة فهو المادة الغذائية التى يعتمد عليها المزارع وهو يتحمل جميع التكاليف الخاصة بالانتاج ويتسلم المحصول .
- وأما اللوبيا فقد قصد بها (تجاوزا) أن تكون سمادا بقوليا أى سماء

أخضر بخلاف فائدتها كعلف أخضر للمواشى أو محصولا جافا للاستهلاك أو التصدير .

وسنناقش النواحي الفنية فى الدورة الزراعية فى باب مستقل ، منذ أن بدأت ثلاثية حتى انتهت الى رباعية .

وظاهر التقسيم أن النسبة بين الحكومة والمزارع والشركات البريطانية كانت عادلة وكثيرا ما لفت نظرنا الكثير من الاطراء والمديح لهذا النظام بل الاطراء والمديح لمجهود الشركتين البريطانيتين وأنها تحملتا كل المتاعب وانهما ضحتا بالكثير حتى قبلتا أقل نصيب فى الأرباح أى ٢٠٪ فى الوقت الذى اختص كل من الحكومة والمزارع بأربعين فى المائة ولذلك فلا مندوحة لنا من اعادة الشرح والتعليق على الرابطة بين التزامات كل عنصر من العناصر الثلاثة والفوائد التى تعود على كل منها .

فالحكومة قد اعتبرت أن نصيبها يقابل الضرائب وفوائد تكاليف خزان سنار واستهلاك الترع العمومية وايجارات الأراضى . ولا مأخذ لنا على نصيب الحكومة الا فى أن نصيبها كان ينفق على مرتبات الموظفين البريطانيين فى الحكومة وعلى الأخص ميزانية قسم الابحاث الزراعية الذى أنشئ لخدمة أغراض شركتى الامتياز البريطانيتين .

مركز المزارع فى شركتى الامتياز

والمزارع فى نصيبه لا يجوز الحكم على مدى انصافه من عدمه بعملية حسابية أساسها الحصول على ٤٠٪ من محصول القطن وصافى أرباح الذرة بعد خصم انتاج كل منهما .

أما اللويا فانها كعلف أخضر وكمحصول اختياري لم تجد موضعها الحسابى الدقيق فى احتساب مدى العدالة فى نسبة الارباح .

فالأصل أن نصيب المزارع يخضع لعوامل أعمق بكثير من النظرة السطحية للأمور فنصب المزارع بحكمة العوامل الآتية :

أولاً - تكاليف الانتاج

ثانياً - المحصول

ثالثاً - أسعار المحاصيل

رابعاً - أسعار السلع الاستهلاكية

خامساً - ارتفاع مستوى المعيشة

تكاليف الانتاج

فتكاليف الانتاج اذا ارتفعت فانها تؤثر مباشرة في نصيب المزارع ولا تؤثر الا قليلا جدا في نصيب كل من الحكومة والشركات . فالأصل في تكاليف الانتاج منذ خدمة الأرض حتى قلع القطن وحرقة يتحملها المزارع . فكلما ارتفعت كلما انخفض نصيبه في الأرباح عند ثبات المحصول وأسعار القطن وأسعار السلع الاستهلاكية الضرورية لمعيشة المزارع فالحرث والسماذ والمقاومة ضد الآفات وأسعار البذرة وأجور العمال كلها سلع أو خدمات ذات قيمة ومجموع تلك القيم متغير من سنة لأخرى وهذا التغير لا يختلف سنويا بنسبة ثابتة ولا يقترن بأسعار القطن بنسبة ثابتة بل قد ترتفع نفقات الانتاج دون ارتفاع في أسعار القطن وقد يرتفع كلاهما ولكن نسبة الارتفاع في أحدهما تتجاوز نسبة الارتفاع في الأخرى .

وبذلك فاننا لا نقبل أى تعليل يؤكد عدالة نصيب المزارع ما دامت نفقات الانتاج في ذبذبة بين الصعود والهبوط .

المحصول

لا شك أن تغير معدل المحصول يؤثر في كل من الحكومة والشركات البريطانية والمزارع ولكن الحكومة والشركات كلها ذات نظام مالى منظم وأميل الى الاستقرار وأقرب الى الاحتياط للمفاجآت . الأمر الذى لا يتصف به المزارع كفرد وعلى الأخص لو كان في طور البدائية من الناحية الاقتصادية اذ أن الفرد لا يستطيع التكهن بالمستقبل بالقدر الذى تستطيعه الحكومات

والشركات وان تقدم المدنية السريع يجعله أكثر تأثيرا بذبذبة المحصول .
هذا وفي الانخفاض العام للمحصول تكون ادارة المشروع أكثر تحملا
للمسئولية من المزارعين اذ أن الانخفاض العام معناه أن خطأ في الادارة أو
التوجيه أو الرقابة الفنية قد صاحب نمو المحصول ونضجه الأمر الذى هو من
صميم التزامات ادارة المشروع هذا ولا تخلو الحكومة من المسئولية اذا كان المزارع وادارة
المشروع قد قام كل منهما بواجبه وان خطأ فنيا في اختيار السلالات أو التوجيه
الفنى قد وجد تأييدا أو ايحاء من قسم الأبحاث .

أسعار القطن

طبيعى أن أسعار القطن أقرب الشبه في أثرها على الشركاء الثلاثة بالمحصول
الا أن أمورا جديرة بالبحث تجعل المزارع أكثر الأطراف الثلاثة تأثيرا
بالأسعار وتجعله يتحمل أكثر الغرم ويفوز بأقل النعم .
وبذلك فإن أسعار القطن تدعونا الى بحث نقطتين هامتين :
الأولى : درجات القطن : الثانية تسويق القطن

درجات القطن

كثيرا ما سمعنا فى سنة ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ همسا خافتا من جانب المزارعين عن
الألغاز المحيطة بدرجات القطن أى رتب القطن Grades فلم يكن لأحد من
المزارعين أن يتساءل لما انفرد السودان دون غيره من سائر الأقطار المنتجة للقطن
(وعلى الأخص الطويل الثيلة) بجعل الدرجات أى الرتب رقيمة بدلا من
وصفها بأوصافها المتداولة عرفا وقانونا وبالرغم من أن التعامل فى بورصة
لينفربول ذاتها لم يجر الا على أساس الرتب المعروفة عالميا ولم تخضع منها
التعامل لأرقام حسابية .

وفى سنة ١٩٥٢ نظم قليل من المزارعين وأرادوا أن يعرفوا المزيد عن

الدرجات وعن الفرق الكبير بين درجة والتالية لها وتظلم غيرهم بأن الواضح لهم أن القطن الناتج في سنة ١٩٥٢ لا يقل نظافة وجودة عن الناتج في سنة ١٩٥١ أو سنة ١٩٥٠ وبالرغم من ذلك فإن الدرجات انحدرت من رقم ١ الى ٤ و ٥ ... الخ

وكانت اجابة القائمين على مشروع الجزيرة وعلى شئون المالية (وكانوا من البريطانيين) أن الفرز مهنة تؤخذ بالمران ولا يوجد لها أسس علمية حتى يمكن للمزارعين أن يناقشوا الفرازين أو يعترضوا على تقديراتهم . وكان غريبا أن نسمع ذلك في وقت لم يصبح فيه الفرز سرا من الأسرار وفي الوقت الذي أصبح فيه فرز القطن علما يدرس في المدارس والجامعات ولم يكن من المعقول مهما اختلفت وجهات النظر أن ينحرف التقدير في الرتب لأكثر من فرق ضئيل ربع درجة فوق أو ربع درجة تحت ، أما أن يتعدى الفرق عددا من الدرجات فمعنى هذا أن هناك خلافا مقصودا أو غير مقصود

ونعود للتساؤل لماذا لم تتخذ الرتب المعروفة أساسا للتعامل على القطن في السودان ففي السودان كان التقدير ولا يزال على أساس رقمي أعلاه رقم واحد وينحدر الى اثنين فثلاثة فأربعة فخمسة .. وهكذا .

أما الرتب العالمية بنفس الاتجاه مقيدا اكستر Extra ثم فولى جود Foolly Good ثم جود Good ثم فولى جود فير Fully Good Fair ثم فير Fair و بين كل رتبة تحديد لمتصفها فاكسترا يليها فولى جود تو اكسترا Foolly Good Extra ويلي الفولى جود - جود تو فولى جود Good to Fully Good ويلي الجود Fully Good ويلي الجود Fully Good Fair to Good ويلي الفولوجود فير - فولى فير Fully Fair ويلي الفير بقايا الحليج وتسمى السكرتو التى منها المدلنج والسكينة والعفريته

فاذا كانت الاصطلاحات بريطانية والتعامل بها جارى في بورصة ليفربول فما معنى جعل الدرجات في شكل أرقام سرية وجعل الفرز في يد

مجموعة من الأجانب جميعهم في خدمة الادارة البريطانية بالسودان أو خارج السودان .

فإذا قيل ان ادارة المشروع تتأثر بقدر يتناسب مع ما يتحمل المزارع فان هذا القول مردود عليه بأن هنالك فائدة في الطرف الآخر هي فائدة المصدرين (اللجنة البريطانية) وكذلك هيئة الغزالين وغالبيتهم كانوا من المساهمين في شركتى الامتياز البريطانيين وبذلك فان العبرة بما يفقده المزارع ولا جنى منه السودان شيئا وبما يفقده البريطانيون في السودان ليعود الى زملائهم ووطنهم فيما وراء البحار .

نخلص مما سبق أن نصيب المزارعين كان يتأثر بالانحراف في الفرز وكان الأثر دائما في غير مصلحته وأن الخلاف في نظام الدرجات عن المتبع عالميا جعل المزارع عاجزا عن تحقيق مدى الغبن الواقع عليه من تلك الطريقة .

بيع القطن

استمر قطن مشروعات شركتى الامتياز بالجزيرة فترة طويلة يباع بالممارسة بطريقة احتكارية لم تخضع لقاعدة العرض والطلب ومعنى هذا أيضا أن نصيب المزارع في الارباح لم يكن نصيبا حقيقيا لأن ثمن المحصول لم يكن ثمنا حقيقيا بل كان يتفق عليه بين اللجنة البريطانية لبيع القطن وبين الغزالين البريطانيين .

بل أكثر من ذلك أن لجنة القطن كانت مفروضة على المزارعين في تحديد السعر ومفروضة عليهم في تحديد المصروفات والعمولة . ولذلك فانه لم يحصل في تاريخ مبيعات القطن السودانى أن كانت متفقة مع الأسعار العالمية .

بل أن القطن السودانى استعمل كوسيلة للحد من الارتفاع العالمى للاسعار وانه كان مانعا للمغازل البريطانية من التوقف في حالة امتناع بريطانيا عن شراء القطن الطويل التيلة لأسباب اقتصادية عادية أو لضغوط اقتصادية تهدف بريطانيا من ورائها الى مكاسب سياسية .

والغنى للبريطانيين في السودان وفي انجلترا والغرم واقع على السودانين

سواء كانوا مزارعين أو غير مزارعين لما للقطن من ارتباط مباشر باقتصاديات السودان .

الفصل الخامس

مصر والسودان

فى تلك الفترة الزمنية يمكننا القول بأن مصر فى السودان كانت ممثلة فى علم يقف الى يسار العلم البريطانى على سראى الحاكم ودور الحكومة .

اللهم الا اذا قلنا أنها كانت ماثلة فى قلوب السودانيين لأسباب عجز الانجليز عن ازالتها . فالروابط الطيبة كانت أكبر عامل هدم فى سياسة الانجليز فى السودان فقد عجز الانجليز عن اضعاف الروابط بين الشعبين السودانى والمصرى وكثيرا ما ظهرت تلك العواطف بشكل لا خفاء فيه فقد تحمس السودانيون لزعماء مصر ولأحزاب فى مصر واختلف السودانيون وتصالخوا وكان السبب نزاعا على وجهات نظر متعارضة بين مواطنين سودانيين على خلاف بين مصريين . واختلف المصريون وتنافروا وتقاربوا على مشكلة سودانية فهذا مؤيد لزعيم طائفى وهذا مؤيد لزعيم آخر .

واتفق السودانيون والمصريون فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتقابل المصريون والسودانيون فى موسم الحج الذى لم تستطع السياسة الاستعمارية أن تفرض عليه حظرا .

واختلطت العناصر السودانية والمصرية بمصاهرات استقر بعضها فى السودان وبعضها فى مصر .

أما المصالح المشتركة بين القطرين فهى من الأمور التى حصرتها السياسة البريطانية حصرا دقيقا حتى ترسم السياسة المؤدية الى هدمها وافنائها واحلال المصالح المتعارضة بدلا منها أو اضعافها على الأقل . والمصالح المشتركة كما أحصاها الانجليز هى :

أولا : مياه النيل

ثانيا : انتشار اللغة العربية

ثالثا : الأصل

رابعا : الحدود

خامسا : الدين

سادسا : الاشتراك في العوامل المضادة .

وقبل أن نعالج بالبحث العناصر الستة السابقة أود أن أؤكد أن الغرض من البحث هو الوصول الى كشف العلاقة بين كل عنصر وبين اقتصاديات السودان في الفترة الزمنية الثانية وبين الأهداف الاستعمارية التي اهتم البريطانيون بتحقيقها بعد تجارب طويلة وأبحاث عديدة . وأن استقلال السودان التام وسيادته الكاملة أصبح أمرا واقعا وبذلك فإن حرية البحث العلمي أصبحت غير مقيدة أو مشروطة .

ونحن ندرك أن المجال هنا لا يتسع لمناقشة عبارة المصالح المشتركة بين مصر والسودان ولكننا اضطررنا التعرض اليها لمناقشة الوسائل التي لجأ اليها البريطانيون لكي يجعلوا منها مصالح متعارضة أو يجعلوها عديمة أهمية . ومن المؤكد أن الانجليز قد حصروا المصالح المشتركة ثم أبروزها ثم عملوا على هدمها أو التقليل من قيمتها .

أولا - مياه النيل

ان مياه النيل كمصلحة مشتركة بين مصر والسودان لم يكن في امكان الاستعمار أن يخفيها أو يقلل من قيمتها فلجأ الى اعطائها مظهرا بارزا ثم خلق المشكلة ثم هول من خطورتها ثم حاول أن يستغلها لتنفيذ سياسته وسيأتى بحث هذه المسألة وليست مشكلة كأحد مكونات عنصر الطبيعة في الاتساج الزراعى في هذه الفترة الزمنية التي نحن بصدددها .

ثانيا - اللغة العربية

كان الاتجاه الى هدم الثقافة العربية واضحا من الظواهر الآتية :

١ - دراسة اللغة الانجليزية اجباريا

٢ - دراسة جميع العلوم الأخرى باللغة الانجليزية

٣ - دراسة علم الديانة في المدارس الأجنبية باللغة الانجليزية ولو كانت
ديانة اسلامية

٤ - منع دراسة اللغة العربية في الجنوب

٥ - تشجيع خريجي المدارس والكليات الانجليزية وتفضيلهم في الوظائف
الحكومية وغير الحكومية

٦ - حرمان المعلمين في مدارس أو كليات مصرية من الوظائف الحكومية
أو وظائف الشركات والمؤسسات البريطانية وشبه الانجليزية

٧ - تفضيل صغار الموظفين أو العمال في الوظائف أو المؤسسات اذا
استطاعوا اداء أعمالهم أو التفاهم باللغة الانجليزية

٨ - نشر الكتب والمؤلفات باللغة الانجليزية

٩ - جعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للمصالح الحكومية

١٠ - انشاء كلية غردون (حاليا كلية الخرطوم الجامعية) وهي فرع من
جامعة لندن .

١ - الدين

ان تدخل الانجليز في الناحية الدينية يحتاج الى مؤلف بأكمله . لأن علاقة
الانجليز كمستعمرين بالدين لها مدرستان : مدرسة تؤكد بعد الانجليز عن
التدخل في الأديان بعكس فعل الاسبان والايطاليين والفرنسيين في شمال افريقيا
وفي الأندلس ومدرسة تؤكد قدرة الانجليز على التدخل في الدين دون أن يظهر
هذا التدخل أو بمعنى آخر تؤكد تدخل الانجليز في النواحي الدينية .

يقول أنصار المدرسة الأولى وهم الذين يبرؤون الانجليز من التدخل في
الأديان والعقائد . ان الانجليز في تاريخهم لم يفعلوا بالمسلمين ما فعله بهم
الأسبان أو ما فعله بهم الايطاليون أو ما فعله بهم الفرنسيون . ويدللون على
ذلك بقصص وروايات تدور كلها نحو حوادث فردية فمثلا دخل الفرنسيون
الأزهر بخيولهم ولم يدخلها الانجليز واحتل الانجليز مدينة القدس في الحرب
العظمى الأولى ولكنهم احترموا العقائد وحرية العبادة ... الخ

أما أنصار المدرسة الثانية فيقولون ان جميع المستعمرين متفقون فى الهدف وان اختلفوا فى الوسائل وقد يتفقوا فى الوسائل ولكن اختلفا طفيفا فى تلك الوسائل يظهر الفرق بين الانجليز وغير الانجليز كمستعمرين .

ولا شك أن أى قطر يدين بأى دين يختلف فيه المعايير بين التمسك بتعاليم الدين أو بقشوره أو بالبدع الدخيلة على الدين .

فالانجليز يتدخلون فى الأديان والعقائد بوسائل تختلف عن غيرهم فمثلا اذا كانت البدع الدينية المنتشرة تحقق غرضا استعماريًا فان احترام الأديان فى هذه الحالة يكون متفقا مع الأهداف الاستعمارية التى تهدف لتأخر الشعوب المستعبدة وتشجيعها على الانشغال عن المسائل الدينية الى العبادة والتصوف وضياح الوقت فيما يطمئن المستعمرين على السير بأمان دون رقابة أو عرقلة من جانب المواطنين .

وان وجد الانجليز فى قطر أكثر من دين فانهم يخلقون أسبابا للخلاف والتعصب والتطاحن . وعدم تدخلهم - أى الوقوف موقفا سلبيا - نجاح للسياسة الاستعمارية التى شعارها فرق تسد . ولم نعد نسمع بعد استقلال الهند مثلا بما كنا نسمعه قبل استقلالها من معارك دامية دائمة بين الطوائف الدينية .

وصبغ ثورة المهدي بأنها تمرد وليست حركة تحريرية أساسها تجاهل الاعتبار الدينية .

والنص على حماية الأقليات فى مصر فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ كان ايقاظا لفتنة باسم الدين

وانفصال كنيسة الحبشة فى أغلب مظاهرها عن الكنيسة القبطية المصرية فى وقت كانت السياسة الانجليزية هى الملهم لسياسة الحبشة تدخل فى الأديان لهدف سياسى .

ثم ضم شعب اسلامى قوامه عدة ملايين فى اريتريا الى الحبشة رغم ما بينهما

من تعارض في اللغة والدين مع حرمان السودان من هذا الحق الطبيعي لما للسودان من علاقات بارتيريا في تاريخه السابق وفي دينه ولغته وتقاليده . كل ذلك تدخل في الأديان خدمة للمصالح الاستعمارية التي أساسها تدعيم اقتصادياتها على حساب الشعوب الضعيفة أو المستضعفة .
ومن هنا يمكننا أن نعود الى السودان ونبحث أصابع الانجليز في التدخل في العقائد والأديان :

أولا : ترك الانجليز البدع القائمة في السودان دون تدخل من جانبها كحكومة مسئولة فشجعوا العبادة والتصوف والاذكار والتعاويذ والأحجية والخرافات بنفس الطريقة التي شجعوا بها المآثم التي تعطل الناس عن مصالحهم بين أسبوع وعدة أسابيع والأفراح في العرس والظهور تركها الانجليز تشغل الشعب أربعين يوما والتمسوا الأعذار لمن يتخلف عن عمله لأحد الأسباب السابقة تشجيعا منهم للشعب على التراخي والاهمال والابتعاد عن التفرغ لما هو أنفع . وكثيرا ما لجأ الموظفون البريطانيون لمجاملة وتدليل الكثيرين من المشعوذين كما شاركوا بأنفسهم في الأفراح والمآثم مما شجع المواطنين على المبالغة فيها وانخدع البعض وظنوا ذلك حيادا من الانجليز .

ثانيا : تشجيع بعثات التبشير في الجنوب وحرمان المسلمين من انشاء مراكز للتبشير الاسلامي وما تبعها من اصدار قانون المناطق المقفلة ، كل ذلك يؤكد اهتمام البريطانيين باستغلال العقائد كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية .

قد يقول قائل وما دخل الدين في السياسة الزراعية ولكننا أردنا توضيح العلاقة بين السياسة الاستعمارية وبين الأديان والمفهوم ان أبحاثنا تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالاستعمار باعتباره وليد حاجة اقتصادية قد تكون زراعية أو صناعية أو تجارية .

الأصل والحدود

أما الأصل فقد ظهر جليا في شهادات ميلاد المواطنين السودانيين. عندما ترك لكل شخص أن يقرن الأصل بالقبيلة التي ينحدر منها دون إشارة للموطن العام. والعهد ليس ببعيد عندما انشغلت المحاكم قبل الانتخابات الماضية بألاف من القضايا ضد المرشحين والناخبين بغية اسقاط حق الانتخاب أو حق الترشيح عن الكثيرين .

أما الحدود فليست هي حدود السودان التي كانت عليها في القرن التاسع عشر ولا شك أن أجزاء قد اقتطعت من الجنوب والشرق والغرب لعزل الزمن كفيل بابرار الأهداف التي انتهت الى تغيير تلك الحدود والتي يدخل جزء منها في الحبشة وآخر في أوغندا .

العوامل المضادة

أما العوامل المضادة لمصالح كل من مصر والسودان فقد درسها المستعمرون دراسة وافية ولخصوها في الآتي :

أولا : الفقر والجهل والمرض

ثانيا : المطامع الاستعمارية

ثالثا : مبدأ التضحية بالشعوب الضعيفة كوقود للحروب

رابعا : الحد من العوامل التي تكشف عن الثروة الكامنة الا ما يحتكره المستعمرون .

خامسا : الحد من اعتناق المبادئ السياسية والاقتصادية التي تتعارض مع سياسة المستعمرين

سادسا : الحد من الاشتراك في التكتلات الاقليمية التي تتعارض مع اتجاهات المستعمرين السياسية والاقتصادية . فالانحياز الأدبي أو الديني أو السياسي أو الاقتصادي لمعسكر مضاد كان تعارضا مع مصلحة الاستعمار . والدعوة الى تكتل الشعوب الضعيفة في معسكر مستقل كان يلقى مقاومة الاستعمار ، والدعوة الى الحياد كانت بالتالي ضد رغبات المستعمرين .

ولا يخلو سبب من الاسباب السابقة من مجال متسع للبحث الذي يصطدم في النهاية بفكرة اقتصادية ذات أهمية بالنسبة للمستعمرين .

الباب الثانى

الانتاج الزراعى

في الفترة الزمنية الثانية

مقدمة :

الزراعة كما يعرفها الفنيون عبارة عن انتاج نباتات وحيوانات مفيدة للانسان .

وتبعا لذلك التعريف العلمى يكون الانتاج الزراعى شاملا لانتاج النباتات والحيوانات المفيدة للانسان .

واتنتاج النباتات قد يكون لذات النباتات كمحاصيل العلف (كالبرسيم — أبو سبعين) ومحاصيل الألياف (كالكتان والتيل) وكالخضروات (الكرنب — الخس — الجرجير — السلق ... الخ) .

وقد يكون لما تنتجه النباتات كثمار الفواكه وثمار الخضروات وثمار المحاصيل ... وقد يكون بعد تحويل تلك الثمار أو النباتات بوسائل صناعية كالخضروات المحفوظة والفواكه المحفوظة والمنسوجات القطنية والورق .. الخ . وهكذا الحال بالنسبة لانتاج الحيوانات ، فقد يستفاد من تلك الحيوانات حية في الشغل وقد يستفاد منها وهى حية في منتجاتها كاللبن ومستخرجاته والصوف والبيض والأسمدة العضوية (البول والبراز) . كما قد يستفاد منها ومن مخلفاتها وهى مذبوحة أو ميتة كاللحم والجلود والريش والعظام والدم .. الخ .

عناصر الانتاج الزراعى

سنسير في تلك الفترة الزمنية على تقسيم عناصر الانتاج الى أربعة :

أولا : الطبيعة

ثانيا : العمل

ثالثا : رأس المال

رابعا : التنظيم أو المنظم

أولا - الطبيعة

سنتهم في بحث هذا العنصر بجانب منه في هذه الفترة . أما الجانب الآخر فسنرجى بحثه الى الفترة الزمنية التالية . فبالنسبة للماء سنحاول أن نتوسع في الكلام عنه نظرا للظروف التي طرأت على الاستفادة من المياه في تلك الفترة أما بالنسبة للارض الزراعية فقد اقتضى الأمر ارجاء بحثها للفترة التالية حتى يأتي الكلام عنها شاملا مركزا .

ثانيا - العمل

لا جدال في أن رأس المال المستغل في تلك الفترة الزمنية كان على العموم أجنيا عن السودان - بريطانيا في غالبيته - كما سنأتى تفصيله في حينه .

ثالثا - رأس المال

هو استمرار لحركة النمو التي طرأت على اليد العاملة نتيجة للهجرة الى السودان هجرة خارجية وهجرة داخلية ، هجرة دائمة وأخرى موسمية وسنفضل كل ذلك فيما بعد .

رابعا - المنظم

ظهر المنظم في تلك الفترة الزمنية بالذات اذ يكن له أهمية تذكر في الفترة الأولى ولذلك يستحق بحثا مفصلا مستقلا .

الباب الثالث

الطبيعة

اخترنا من العوامل الطبيعية - الماء - ليكون موضعا لأبحاثنا عن السياسة الزراعية في الفترة الزمنية الثانية .

الماء

هو عامل رئيسى فى عنصر الطبيعة بالنسبة للإنتاج فلا يمكن لتربة أن تعطى إنتاجا بدون الماء .

أما الماء وحده فهو كاف لى يعطى إنتاجا زراعى مهما قلت أهميته .
فالنباتات المائية معروفة كالطحالب والبشنيين والياسنت المائى وغيرها .

والماء فى السودان لفظ يثير الكثير من الاحساسات والعواطف . فالماء فى الغرب غيره فى النيل ، غيره فى الخيران ، غيره فى السيول ، غيره فى المتساقط من الأمطار .

كلمة « مئويه » هى الاصطلاح المتعارف عليه للماء سواء كان للشرب أو الاستهلاك المنزلى أو لرى الزراعات .

والماء لا يعتبر مشكلة فى نظر الاستعمار الا اذا كان فى النيل . أما فى الغرب حيث الملايين من السكان وحيث الملايين من الأغنام والأبقار . فلم يكن الماء يعتبر مشكلة مهما عز وجوده ومهما نفقت المواشى بعشرات الألوف ومهما مات الآدميون من العطش لانعدام الماء . أما فى نظر الانسانية والعقل والمنطق فالماء كان ولا يزال مشكلة تحتاج الى الاهتمام والعمل الجدى وعلى الأخص بعد أن أصبح الأمر فى السودان لبنينه والمسئولية تقع منذ الآن على المواطنين المسؤولين عن توجيه سياسته اجتماعيا واقتصاديا .

مصادر الماء العذب فى السودان

أولا : النيل وفروعه : الأزرق والأبيض وعطبرة .

ثانيا : فيضان الخيران : نهر القاش وخور برکه وخور العرب وخيران
أخرى أقل أهمية

ثالثا : الامطار ومخلفاتها (السيول)

رابعا : المياه الجوفية .

الفصل الاول النيل وفروعه

النيل هو ثانى أنهار العالم فى امتداده وقد ازدادت أهميته فى السنوات الثلاث الأخيرة وبلغت أهميته الذرة عندما التقى التفكير فى انشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق بالتفكير فى انشاء خزان السد العالى باكورة المشروعات الانتاجية للثورة المصرية وأضحى مشروعات الرى فى العالم .

والنيل فى وضعه الجغرافى يبدأ من أواسط افريقيا فى أوغندا من بحيرة فيكتوريا وبحيرات البرت وادوارد وفى الحبشة من بحيرة تانا ومن تجمعات الخيران التى تتجمع فى نهر عطبرة .

والنيل الأزرق يبدأ من الحبشة متجها الى الجنوب قليلا ثم ينحرف الى الغرب ثم ينساب الى الشمال .

والنيل الأبيض يبدأ من تجمع بحر الغزال وبحر الزراف وبحر العرب وروافدها وينساب شمالا ليلتقى بالنيل الأزرق عند المقرن ، وهى قرية يدل تسميتها على اقتران النيلين ببعضهما . ويغلب على الظن أن التسمية فى اللون قد جاءت نتيجة للفرق الواضح فى اللون عند نقطة التقاء النيلين فىكون لون المياه بطول المجرى نصفها أبيض والآخر مائل الى الزرقة . وفى نقطة التلاقى هذه تقع العاصمة المثلة وهى المكونة من الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحرى وكلها تكون مدينة واحدة وان فصلتها نقطة التقاء النيلين الى ثلاثة أقسام .

ويفيض النيلان الأزرق والأبيض فى وقت واحد . وعلى النيل ازرق يقوم خزان سنار ومزمع انشاء خزان الروصيرص .

وعلى النيل الأبيض يقوم خزان جبل الأولياء جنوبى الخرطوم بحوالى أربعين كيلو متر .

وفى فصل الصيف يكون ايراد النيل الأبيض أضعاف ايراد النيل الأزرق وفى تلك الفترة يفيض نهر عطبرة الذى يصب مباشرة فى النيل الأعظم شمالى

الخرطوم بحوالى ٣٠٠ كيلو ويسير النيل بعد ذلك فى مناطق الشلالات حتى يدخل الحدود المصرية ليمر بعدد من منشآت الرى الهامة كخزان أسوان وقناطر اسنا وقناطر نجع حمادى وقناطر أسيوط والقناطر الخيرية وينتهى شمال دمياط من الشرق . وأما فى الغرب فيمر بقناطر أدفينا وينتهى الى البحر الأبيض المتوسط عند رشيد .

ولا شك أن تلك المنشآت المقامة على النيل تكلفت فى انشائها مئات الملايين من الجنيهات فى سنوات كانت قيمة النقود مرتفعة أضعاف ما هى عليه الآن .

ويمكن الحكم على القيمة الحالية لتلك المنشآت اذا قارناها بخزان السد العالى الذى يتكلف حاليا ١٣٠٠ مليون دولار ، أما مراقبة مجرى النيل من منابعه الى أسوان فتتكفل بها مصلحة الرى المصرى فى السودان وهى تكلف الحكومة المصرية بضعة ملايين من الجنيهات فى كل عام . ويعمل فيه عدد من الفنيين والاداريين المصريين والسودانيين . أما اليد العاملة فكلها من السودانيين ولم يخل الرى المصرى من عناصر بريطانية فى مناصبه الرئيسية طول تلك الفترة الزمنية الثانية كمستشارين لوزارة الاشغال المصرية أو مفتشين للرى المصرى .

ولذلك فان العنصر الانجليزى كان ممثلا فى كل ما يتعلق بمياه النيل منذ بدء الفترة الزمنية الثانية حتى سنوات قلائل مضت . هذا من الناحية الفنية . أما من الناحية السياسية فقد كان العنصر الانجليزى فى السودان هو السلطة القائمة مباشرة وبالفعل ، وفى مصر كان ممثلا بطريق مباشر أو غير مباشر وكان رأى الانجليز فى السياسة المصرية رأيا نافذ المفعول فكانوا أصحاب الفضل فى تعيين رؤوس الدولة ورؤوس الحكومة وكبار الموظفين .

ولذلك فالقول عن اتفاقية مياه النيل الموقعة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ أنها وقعت بين مصر وبريطانيا قول مردود عليه . ففى مصر كانت دار المندوب السامى البريطانى هى العنصر الموجه للسياسة المصرية والمهيمن على كل مرافقها

لجنة مياه النيل

تكونت لجنة مياه النيل للتמיד لاتفاقية سنة ١٩٢٩ ،وقدمت اللجنة تقريرها في سنة ١٩٢٥ وكانت اللجنة تبأشر أعمالها في الوقت الذى أعتيل فيه حاكم عام السودان وما صاحبه من تقديم الانذار البريطانى مطالباً بسحب القوات المصرية من السودان وتعويض نصف مليون جنيه لأرملة الفقيـد وما تبع ذلك من تطورات بتخلى الوزارة بالاستقالة وحلول وزارة أخرى نفذت رغبات الانجليز ، ثم حوادث سنة ١٩٢٤ ثم اختفاء العنصر المصرى اختفاء تاماً من ميدان الأعمال الحكومية بالسودان . ولذلك فقد باشرت اللجنة البريطانية أعمالها في ظروف كانت مهياة لها تماماً وقدمت تقريرها في سنة ١٩٢٩ وحالت الظروف السياسية من بحث هذا التقرير وعمل اتفاق طويل الاجل بشأن السياسة المائية على النيل من منابعه الى المصب .

أسس المفاوضات

قامت اتفاقية سنة ١٩٢٩ على مبدأ الحقوق الطبيعية التى نشأت منذ الأزل لتكون صورة من التعاون بين البشر في شكل أسر أو قبائل أو شعوب .

ولم تكن اتفاقية سنة ١٩٢٩ ملحقاً لاتفاق سابق أو نسخاً لعقد أبرم من قبل أو تأييداً لنصوص مكتوبة أو تسجيلاً لاتفاق شفوى .

ولكن الطبيعة هى الأساس اولال للاعتراف بالحقوق الطبيعية لكل منتفع من النيل وتلك الحقوق تخضع لاعتبارات رئيسية أهمها عدم اساءة استعمال تلك الحقوق أو بمعنى آخر استعمالها بالقدر الذى لا يضر بمصالح الآخرين .

فاذا اتفقنا على أن اتفاقية سنة ١٩٢٩ وما سبقها من تقرير لجنة مياه النيل قد أبرمتا في ظروف سياسية لم يكن الجانب المصرى حراً في ابداء رأيه أو تنفيذه وان المفاوضات في الحاليتين كان بريطانيا في جانب وشبه بريطانيا في الجانب الآخر لخرجنا بأحد الاحتمالات الآتية :

اما أن الانجليز جعلوا من أنفسهم خصماً للطرفين في مفاوضات مياه النيل

وانهم تركوا ثغرات مفتوحة لاجيائها والنفوذ من خلالها عندما يتلاءم احياءها مع مصالحهم الاستعمارية .

٢ - أو أنهم كانوا حكما عادلا بين قطرين مستضعفين واقعين تحت نفوذه

٣ - أو أنهم كانوا يبغون حلا مؤقتا للسير في تنفيذ مشروعات رى الجزيرة وغيرها مما رسموا سياستهم على ضوءها ورأوا بأن يعجلوا بابرام الاتفاق

٤ - وأخيرا ربما وجدوا أن التعجيل في ابرام اتفاقية سنة ١٩٢٩ سيفيد في تحويل الانظار عن الشركات البريطانية لمشروعات الجزيرة وتوجيه تلك الأنظار الى النيل الأبيض عن طريق استعجال انشاء خزان جبل الأولياء لتنفيذ مشروعات زراعية خصوصية للقطن عن طريق رفع المياه أمام الخزان ، الأمر الذى يتحقق حتما باقامة الخزان على نفقة الحكومة المصرية ، وباعتباره يحقق منصفة مزدوجة للسودانيين والمصريين .

ولا نستطيع أن نسهب فى مناقشة تقرير لجنة مياه النيل المقدم فى سنة ١٩٢٥ ولكن لا أقل من أن نبرز هنا أهم النصوص التى وردت فى مقدمة اتفاقية سنة ١٩٢٩ :

**نص كتاب موجه من حضرة صاحب الدولة رئيس
مجلس الوزراء (المصرى) الى حضرة صاحب
الفخامة المندوب السامى لحكومة جلالة ملك
بريطانيا بخصوص مسائل الرى**

Lettre from H. E. The Prime Minister of the Egyptian Government to H. E. the High Commissioner for H. B. M. Government on question of Irrigation.

رياسة مجلس الوزراء
يا صاحب الفخامة

١ - تأييدا لمحادثتنا الأخيرة أتشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى التى كانت موضع محادثتنا .

ان الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان . غير أنها مع اقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي سبقت عقد مثل ذلك الاتفاق .

٢ - من البين أن تعمير السودان يحتاج الى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائما - كما تعلم فخامتكم - شديدة الاهتمام بعمران السودان . ومستواصل هذه الخطة . وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل . ولا بما تحتاج اليه مصر في توسعها الزراعى . بشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد في هذه المذكرة .

وبناء على ما تقدم . تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت اليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذى تعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق . على أنه نظرا للتأخير في بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات رى الجزيرة . ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان في أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية قبل سنة ١٩٣٦ . وان يكون من المفهوم أن الجدول المذكور في المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية وهذه المقادير مبينة على تقرير لجنة مياه النيل فهى اذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير .

٤ - ومن المفهوم أيضا أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل .

١ - ان المفتش العام لمصلحة الرى المصرى فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الاشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاء كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .
وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على المذكورة .

٢ - ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية أو يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

٣ - تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصدا وافين .
٤ - اذا قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا .

٥ - تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين .

٦ - لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق ، قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفاصيل الفنية والادارية فسنعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية

المتبادل فاذا نشأ خلاف فى رأى فىما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فىما بينهما رفع الأمر الى لجنة تحكيم مستقلة .

٧ - لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان .
وانى أتهز هذه الفرصة لأجدد لفخامتكم فائق احترامى .

القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء

.....

**نص رد حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى
لحكومة جلالة ملك بريطانيا على كتاب حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المؤرخ فى ٧
مايو سنة ١٩٢٩ :**

Letter from H. E. The High Commissioner of H. B. M. Government to H. E. The Prime Minister in Answer to his letter of 7th May 1929.

(دار المندوب السامى)

يا صاحب الدولة

١ - أشرف بأن أخبر دولتكم بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمت دولتكم بارسالها الى اليوم .

٢ - ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرة دولتكم . فانى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت الى حل لا بد أنه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما .

٣ - وان حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى

أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل . وانه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان .

٤ - وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى فى مياه النيل وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية . كما تؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ عليها فيما بعد .

وانى أتهنئ هذه الفرصة لأجد لدولتكم فائق احترامى .

لويد

المنسوب السامى

الفصل الثانى

التعليق على اتفاقية سنة ١٩٢٩

واضح من نصوص ذلك الاتفاق من الناحية العامة ما يأتى :

«أولا»

أن المادة الأولى منه تشير الى أن الحكومة المصرية « توافق » على أن البت فى هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان .

ومعنى ذلك أن البريطانيين هم الذين اقترحوا عقد الاتفاق وأن الحكومة البريطانية هى التى أشارت الى عدم امكان التأجيل حتى يتحدد مركز السودان سياسيا . ولم تكن الحكومة المصرية فى موقفها الا نازلة على ارادة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن وهذا يدعونا الى الجرى وراء المصلحة التى كانت للانجليز من وراء التعجيل بالاتفاق واعتقادى بصرف النظر عن النواحي الهندسية الصرفة أن مصالح الحكومة البريطانية كانت تنحصر فيما يأتى :

- ١ - حث الحكومة المصرية على التعجيل بإنشاء خزان جبل الأولياء
- ٢ - دعوة الحكومة المصرية الى الاعتراف بمشروعية وجود خزان سنار
- ٣ - تمكين خزان سنار من التخزين فى حدود طاقته التى أنشئ على أساسها حتى تيسر اتمام التوسع فى مشروعات الشركتين البريطانيتين لمشروعات الجزيرة .

خزان جبل الاولياء

هو مشروع الرى الذى كان أهم أثر من آثار اتفاقية سنة ١٩٢٩ ويقع هذا الخزان عند جبل الأولياء جنوبى الخرطوم بخمسة وأربعين كيلو مترا ، وقد شرع فى انشائه بعد سنة من توقيع اتفاقية سنة ١٩٢٩ . والوصف الفنى للخزان لا يدخل فى برنامج أبحاثنا .

وعلى كل حال فإن الفترة الزمنية التى نحن بصددتها تنتهى قبل انتهاء العمل فى خزان جبل الأولياء لذلك فإننا نرى أن نجعل بحثه فى الفترة الثالثة . ولكن من المؤكد أن اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد حققت من وراء هذا الخزان هدفين :

الهدف الأول : رفع منسوب المياه فى النيل الأبيض أمام (أى جنوبى) الخزان لارتفاع يمكن معه تركيب آلات لرفع المياه بعد انتهاء الفيضان . وذلك تيسيرا للتصريح باقامة مشاريع زراعية فى مناطق الدويم وكوستى وأعالى النيل . الأمر الذى كان مستحيلا قبل انشاء الخزان .

الهدف الثانى : أن تتحمل الحكومة المصرية وحدها تكاليف بناء الخزان والتعويضات المترتبة على رفع المنسوب جنوبى الخزان وفى مقابل تلك النفقات تستفد الحكومة المصرية بجانب من المياه التى تحجز من مياه الفيضان أمام الخزان .

وظاهر مما سبق أن خزان جبل الأولياء ولو أنه أنشئ على حساب الحكومة المصرية وإن الحكومة المصرية قد دفعت تعويضا عن الأراضى التى تأثرت بارتفاع

المياه أمام الخزان الا أنه يعتبر السبب المباشر لاستغلال أراضي النيل الأبيض وانشاء المشاريع الزراعية حكومية وخصوصية . وبمجرد فتح الخزان جزئيا في أوائل الصيف تبدأ مناسب المياه جنوبى الخزان فى الهبوط وتبعد المياه عن الظلمبات وتستقر فى المجرى الطبيعى للنيل الأبيض وهو غالبا ما يكون بعيدا عن الشاطئ بمئات بل آلاف الأمتار فى بعض المناطق .

والتاريخ يذكرنا بالحملة التى قامت فى مصر على أثر توقيع هذا الاتفاق ثم على أثر محاولة حكومة صدقى تنفيذ هذا الخزان لأن وجه المصلحة لم يكن يتكافأ مع الملايين العديدة التى انفقت على هذا الخزان والذى لا زال يتكلف فى الصيانة والرقابة مئات الألوف من الجنيهات سنويا .

ولا يخفى بعد ذلك ما كان من أثر لهذا الخزان بالنسبة للتوسع فى زراعة القطن الطويل التيلة فى منطقة النيل الأبيض وكذلك تمكين شركة الجزيرة من زيادة المساحات القطنية فيها على أثر امكان زيادة الحجز على خزان سنار .

((ثانيا))

تنص الفقرة الثانية من خطاب رئيس الوزارة المصرية وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق على أنه (من البين أن تعمير السودان يحتاج الى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله الآن . ولقد كانت الحكومة المصرية دائما — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان . وستواصل هذه الخطة)

ولا يوجد لتلك العبارات الا تفسير واحد وهو أن مصر ظلت مستعدة دائما للعمل على كل ما من شأنه تعمير السودان ورفاهية شعبه ورفع مستواه . ولا بأس من أن نذكر مثلا لذلك وان سبقنا به الفترة المعاصرة له . فالحكومة المصرية قد اتخذت من جانبها فى أوائل عصر الثورة المصرية الخطوتين التاليتين :

١ — فى النصف الأخير من سنة ١٩٥٢ وافقت الحكومة المصرية بلا تردد

على النظر في كل اقتراحات تقدم من السودان بشأن زيادة حصة السودان في مياه النيل وتجاهلت الجانب البريطاني في الموضوع .

كما وافقت على فصل مياه النيل فصلا تاما عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبذلك انتقلت المفاوضات بشأنها من الجانب البريطاني الى السودانين أنفسهم وذلك بعد اتفاقية القاهرة في فبراير سنة ١٩٥٣

وفي سنة ١٩٥٣ صدر تصريحان مكملان لبعضهما . الأول من وزير الدولة لشئون السودان : بأن مصر قد زادت من كمية المياه المخصصة للسودان وانها مستعدة دائما للاستجابة للرغبات الحقيقية للشعب السوداني . والتصريح الثاني من وزير الري السوداني في الحكومة الوطنية يقول أن السودان لم يستنفد بعد كمية المياه المخصصة له في اتفاقية سنة ١٩٢٩ بعد استبعاد الفاقد بالمرشح والتبخير .

٢ - لأول مرة منذ انشاء خزان جبل الأولياء تم الحجز على الخزان الى منسوب ٣٧٧ر٤٠ أى بزيادة ٢٠ سم عن منسوب الحجز المقرر وكان ٣٧٧ر٢٠ وبذلك زادت المحتويات المخزونة بمقدار ٤٠٠ مليون متر مكعب استغلت جميعها لصالح السودان لزيادة المساحة المنزرعة على النيل الأبيض كما أن حجزا آخر قد سبق تنفيذه على خزان سنار بزيادة منسوب الحجز من ٤٢٠ر٧٠ الى منسوب ٤٢١ر٧٠ أى بزيادة متر في المنسوب أى ١٥٠ مليون متر مكعب .

وبذلك أضيف الى المقرر في اتفاقية سنة ١٩٢٩ ٥٥٠ مليون متر مكعب لصالح الاستغلال الزراعى في السودان .

ودليل على أن مصر بهذا لم تضن على السودان بمنفعة عاجلة رغم ما فيها من خطورة زيادة الحجز على الخزان في المستقبل البعيد .

أما التعويضات التى دفعت لأصحاب الأراضى فكانت عادلة اذا قيست التعويضات بظروف الأزمة العالمية التى صاحبت انشاء الخزان . أما بعد أن انتهت الحرب العالمية الأخيرة وارتفعت أسعار الأراضى نسبيا فقد وجدت تلك

التعويضات من يوجه اليها تقدا على أساس أنها لم تكن مجزية . والعيب الوحيد في تلك التعويضات أنها صرفت تقدا وبذلك تبخرت من أيدي أصحابها فلم يستفيدوا منها . وكان من واجب الادارة البريطانية في السودان في ذلك الوقت أن تشرف بنفسها على الاستفادة من تلك التعويضات لمصلحة أصحابها عن طريق تيسير استغلالها استغلالا مفيدا مستمرا .

في المادة الرابعة من خطاب رئيس الوزراء والذي أعتبر جزءا من الاتفاق :

((ثالثا))

اختصاصات مصلحة الري المصري في السودان

نص الاتفاق على اختصاصات رجال مصلحة الري المصرية وعلى رأسهم مفتش عام الري المصري أن لهم الحرية الكاملة في التعاون مع مهندس خزان سنار لقياس التصرفات والأرصاء التي هي جزء من الاختصاصات العامة لتلك المصلحة والتي تتلخص فيما يأتي :

- ١ - مراقبة حالة النيل وفروعه المختلفة
- ٢ - رصد البيانات الخاصة به من واقع قراءات المقاييس
- ٣ - قياس التصرفات لجمع البيانات ذات الأهمية القصوى في معرفة حالة النهر .
- ٤ - تقدير كميات المياه اللازمة لاحتياجات الزراعة على ضوء البيانات السابقة
- ٥ - من واقع النتائج السابقة يمكن للمصلحة التنبؤ عن حالة الفيضان وما يتبع ذلك من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات اللازمة لرعاية البلاد من مضار الفيضانات العالية والخطرة كما حدث سنة ١٩٤٦ و سنة ١٩٥٤ التي كانت أعلا فيضانات في الخمسة وعشرين سنة السابقة عليها .

ومن مراجعة اختصاصات مفتش علم الري ومساعديه كما سبق بيانه نخلص الى أن رجال الري المصري يؤدون خدمة عامة لكل من السودان ومصر وأن

الأرصاء والمقاييس والتصرفات كلها تساعد على التنبؤ بحالة الفيضان وبناء على تلك التنبؤات يجرى الاستعداد فى السودان ومصر للوقاية من أخطار الفيضان .

« رابعا »

القيود الواردة على اتفاقية سنة ١٩٢٩

تنص الفقرة الثانية من البند الرابع من خطاب الاتفاقية ، على الآتى :
ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

وليس أدل على ذلك من أن الحكومة البريطانية لم تستطع البدء فى توليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا داخل حدود أوغندا قبل أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية سنة ١٩٤٨ ، وقد ساهمت الحكومة المصرية فى خزان أوغندا بمبلغ تجاوز أربعة ملايين من الجنيهات مقابل استفادتها بنصيب من المياه المحجوزة أمام الخزان .

وقد احترمت بريطانيا الحقوق الطبيعية والتاريخية التى لكل من السودان ومصر فى منابع النيل ولذلك فإن كلاهما استؤذن قبل انشاء الخزان . وكلاهما دعى للمشاركة فى افتتاح الخزان سنة ١٩٥٤

ويشترك السودان المستقل ومصر المستقلة فى أن لهما معا مصالح مشتركة هى حقوقهما الطبيعية والتاريخية فى الأقاليم التى ينبع منها النيل أو فروعه أو التى يخترقها النيل أثناء جريانه من منابعه فى طريقه الى السودان .

هذا وينفرد السودان المستقل بأن له حقوقا تاريخية وطبيعية فى بلاد خارج حدوده وان هذه الحقوق من الأهمية والحيوية بالنسبة للسودان مما يجعلها جذيرة بحث مفصل مستقل .

« خامسا »

اقامة أعمال في السودان على النيل وفروعه

ينص العقد الرابع من اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ على ما يأتي :
إذا قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال في السودان على النيل وفروعه أو
اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية
على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون انشاء
هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها .

كما ينص البند السادس في نهايته على رفع أى خلاف في التفسير لهيئة
تحكيم مستقلة اذا تعذر الاتفاق بين الطرفين مباشرة .

أما البند الرابع فانه ينصب على أى أعمال للرى تقام داخل السودان لا في
خارجه . أما المحافظة على المصالح المحلية فهي واجب قبل أن تكون شرطا
منصوص عليه ونحن نرى أن النص عليه من باب التزيد .

ففى الفترة الزمنية التى نحن بصددھا قامت الحكومة المصرية بدفع
تعويضات عن الأراضى التى أصابھا أضرار نتيجة لارتفاع المياه جنوب خزان
جبل الأولياء سواء غمرتها بالماء أو جعلتها غير صالحة للاستغلال .

ولا شك أن تعويضات السد العالى ستكون موضع الاعتبار من ناحية
المبدأ وفيما يتعلق بالتفاصيل . وانى أرى أن تشترك حكومة السودان في
تقرير كيفية دفعها والاطمئنان على أن التعويضات لن تنفق الا في أوجه استغلال
نافعة للذين يشملهم التعويض .

« سادسا »

التزامات بريطانيا

تنص المادة الرابعة من خطاب المندوب السامى البريطانى المكمل لاتفاقية
سنة ١٩٢٩ على أن بريطانيا رغم اعترافها بحق مصر الطبيعى والتاريخى في مياه

النيل الا أنها تعود للتأكيد بطريقة قاطعة ان هذه المبادئ وتفاصيل الاتفاق ستنفذ في كل وقت . أيا كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد .

ورأينا أن هذا النص من جانب الحكومة البريطانية يزيد من جانبها لأن الاتفاق كان مجرد تنظيم وتفسير للحقوق الطبيعية والتاريخية وان تأكيد الحكومة البريطانية أو عدمه لا يغير من طبيعة تلك الحقوق ولا يغير من الالتزام باحترامها .

ولكننا نتساءل عن تناقض الحكومة البريطانية في روح اتفاقياتها عندما تقارن ما سبق . بما حدث من اتفاقيات مع الحبشة بشأن جيبالا . وما حدث مع الحبشة بشأن اريتريا . وما حدث مع ايطاليا بشأن منابع نهر القاش . وما حدث بعد ذلك بالنسبة لخور برکه الذي يغذى دلتا طوكر بالماء ؟

وادی کسلا ودلتا القاش

لأمر ما أغفلت بريطانيا الحقوق الطبيعية والتاريخية التي للسودان في منابع نهر القاش وكاد الخراب يحل بمنطقة القاش سنة ١٩٢٧ عندما آثرت بريطانيا عن طريق حكومة السودان — في ذلك الوقت — تعديل امتياز شركة أقطان كسلا الزراعية . وعدلت امتياز الشركة من وادی کسلا ودلتا الجاش الى منطقة الجزيرة . بحجة أن في نية الايطاليين في اريتريا اقامة خزانات عند منابع نهر القاش مما كاد يؤدي الى حرمان منطقة القاش من مورد تاريخي وطبيعي وبالتالي يؤدي الى أضرار بالغة بتلك الشركة البريطانية .

وحكومة السودان عندما وافقت على نقل امتياز تلك الشركة من كسلا الى الجزيرة نظرت فقط الى مصلحة بريطانيا وبالتالي ضمان استغلال رؤوس أموال بريطانية بطريقة ناجحة .

أما مصلحة السودان كقطر ومصلحة السودانيين كشعب ومصلحة أهالي كسلا فلم يكن لها اعتبار بدليل أن الحكومة سرعان ما وافقت على نقل امتياز الشركة الى الجزيرة بمجرد معرفة نوايا الايطاليين ولم تتخذ حكومة السودان

فى ذاك الحين أى اجراء يفهم منه أنها لم تكن راضية عن اتجاه يحرم جانباً من الشعب مورداً طبيعياً للمياه يستفيدون منه فى زراعة ما يقرب من ربع مليون فدان .

ونحن نورد السطور التالية التى سجلت على لسان المستر ا.ف.وات نائب المدير العام لمشروع الجزيرة من مقال له نشر سنة ١٩٥٤ :

وقامت صعوبات فى سنة ١٩٢٧ مع الحكومة الإيطالية التى أعلنت اعتزامها بناء خزان فى تلك المنطقة يتبعه تضيق فى المياه اللازمة لرى دلتا القاش . وهنا تسلمت الحكومة منطقة القاش ومنحت الشركة كعوض عنها امتيازاً لاستثمار ٧٥٠٠٠ فداناً غربى المساحة المعطاة للشركة البريطانية (التى سبق تأسيسها تحت اسم الشركة الزراعية السودانية)

وخرج الإيطاليون من اريتريا والحشة وضمت اريتريا للحشة ولم تتخذ الادارة البريطانية فى السودان من الاجراءات ما يكفل المحافظة على حقوق السودان فى منابع نهر القاش داخل اريتريا رغم أن الظروف كانت مهيأة لذلك . واسترد السودان سيادته واستقلاله وأصبح من واجب أبنائه أن يحققوا ما أهمله البريطانيون أو قصروا فيه .

وفى حصول السودان على الضمانات الكافية ما يطمئن أكثر من مليون من المواطنين السودانيين على مستقبلهم ومستقبل الأراضى الزراعية . وضمان توفر الماء اللازم لاستغلالها .

خور برکه وخور اللانجيب ودلتا طوکر

بمناسبة التعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية رأينا من الضرورى أن نعالج هذه الحقوق بالنسبة لدلتا طوکر نظراً لأهميتها فى انتاج القطن والحبوب لشرقى السودان فدلتا طوکر تقع بشرق السودان مديرية كسلا. وتحتسب فيها

المساحة الصالحة للزراعة بمقدار ٤٠٠ ألف فدان على أساس ما يغمره القبضان من الأراضي وبالتالي مساحة التربة التي يغطيها الطمي الذي يأتي مع المياه من أريتريا . وتخرج المياه من أريتريا محملة بالطمي مكونة له مجرى طوله يبلغ ٨٠٠ كيلو متر ويطلق على المجرى اسم « خور بركة »
ويغذى دلتا طوكر أيضا بنفس الطريقة مجرى آخر أقل أهمية هو خور اللانجيب .

والأرض التي تكون دلتا طوكر طميية ملحية وصلاحياتها للزراعة تتوقف الى حد كبير على كمية الطمي السنوي التي تترسب على سطحها وهذه الكمية تكون طبقة سطحية جديدة . وهذه الطبقة لا تتكون دفعة واحدة بل على عدد من الدفعات من مياه الفيضان . فمياه الفيضان في الخور تأتي على مناسيب وبقوة وعلى فترات متفاوتة أثناء الموسم ، فكلما جاءت دفعة عالية غمرت مساحة من الأرض ثم تصرف المياه بعضها بالرشح ومعظمها بالاتجاه نحو البحر الأحمر فترك بذلك طبقة من الطمي . وتأتي دفعة أخرى وتخلف وراءها كمية أخرى من الطمي وهكذا .

لذلك فإن مساحة الأراضي التي تزرع فعلا لا تتحدد الا بكمية الطمي المتخلفة على سطحها خلال فترة من موسم فيضان الخور .

وتصل مياه الفيضان عادة من أواخر يوليو وتستمر حتى أواخر سبتمبر . وقد خصصت دلتا طوكر لانتاج صنف ممتاز من القطن الطويل الثيلة هو الساكل 1730 A X كما يزرع فيه مساحات واسعة من الدخن كغذاء للمواطنين ويمكننا القول أن المساحة المفترض زراعتها سنويا حوالي ١٥٠ ألف فدان بين قطن ودخن وذرة .

ومن هنا ظهرت الأهمية الكبيرة لخور بركة . مما اضطرنا للبحث في منابع الخور التي تقع في أريتريا خارج حدود السودان .

ومرة ثانية تصادفنا أريتريا . ولما كانت أريتريا قد خرجت من سيطرة الإيطاليين لكي تتبع الحبشة . فمعنى ذلك أيضا أننا أمام مشكلة ثالثة مع

الحبشة أساسها منابع خور برکه وخور اللانجيب وحق السودان الطبيعى والتاريخى فى مياه الخور . وضرورة الحصول على الضمانات الكافية بأن تمتنع الحبشة عن القيام بأى انشاءات أو عمليات من شأنها أن تحول مجرى الخورين . أو تمنع وصولهما لدلتا طوكر . أو تقلل من كمية المياه وقوة اندفاعها نحو الدلتا .

الخلاصة :

نخلص مما سبق أن المياه اللازمة للرى تخلق أربعة مشاكل رئيسية تقتضى الحل السريع والاحتياط للمستقبل .

أولاً : الحقوق الطبيعية والتاريخية التى لمصر والسودان فى منابع النيل الأزرق فى بحيرة تانا الواقعة داخل حدود الحبشة .

ثانياً : الحقوق الطبيعية والتاريخية التى لمصر والسودان فى منابع النيل الأبيض فى بحيرة فكتوريا وادوارد والبرت وكلها واقعة داخل حدود المستعمرات البريطانية

ثالثاً : الحقوق الطبيعية والتاريخية التى للسودان فى منابع نهر القاش داخل اريتريا التابعة للحبشة .

رابعاً : الحقوق الطبيعية والتاريخية التى للسودان فى منابع خور برکه داخل اريتريا التابعة للحبشة .

خامساً : الحقوق الطبيعية والتاريخية التى للسودان فى منابع خور اللانجيب داخل اريتريا التابعة للحبشة .

الباب الثالث

رأس المال

قلنا ان الفترة الزمنية الثانية تبدأ من أول القرن العشرين حتى سنة ١٩٣٤ على وجه التقريب . وقد سبق أن ذكرنا أن الفترة الأولى فى الانتاج امتازت بذبذبة فى رأس المال الذى كان يرتفع اذا أدمجنا فيه الرقيق على أنهم أموال فاذا حولنا الرقيق الى جانب الطبقة العاملة انخفض رأس المال حتى كاد ينعدم

أحيانا في الاتناء الزراعى اذا اقتصر على الزراعة دون الحيوانات .
أما رأس المال الثابت في تلك الفترة فلم يكن له قيمته الا في المدن باعتبار
الأراضى مملوكة في غالبيتها للحكومة والمبانى المقامة عليها بطريق الحكر لم
تكن ذات قيمة مادية تستحق التقديم ولكن الفترة الثانية امتازت بانتهاء الرق
الى غير رجعة . ومن الطبيعى أن الأثر الذى أتتجه الحروب والأوبئة وعدم
الاستقرار والهجرة من السودان واليه واختفاء عنصر الرقيق . كل تلك العناصر
جعل السودان من الوجهة الاقتصادية في حالة بدائية لا يعرف له نظام مالى ولا
تقدر له ميزانية يمكن الاطمئنان الى تنفيذها بسهولة ويحرص الشعب على
الوفاء بالتزاماته فيها أو تحرص الحكومة على انفاق مواردها لمصلحة الشعب .
لذلك سارت الأمور ارتجالية وبدأت الحاجة الى التنظيم تدعو الى التفكير
السريع . وبدأ سيل الأجانب يعود الى السودان ولقد كانت مصر في ذلك الوقت
هى الممر الهام لهؤلاء الأجانب .

ومن الطريف أن تسمع يونانيا أو أرمنيا في السودان يقول أنه اسكندراني
أو صعيدى أو بحراوى لأن غالبية هؤلاء قضوا هم أو آباؤهم فترات في مصر .
وقد هاجر الأجانب الى السودان في تلك الفترة الزمنية من بلاد افريقية
واسيوية وأوربية .

أما الافريقيون فكان غالبيتهم من أهالى نيجيريا والكونغو البلجيكي
والسودان الفرنسى والحبشة واريتريا ومصر .

وأما الاسيويون فكانوا من السوريين واللبنانيين .

وأما الأوربيين فقد كانوا من اليونانيين والأرمن والايطاليين .

أما المصريون فقد كانت هجرتهم مؤقتة كموظفين أو عمالا من أبناء الصعيد
الذين اشتغلوا تبع المقاولين في مشروع الجزيرة أو خزان سنار أو خزان جبل
الأولياء وكانت اقامتهم كعمال لا تتجاوز ستة شهور يعودون بعدها الى بلادهم .
وقد أنهت سنة ١٩٢٤ وجود المصريين كموظفين في الجيش أو حكومة السودان
الا في عدد ضئيل من المدنيين استقروا واستوطنوا واكتسب غالبيتهم الشخصية
السودانية .

أما الانجليز فقد حضروا كموظفين عسكريين ومدنيين حكوميين وغير حكوميين واستمر عددهم في الزيادة تدريجيا من أول هذه الفترة الزمنية حتى نهايتها .

كما أن الايطاليين في نهاية تلك الفترة الزمنية تحول اتجاههم نحو اريتريا ثم الحبشة بعد استيلاء ايطاليا عليها وبذلك انفرد من الأوربيين اليونانيون والأرمن . (وسن فصل ذلك تحت بحث الهجرة في الفترة الزمنية الثالثة)

ويهمنا أن نخلص مما ذكرناه الى أن الهجرة كان لها علاقة وثيقة بحركة رأس المال في تلك الفترة . وصاحب هجرة الأجانب الى السودان هجرة رؤوس أموال الى السودان وهجرة عكسية لرؤوس الأموال من السودان الى الخارج

عناصر رأس المال

تكون رأس المال في السودان من قسمين أحدهما وطني وآخر أجنبي ورأس المال في تلك الفترة كان اما حكوميا أو أهليا وكلاهما كان اما ثابتا أو متداولاً فمن رؤوس الأموال الثابتة كانت المنشآت العامة كالمباني والآلات أهلية كانت أو حكومية . ومن رؤوس الأموال المتداولة النقود والسلع المتداولة في التجارة أو الزراعة أو الادارة .

ولكن البحث في عناصر رأس المال بصفة عامة يوصلنا الى تقسيم جديد يرتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي في السودان والقاعدة التي تركز عليها اقتصاديات السودان منذ بدء تلك الفترة حتى نهايتها .

واستنادا على ما سبق يمكن القول بأن رأس المال كان ينقسم الى :

١ - رأس مال بريطاني

٢ - رأس مال أجنبي

٣ - رأس مال حكومي

٤ - رأس مال وطني

وكل العناصر السابقة استغل غالبيتها في الانتاج الزراعي بطريق مباشر أو

غير مباشر .

المبحث الخامس

السياسة الاقتصادية

في تلك الفترة

كانت العقلية البريطانية هي الموجة لسياسة السودان الاقتصادية في تلك الفترة الزمنية .

ولذلك فإن السياسة الاستعمارية هي التي تحكم في اقتصاديات السودان وسارت مباشرة الى هدف واحد هو تأسيس السودان اقتصاديا على قاعدة بريطانية .

أما وسائل الوصول الى الهدف فقد تلخصت في النقاط الآتية :

أولا : التوجيه المحدود نحو الزراعة وربطه برؤوس أموال بريطانية وخدمات بريطانية في جميع مراحل الانتاج .

ثانيا : توجيه التبادل التجاري بين السودان والخارج لصالح بريطانيا

ثالثا : الوقوف في وجه أى نشاط صناعى

رابعا : الوقوف ضد الوعي الاقتصادى الوطنى

الباب الاول

التوجيه نحو الزراعة

كان من الطبيعى أن تبدأ الحكومة برسم سياستها على أساس الاستغلال الزراعى . فالزراعة مهياة بعوامل طبيعية منها الأرض الصالحة والماء متوفر من مصادره العديدة .

ولكن ذلك التوجيه نحو الزراعة . كان محدودا بسياسة مرسومة تلخصها فيما يلى :

أولا : توفير الحد الأدنى من المواد الغذائية للشعب دون زيادة الناتج منها عن حد معين .

ثانيا : توجيه الزراعة نحو انتاج القطن لسد حاجة المغازل البريطانية بقدر الامكان .

ثالثا : تشغيل رؤوس الأموال البريطانية في الانتاج الزراعى
رابعا : تشغيل أكبر عدد من البريطانيين في تنفيذ السياسة الزراعية بالسودان .

الفصل الاول انتاج المواد الغذائية

لا نزاع في أن السودان في تلك الفترة الزمنية قد عانى تخلفا في انتاج المواد الغذائية اذا قورن بما كان ينتجه منها في منتصف القرن التاسع عشر فقد تأثر انتاج الحبوب والمحاصيل البقولية والسمن بما حدث من نقص في عدد السكان وتأثر بعد ذلك من انتزاع الأراضي لصالح الشركات الزراعية البريطانية ففي الشمال انتزعت مناطق الزيداب والفاضلات من أصحابها لكي ينتفع بها بريطانيون ، وفي كسلا انتزعت أراضي دلتا القاش لصالح شركة أقطان كسلا وانتقلت منها الى الحكومة سنة ١٩٢٧ .

وفي الجزيرة بدأت الحكومة تستولى قسرا على الأراضي المملوكة للمواطنين أو التي كانوا ينتفعون بها في الزراعة عن طريق الايجار أو الحكر . كل ذلك لصالح شركتى الامتياز البريطانيتين لمشروعات الجزيرة .

هذا بخلاف مئات الآلاف من الأفدنة انتزعت من أصحابها لصالح شركات بريطانية أو أجنبية لم تستمر طويلا في نشاطها .

ولقد كان لعدم الاستقرار بين المواطنين والاستيلاء على ملكياتهم وتعميم دورة زراعية للقطن ثلثها وللراحة الثلث الآخر وللذرة سدسها كل ذلك أدى الى خفض في مساحة الذرة بنسبة كبيرة وخفض في معدل الانتاج بنسبة أكبر . كما أن المواطنين فقدوا الحرية في التوسع في الزراعة بما يناسب طاقتهم وفي تنويع

الزراعة بما يتلاءم مع قدرتهم وكفاءتهم وفقدوا صفة الملاك الأحرار في أراضيهم الى صفة المزارعين المقيدة بالأوامر والتوجيهات الأمر الذي لم يكن لهم به عهد من قبل .

ولم يكن لكل ذلك الا نتيجة واحدة هي النزول بانتاج الحبوب الى أقل حد ممكن . وبهنا الذرة الذي كان ينتج محصولا متوسطه ٧ أراذب للفدان فنزل الى أردبين أو ثلاثة عن الفدان . وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الدخن.

وقد نال القطن اهتمام الحكومة فأصبح انتاج المواد الغذائية تابعا لانتاج القطن وأصبح الحد من التوسع في الحبوب هدفا من أهداف الحكومة ففي المشاريع نظمت مساحة القطن على أساس الدورة الثلاثية التي يزرع القطن فيها في ثلث المساحة والذرة في السدس .

وفي لائحة المشاريع فرض على أصحاب المشاريع رى أرض القطن ولم يفرض عليهم رى الذرة المتعلق انتاجه بالمزارعين .

كما تقرررت السلفيات للقطن ولم تتقرر للذرة . ونظمت الأبحاث الزراعية على القطن ولم تشمل الأبحاث المحاصيل الأخرى .

واهتمت أقسام الأبحاث بالبحث عن سلالات اقتصادية موحدة للقطن ولم ينل الذرة أى تركيز أو تحسين أو حماية .

الفصل الثانى

التجارة الخارجية

ولقد انحصرت تجارة السودان فى مبدأ تلك الفترة فى ٩٠٪ منها مع بريطانيا أو البلاد الخاضعة لدائرة النفوذ البريطانى بطريق مباشر أو غير مباشر . واحتكرت البنوك البريطانية تمويل التجارة الخارجية .

أما الشركات البريطانية وشبه البريطانية فقد فرضت نفسها على الاقتصاد السودانى فى كل تفصيلاته .

تكونت شركة زراعية كنواة لشركة مشروع الجزيرة وشركات زراعية

بريطانية مختلطة تمهيدا لتحويل ما ينجح منها الى نظام أشبه بما أتبع في الجزيرة
ففى مديرية الخرطوم تكونت شركة زراعية بريطانية مختلطة وفى عطبرة تكونت
شركة أخرى بين بريطانيين ، وفى دنقلة كذلك .

وفى الخرطوم تكونت شركات تجارية زراعية لتسويق الحاصلات الزراعية
وتموين السودان بالآلات الزراعية من صناعة بريطانية وشركات أخرى
تخصصت فى بيع السلع الاستهلاكية كالأقمشة القطنية والصوفية والأحذية
وغيرها . أما المواد الغذائية البريطانية فقد كانت وحدها المتداولة فى السودان
والمستوردة من الخارج خلال الفترتين الزمنتين الثانية والثالثة . فقد كانت
الصناعة البريطانية مسيطرة سيطرة تامة على الأسواق فى السودان .

واقبل الميزان التجارى لصالح انجلترا فقد فاقت صادرات انجلترا
للسودان أضعاف وارداته من السودان ولم يكن للسودان حصيلة متوفرة من
العملة لتغطية العجز بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات وتكفلت انجلترا بحل
مؤقت واتجهت للبحث فى حل مستديم .

أما الحل المؤقت فهو قيام البنك الأهلى المصرى (وكان منشأة بريطانية)
فى القيام بعملية توازن على حساب فائض مصر فى صادراتها الى انجلترا ومقابل
ذلك جعل للسودان حصة فى غطاء النقد المحفوظ لدى البنك الأهلى . ولكن
هذا الغطاء لم يكن كافيا لتغطية الزيادة المستمرة فى قيمة الزيادة بين صادرات
بريطانيا الى السودان ووارداتها منه . ولم يكن من الصعب أن يتولى البنك
الأهلى الاشراف على تجارة السودان الخارجية مع الدول الواقعة تحت النفوذ
البريطانى لكى يحجز لديها ما يفيض للسودان من زيادة صادراته لتلك البلاد
عن وارداته فيها .

أما بالنسبة للبلاد التى لم تكن خاضعة للنفوذ البريطانى فقد اكتفت
السياسة البريطانية بضغط المصدر منها الى السودان وتحديد الوارد اليها بما
يوازى قيمة صادراتها للسودان . اللهم الا اذا حدث اتفاق بين بريطانيي
والحكومات فى تلك البلاد على تسوية بينهما فيما يتعلق بديون المصدرين

البريطانيين . قبل السودان بالنسبة لمديونية تجار أجانب عن السودان .
كما استطاعت مجموعة المؤسسات التجارية البريطانية أن
تغلب على العقبة السابقة بأن تقوم هى بنفسها بمباشرة التجارة الخارجية
بين السودان والبلاد الأجنبية الخارجة عن منطقة النفوذ البريطانية وذلك
بطريق مباشر أو آخر غير مباشر . ومن الطرق المباشرة أن المنتجات الفرنسية
كانت تباع الى بريطانيا بقصد تصديرها للسودان . ولم يكن ذلك الاجراء متبعاً
الا بالنسبة للسلع التى لا تستطيع بريطانيا إنتاجها أو توفير كميات منها
للسودان . كالمحلب التركى . والخرز الألمانى والكبريت السويدى والبن
الجشى أو اليمنى . والساعات السويسرية .

أما الدول التى كانت منتجاتها خطراً على اقتصاديات بريطانيا فان التعامل
معهـا قد أحيط بسيـاج من القيود التى كفلت عدم مزاحمتها للتجارة البريطانية .
وفى بعض الحالات منع التعامل بتاتا بينها وبين السودان .

ومن هنا يمكننا أن ندرك لماذا لم تستطع الصناعات الألمانية أو الفرنسية
أو السويسرية أو التشيكوسلوفاكية أو المجرية ... الخ أن تجد قدماً راسخة
فى السودان وعلى الأخص فى الصناعات الثقيلة كالديزل مثلاً .

الفصل الثالث

السياسة البريطانية والاقتصاد الزراعى

من الطبيعى أن تمر بضع سنوات من تلك الفترة الزمنية الثانية قبل أن
تحدد بريطانيا خطتها واضحة وسياستها مرسومة . ولكنها عادت تلخص
أهدافها فيما يأتى :

- أولاً : تركيز اقتصاديات السودان على قواعد بريطانية أكثر وضوحاً
- ثانياً : إبعاد العنصر المصرى من الحياة الاقتصادية فى السودان نهائياً
- ثالثاً : توجيه السودان نحو الانتاج الزراعى نباتياً كان أو حيوانياً
- رابعاً : إبعاد الأنظار عن الجنوب وبذلك استبعده الانجليز من نطاق

الاستغلال في تلك الفترة الزمنية بالذات .

خامسا : الحد من التفاعلات الوطنية التي تؤدي الى تكوين رأى عام موحد قد يعرقل تنفيذ السياسة الاقتصادية للبريطانيين في السودان .

الباب الثاني

القواعد البريطانية في اقتصاديات السودان

نلخص تلك القواعد فيما يأتي :

أولا : وجود عنصر المنظم للنتاج بريطانيا خالصا ليسير في التنفيذ دون عوائق أو اعتبارات لتدعيم المصالح البريطانية .

ثانيا : تقسيم عناصر التمكين للقواعد الاقتصادية البريطانية .
ومثل ذلك الحالات الآتية :

أ - جعل الجهاز الحكومي بريطانيا خالصا

ب - جعل الجهاز الفني والاداري في الشركات بريطانيا خالصا

ج - جعل البنوك البريطانية أموالا وموظفين هي السائدة في السودان وداخل البنوك

د - جعل التشجيع للنتاج الزراعي الخاص للهيئات والأفراد الذين يسيرون في معاملاتهم بما يتفق والسياسة البريطانية كالتعامل مع البنوك البريطانية وتعيين مديريين بريطانيين لتلك المشاريع .
والارتباط بالشركات البريطانية في شراء السلع الاستهلاكية وفي بيع السلع الانتاجية .

هـ - جعل البنك الأهلي المصري بريطانيا في كل فروعها الرئيسية كالإصدار والائتمان حتى يتم التنسيق بين الأهداف في السودان وخارج السودان

و - العمل على اضعاف أو افناء كل مؤسسات نشأت في السودان وتعارض في أهدافها مع السياسة البريطانية

ز - اقامة العقوبات في طريق كل مؤسسات أجنبية غير بريطانية ترغب في مزاوله نشاط في السودان .

ى - الدعاية عن طريق الأجهزة البريطانية في السودان للصناعة البريطانية وقتل كل دعاية لمنتجات أخرى غير بريطانية .

الفصل الاول

العنصر المصرى

النفوذ الاقتصادى

لم يخش الانجليز من العنصر المصرى في تلك الفترة الزمنية الثانية ولكن الانجليز اعتادوا رسم سياسة طويلة الأجل . والاحتياط لكل الظروف المضادة والتي قد تنشأ في المستقبل . ففي تلك الفترة بالذات كانت بريطانيا هي الموجهة لاقتصاديات مصر أيضا .

ولكن مصر كانت تختلف عن السودان في بعض ظروفها فمثلا كانت مصر منتجة للقطن والأرز والفاكهة وكلها صالحة للتصدير مما ساعدها على موازنة ميزانها التجارى . كما أن نسبة النفوذ البريطانى في اقتصاديات مصر كانت أقل منها في السودان هذا وقد كان الوعى المصرى الاقتصادى في مصر أسبق منه في السودان وخشى الانجليز أن يمتد الوعى الى السودان وأن يجمع الشعبان على عرقلة السياسة الاقتصادية البريطانية في كل من مصر والسودان .

فلما أنشئ بنك مصر في القطر المصرى توجس البريطانيون خيفة وتحققت شكوكهم عندما أقبل عليه المصريون وجذب اليه الأجانب وتم تدعيمه بسرعة واستقر وبدأ ينظر الى مضاعفة الثقة التى منحها له مصر والشعوب العربية فأنشأ عددا من المؤسسات الاقتصادية الناجحة كشركة مصر للغزل والنسيج وشركة مصر للحليج وبنك مصر سوريا ولبنان وفندق بنك مصر في الحجاز وبدأ ينظر الى السودان استجابة لرغبة السودانين اليه ولكن الادارة البريطانية قطعت خط الرجعة الى حين ولذلك فان لبنك مصر موضع في غير هذه الفترة الزمنية الثانية .

ويمكن القول أن البريطانيين وقفوا عقبة في طريق انتشار الوعي الاقتصادي
الوطني بالسودان طيلة تلك الفترة .

الفصل الثانى

التوجيه نحو الانتاج الزراعى

نباتيا أو حيوانيا

لم يكن من الصعب على الباحث فى اقتصاديات السودان أن يحكم على
أنواع الثروة فيه . فالثروة الزراعية من نباتية أو حيوانية واضحة لا سبيل
لمناقشتها .

أما الثروة المعدنية فهذا ما تعتمد البريطانيون اخفاءه عن الشعب وعن العالم
وعن المتحررين من البريطانيين فمصالح الثروة المعدنية كانت بريطانية خالصة
والتقارير المرفوعة الى الحكومة تنقسم الى قسمين أحدهما علنى يمكن أن
يعرفه الخاص والعام . والثانى سرى يرفع الى الجهات البريطانية المسؤولة . ولم يكن
من السهل على البريطانيين أن ينقبوا سريعا وعلى نطاق واسع بشكل ظاهر
خشية افتضاح النتائج التى وصلوا اليها . ولكنهم بطبيعتهم يميلون الى التروى
وأخذ الأمور بحكمة وحذر .

وانتهى الأمر الى أن التقارير السرية تكشف حقائق الثروة المعدنية فى
السودان وأما التقارير العلنية فكانت تغطية واخفاء لعناصر تلك الثروة .

وللانجليز وجهة نظر فى هذا الاخفاء يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ - عدم اطمئنانهم للنتائج السياسية لعلاقتهم بالسودان الأمر الذى جعلهم
ينكرون دائما مجرد قدرته وأبنائه على تقرير مصيره .

٢ - تأكيدهم من أن التنقيب عن الثروة المعدنية سيصرف النظر عن الانتاج
الزراعى وهو ما تريد أن تضمنه بريطانيا باعتبار انها فى حاجة ماسة الى المواد
الغذائية ونباتات الألياف واللحوم ومنتجاتها .

٣ - فى التوجيه الصناعى نحو استغلال الثروة المعدنية ما يزيد من تعقيد

مشكلة اليد العاملة التي لم تكن كافية بحال للاستغلال الزراعى والتوجيه الى هدف آخر يكون فى نظرهم على حساب الثروة الزراعية .

٤ - نظرتهم الى الانتاج الزراعى على أنه سيرتكز على انتاج القطن الذى لانجلترا فيه منافع تجارية وصناعية .

الفصل الثالث

ابعاد الانظار عن الجنوب

طبيعى أن الجنوب خرج من الفترة الزمنية الأولى الى الفترة الزمنية الثانية باختلاف كبير من حالة عدم الاستقرار والاطمئنان على حرية أفرادہ الى حالة من الحرية تتفق وحالة جميع المواطنين على السواء .

ولقد أدرك البريطانيون أن الثقة بين الشمال والجنوب ستؤدى الى تعاون تام بين الشطرين رغم الاختلافات التى بينها ، بين الاسلام والوثنية ، وبين الماضى المتنافر بين الحرية وانعدامها . ورغم بعض الاتصال بين الشماليين بالعالم الخارجى وبين انقطاع الجنوب عن العالم ، وفطن البريطانيون الى أن تقدم الجنوبيين معناه زيادة فى اليد العاملة الصالحة للاستغلال ومعناه تعاوؤ تام بين أبناء الوطن الواحد ومعناه اتساع اختصاصات البريطانيين فى وقت يحتاجون فيه الى التآنى والتروؤ والعمل المركز المحدود .

كل هذا فى وقت لم يتضح فيه المركز السياسى وما ستكون عليه الأمور . لذلك فقد قرروا بالنسبة للجنوب ما يأتى :

١ - ابقاء الحالة الاجتماعية كما كانت عليه من عرى وفقر وخوف

ب - التبشير بين الجنوبيين مظهره الدين وباطنه كراهية الشماليين

د - أصدر البريطانيون قانون المناطق المقفلة للحد من الاتصال بين الشماليين

والجنوبيين وأصدروا من اللوائح ما يمنع أحدهما من الاتصال

بالآخر الا بترخيص .

د - ظهور البريطانيين بمظهر الحامى للجنوبيين من بطش السلاطين
هـ - وجود البريطانيين فى الجنوب وظهورهم بمظهر الملائكة وحكم
الجنوب من وراء ستار السلاطين .

ولذلك فان الفترة الزمنية الثانية بالنسبة للجنوب لم يكن فيها الا العموض
والابهام والاحاطة بسياس يخبى كل شئ عن الجنوب الا للبريطانيين .

الفصل الرابع

الحد من التفاعلات الوطنية

فى تلك الفترة الزمنية

لا داعى للاطالة فى أساليب البريطانيين فى هذا الشأن ويكفى الاحالة الى
ما سبق من بحث الوسائل التى لجئوا اليها لتشجيع البدع وكبت الحريات
ولحوادث سنة ١٩٢٤ وأحكام السجن والنفى والطرده وغيرها . وما صاحب
كل ذلك من تكييف النظام القضائى على أسس تتمشى مع الوصول الى
أهدافهم بتوسيع سلطات العمد والنظار والسلاطين .

الفصل الخامس

حماية رؤوس الاموال البريطانية

لم يكن الاتجاه فقط نحو تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية عامة والبريطانية
خاصة بل أن هذا التشغيل أحيط بسياس من التسهيلات والضمانات .

أما التسهيلات فقد سبق أن ذكرناها فى تأسيس اقتصاديات السودان على
قواعد بريطانية وأيضا فى مقدمة الحديث عن رأس المال فى تلك الفترة الزمنية
الثانية .

أما حماية تلك الأموال فقد لزم لحمايتها الالتجاء الى عدد من الوسائل :

١ - حرمان الشعب من نظام محدد للملكية للأراضى ٩٩ ٪ / منها ملك
للحكومة .

وما يسمح باستغلاله في البناء غالبية على سبيل الحكر لمدة محدودة حوالى ٥٠ عاما وما يسمح به للاستغلال الزراعى يكون بموجب ترخيص مدته خمسة عشر عاما وبذلك أصبح عنصر الثبات في ثروة الوطنيين غير موجود وأصبح من الصعب احراز أى تقدم في فن العمارة أو الاطمئنان الى مباشرة استغلال زراعى، أو صناعى لفترة طويلة الأجل .

٢ - إباحة الفوائد الربوية أيا كانت حدودها

٣ - التنفيذ البدنى على المدين في مقابل حقوق مدنية صرفة في حالة العجز عن الوفاء وعدم وجود مقابل لذلك الوفاء

٤ - إباحة تصدير الأموال الى الخارج خصوصا في حدود الكتلة الاسترلينية

٥ - عدم انتظام مراقبة النقد مما أباح للكثير من الأموال الخروج في شكل بضائع أو مواد أولية .

٦ - احتكار شراء القطن السودانى بمعرفة لجنة بريطانية وتوجيهه الى المصانع البريطانية وفي هذا الاحتكار غير المزايا الاقتصادية مزية حماية الأموال الأجنبية عن طريق خصم استحقاقات البنوك والشركات الأجنبية وغالبيةها بريطانية من نصيب أصحاب المشاريع والمزارعين الذى يستحق لهم على تلك الأقطان .

٧ - اعطاء العمد والنظار ومفتشى المراكز اختصاصات قضائية

٨ - اعطاء صفات احتكارية لبعض الشركات البريطانية لتصدير سلع معينة أو استيراد سلع أخرى معينة مثل السكر والدقيق والصنع والورق والقطن وغيرها .

الفصل السادس

القطن الطويل التيلة

لقد كان انتاج القطن الطويل التيلة من نوع السكلريدس هو الهدف الرئيسى لانتاج القطن فى السودان بل كان السبب الذى بنيت عليه الأسس التى شجعت ظهور شركة مشروعات الجزيرة .

ولذلك فان الاعتبارات المتعلقة بالقطن والقطن الطويل التيلة بالذات كانت مؤسسة على تموين المنازل البريطانية بالقطن الطويل التيلة بأسعار تزاخم وتقل عن الأسعار التى تباع بها مصر أقطانها الطويلة التيلة باعتبار أن مصر أكبر دولة منتجة للقطن الطويل التيلة وأن أقطانها الطويلة التيلة هى أفضل ما ينتجه العالم من تلك الأقطان القابلة للتداول فى الأسواق العالمية .

وكانت المغازل البريطانية تخشى دائما من المنافسة ولذلك توصلت الى تخفيض نفقات الانتاج عن طريق التحكم فى سعر المواد الخام . وقد أخذت بريطانيا ومغازلها درسا من ارتفاع أسعار القطن سنة ١٩٢٠ . فقد كانت بورصة الاسكندرية سوقا مفتوحا ولم تستطع بورصة ليفربول أن تحد من الاقبال على التعامل وبالتالي على شراء القطن المصرى وانتهى الأمر ، ان السياسة البريطانية المرسومة بالنسبة للقطن المصرى فشلت من وجهة النظر البريطانية .

ونشطت بريطانيا على أثر ذلك فى الاحتياط للمستقبل على أساس ايجاد أصناف تشابه القطن المصرى الطويل التيلة فى بلاد يسهل فيها التحكم فى تداول القطن لصالح بريطانيا .

ولا يصعب على الانسان أن يكشف العلاقة بين القطن الطويل التيلة فى السودان والقطن الطويل التيلة فى مصر فمنشأ القطن الطويل التيلة فى مصر هو قطن السكلاريدس نسبة الى سكلاريدس اليونانى الجنسية الذى اكتشف القطن الطويل التيلة من بين بعض سلالات القطن المصرى من صنف العفيفى . ثم نقله الانجليز الى السودان . وأخذوا فى تجربته واستنباط سلالات منه

لم تخرج في جوهرها عن أصلها السكلاريديس . واستمرت تطلق عليها اسم ساكل بالاضافة الى ما يميز كل سلالة عن الأخرى .

أما مصر فقد أهملت القطن السكلاريديس بعد أن استطاعت أقسام الأبحاث الزراعية المصرية أن تتوصل الى أصناف أكثر طولا في التيلة ومتانة في الصنف وزيادة في التصافي ووفرة في المحصول ومقاومة للأمراض والآفات . وبذلك خرجت مصر من جديد من حيز المنافسة واحتفظت لنفسها بأسواق تخصصت في بعض الأصناف المصرية الجديدة مثل سخا ٤ وجيزة ٢٦ ثم الكرنك الذي ثبت ورسخ وأصبح له شهرته العالمية .

الباب الرابع

الفصل الاول

المنظم

الواقع أن تحديد المنظم للاتاج في السودان في الفترة الزمنية الثانية لا يختلف في صفته أحد . فالمنظم بريطاني بالتأكيد . أما من هو المنظم ؟ فهذا ما دعانا للبحث عنه . وتحديد موضعه بين الأجهزة المسيطرة على توجيه السودان في تلك الفترة .

أى البريطانيين كان المنظم ؟ هل هو الحكومة البريطانية ؟ هل هو وزارة المستعمرات البريطانية ؟ هل هو حاكم عام السودان البريطاني ؟ هل هو السكرتير الادارى أم السكرتير المالى ؟ أم أن المنظم هو مديرو البنوك ومديرو الشركات البريطانية ومحافظ البنك الأهلى ؟

إذا اعتبرنا الحكومة البريطانية هى المنظم للاتاج فقد يكون جائزا بالنسبة للاتاج البريطانى عموما وفيه الاتاج البريطانى في السودان اقتصاديا وزراعيًا وبالمثل وزارة المستعمرات ودار المندوب السامى في مصر كان موقفهما بالنسبة للسودان صورة مركزة من موقف الحكومة البريطانية على العموم .

ولا شك أن تنظيم الاتاج في السودان كان أساسه بريطانيا في ٩٥ ٪ منه

أما الخمسة فى المائة الباقية فقد تركت ذرا للرماد فى العيون أو بسبب عدم ملاءمة نشاطها لنشاط المالىين البريطانىين . فمثلا الزراعة المطرية لم تكن تحتل من اهتمام البريطانىين فى تلك الفترة الزمنية الا بما يضمن استمرار الانتاج حتى لا تحدث حالة افتقار فى الغذاء الرئيسى للشعب وهو الذرة وحتى لا يفترق السودان لبعض المحاصيل الزيتية كالقول « السودانى » والسهم . وحتى لا يصعب تموين المدن بالعلف الأخضر لمواشيهم ودوابهم اذ أنها كانت الوسيلة الوحيدة للمواصلات الداخلية فى تلك الفترة . اذا فلننتقل للبحث عن المنظم للانتاج فى السودان فى داخل السودان .

معلوم أن وظيفة الحاكم العام كانت وظيفة رأس الدولة الذى لا دخل له فى الأعمال التنفيذية ولذلك فان الحاكم العام كان يشرف على المبادئ والأسس العامة وانه التمس برجا عاجيا فلم ينزل الى حياة الشعب مهما تغير أشخاص الشاغلين لذلك المنصب .

بل أن الانجليز ذاتهم قد انتقلوا الى السودان بارستقراطية جعلت منهم فى داخل السودان طبقتان الأولى طبقة أصحاب الألقاب والمناصب العليا والثانية طبقة الشعب من الانجليز .

ولذلك فوظيفة الحاكم العام لم تخرج على أنها وظيفة سياسية تشرف على تنفيذ الأهداف الخافية للسياسة البريطانية دون أن يتدخل فى تنفيذها .

فاذا نزلنا الى ما دون الحاكم العام فاننا نجد منصبتين هامتين أحدهما السكرتير المالى وكانت وظيفته فنية بحتة هى فى الوقت الحالى تقابل منصب وزير المالية الذى يختص بوضع الميزانية وموازنتها على قاعدة زيادة الإيرادات عن المصروفات أو المساواة بينهما . وكذلك مراقبة أعمال المصالح الأخرى فيما يتعلق باتفاق أبواب المصروفات فى الميزانية وكذلك مراقبة حركة النقد فى الداخل والخارج .

أما مصلحة التجارة فقد كانت وظيفتها مراقبة نشاط التجارة الداخلية

والخارجية وتطبيق نسبة الأرباح والأسعار وكان لها مدير ومساعدون بريطانيون .

وكل من السكرتير المالى ومدير التجارة لم يكن يصلح لكى يطلق عليها لفظ المنظم للانتاج فى السودان فى تلك الفترة .

الفصل الثانى

السكرتير الادارى

هو المنصب الذى اعتقد أنه كان المنظم الحقيقى للانتاج فى السودان .

ويكفى أن نقول أن وظيفة السكرتير الادارى كانت هى المنظم العام وان مكتب السكرتير البريطانى فى السودان كان هو جهاز تنظيم الانتاج. أما المنظم لكل مشروع اقتصادى فى السودان فانه كان الجهاز البريطانى المشرف عليه فى حدود توجيهات المنظم العام .

لم يكن فى السودان فى تلك الفترة أى نظام وزارى وكان السكرتير الادارى هو الذى يمثل رئيس الحكومة أو السلطة التنفيذية يعاونه بعض مديرى المصالح من البريطانيين وكان اختصاص السكرتير الادارى أشبه بالقلب فى جسم الانسان .

فقد كان يشرف على الأمن وكلمة الأمن هذه كانت تكفى للاعتراض على أى ورقة مالية أو تجارية أو صحية أو زراعية أو دينية ... الخ .

وبذلك فقد تركز فى مكتبه ومكاتب مديرى المديرىات (ومفتش المركز وكلهم من البريطانيين) كل حركة فى مرافق البلاد .

وبمضى الزمن نسى مديرو المديرىات ومفتشو المراكز ان اختصاصاتهم ادارية وبذلك اختلطت عليهم الأمور فأبدوا آراءهم فى كل شىء وجعلوا رأى الفنيين استشاريا (حتى لو كانوا بريطانيين) ولذلك فقد امتنع حفر بئر للشرب منها الا بتصريح من مفتش المركز أو زراعة أى مساحة من الخضروات الا باذن من مفتش المركز أو تسيير عربة فى الخريف الا باذن ولا استغلال

لمشروع زراعى الا باذن من مفتش المركز ومدير المديرية والسكرتير الادارى
شخصيا وفى حدود قرارات لجنة المشاريع التابعة للسكرتير الادارى . وهكذا
منعت زراعة الأرز اداريا ومنعت زراعة القصب اداريا ومنع الترخيص لأى
شخص بمزاولة عمل تجارى الا بعد موافقة السكرتير الادارى أو فروعه .
ومنع اقامة أى صناعة أو مدرسة الا بعد أخذ رأى السكرتير الادارى .
والى هنا لا يمكننا أن نعتبر السكرتير الادارى أكثر من رقيب على تنفيذ
كل أهداف السياسة البريطانية .

ولكننا اذا بحثنا كيف كان يصرح السكرتير الادارى بأى نشاط
زراعى أو صناعى لكشفنا دوره فى تنظيم الانتاج وعلى الأخص الزراعى فى
السودان .

مشروع زراعى لكى يصرح به السكرتير الادارى أو يوافق على الاستمرار
فى الاجراءات تتخذ الخطوات الآتية :

١ - على مفتش المركز ومدير المديرية أن يقدموا تقريرهما عن صفات
الشخص الطالب للترخيص . أو الأشخاص . ان كانوا شركة أموال أو أشخاص .
والتقرير يتعلق بأمور داخلية وخارجية منها الاطمئنان الى أن الشخص ليس
من أعداء السياسة البريطانية أو انه ليس خطرا على السياسة البريطانية أو أنه
باعطائه الترخيص يمكن استمالته للسياسة البريطانية أو وقوفه موقفا سلبيا
بعد أن كان ايجابيا فى عدائه لتلك السياسة .

٢ - على مفتش المركز أن يتأكد من أن الترخيص بالمشروع الزراعى لن
يغضب شخصيات تعطف عليها الادارة البريطانية أو يكون ضارا بمصالح
أشخاص يعارضون السياسة القائمة .

٣ - على العموم يجب أن يطمئن السكرتير الادارى بنفسه أو عن طريق
وكلائه بأن السياسة البريطانية تكسب أكثر مما تخسر من التصريح بالمشروع

٤ - بعد ذلك ينظر للمشروع الذى سيرخص به هل يتعارض مع مصلحة
بريطانية أو شبه بريطانية أم أنه يتمشى مع المصالح البريطانية .

أما كيف كان السكرتير الإداري يتحقق من فائدة الاقتصاد البريطاني في السودان من الترخيص بالمشروع فعليه أن يطمئن على الخطوات الآتية :

أولا : أن يناط بمهندس مساحة بريطاني بأن يقوم بعمل الكروكي والخريطة النهائية وميزانية المشروع .

أما كيف يناط بالمهندس البريطاني . فهذا أمر لم يكن مكتوبا . وإنما يكفي أن مفتش المركز اذا وجد توقيع المهندس البريطاني فانه يبدأ مباشرة في التحقق من الخطوات التالية . اما اذا كان وطنيا أو غير وطني فيكفى أن يرفض مراجعة الخريطة والميزانيات بحجة ان المهندس غير موثوق فيه وان من أنواجب إعادة العملية عن طريق مصلحة المساحة وهنا يظهر جليا أن مصلحة المساحة لا تستطيع أن تستجيب لكل راغب وبذلك يتحتم عليها القيام بالعمليات المساحية بالدور ومعناها أن أى عملية قد تأخذ سنوات قبل أن يأتى عليها الدور ولذلك فقد كان توقيع المهندس البريطاني عبارة عن جواز مرور للتصريح نحو الخطوة التالية :

ثانيا : الخطوة التالية هى مدير المشروع ، وطبيعى أن السودان قد شهد فى الفترة الزمنية الثانية عددا محدودا من المشاريع الزراعية الكبيرة التى منها مشروع شركة الجزيرة وهو مشروع بريطاني لحما ودما فى تلك الفترة لأن تصفية الشركة تم فى الفترة الزمنية التالية .

وأما المشاريع الخصوصية فلم تظهر واضحة فى الفترة الزمنية الثانية اللهم الا فى بعض الشركات الأجنبية المختلطة من بريطانيين وغير بريطانيين وكانت الإدارة فيها لبريطانيين .

أما المشاريع الصغيرة فلم تكن فى مستوى يسمح بتشغيل بريطانيين فيها . ولكن يمكن القول أن الفترة الزمنية التى نحن بصدددها عاصرت فى نهايتها الخطوات الأولى للترخيص بمشاريع خصوصية لم تبدأ مزاولتها الا فى مبدأ الفترة الزمنية الثالثة . التى لم يخل فيها مشروعا زراعيًا متوسطا

أو كبيراً من مدير بريطاني

ثالثاً : قبل التصريح النهائي لا بد أن تتم مرحلة جديدة من الاشراف على تنظيم الاستغلال أهمها :

ا - تأسيس المشروع : فتأسيس المشروع يحتاج الى أموال . وصاحب المشروع - اما قادر على التمويل وهذا نادر - واما معتمد كلياً أو جزئياً على بنك أو شركة للتمويل . وان صاحب المشروع لا بد له قبل الحصول على الرخصة من أن يقدم ضماناً من بنك أو شركة لتمويل ٥٠ ٪ من المشروع على الأقل ومعنى ذلك أن خطاب الضمان سيظهر منه ان كان الضامن بريطانيا أو عميلاً لبنوك بريطانية .

ب - يحتاج المشروع الى ماكينات للرى وطلببات للسحب وجرارات للعمل في الانتاج .

والمفروض ان الممول والمدير البريطاني المعين أو المتفق معه مبدئياً وكذلك المهندس يقومون جميعاً بترشيح ماركات الماكينات ولن تكون الا انجليزية ، ويقوم هؤلاء بترشيح شركة بريطانية أصلية وأخرى احتياطية حتى يضطر طالب الترخيص الى الاتفاق المبدئي مع احداها .

ء - في حالة ما اذا كان المشروع صغيراً ولا يتحكم فيه بنك بريطاني أو لا يتسع لمدير بريطاني فلا أقل من أن يتعاقد طالب الرخصة مبدئياً على شراء ماكينات من صناعة بريطانية أياً كان بائعها . وبعد ذلك يمكن أن يوافق السكرتير الاداري على اصدار الترخيص .

بعد الترخيص

لا يخلو في لوائح المشاريع الزراعية بند من الغموض ويسهل تفسيره عند اللزوم ضد مصلحة صاحب الرخصة. ولا يخلو مشروع من مخالفات أو مشاكل. ولذلك فان تلك المخالفات كانت تسوى اذا ما ظل السكرتير الاداري راضياً وكانت تتخذ بشأنها اجراءات الانذار والغاء التصريح اذا انحرف صاحب الترخيص

بما لا يتلاءم وسياسة المنظم . وسنعرف عند دراسة لائحة المشاريع كيف ان كل بند فيها كان من الممكن أن يوقف استغلال أى مشروع . وسنرى لماذا سائر البعض فى الظاهر سياسة غير ما يظنون ، وتجنب البعض الآخر سياسة استغلال المشاريع خشية افلات الزمام من أيديهم وعجزهم عن الظهور بمظهر يخالف الواقع أو ربما لأنهم كانوا على يقين من أن السكرتير الادارى لم يكن ليأمن جانبهم فاكنفوا بالنظر الى المشاريع الزراعية عن بعد الى حين .

المحصول

كان محصول القطن خاضعا فى حلجه وشحنه الى ميناء بورسودان . وفى بيعه وتصديره الى جهاز بريطانى كامل يشرف عليه السكرتير الادارى بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولذلك فاننا نكون بهذا الاستقصاء قد وقفنا على حقيقة عنصر التنظيم فى الانتاج الزراعى فى السودان فى تلك الفترة الزمنية الثانية . ويكون من السهل علينا فى الفترة الزمنية الثالثة أن نراقب نشاط المنظم دون البحث عن حقيقته .

ولا يخفى أننا أحيانا نركز البحث فى الانتاج الزراعى وغنى عن البيان أن الانتاج الزراعى كان القاعدة التى تأسس عليها اقتصاد السودان فى الفترة الزمنية الثانية .

كما أن التنظيم على أساس فنى أو التنظيم فى الانتاج لمشروعى زراعى سيكون له دوره عند بحث المشاريع الزراعية بالتفصيل فى مؤلفنا التالى ضمن القسم الخاص .

الباب الخامس

العمل

لما كان العمل عنصرا رئيسيا فى الانتاج . لذلك فاننا تتبعنا تطورات منذ الفترة الزمنية الاولى وخرجنا به الى الفترة الثانية وسيظل العمل موضع

اهتمامنا حتى ننتهى من أبحاثنا فى كتابنا هذا من حيث القسم العام فى السياسة الزراعية فى السودان فنيا واقتصاديا .

وبهنا أن نعود من جديد لبحث التطورات التى صاحبت عنصر العمل فنيا واقتصاديا .

وكان لتحريم الرق ثم اصدار قانون المناطق المقفلة بين الجنوب والشمال ما جعل السودان فى مبدأ هذه الفترة يصبح طبقة واحدة هى طبقة ملاك الأراضى والمبانى والمحلات التجارية . ولم يكن العمال فى السكك الحديدية أو الخطوط النيلية من الكثرة فى العدد حتى يؤلفوا طبقة واحدة. وكذلك طائفة الموظفين من الوطنيين . كل هؤلاء يمكن القول بأنهم كانوا عبارة عن الشعب السودانى لا يشذ منه الا عدد بسيط جدا من الأثرياء لا يكونون بذاتهم طبقة منفصلة .

ففى غالبية تلك الفترة الزمنية كان الانجليز قد فرضوا قيودا على أسرة المهدي وأتباعهم مما حد من نشاطهم وجعل مواردهم محدودة وكان الفائض من تلك الموارد ينفق على الفقراء من أنصارهم وأتباعهم .

ولم يكن من الصعب عد الأثرياء فى السودان على أصابع اليدين وكانت ثروة هؤلاء جميعا من الانتاج الحيوانى أبقارا وجمالا وأغناما وبعضهم من التجارة فى المدن والأقاليم .

لذلك فقد رأينا أن نبدا بحثنا فى عنصر العمل فى تلك الفترة على أساس عوامل الانفصال التى حدثت فى تلك الطبقة ثم ندعم كل طبقة جديدة بما استجد عليها من تطورات مستقبلية .

الانفصال الطبقي

الفصل الاول

أولا - المرأة السودانية

أولا : ظل العنصر النسائى فى السودان طيلة تلك الفترة بعيدا عن العمل مشغولا بالبدع والتقاليد التى خلفها الماضى فقد كان وقت المرأة فى السودان

موزعا بين المآتم والاعراس وحفلات الطهور وزيارة الاماكن المقدسة ومشاغلها المنزلية التى تنقسم مناصفة بين الأعمال المنزلية ووسائل التجميل .

ولا أنسى أن أصف المرأة السودانية بأنها كانت فى تلك الفترة عائقا دون التقدم الاقتصادى فى السودان وقد يكون السبب راجع لها مباشرة أو راجع اليها عن طريق غير مباشر وقد يكون السبب راجع جزئيا الى الرجل . فالمرأة السودانية كانت تتكفل بربع مسؤوليات البيت على الأكثر فلم يخل بيت فى السودان فى تلك الفترة من زوجات أربع . ولما كان البيت فى العادة محدودا لذلك فان نظافة البيت السودانى كانت ولا زالت موضع اعجاب فى داخل السودان وخارجه .

فاذا قدرنا البيت السودانى فى تلك الفترة على أن مسؤولياته المنزلية كانت محدودة اذا لخرجنا بالسبب الذى من أجله ساد النساء نوع من البطالة المملة التى ألجأتهن الى التمسك بالتقاليد والبدع التى وان ساعدت على قتل الفراغ الذى أحسسن به الا أنه كان دائما وأبدا مصدر ضعف لاقتصاديات الأسرة السودانية .

فالمتوفى فى حلة « قرية » هو الحاكم بأمره فى تلك الحلة اذ يلتزم الأهل والمعارف والجيران والأصدقاء أن يتوقفوا عن أعمالهم ويقيموا ليل نهار فى « بيت البكا - (بيت البكاء) » أى منزل المآتم أما عدد أيام البكا فقد تراوحت بين سبعة أيام فى النادر وأربعين يوما فى غالبية الأحوال .

أما الأعراس فقد ظلت حتى الآن هى شغل النساء الشاغل لمدة من ٣٠ الى ٤٠ يوما وبالمثل الطهور .

وليس ضياع الوقت هو الأثر الاقتصادى الوحيد بالنسبة للأسرة السودانية . ولكن على كل مجامل فى البكا أن يقدم من جانبه مساعدات نقدية أو مادية أقلها المشاركة فى تقديم وجبات الأكل للمعزين فى أوقاتها .

وأما الأعراس فان الدفع فيها يكاد يكون واجبا وهو بمثابة قرض يستحق فى مناسبة مشابهة . وبالمثل فى الطهور .

ولذلك فإن ما ينفق في تلك الحالات يستنفذ جانبا من ميزانية الأسرة وينفق على حساب ضروريات الأسرة أو على حساب حرمان رب الأسرة من فائض قد يستفيد منه فيما هو أجدى وأنفع .

أما زينة المرأة السودانية فإنها من الاسراف لدرجة تستحق امعاناً في البحث . فمن الروائح والعطور ما يشتري مقدراته ثم تعامل بطرق مطولة وتخلط ليعمل منها سوائل وأدهنة وأبخرة . وكلها ذات قيمة عالية كالمحلب والمحلية وزيت الصندل والصندلية ومركز العطور والقرنفل وغيرها مما يوجد لهذه المواد تجارة رابحة جدا تخصص فيها الهنود وعدد قليل من الوطنيين .

ومن الأمثلة على ما تنفقه المرأة السودانية : انها لا تمشط شعرها بنفسها بل انها تعهد بشعرها وشعر بناتها الى ماشطة تقيم في المنزل حوالى أسبوع تتوقف كل أعمال البيت لخدمة الماشطة وطلباتها حتى تتم مهمتها التي تحتاج الى مجموعة من الزيوت والدهون والعطور اللازمة لعمل الضفائر . وعلى قدر عدد الضفائر يقدر مجهود الماشطة وأتعابها . ولا شك أن الضفائر في سماكتها تقترب من سماكة خيوط الغزل ويكاد عددها يصل في الرأس الواحدة الى بضعة مئات من الضفائر .

ثم الدلكا - وهى نوع من التدليك ببخار من خليط من أبخرة وروائح وعطور . هذا مع العلم بأن النساء لا يقمن بأى عمل من ورائه نفع مادي يعين رب الأسرة على تحمل التبعات أو يعوض جانبا مما ينفق في المجاملات أو الزينة . وهكذا نجد ان المرأة السودانية احتسبت ضمن الطبقة الواحدة المتخلفة عن الفترة الزمنية السابقة . وانها استمرت هكذا في الفترة الزمنية التالية ولم يحدث عليها تطور حتى وقتنا هذا الا في حدود ضيقة سنبحثها في موضعها .

وبالطبع ليس الذنب ذنب المرأة السودانية وانما كما قلنا من قبل أن التقاليد البالية والبدع المقوتة كانت تجد تشجيعا لدى البريطانيين ولذلك فلم يهتم أحد بتقديمها سواء من ناحية الثقافة أو الصناعات الريفية المنزلية أو المشاركة في الحقل مع الرجل .

ولكن بعض نساء الفلاتة « المهاجرات » هم اللائى يلفتن نظر الغريب عن السودان باحترافهن البيع فى المدن والأعمال الزراعية فى الريف خصوصا فى الجزيرة .

الفصل الثانى

ثانيا - الطبقة الواحدة

وما لازمها من عوامل أثرت فى تكوينها

وتتلخص تلك العوامل فى الآتى :

أ - انفصلت طبقة العمال التجاريين والصناعيين والموظفين وكونت طبقة مستقلة هى طبقة المستثمرين .

ب - انفصلت طبقة التجار وملاك القطعان الكبيرة من الأغنام والابل والأبقار وكونت طبقة ذوى اليسار .

ج - انفصلت طبقة العمال الزراعيين بنسبة قليلة وزاد عليها نسبة من المهاجرين فتكونت من ورائها طبقة لا يستهان بها من عمال الزراعة عرفت فى مشروعات شركة الجزيرة باسم شركاء المزارعين

د - بقى العمود الفقرى للطبقة القديمة وهم ملاك الأراضى الذين عرفوا فيما بعد بطبقة المزارعين .

أما الطبقتين الأولى والثانية فان بحثهما يكون أوفى وأبرز فى الفترة الثالثة والرابعة . ويعيننا أن نسهب قليلا فى طبقة المزارعين وطبقة العمال الزراعيين .

الفصل الثالث

طبقة المزارعين

الواقع أن طبقة المزارعين هذه لم ينطبق اسمها على حقيقتها طيلة الفترة الزمنية التى نحن بصدددها .

كيف تكونت طبقة المزارعين ؟

قلنا أن طبقة المزارعين هي الجزء المتخلف بعد انزال طبقة الاثرياء وطبقة الموظفين والعمال ولكن الظروف التي أدت بها الى هذه القسمة ترجع الى أسباب ربطت تلك الطبقة بتسمية قديمة وأخرى حديثة .

أما اسمها القديم فهو طبقة ملاك الأراضي الزراعية أو طبقة واضعى اليد . لأن تلك الفترة لم تظهر فيها الملكية بمعناها الصحيح الا بعد قانون التسجيل الذي صدر في سنة ١٩٠٧

فقد كانت الأراضي قبل ذلك تزرع مطريا ويتعاقب على زراعتها أفراد الأسرة الواحدة ويبيعون حق زراعتها مطريا الى غيرهم وهؤلاء يصبحون أصحاب الحق عليها .

ولقد كثر البيع والتنازل عن حقوق الاستغلال بعد انقراض عنصر الرقيق فكانت الأراضي تباع بالمائة فدان أو بالآلاف ولم يزد سعر الفدان عن بضعة قروش . ولم تظهر أهمية تلك الحقوق الا عند التفكير في انشاء شركة الجزيرة

وبدأت الشركة في مشتري بعض الأراضي الظاهر عليها حقوق والتي تعترض مشروعية قيام الشركة وبدأت الصعوبات تصادف الشركة بظهور كل واضعى يد بمظهر الملاك واعتبار الحيازة ملكا تاما . واضطرت الحكومة لاصدار قانون التسجيل للتحقق من صحة وضع اليد لسبب يرجح الملكية .

وحتى هذا القانون لم يمنع من ظهور ملكيات كثيرة أو شكت أن تعترض قيام الشركة لولا مسارعة الحكومة بحماية قيام الشركة عن طريق اعتبار هؤلاء الملاك بصفة مزارعين وجعلت لهم نصيبا في المحصول قدره ٤٠ ٪ من القطن ، وكل محصول الذرة . وجعلت للفدان الواحد ايجارا قدره عشرة قروش .

وجعلت مدة الاستيلاء الجبرى على الأراضي الزراعية أربعين سنة انتهت في سنة ١٩٥٠ وجددت بعد انتهاء امتياز الشركة البريطانية .

ونست اللائحة على أن للمزارع ٤٠ ٪ من القطن وكل محصول الذرة وأنهم كملاك للأرض تقرر لهم سنويا عشرة قروش عن كل فدان يملكونه سواء كانوا مزارعين أو غير مزارعين أى سواء تسلموا حواشات لزراعتها أم تخلوا عنها .

أما ال ٤٠ ٪ من محصول القطن فيقابلها التزامات يتحملها المزارع : —
نفقات الحرث والطراد (التخطيط الناشف والأخضر) والتقطيع ويخصم منها سلفة العمليات الزراعية كاملة وهى سلفة الحش (ازالة الحشائش مع التجاوز تقابل الغريق) وسلفة الرقاعة (الترقيع) والشلخ (الخف أو التسليت) والتسميد واللقيط (الجنى) والقلع (ازالة أعواد القطن من جذورها) والحريق (حرق مخلفات القطن) وهذه كلها يأخذ المزارع عنها سلفيات تكاد تساوى نفقات اجرائها أما الرى فيقوم به المزارع بدون سلفيات . كما يلتزم المزارع أيضا بنسبة ٤٠ ٪ من ثمن السماد الكيماوى ومقاومة الآفات وثمر الشوالات (الأكياس) وكبسها وخياطها ووزنها وشحنها الى المحلج وشحنها الى ميناء التصدير ونفقات المحلج مخصصا منها ثمن البذرة والسكرتو والتصافى .

وواجهت تلك الطبقة مشكلة العمل . ولم تنزل الى ميدان انعمل الزراعى ولم تخرج عما تعودت عليه من الكرم والضيافة والمجاملات داخل الحلال (القرى) وخارجها .

وقد عجز الملاك على أن يكونوا مزارعين لفظا وفعلا فتمسكوا بالاسم وتخلصوا من العمل باحائه على الطبقة الأخرى وهى طبقة العمال الزراعيين .

طبقة العمال الزراعيين

نشأت تلك الطبقة من مصادر أربعة :

أولا : نسبة بسيطة من طبقة الملاك أو طبقة المزارعين آثرت أن تعمل بنفسها فى الحواشات لتوفر ما ينفق على العمال الزراعيين أو ما يأخذه الشريك من نصيب فى المحصول

ثانيا : طبقة المهاجرين من الخارج من نيجريا والكونغو وارىتريا والحبشة وهؤلاء تواردوا على السودان ببطء حتى أصبح عددهم موضع الاعتبار عند

بدء نشاط مشروع الجزيرة وهؤلاء بعضهم حضر خصيصا وعلى مسؤوليته وبعضهم كان في طريقه الى الحج وآثر البقاء قبل الحج أو بعده . وبعضهم استوردته شركة بناء خزان سنار وتخلف بعد الخزان ، وبعضهم استوردته شركة الجزيرة ليعمل كمزارعا أصليا بعد انسحاب الكثيرين من المزارعين نتيجة لانخفاض أسعار القطن حوالى سنة ١٩٣٠ وهؤلاء استطاعوا أن يشتروا واجتذبوا غيرهم حتى أصبحوا مشكلة ظهرت في سنة ١٩٥٣ بالنسبة لحقوقها السياسية كحق الانتخاب. ثم ظهرت في سنة ١٩٥٤ باعتبارهم مزاحمين للوطنيين في المشاريع خصوصا في المشاريع الحكومية ومشروع الجزيرة كما انهم يقومون على العموم بصفة شركاء المزارعين الأصليين . وهؤلاء ارتحلوا بعائلاتهم وتكاثروا داخل السودان .

ثالثا - طبقة المهاجرين من الداخل من الشمال أو الغرب أو شرق السودان وهؤلاء استوردتهم بعض ملاك الأراضي الزراعية ليستلموا حواشات باسم الملاك . سواء باعتبارهم مزارعين أصليين أو مزارعين من الباطن أى شركاء للمزارع الأصلي ، كما أن بعضهم حضر بناء على موافقة أو نصيحة أو أمر الحكومة القائمة في ذلك الوقت ، ولذلك نلاحظ أن مشاريع الجزيرة تشمل عصابات وقبائل وطوائف متمسكة بتقاليد بلادها الأصلية داخل السودان وخارجه .

رابعا : الهجرة الموسمية :

١ - الفلاتة والمسلاته والوطنيين في غرب السودان يقومون بهجرة موسمية من أواخر ديسمبر حتى أواخر مايو من كل عام للعمل في جنى القطن في المشاريع ويعودون بعد ذلك وقليل منهم يتخلف عن العودة . وهؤلاء يرتحلون بمفردهم أو بالأفراد القادرين على الجنى من عائلاتهم . ولا يقل عددهم سنويا عن نصف مليون نفس يتخلف منهم سنويا بضعة آلاف ينتشرون ويستقرون ويجدون أعمالا كطلبة (عمال مؤقتين) أو خفراء حراسة .

ب - العمال المصريين من أبناء الصعيد :

هؤلاء يقومون بهجرة موسمية مدتها من ٦ الى ٧ شهور . للقيام بالأعمال

الترايية (أعمال الحفر والردم) وتبدأ هجرتهم من ديسمبر لغاية يونيو ولا يحضرون من تلقاء أنفسهم وانما كانت الحاجة الماسة هى التى تدعو البريطانيين فى حكومة السودان للسماح للمقاولين بالتعاقد معهم .

ولم يتعد عددهم فى سنة من السنين خمسة أو ستة آلاف وقد ثبت أنهم أصلح أنواع العمال من جميع الجنسيات للقيام بهذا النوع من العمل الشاق . وأجورهم لم تكن من الارتفاع لدرجة دعت شركة الجزيرة الى الاسئعانة بهم فى الانشاء وفى طور الانتاج بعد أن توقفت الكراكات لأسباب فنية وأخرى اقتصادية .

وسياتى الكلام عن ذلك تباعا فى القسم العام وفى مؤلفاتنا القادمة عن القسم الخاص .

هذا ويرد الى السودان بضع عشرات من أبناء صعيد مصر سنويا فى شهر اكتوبر أو نوفمبر خصيصا لزراعة البصل فى الجزائر والجروف خصوصا فى النيل الأبيض . وهؤلاء يجيدون زراعة البصل وخدمته ويزرعونه مبكرا ويجمعون المحصول ويبيعونه قبل ظهور المحصول الجديد فى الأسواق فيحصلون على أرباح مناسبة يعودون بعدها الى بلادهم فى شهر مايو من كل عام . وهم الى جانب ذلك يتجرون أحيانا فى بعض المحاصيل كالعسل الأسود والعدس المصرى .

الفصل الرابع

العمل فى مشروع الجزيرة

ظهر الاهتمام بعنصر العمل فى منطقة الجزيرة فى عام ١٩١١ مصاحبا لبدء نشاط المشروع عندما بدأ فى حدوده الضيقة فى قرية طيبة .

وبالرجوع الى طريقة النمو التدريجى لمشروعات شركتى الامتياز بالجزيرة حتى انتهاء العمل فى خزان سنار ثم النمو السريع بعد اتمام الخزان نلاحظ أن عنصر العمل سار جنبا الى جنب مع التوسع فى زراعة القطن فى مشروعات شركة الجزيرة .

والعمال يقسمهم ضابط العمل بمشروع الجزيرة الى طوائف ثلاث :

أولا : عمال يتبعون مباشرة لادارة المشروع

ثانيا : عمال يستخدمهم المقاولون الذين ترتبط معهم ادارة المشروع

ثالثا : عمال يستخدمهم المزارعون في أعمالهم الزراعية

أولا - العمال الذين تستخدمهم ادارة المشروع

يشمل هؤلاء العمال الذين تستخدمهم الفروع المختلفة أو الادارة العامة في الورش والمحاجل وسكة الحديد الضيقة وفي أعمال الجرارات والمخازن ... الخ . وهم على أنواع ثلاث :

ا - دائمون : وهم الذين يرتبطون بعمل دائم بالمشروع : عمال الورش أسطوات القطارات ومساعدتهم والخفراء الدائمين ... الخ

ب - شبه دائمين : وهم الذين يتوقفون لاعتبارات خاصة بنوع العمل فترة من السنة وتظل علاقتهم سارية بالادارة ومن هؤلاء عمال الجرارات ونجارين المحاجل وسائقى عربات بعض موظفى الادارة .

ج - موسميون : يستخدمهم المشروع عادة بين ٣ و ٤ شهور خلال موسم اللقيط أو بعده بقليل ومثلهم عمال المحاجل والتفائيش كالعمال الفنيين فى استلام القطن والوزانين والبوايين وكتبة حوش المحاجل والمركين والخفراء المرتبطين بالمحصول .

ثانيا - العمال الذين يستخدمهم المقاولون

ويكون هؤلاء مجموعة العمال الموسمين الذين يستخدمهم مقاولو المحاجل للعمل داخل وخارج المحاجل خلال الموسم ويستمر فى العادة من يناير الى يونيو من كل عام وينقسمون الى عدة أنواع .

ا - عمال خارج المحاجل يقومون بالأعمال فى المجموعات الآتية :

١ - الشحن والتفريغ

٢ - فرق ادخال القطن للمحلج

٣ - عتالة الأحواض

٤ - عتالة غنبر البذرة

٥ - عتالة وزن البالات

ب - عمال داخل المحالج :

١ - عمال الدواليب

٢ - عمال آخرين في أعمال متعددة

ومن احصائية المشروع يتضح لنا أن الحد الأقصى لعدد العمال في كل

محلج :

عمال خارجيون ٢٦٧ في جميع الدوريات

عمال داخليون ٣٠٩ في جميع الدوريات

أى أن المحالج الواحد يلزمه ٦٧٦ عاملا

والمعلوم أن لدى المشروع ٤ محالج في مارنجان وأربعة في الحصاصيصا

فيكون عدد العمال الذين يجلبهم المقاولون لهذا الغرض $8 \times 676 = 5408$

أى حوالى خمسة آلاف عامل .

والعمال الموسميون سواء كانوا تابعين مباشرة لإدارة المشروع أو تابعين

للمقاولين يستجلبون من خارج حدود المشروع .

بعضهم وطنيين وغالبيتهم من الفلاتة ، والوطنيون بين تعايشة وبقارة

ومواطنهم القصارف وكسلا وكوستى وأم روابة والأبيض .

أما الفلاتة فمن نيجريا والكونجو البلجيكي والسودان الفرنسى وإريتريا

ويحتكر الفلاتة والمهاجرين من إريتريا فئة العمال الداخليين في المحالج . وقد

أوجدت لهم شركة الجزيرة تسهيلات معينة منها استبقاءهم بعد انتهاء الموسم

واقطاعهم مساحات محدودة من الأرض لزراعتها ذرة وبذلك يتوفر وجودهم

قبيل موسم الزراعة حيث يعملون في نقل بذرة القطن وبعض الأعمال الأخرى .

ثالثا - عمال يستخدمهم المزارعون

وهؤلاء هم العمال الزراعيين الذين سبق الكلام عنهم في أكثر من موضع وسنعود لمعالجة أمرهم كمهاجرين في مواضع عديدة في المستقبل .

الفصل الخامس

من هو المزارع الحقيقي في السودان

المزارع الحقيقي من الناحية الفنية هو الشخص الذى يقوم باستغلال قطعة من الأرض الزراعية بنفسه أو بمساعدة غيره عندما لا يكفى مجهوده الشخصى لتمام العمل . وتكون المساعدة عن طريق التبادل بين عدد من المزارعين أو عن طريق الأجر نقداً أو عينا بصفة مؤقتة أو شهرية أو سنوية

أما في مشاريع السودان فالمزارع اسما هو الذى يستلم حواشة أو أكثر حسب الظروف وقد يكون الشخص فى الخرطوم أو الشمالية ومعتبر مزارع فى الجزيرة أو النيل الأبيض وقد يكون الشخص مزارعا ولا يعرف الأرض التى اعتبر مزارعا بموجبها . وقد يكون مزارعا وموجودا داخل حدود المشروع ولا يعرف مكان حواشاته أو حواشته .

أما الذى يعرف الحواشة اذا لم يعرفها المزارع واما الذى يؤدى العمل فعلا فى الحواشة فهو الشريك .

والشريك له اعتبار فى لائحة المشاريع وله اعتبار فى العرف السارى بين أصحاب رخص المشاريع وبين المزارعين . فالشريك يزاول نشاطه باسم المزارع الأسمى وبتفويض منه تزكيه لجنة المزارعين ويقره رئيس أو ناظر المشروع . ويحمل الشريك دفتر المزارع الأسمى ويصح توقيعه فيلتزم به المزارع الأسمى . وجرى العادة أن يتسلم الشريك جميع السلفيات التى تصرفها إدارة المشروع مقابل العمليات السابق ذكرها والمعروف أن الشريك يقوم بنفسه بتلك العمليات وبذلك تؤول اليه السلفيات كاملة . أو منقوصة فى حدود ما يدفعه من أجر لقاء اكمال انجاز العمل .

وينال الشريك من المحصول ما يأتى : -

١ - نصف فائض المزارع الأسمى من القطن بعد استبعاد النفقات والسلفيات .

٢ - نصف محصول الذرة على أن يقتسم ثمن التقاوى بينه وبين المزارع الأصلي . وكذلك نصف مصاريف الدق والتذرية والشوات والمشتلات والتخزين .

٣ - يعمل الشريك بالأجر كغيره من العمال الزراعيين في لقيط القطن ويصرف الأجر بصرف النظر عن خصم ٤٠ ٪ من ذلك الأجر على حسابه وحساب المزارع الأصلي .

أما في المديرية الشمالية فيكاد المزارع ينطبق عليه الاسم قولاً وفعلاً لأن الملكيات غالبيتها ملكيات تامة ولأنها محدودة . وتعامل المالك مع المزارع مباشرة يجعل المالك لا يتعاقد الا مع الزارع الحقيقي للأرض كما ان المديرية الشمالية تخلو من مشاريع منظمة وخاضعة لللائحة المزارعين الا في نطاق ضيق وأهم مشروعات الشمالية شركة الزيداب ومشروع الفاضلات الحكومي وهما المشروعان الوحيدان اللذان ينتجان القطن الأمريكى القصير التيلة ذو الرى العادى بالآلات .

وسياتى دور الكلام عنهما فى مناسبات عديدة قادمة .

يمكننا القول بأن اليد العاملة فى المشاريع الزراعية تنقسم الى أربعة أقسام:

أولاً : عمال فنيون هم العمال الميكانيكيين والنجارين والبناءيين الملحقين بالمشروع لخدمة الوابورات وملحقاتها والجرارات وملحقاتها والمباني وملحقاتها أما عمال الوابورات فمنهم الفنى بطبيعته ومنهم الفنى بوظيفته .

فالأسطى ومساعد الأسطى فى العادة فنيون بالخبرة وتختلف درجة الخبرة حسب قوة الوابورات ومدة خدماتهم .

أما الزياتون (جمع زيات) فيكفى فيهم القدرة على العمل ليلحقوا بأعمالهم ومن اللازم فى بعضهم القوة البدنية للمساعدة عند اللزوم فى عمليات الرفع والحل والربط فى الحالات الآتية :

تنزيل وتفريغ براميل الجاز والزيوت

حل وربط وتنظيف البساتم والبلوف

حل وفك وصلات ماسورة السحب من النيل الى الطلمبات

ومن العمال الميكانيكيين أسطوات الجرارات والمفروض فيهم الخبرة ببعض الأعمال الميكانيكية مثل تنظيف طلمبات الجاز وتغيير الزيوت والتشجيم وتصليح وتغيير اللاساتك (فرد الكاوتشوك جمع لاستك) .

أما مساعد الأسطى فهو عامل غير فنى يراعى فيه مجرد القدرة على السير بالتركتور فى فترات يتبادلها مع الأسطى . وبمجرد تمرينه بما يعتقد انه كاف يعجل بالبحث عن عمل فنى كأسطى . ومن وراء هؤلاء غير المتمرنين من العمال نشأت متاعب كثيرة زادت من تكاليف اصلاح وصيانة تلك الآلات خصوصا عندما يستخدمهم أصحاب المشاريع بسبب أجورهم المنخفضة بصرف النظر عن مقدرتهم الفنية .

ثانيا : عمال زراعيون (طلبه) هؤلاء العمال يختلفون بين عمال شبه مستديمين وعمال مؤقتين وفيما عدا المديرية الشمالية يندر أن يكون الطلبة من المواطنين المحليين ، وغالبا ما يكونون من أهل الغرب الوطنيين أو من بعض الأغراب وغالبا ما يكونون من الفلاتة ، وهؤلاء هم الذين نراهم فى عمليات لف (رفع الجداول) وعمليات الزراعة والحش والمقيط (الجنى) والقلع وهؤلاء هم الذين يتحكمون عن طريق قانون العرض والطلب فى مقدار السلفيات التى تمنح للمزارعين عن العمليات المرتبطة بالقطن . وجانب من هؤلاء لهم صفة شركات المزارعين الأصليين أو المستأجرين من الباطن .

ثالثا : شركاء المزارعين وهؤلاء هم الذين سبق أن نوهنا بأهميتهم نظرا للرابطة المباشرة التى بينهم وبين الحواشات وهؤلاء قد يعملون بأنفسهم وقد يستعينون بغيرهم للمساعدة فى العمل ولكن هم الذين يستفيدون من قيمة السلفيات المنصرفة .

رابعا : طبقة المزارعين وهؤلاء لا يعتبر منهم الا جانب قليل جدا من ضمن

اليد العاملة ، أما الباقون فقد كانوا أبعد ما يكون عن العمل بأنفسهم في الزراعة .

الباب السادس

الفصل الاول

العلاقة بين صاحب الرخصة وبين الحكومة

تخضع علاقة صاحب الرخصة بالحكومة الى لائحة تحدد واجبات صاحب الرخصة وتتلخص فيما يأتي :

ا - استيفاء الاجراءات الشكلية للرخصة . مثل الحصول على موافقة سلطات عديدة منها السلطات الادارية والصحية والمساحة والرى وكذا ملاك الاراضى ان وجدوا والحصول على ضمان مالى يؤكد امكان تقويم المشروع
ب - تقويم المشروع بمجرد صدور الرخصة بمعنى البدء مباشرة في استغلال المشروع على النحو المرخص من أجله بمعنى أن يعين الجهاز الادارى والفنى ويبدأ فى الانشاء . ففي دورة ثلاثية يقتضى تركيب الواهورات والطمبات وانشاء جانب من المباني وجانب من التربة الرئيسية وجانب من الجنايات والترع الفرعية وأبو عشرينات وأبو ستات والكبارى والمواسير انكافية لتنفيذ الثلث الاول من الدورة .

وفى العام الثانى تستكمل المباني مع جانب آخر من التربة الرئيسية والترع الفرعية والجنايات وأبو عشرينات وأبو ستات والكبارى والمواسير انكافية لتنفيذ الثلث الثانى من الدورة .

وفى العام الثالث يتم باقى المشروع من ناحية الانشاءات مع استمرار فى الانتاج .

ح - مراعاة التعليمات الخاصة بالرى على الأسس الموضحة فى الرخصة من حيث كونها رخصة مستديمة للجناين والخضار أو رخصة محاصيل مستديمة أو رخصة قطن كاملة أى تنتهى فى ٣١ مارس أو رخصة فيضان نهايتها ٣١ ديسمبر .

د - استكمال المرافق التى تتطلبها الرخصة خصوصا النواحي الصحية .

هـ - تكوين لجنة المزارعين بالمشروع .

الفصل الثانى

لجنة المزارعين بالمشروع

فى الواقع أن فكرة لجنة المزارعين بالمشاريع من الوجهة النظرية فكرة تجمع بين إبراز الاشتراكية فى النظام الاجتماعى والديمقراطية فى العلاقة بين أصحاب المشاريع والمزارعين . فمن مزايا تلك اللجنة حماية حقوق المزارعين وضمان العدالة فى الحكم على المزارعين فى حالات الغياب والشغب والاهمال .

وكذلك الحد من تعسف أصحاب المشاريع ووكلائهم وضمان عدالة السلفيات وعدالة توزيع الحواشات على المزارعين .

كما أنها تعتبر طرفا ثالثا يقلل من المصاعب التى تظهر بين المزارعين وبعضهم أو بين المزارعين وأصحاب المشاريع . أو بينهم وبين موظفى المشاريع . ولذلك فقد تجتمعت فى لجنة المزارعين عناصر الديمقراطية من الناحية النظرية فمن حيث التكوين تعتبر ممثلة تمثيلا صحيحا للمزارعين عن طريق انتخاب حر مباشر وهى تصدر قراراتها بأغلبية الآراء غير مقيدة بأى قيد من جانب المشروع اللهم الا حق الفيتو (الاعتراض) الذى لمفتش المركز أو مساعديه الزراعيين أو الصحفيين ولم يكن فى استطاعة صاحب مشروع حرمان مزارع من حواشته بعد استلامها الا بناء على قرار من لجنة المزارعين يصدق عليه مفتش الزراعة أو مفتش المركز ولم يكن فى استطاعة صاحب المشروع أن يحرم شخصا من استلام حواشة أو أكثر الا اذا رأت ذلك اللجنة المشتركة بين المركز والمشروع والمزارعين .

وعلى العموم فالضمان من الناحية القانونية موجود ولكن هل أدت لجنة المزارعين رسالتها فى الفترة الزمنية الثانية ؟

هل طبقت اللائحة نصا وروحا ورضى عنها أصحاب المشاريع والحكومة والمزارعون ؟

هذا هو ما يستحق البحث بالقدر المعاصر لتلك الفترة فقط على أن تترك للفترة التالية شرح التطورات على لجنة المزارعين وما أعقبها من تفزات تحريرية

عاصرت التحرر الإيجابي الوطني وتمخضت في النهاية عن تكوين اتحاد المزارعين في أواخر سنة ١٩٥٣ واعتراف الحكومة الوطنية الأولى به في أوائل سنة ١٩٥٤ ومدى نشاط الاتحاد ومدى الصعوبات التي وقفت في طريقه في الفترة التالية على تكوينه .

العناصر المكونة للجنة المزارعين

لا توجد لجنة المزارعين في حالة منظمة الا في المشاريع القطنية المتوسطة والكبيرة وقليل من المشاريع الأخرى. ويحكم اللجنة دستور ينص على الآتى :

١ - يحدد لكل مشروع عدد أعضاء لجنة المزارعين ويختلف العدد حسب مساحة المشروع وفي المشاريع الواسعة قد يتكون أكثر من لجنة للمزارعين يكون أعضاؤها بين ٤ الى ١٠ من المزارعين

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة لمدة سنة من بين المزارعين انتخاباً حراً مباشراً بحضور ممثل للمركز وممثل للمشروع

٣ - ينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً لهم

٤ - تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات

٥ - يجب أن يتم انتخاب اللجنة قبل نهاية يونيو من كل سنة وذلك في مشاريع النيلين الأبيض والأزرق وقبل مايو في مشاريع الشمالية .

ملاحظات على لجنة المزارعين

الواقع أن انتخاب لجنة المزارعين رغم النص على انه مباشر وحر يخضع لقيود تجعله أبعد عن الحرية أو عن الانتخاب المباشر .

فلا شك أن انتخاب أعضاء اللجنة كان يتم بعد محاولات من جانب ادارة المشروع للاطمئنان على شخصية الأعضاء الذين سينتخبون واستبعاد العناصر التي تتعارض عضويتها مع صالح المشروع . أو القائمين على المشروع . وكذلك العمل سرا وجهاً على نجاح أعضاء يرتاح اليهم الجانب الآخر .

وطبيعى أن رغبة القائمين على المشروع كانت تتحقق الى حد كبير بالنسبة
للأعضاء المنتخبين ونادرا ما حصل غير ذلك .

كما أن الترشيح كان بالفعل أشبه بالانتخاب غير المباشر لسبب التكتل
الطائفى والقبلى اذ أن كل مجموعة كانت تتجه فى انتخابها الى شخص أو أكثر
من نفس المجموعة الطائفية أو القبلية .

مرتبات أعضاء لجنة المزارعين :

اعتدنا أن نرى فى ميزانيات المشاريع الزراعية مرتبات أو مكافآت لأعضاء
لجنة المزارعين ومن الطبيعى أن هذه المرتبات اختيارية من جانب أصحاب
المشاريع ولو أنها توزع فى النهاية على المزارعين .

ولكنها تعتبر فى نفس الوقت سلاحا ضد لجنة المزارعين أو أحد العوامل
التي تحد من تشدد أعضاء تلك اللجنة الا فى حالات الضرورة القصوى .

هذا وتلك الفترة الزمنية قد شاهدت الكثير من الامتيازات
للجنة المزارعين منها عدد الحواشات وطريقة توزيعها

ولم تكن المشاريع الخصوصية فى تلك الفترة قد بلغت من الأهمية مايجعل
للجنة المزارعين دورا رئيسيا الا فى مشروع الجزيرة الذى كان تابعا للشركة
البريطانية ولم يكن الوعى قد ظهر بين المزارعين لذلك فإن المشاكل التي كانت
تفصل فيها اللجنة كانت شخصية أكثر منها عامة .

أما علاقة اللجنة بإدارة المشروع فلم تكن فى روحها وحقيقتها الا علاقة
التابع بالمتبوع . ولذلك فإن نقاط الضعف التي كانت سائدة فى ذلك الوقت
ظلت تتركز وتشتد حتى انفجرت فى الفترة الزمنية الثالثة .

الباب السابع

الفصل الاول

بيع القطن

لم يكن من السهل علينا تقسيم بيع القطن حسب الفترات الزمنية ففى
الفترة الزمنية الأولى لم يكن القطن قد احتل مركزه فى السياسة الزراعية
للسودان .

وفى الفترة الزمنية الثانية والفترة الزمنية الثالثة حتى ديسمبر سنة ١٩٥٤ كانت لجنة بيع القطن البريطانية هى المشرفة على البيع بطريقة الاحتكار. وكان منشأ الاحتكار أن شركتى الامتياز البريطانيتين هما أصحاب الحق فى بيع القطن عن نصيبهما فى الانتاج . وكوكلاء عن الحكومة والمزارعين . وكانت بريطانيا هى العميل الوحيد لقطن السودان ولذلك كان من السهل الاتفاق بين الادارة البريطانية فى السودان وبين هيئة منتجى القطن البريطانية وبين الادارة البريطانية لمشروع الجزيرة على انشاء لجنة بيع بريطانية وصار لزاما على أصحاب المشاريع الخصوصية التى بدأت فى الظهور فى الفترة الزمنية الثالثة أن يبيعوا أقطانهم عن طريق تلك اللجنة .

وقد حدث أن خرجت احدى الشركات الزراعية الوطنية على هذه القاعدة وتولت بنفسها البيع بطريق مباشر مع المستوردين فى الخارج . وبالرغم من أن الفرق كان واضحا فى السعر وأن الشركة الوطنية حصلت على زيادة فى الأسعار الا أن العميل كان بريطانيا والتصدير كان لمغازل بريطانية .

ومما سبق يظهر لنا أن الالتزام بتجزئة نظام البيع حسب التقسيم الزمنى يجعلنا أمام نوع من التكرار بين الفترتين الثانية والثالثة حتى قيام الحكم الوطنى .

لذلك فاننا رأينا أن نقسم نظام البيع الى قسمين :

- ١ - البيع عن طريق لجنة القطن البريطانية وهو موضع بحثنا فى هذه الفترة
- ٢ - البيع بالمزاد العلنى ومقترحاتنا لتعديله ومكانه فى الشرح عند بحث السياسة الزراعية فى المستقبل .

الفصل الثانى

بيع قطن الجزيرة

أطلعت على بحث للمستتر ١ . ب ملن مدير البيع لأقطان الجزيرة فعجبت للطريقة التى تتصور البريطانيون انها كفيلة باقناع المواطنين وغيرهم بوجهات نظرهم . رغم ما كان بها من عيوب .

ولم أشأ أن أتعرض للبيع دون أن أعلق على ذلك البحث :
فهو يضع أمام الجمهور بعض الحقائق ثم يستنتج هو منها ما يشاء وهو
في استنتاجه يحاول أن يقنعا بأن انخفاض أسعار القطن في السودان في جملته
وتفاصيله خاضع للظروف العالمية ويأبى أن يبحث التفاصيل التي تربط بين
اختلاف نسبة الانخفاض في أقطان قطر عن أقطان القطر الآخر .

فمثلا : يقدر انتاج العالم في القطن بحوالى ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠ بالة (والبالة
حوالى ثمانية قناطير زنة مائة رطل أى وزن البالة حوالى ٨٠٠ رطل)

وتنتج الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٥٠ ٪ من مجموع أقطان العالم
وتنتج مصر حوالى ٦ ٪ وينتج السودان ١ ٪

ونحن نتفق مع المستر ا . ب ملن أن سعر القطن يتأثر بحركة السوق
الامريكية ولكنه يعود فيقرر ان مصر والسودان وحدهما تنتجان ٩٠ ٪ من
القطن طويل التيلة وبذلك فانه يتفق معنا في الربط أولا بين الأقطان الامريكية
وسائر أقطان العالم . ثم ربط الاقطان الطويلة التيلة في كل من مصر والسودان
ببعضها .

وتتفق معه أيضا في أن الألياف الصناعية قد زاد انتاجها وأنها نافست ولا
زالت تنافس المنسوجات القطنية .

وتتفق معه أيضا في أن استعمال الألياف الصناعية قد يكون هدف الغزاليين
إذا ظلت أسعار القطن مرتفعة عن حد معين كما كانت منذ سنوات قلائل .

ولكن المستر ا . ب ملن يأبى الا أن يضاعف موجة التشاؤم بالنسبة لقطن
السودان دون سائر أقطان العالم . ويحصر السودان في حركة الأسعار في دائرة
النفوذ البريطانى وحده فهو يملئ علينا رأى الغزاليين البريطانيين وحدهم دون
غيرهم من الغزاليين في بقية أنحاء العالم . ويدور بنا في فلك التبادل التجارى بين
السودان وبريطانيا دون أن يشير الى غير بريطانيا من أكثر من سبعين دولة في
هذا العالم .

ثم يقول المستر ا. ب. ملن ان أقطان السودان الطويلة التيلة يمكن مقارنتها بالقطن المصرى - الدرجات الرفيعة من الكرنك والدرجات السفلى من الجيزة ٣٠ والأشمونى . (ولعله يقصد الدرجات السفلى من الكرنك والدرجات الرفيعة من الجيزة ٣٠ والأشمونى) .

ولم يستمر حضرته فى المقارنة ولكنه انصافا للحقيقة اعترف بأنه منذ قيام الثورة المصرية بدأت الحكومة المصرية فى رسم سياسة سليمة بشأن أسعار القطن المصرى مما جعل من السهل أن تسير الأسعار السودانية مقترنة ومهتدية بالأسعار المصرية التى تتغير يوميا بنسبة محدودة حسب سوق بورصة نيويورك .

ونحن نتساءل بعد كل ذلك لماذا أغفل المدير البريطانى لبيع أقطان السودان أن يبرر الأسباب التى أدت الى ارتفاع سعر بيع الاقطان المصرية عن الاقطان السودانية بنسبة تصل أحيانا الى ٤٠ ٪ فى الكرنك ، و ٣٠ ٪ فى المنوفى ، و ٢٠ ٪ فى الأشمونى ؟ هذا باعتبار اننا قد سبق أن اتفقنا على أن أقطان السودان الطويلة التيلة من سلالات الساكل تضاهى الدرجات الواطية فى الكرنك والرفيعة فى الجيزة ٣٠ والأشمونى ؟

ونحن نرجى الشرح الوافى لأسباب الاختلاف النسبى للأسعار الى مبحثين قادمين الأول مرتبط بسياسة قسم الأبحاث الزراعية والثانى ضمن السياسة الحاضرة والمستقبلية لتصريف القطن السودانى .

الفصل الثالث

مدى تأثير المزارعين بحركة أسعار القطن

بعد انتهاء الحرب الماضية بدأت حركة صعود بطيء وتدرجى فى أسعار القطن وكانت طريقة البيع الاحتكارية وكذلك المخزون من القطن سببا فى الحد من الارتفاع بنسبة تتكافأ مع السوق العالمية للقطن .

وجاءت سنة ١٩٤٩ وكان المخزون قد نفذ وظهر شبح حرب عالمية جديدة بسبب الحرب الكورية . والأسباب كثيرة أخرى أفلت الزمام من يد الإدارة البريطانية وارتفعت الأسعار فجأة ونال الكثيرون من المزارعين فائضا لم يسبق ان توقعوه ولم يستمر الارتفاع أكثر من عامين هبط السعر بعدها بنسبة ملموسة ثم واصل الهبوط .

واستفادت الحكومة واستفادت إدارة مشروع الجزيرة واستفاد المزارعون بدورهم استفادة مؤقتة من الصعود وأصابهم ضرر بالغ من الانخفاض الذى تلى الارتفاع .

وكانت مظاهر تأثير المزارع فى سلع الاستهلاك وفى مستوى المعيشة مما جعلنا نمر عليهما شرحا فى ايجاز حتى يتكون أمامنا صورة واضحة لظروف المزارع فى شخصه وفى الهيئات التى مثلته فى الماضى وتمثله فى الحاضر والمستقبل .

الفصل الرابع

أثر مستوى أسعار سلع الاستهلاك

على نصيب المزارع

لا يمكننا فى الفترة الزمنية الثانية والثالثة أن نفصل بين إدارة مشروع الجزيرة أى شركتى الامتياز البريطانيتين وبين الاقتصاد البريطانى . كما أننا نعجز عن الفصل بين الإدارة البريطانية فى السودان وبين الاقتصاد البريطانى أيضا .

ولذلك فإن ذبذبة أسعار سلع الاستهلاك اما أن يستفيد منها الاقتصاد البريطانى منفردا دون استفادة السودان واما أن يستفيد كلاهما بنسبة لبريطانيا فيها نصيب الأسد

أما أن يستفيد السودان وحده دون استفادة بريطانيا . فهذا ما لم يحدث قط فى النصف الأول من القرن العشرين ولو أنه حدث لما كان هنالك حاجة لبريطانيا أن تستमित فى الربط بين اقتصادياتها واقتصاديات السودان .

أما المزارع فانه كان يتأثر بكل اتجاه من الأسعار نحو الصعود فعلاوة على ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة فان أراد المزارع المحدود حتى لو ارتفع فانه يرتفع بنسبة أقل بكثير من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

فمثلا قامت الحرب العالمية ، وثبتت أسعار القطن تقريبا على أساس ما كانت عليه قبل الحرب ولكن السلع المستوردة تضاعفت أسعارها وتحمل المزارع تلك الفروق في الغذاء والكساء والدواء وبعض الكماليات التي تعتبر ضرورية في السودان كالبخور والعمود وأدوات الزينة وارتفعت أثمان الخدمات من علاج ومواصلات وتعليم وقضاء والمزارع يتحمل نصيبه على حساب الاربعين في المائة في الوقت الذي لم تخسر ادارة المشروع أى شركتى الامتياز ولا الحكومة شيئا .

ارتفاع مستوى المعيشة

لا شك ان انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أعقبه اندفاع شديد نحو الارتفاع بمستوى المعيشة دون تدبير سابق أو استعداد لاستقبال هذا الارتفاع فاختل النظام الاقتصادي للأفراد في الوقت الذي لم يتأثر بهذا الخلل كلا من حكومة السودان أو ادارة مشروعات الجزيرة .

فالقطن المخزون أثناء الحرب قد بدأ تصديره واستعمل في الحد من ارتفاع أسعار الأقطان الناتجة بعد الحرب والمشتري هو هو لم يتغير والقائم بالبيع هي ذات اللجنة البريطانية وبذلك فانه بينما ارتفعت أسعار القطن الطويل التيلة والقصير التيلة في جميع أنحاء العالم بنسبة معقولة فان قطن السودان استمر خاضعا لسياسة مرسومة أساسها تحديد الأسعار بالطريقة التي تعطى مزيدا من الكسب للمزارع على ألا يتعدى ذلك الكسب نسبة معينة . وعلى أساس ضمان استهلاك فائض المزارع فيما لا يعود على المزارع بنفع دائم .

ويؤسفنا أن المزارع قد واجه حالة من الاغراء جعلته يقبل على الكماليات بطريقة تلقى الكثير من النوادر الطريفة حتى وقتنا هذا .

فمثلا بلغ وارد المشروبات الروحية عدة ملايين من الجنيهات سنويا
ومن النوادر المتعلقة بذلك أن مفتش صحة أحد مراكز مديرية النيل الأزرق
قد أنذر أحد عمد القرى في منطقته بتقديمه للمحاكمة اذا لم يتخلص من أكوام
الزجاجات الفارغة المنتشرة حول القرية .

اتفق العمدة المذكور مع بعض المقاولين على حفر حفرة تدفن فيها الزجاجات
وكان الأجر عن تلك العملية خمسة عشر جنيها . والخطورة تظهر واضحة
بالمقارنة بين ذلك الرقم وبين عدد الزجاجات التي تم دفنها .

ومثل آخر من واقعة متواترة حدثت عندما توفر لأحد المزارعين
مبلغا سمح له بشراء ثلاثة كهربائية ونقلها الى قريته وبعد ذلك اتضح له انها
تدار بالكهرباء فاكتمت بتشغيلها بدلا من دولاب وخزانة للنقود .

ونشير هنا الى أن الثلاث كانت ولا تزال بريطانية صنعا وبيعا وأن
المشروبات الروحية كانت بريطانية صنعا وتداولها .

وبالمثل كثرت السيارات البريطانية في كل مكان وتعمدت الادارة
البريطانية أن تترك الطريق غير ممهدة على حالتها حتى يكثُر استهلاك السيارات
وتعمدت الشركات البريطانية اظهار العجز في الاصلاح أو في استيراد قطع
الغيار وبذلك فإن رقم الوارد تضاعف عما كان عليه من قبل .

ولم يكن هنالك أى نظام لتحديد الأسعار بل أن الارباح كانت تصل الى
ضعف أسعارها ومصاريف نقلها .

وقد يقول قائل : ان مزارعى المشاريع استفادوا من هذا الارتفاع في
الأسعار . ولرد على ذلك نقول ان الاستفادة نسبية . فان الأسعار المباع بها
القطن كانت أقل بكثير من المستوى العالمى وأن العيب في الفرز ظل كما هو
وزاد على ذلك تشجيع المزارع على الاندفاع نحو الاستفادة من الكماليات
البريطانية التي غمرت الأسواق . وان الحكومة لم تفعل شيئا لذلك التضخم
النقدى الذى ظهر واضحا بل على العكس ساعدت عليه بعدم تسيير رسوم

على الواردات أو تقرير رسوم لا تتناسب مع زيادة كمية النقود أو تحد من حالة الاغراق التي صاحبت ارتفاع الاسعار وهكذا خرج المزارع من موجة الارتفاع صفر اليدين . اللهم الا اذا استثنينا ذلك النصيب الضئيل في مبلغ الاحتياطي الذي حجزته ادارة مشروع الجزيرة دون غيرها من أصحاب المشاريع الخصوصية . كما سنفصله في حينه .

ثالثاً : قيمته في ارتفاع

يعد هذا من أهم أسباب ارتفاع قيمة النقد في السودان . حيث أن ارتفاع قيمة النقد يؤدي إلى انخفاض قيمة السلع والخدمات ، مما يقلل من دخل المنتجين ويزيد من دخل المستهلكين . وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، مما يقلل من القوة الشرائية للمواطنين . ونتيجة لذلك ، فإن قيمة النقد في السودان منخفضة جداً مقارنة بالقيمة الحقيقية للسلع والخدمات . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض قيمة النقد في السودان .

رابعاً : تأثيرها

رابعاً : تأثيرها

قيمة مخففة في السودان

يعد هذا من أهم أسباب انخفاض قيمة النقد في السودان . حيث أن انخفاض قيمة النقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، مما يقلل من دخل المستهلكين ويزيد من دخل المنتجين . وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، مما يقلل من القوة الشرائية للمواطنين . ونتيجة لذلك ، فإن قيمة النقد في السودان منخفضة جداً مقارنة بالقيمة الحقيقية للسلع والخدمات . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض قيمة النقد في السودان .

المبحث السادس

السياسة الزراعية

في الفترة الزمنية الثالثة

معلوم ان السياسة الزراعية في هذه الفترة تشمل الماضي القريب والحاضر والمستقبل .

ولا شك أننا قد امتد بنا البحث في عناصر الفترة السابقة الى قسط أكبر من الذي حددناه لها استيفاء للبحث .

وبالمثل فان بعض عناصر هذه الفترة سيقترضنا العودة قليلا الى الماضي ولكن رسم السياسة المستقبلية هو الذي يعنينا بحته .

ولن نلتزم التقسيم الاقتصادي لعناصر الانتاج في هذه الفترة بل سنتناول مواضيع مركزة ذات طابع محدد حتى يكون البحث أكثر وفاء بالغرض . ومن الأبواب التي سنتناولها بالبحث في هذه الفترة .

المشاريع بوجه عام - الدورة الزراعية - تنسيق السياسة الزراعية داخليا وخارجيا - المياه بوجه عام - الأسمدة البلدية والكيماوية - الارشاد الزراعي - الانتاج الحيواني - الفواكه والمحاصيل الأخرى - الغابات والصمغ والقرض - التجارب الزراعية - الصناعات الزراعية - بيع القطن - .. الخ . ولن نتقيد في بحثها بترتيب خاص وقد تتداخل بعض المواضيع لأسباب فنية .

الباب الاول

الفصل الاول

المشاريع الخصوصية

اتجهت الأنظار بعد اتجاه أسعار القطن الى الارتفاع منذ سنوات الى التوسع في الانتاج الزراعي . وقويت ثقة البنوك في المنتجين للقطن على وجه

الخصوص وتنافست البنوك على تمويل المشاريع الزراعية للتأسيس والانتاج بطريق مباشر وغير مباشر . وتم ذلك عن طريق تمويل أفراد أو شركات أو هيئات زراعية بقصد الانتاج أو بقصد مساعدة تلك الهيئات والشركات على تمويل مشاريع صغيرة أو متوسطة .

وكان أساس تمويل البنوك للشركات يختلف عن أسس التمويل المتفق عليها بين الهيئات والشركات من ناحية وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى .

فالبنوك تتعامل بنسبة مئوية ثابتة عن القروض التي تمد بها تلك الشركات . أما الشركات فأنها كانت تتقاضى اما عمولة عن تمويل وبيع القطن الناتج جميعه من المشروع ، أى جملة ما يخص صاحب المشروع والمزارعين أو أن تتقاضى نسبة مئوية من صافى أرباح صاحب المشروع بعد محاسبة المزارعين .

وكانت الشركات فى علاقتها بالمشاريع :

١ - اما انها صاحبة الترخيص تدير المشروع وتموله وفى هذه الحالة لا يكون عليها التزامات الا فوائد البنوك . وكانت الشركات القائمة ذات مراكز مالية حسنة ورؤوس أموال كافية مما دفع البنوك الى الاطمئنان للتعامل معها مما شجع تلك الهيئات والشركات على الاقبال على التوسع الزراعى على مسئوليتها الخاصة .

٢ - واما أن تلك الشركات والهيئات كانت تمول مشاريع أخرى وتترك لأصحاب تلك المشاريع الادارة الكاملة تحت رقابة الممولين .

وفى هذه الحالة كانت تتقاضى نسبة مئوية عن بيع القطن الناتج جميعه وتراوح النسبة بين ١٠ - ١٥ ٪/ لسنوات تختلف بين ٥ و ١٥ سنة ولكن الحكومة رأت ألا يتحمل المزارعون فى نظير التمويل أكثر من ٦ ٪/ من نصيبهم فى المحصول مما اضطر صاحب المشروع الى تحمل الفرق من نصيبه الخاص .

٣ - وأما أن الشركات قامت بالتمويل واشرفت على الإدارة كلياً أو جزئياً واقتسمت في الأرباح أو أخذت عمولة بيع أو جمعت بين هذا وذاك .
ولم يكن في تلك الفترة من الشركات الممولة للإنتاج القطنى في السودان سوى دائرة المهدي . وشركة يونس (أبو العلا الزراعية وعبد المنعم محمد)
وشركة الزيداب وشركة راى ايفانز .
ولم يكن من بنوك التمويل سوى بنك باركليز الممتلكات البريطانية
والبنك العثماني .

ولم تلبث موجة الارتفاع في أسعار القطن أن توقفت في سنة ١٩٥١ وبدأت في الانحدار سنة ١٩٥٢ . وظهر أثر النزول واضحاً في أسعار القطن سنة ١٩٥٣ وظل النزول يستمر تدريجياً بنسبة أقل مما سبق حتى وقتنا هذا .
وفي خلال موجة النزول بدأت شركات أخرى في التأسيس منها الشركة الزراعية للشرق الأوسط وشركة شاشينا وشركة السوكى الزراعية وقامت كلها على أساس الإشراف على الإدارة والتمويل والاخيراتان منها تملكان رخص المشاريع وتديرها وتمولها في نفس الوقت . أما الأولى فانها تمول المشاريع وتديرها في نظير نسبة مئوية من الأرباح .
وفي خلال سنة ١٩٥٥ بدأت شركات جديدة في التكوين على أسس جديدة وصاحبها اتجاهات جديدة من جانب الحكومة بشأن سياسة الترخيص بالمشاريع .

الفصل الثانى

سياسة الحكومة الوطنية

بشأن المشاريع الزراعية

قلنا من قبل أن اعتبارات كثيرة تدخلت بشأن الترخيص بمشاريع زراعية من جانب الإدارة البريطانية . ولا شك أن تلك الاعتبارات قد لفتت نظر الحكومة الوطنية . وأنها على ضوء تلك الاعتبارات قد رسمت سياسة جديدة،

سليمة في جوهرها وأسسها وقد راعت الحكومة الوطنية أن تؤسس سياستها بشأن التصريح بمشاريع خصوصية على ما يأتي تحت طائلة إلغاء المشروع أولاً : الحد من التوسع الفردي للمشاريع الزراعية
ثانياً : تشجيع نظام الشركات والشراكة والتعاون
ثالثاً : وضع اعتبار خاص لملاك الأراضي الداخلة في المشروع وتفضيلهم على سواهم عند الترخيص الجديد أو عند انتهاء الترخيص السابق .
رابعاً : النظر إلى اعتبارات فنية واجتماعية تتعلق بالراغبين في ترخيصات لمشروعات فردية .

وبدأت الحكومة الوطنية بالأخذ بهذه الأسس وتعرضت لبعض النقد لا في جوهر الأسس ولكن في تفاصيلها .

وكان النقد موجهاً على الخصوص بالنسبة لاختيار الأسماء التي ظهرت في الترخيصات التي صدرت أخيراً .

ونحن لا نؤيد هذا الاتجاه في النقد للأسباب الآتية :

١ - لأن الحزب الحاكم لا يمكن أن يظلم أو يحرم مؤيديه لكي يثبت عدالته .

٢ - لأن تصريحات سنة ١٩٥٥ بالمشاريع الخصوصية كانت في غالبيتها إما لشركات لا علاقة لها بالسياسة الحزبية أو لأشخاص ذوي ميول حزبية مختلفة سواء من مؤيدي الحكومة أو معارضيها .

٣ - أن العبرة ليست بالأشخاص وإنما بالتمويل والإدارة وفي اعتقادنا أن الذي ينجح في الحصول على مصدر للتمويل ويتجح في الإدارة هو الذي يبنى على أساسه الاختيار مادامت القاعدة العامة سليمة .

٤ - ٨٠ ٪ من المشروعات التي صرحت بها الحكومة الوطنية لم تجد حتى الآن باباً للتمويل وبذلك تأخرت لمدة أقلام ستة حتى تجد الممول وتقبل شروطه وبذلك فإن مجرد التصريح لا يعتبر ميزة أو محاباة في مثل هذه الظروف التي عز فيها وجود الممول .

٥ - ان السياسة المستقبلية للانتاج الزراعى تحتاج الى ثبات وصبر ومثابرة واشراف دائم كامل ولم تعد المشاريع بعد انخفاض أسعار القطن بقادرة على السير بمفردها بمجرد الحصول على الممول وانما تدخلت اعتبارات فنية واقتصادية ستكون وسيلة للحكم على الأشخاص المختارين للمشاريع أو للاشراف عليها أو ادارتها . فبعضهم سينسحب من تلقاء نفسه وغير الصالح سترك مكانه للإصلاح .

والحكومة فى كل حالة مشرفة على كل المشاريع وتستطيع استعمال حقها بالانذار والايقاف أو سحب الترخيص أو المنع من أى ترخيص جديد .

نخلص من ذلك ان الحكومة الوطنية قد خلصت نظام الترخيص بالمشاريع الخصوصية من العيوب التى سارت عليها الادارة البريطانية وحتى لو ظهرت عيوب جديدة فان ظهورها لن يمنع من تلافيها فى الوقت المناسب .

وأما فيما يتعلق بإنشاء لجنة وزارية الى جانب اللجنة القديمة فهذا اتجاه سليم لزيادة عدد الاعتبارات التى على أساسها يتم التصريح بالمشاريع الزراعية.

رأينا

ورأينا فى السياسة الجديدة للترخيص بالمشاريع الزراعية أن الحكومة يجب أن تتوسع من البداية فى تحديد أهداف الترخيص فتجعل من المشروع الزراعى مزرعة للمحاصيل الزراعية ومزرعة للانتاج الحيوانى ومزرعة للصناعات الريفية .

مما سبق نستنتج الحقائق التالية :

أولاً : التمويل آخذ فى الصعوبة لارتباطه بأسعار القطن

ثانياً : أسعار القطن آخذة فى النزول للأسباب العالمية .

ثالثاً : متوسط محصول الفدان آخذ فى الانخفاض التدريجى

رابعاً : تكاليف المعيشة آخذة فى الزيادة

خامساً : مستوى المعيشة آخذ فى الارتفاع

- سادسا : اليد العاملة آخذة في النقصان بالنسبة للتوسع في الانتاج
سابعا : تكاليف الانتاج آخذة في الارتفاع
ونخرج مما سبق بالتناج الآتية :
- ١ - المشروع الزراعى بحالته وظروفه الراهنة يسير فى اتجاه تدريجى الى نقص فى الايراد وبالتالى فى الأرباح .
 - ٢ - أن مجرد عجز عدد من المشاريع عن القيام أو عجز بعضها عن الاستمرار فى الانتاج مؤقتا أو توقف بعضها نهائيا قد يؤدى الى خلل فى النواحي الاجتماعية وفى موارد الدولة السودانية الناشئة .
 - ٣ - ان الاقبال على فتح مشاريع جديدة سيقبل طالما أن الظروف السابقة سائرة فى غالبيتها بنفس الاتجاه
 - ٤ - ان الاعتماد سيزيد على عناصر اليد العاملة الزراعية الواردة من المستعمرات الافريقية مما يؤدى الى الاخلال بمركز العناصر الزراعية الوطنية فى الانتاج .

الباب الثانى

المقترحات

ونحن نرى منعا لحدوث ما يعوق التقدم الزراعى فى المستقبل أن تتعاون الحكومة والهيئات للوصول الى سياسة قومية طويلة المدى مستلزمة المقترحات الآتية :

الفصل الاول

هيئة شعبية للزراعة

الاسراع بتكوين هيئة وطنية للزراعة على نمط الجمعية الزراعية المصرية تتألف من عناصر ذات خبرة وعناصر فنية وتجمع بين حكوميين وغير حكوميين وتكون ذات طابع قومى لتحقيق أكبر فائدة من ورائها وأكبر قسط من التعاون وقد ناديت بذلك فى الصحف والاذاعة المحلية فى أغسطس سنة ١٩٥٣ وكما قلنا من قبل كانت الادارة بريطانية أما الآن فان المسئولية الشعبية فى هذا الشأن تفوق المسئولية الحكومية . والعبء يقع على الهيئات والساسة أكبر مما يقع على الحكومة .

ولا شك أن في تكوين جمعية زراعية شعبية مساندة لمجهودات وزارة الزراعة ومضاعفة للبحث وتوكيدا للنتائج . وخروجا على نظام الروتين .
وواجب الحكومة ازاء تلك الهيئة هو معاوتتها عن طريق اعطائها أرضا زراعية للأبحاث والتجارب . وتيسير حصولها على بعض الامتيازات كالمبنى والخطوط التليفونية والتصاريح المجانية للمواصلات . وتمكينها من استعمال معامل الأبحاث الحكومية عند اللزوم ، ومنحها اعانة للانشاء وأخرى دورية .
أما أهداف تلك الهيئة فتكون على النحو التالي :

١ - اجراء الأبحاث الزراعية الفنية ومقارنتها بالأبحاث الحكومية
٢ - الاكثار من السلالات الناجحة من المحاصيل الزراعية ومن الحيوانات الاقتصادية

٣ - فرز وتقوية البذور اللازمة للتقاوى
٤ - توزيع السلالات الناجحة والبذور المنتقة على أعضائها أولا ثم على غير الأعضاء اذا كان لديها فائض

٥ - القيام بالارشاد الزراعى متعاونة في ذلك مع وزارة الزراعة
وفي العادة تكون الهيئة غير تجارية . وبذلك فان أسهم تأسيسها تكون على سبيل الاعانة ، وأرباح الاسهم تستعمل في تدعيم مركز الهيئة وتوسيعها وانتشار نشاطها ، ولا يكون لأعضائها الا امتياز في الاسبقية في الحصول على منتجات الهيئة والامام بنتائج نشاطها .

الفصل الثانى

تعديل الدورة الزراعية

عدلت الادارة البريطانية لمشروع الجزيرة عن الدورة الثلاثية الى الدورة الرباعية . وجاء التعديل نتيجة لما ظهر من أثر سىء على التربة الزراعية امتد الى المحاصيل فأدى بها الى الانخفاض .
وهذا العدول من جانبها دليل على فشل نظام الدورة الثلاثية في رأى البريطانيين القائمين على التوجيه الزراعى في قسم الأبحاث أو في مشروع الجزيرة .

والاتجاه في ذاته غريب في طريقة علاجه . فلم يحصل في التاريخ العالمى للزراعة ان سمعنا بأن الأرض العادية تن تحت وطأة محصول واحد كل ثلاث سنوات .

فان حدث ذلك فان نفس الأرض ونفس النتائج ستحصل اذا عدلنا الدورة الى أربع سنوات بدل ثلاثة . والنتيجة هى ظهور تحسن مؤقت تعود بعدها الحالة الى ما كانت عليه .

نحن لا نعترض على تعديل الدورة الزراعية الى رباعية بل نرى ضرورتها كعلاج مؤقت للمشاريع القديمة . ونرى أيضا أن تكون التصاريح لمشاريع زراعية جديدة على أساس دورة زراعية رباعية .

ولكن على ألا يكون ذلك هو الحل الدائم لمشكلة الدورة الزراعية . وقد قلنا من قبل أن البريطانيين أساتذة في علم النبات وفي علم الكيمياء وليسوا أساتذة في علم الزراعة .

فليس لدى البريطانيين كلية زراعية بالمعنى الصحيح ولكن لديهم معاهد زراعية تخرج متخصصين في فروع عديدة الا في الزراعة أو على الأصح زراعة المناطق المعتدلة والحارة .

ولنأخذ مثلا لذلك كليات الزراعة في كاليفورنيا وكليات الزراعة في مصر والمعاهد الزراعية الأخرى في كلتا الدولتين . نجد برامج التعليم الزراعى تشمل ما يأتى :

النبات والحيوان والكيمياء المعدنية والكيمياء العضوية - والمحاسبة الزراعية - والمساحة والهندسة الزراعية وعلم الطبيعة وعلم الجيولوجيا وعلم الطب البيطرى . فسيولوجيا النبات وعلم الفطريات وعلم البكتريولوجيا وعلم الوراثة وعلم تربية الحيوان والدواجن وكيمياء تغذية الحيوان وكيمياء التربة الزراعية والأسمدة وعلم الالبان وعلم الصناعات الزراعية وعلم الحشرات الاقتصادى ويتبعه النحل وعلم الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع وعلم القوانين

الزراعية والتعاون وعلم الفلاحة ويشمل علم نباتات وزهور الزينة وعلم الفاكهة وعلم الغابات وعلم الزراعة ويشمل علم التجارب الزراعية والدورة الزراعية والمحاصيل الزراعية والآلات الزراعية والزراعة العملية .

وتسير الكليات الزراعية في مصر وأمريكا على نظام واحد في البرامج والمناهج .

وقبل أن يحصل الطالب على درجته العلمية لا بد أن يكون قد درس جميع العلوم السابقة بدون استثناء . ويوجد بهيئات التدريس بجامعة أمريكا عدد من الأساتذة المصريين .

أما سبب اتفاق النظامين المصرى والأمريكى فى السياسة التعليمية الزراعية فهو أن القطر المصرى يقع على نفس خط العرض لجانب كبير من أقاليم الولايات المتحدة وخصوصا كاليفورنيا

وتتعاون أقسام الأبحاث المصرية والأمريكية ويتبادلان الأبحاث والفنيين أما بريطانيا فنحن لا نجانب الحق إذا قلنا أن بريطانيا لم تكن فى يوم من الأيام قطرا زراعيًا وان مصر والسودان وأمريكا كلها دول منتجة للقطن .

أما بريطانيا فلا يزرع فيها أى مساحة من القطن ومصر وأمريكا والسودان بلاد منتجة للحبوب والمحاصيل البقولية والزيتية وانجلترا لا تزرع تلك الأصناف . ومصر وأمريكا والسودان تشترك فى إنتاج أصناف من الفاكهة كالموز والمانجو والموالح والنخيل . اما انجلترا فلا تعرف فى أرضها عن كل ما سبق شيئاً .

ولكننا نقرر ان بعض فروع العلوم المرتبطة بالزراعة تدرس فى انجلترا وللخريجين من تلك الفروع قيمتهم العلمية وكفاءتهم فى الفروع التى تخصصون فيها . أما صلتهم بعلم الزراعة بمعناها الحقيقى العام فهى وليدة الادارة البريطانية . فما لا شك فيه أن المعهد الزراعى فى شببات قادر على تخريج عددا من الزراعيين أكفأ بكثير من البريطانيين الذين يحتلون مراكز زراعية

والسبب بسيط هو أن حقل التجارب العملية في السودان هو المدرسة الحقيقية التي يستمد الخريجون ثقافتهم منها . وما دامت الكليات البريطانية عاجزة عن التطبيق العملي على الطبيعة والجو والمحاصيل المتلائمة مع المناطق شبه الحارة والحارة فما لا يجعل للشك مجالا أن علاقة البريطانيين بالزراعة هي خبرة في اتجاه محدد وإن خبرتهم تلك أخذوها من داخل السودان .

وإذا كنا قد اعترفنا بكفاءة المعاهد البريطانية في تخريج متخصصين في بعض فروع الزراعة فهذا يفسر لنا تلك النتائج التي أشار بها البريطانيون في مشروع الجزيرة وعلى أساسها تم تعديل الدورة من ثلاثة الى رباعية .

ولو أن الزراعيين البريطانيين كانوا يفكرون حقيقة في معالجة مشاكل الدورة الزراعية لنظروا إليها من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

أما عن الناحية الاقتصادية . فإن الدورة الزراعية الرباعية تزيد نفقات تأسيس المشاريع بنسبة تتراوح بين ١٠ الى ١٥ ٪ (على النظام الذي سنفصله في كتاب السياسة الزراعية للمشاريع بالسودان) .

وتزيد نفقات الانتاج السنوى حوالى ٥ ٪
وتزيد من المجهود المبذول فى الاشراف والادارة .
وذلك بالمقارنة بنظام الدورة الثلاثية .
أما عن الناحية الفنية:

فإننا نعجب كثيرا كيف ركز الفنيون البريطانيون معالجتهم للضرر الناشئ عن الدورة الثلاثية فى اطالة مدة الراحة سنة أخرى .

أو بمعنى أوضح كيف تصوروا أن أرضا لا تستجيب لانتاج القطن بعد عامين من الراحة ستستجيب لو أطيلت المدة الى ثلاثة أعوام .

أو بمعنى آخر كيف توصل البريطانيون الى تشخيص المرض على أنه اجهاد يحتاج الى الراحة وليس مرضا يحتاج الى العلاج .

ومَن مِنَ الفَنيين قال ان الأرض اذا اتجَحت الى القلوية الزائدة يكون علاجها الراحة دون أى علاج ؟

ولو افترضنا أن الفَنيين البريطانيين فى أقسام الأبحاث الزراعية قد وصلوا الى أن زيادة الراحة جزء من العلاج فما هو العلاج الذى اتخذ ؟

لقد علم البريطانيون أن تربة مشروع الجزيرة طينية ثقيلة . وعلم البريطانيون أن درجة القلوية قد وصلت الى الرقم ٩ (PH. Value 9) وبالرغم من ذلك فإن المبادئ الأولية لعلاج القلوية هو تيسير حصول التربة الزراعية على عنصر الكالسيوم .

ومن أيسر الأبواب لتمكين التربة من الحصول على الكالسيوم هو التسميد بسماد جيرى مثل ازونات الجير أى تترات الكالسيوم .

والبريطانيون أساتذة فى الكيمياء ويعلمون جيداً أن تفاعل السماد الجيرى فى التربة القلوية أى التى تحتوى على كربونات صوديوم تكون على النحو التالى : -

تترات كالسيوم + كربونات صوديوم يعطى تترات صوديوم + كربونات كالسيوم .

وتترات الصوديوم تذوب وتمتص . وكربونات الكالسيوم مفيدة للتربة . والنتيجة التى يعرفها الفَنيون هى أن توالى التسميد بسماد جيرى معناه منع زيادة القلوية أو تخفيف درجتها .

أما لماذا لم يلجأ الفَنيون البريطانيون الى هذا الاجراء كخطوة مبدئية . فنحن لا نفهم لذلك حكمة . اللهم الا اذا كان فى ذلك خطر على الاقتصاد البريطانى .

فمعلوم أن بريطانيا لا تنتج سماد تترات الجير وتنتج سماد سلفات النشادر أى سلفات الأمونيوم .

وان الاتجاه العلمى الصحيح من الفنين البريطانيين سيكلف دولتهم خسارة كبيرة يمكن تقديرها من البيانات الآتية :

مليون شوال سلفات أمونيوم أى مائة ألف طن سمد مصنوع فى بريطانيا ومصدر من بريطانيا بمعرفة شركة بريطانية ومنقول ومؤمن عليه بحرياً فى شركات بريطانية ومستورد الى السودان بمعرفة شركات بريطانية .

ونحن بعد ذلك ذلك تتساءل لماذا لم تلجأ الادارة البريطانية لمشروع الجزيرة الى البدء فى العلاج الفنى الصحيح عن طريق تحسين الصرف والعلاج بالجبس الزراعى (كبريتات الكالسيوم) والاكثر من الأسمدة الخضراء والتسميد الجيرى ؟

وتتساءل أيضا لماذا تساهلت الادارة البريطانية بالنسبة للمشاريع الخصوصية فى استبدال أرض جديدة خام بدل جانب من الأراضى التى انحط انتاجها أو امتنعت عن الانتاج بسبب زيادة فى القلوبة .

والى متى سيستمر هذا التعديل فى الدورة أو الاستبدال فى الأراضى ؟ والى متى ستظل السياسة الاستعمارية مؤثرة فى القواعد والأصول والأهداف الزراعية الفنية والاقتصادية لدولة متطلعة الى الامام والى المستقبل .

اننا استبشرنا خيرا عندما أعلن السيد مكى عباس أول محافظ وطنى لمشروع الجزيرة منذ شهور بأنه قرر ادخال تعديلات على الدورة الزراعية لقد قرر أن يتجه المشروع الى زراعة القمح فى عدة آلاف من الأفدنة لتكون نواة لتعديل شامل فى الدورة الزراعية .

ولكننا نشفق من النتائج لأن الاتجاه سليم وصحيح تماما ولكن القاعدة أى التربة الزراعية تحتاج فى نفس الوقت الى تهيئها لقبول القمح باعتباره محصولا أكثر تأثرا من القطن بدرجة القلوية .

وباعتبار أن القمح لو فشل أو جاء بانتاج غير اقتصادى فان ذلك سيكون تأييدا للاتجاه الذى سار عليه البريطانيون فى الماضى وتكون الحقيقة أن السبب المباشر لا يرتبط بالتربة فى طبيعتها ، بل فى حالتها الطارئة .

وهذا ما سنبجته بالتفصيل في كتابنا الثالث عن المشاريع الزراعية من الناحية الفنية) .

وبقيت ملاحظتنا على الدورة الزراعية ثلاثية أو رباعية على الوجه العموم ونلخصها فيما يأتى :

أولا : الدورة غير اقتصادية

ثانيا : الدورة غير فنية

الباب الثالث

الدورة الزراعية غير اقتصادية

في بحث مستقل سنعالج نواحى تفصيلية في الدورة الزراعية عند البحث في تنسيق السياسة الزراعية .

ولكننا نقرر أن الدورة الزراعية بنيت اقتصاديا على أسس تتعارض مع مصلحة السودان كقطر ودولة وشعب .

فلو رجعنا الى العلاقة بين الوطنيين وبين الانتاج الزراعى المنظم نلاحظ الآتى :

الفصل الاول

معدل العمل السنوى

أن مدة العمل للوطنيين في السنة كلها لا تزيد عن ثلاثة شهور تلخص في الآتى على أساس الزراعة الخفيفة ١٠ أفدنة قطن وعشرة أفدنة محاصيل أخرى سنويا .

عدد الأيام

٢	لتوزيع الحواشات باعتبار يوم كامل لكل محصول
٢	للتسليم باعتبار يوم كامل لكل محصول
٤	للتطهيرات الداخلية
٤	لف الجداول والتقانات على الناشف
١٠	لرية البوغة (أول رية خمس أيام للحواشة)
٣٦	١٢ رية للقطن في ٣ أيام للحواشة

١٨ يوم لمراقبة رى الذرة واللوييا

١٤ لمراقبة اللقيط وتسليم القلع

—

٩٠ الجملة تسعون يوما

هذا وقد تتصادف عمليتان في وقت واحد كرى القطن والذرة أو رى القطن وقطع الذرة . أو رى القطن واللقيط اذا كان الرى فى أول الحواشة واللقيط جارى فى وسطها أو آخرها .

ومن الواضح أن مجموع أيام العمل احتسبت على أساس ان المزارع يزور الحواشة ويشرف عليها أثناء كل عملية . وهذا ليس الواقع فالمزارع اما أن يكون له شريك من الفلاحة والشريك يتولى العمل ويمثل المزارع فى الحواشة وبذلك قد لا تزيد عدد المرات التى يزور فيها المزارع الأصلى الحواشة سوى عدد قليل .

وقد يكلف المزارع طلبة (عامل أو عمال مؤقتين) للقيام برى الحواشة وتكون مهمته التحقق من العملية بعد اتمامها فاذا استمر الرى فى الحواشة ٣ أيام فان المزارع يتوجه بعدها مرة واحدة للتأكد من ريهها وهكذا فى اللقيط والقلع .

أما العمل فى الزراعة أو اللف أو اللقيط أو القلع فهذا مالم يدخل فى الحساب لأن المعروف أن اليد العاملة أجنبية عن المزارع ومن أجلها تصرف السلفيات والسلفيات محددة لكل عملية كالتطهيرات الداخلية والزراعة والبوغة والحش واللقيط والقلع .

وبالنسبة للقيط لا تتجاوز مهمة المزارع رصد الوارد من القطن فى دفتره الخاص ومحاسبة عمال اللقيط عن أجورهم وهو هنا مجرد وسيط بين الادارة وبين اللقاطين . (عمال اللقيط — عمال الجنى)

والخلاصة :

١ — أن المزارع خالى شغل ٩ شهور فى السنة

٢ - أن المزارع يعيش سنة كاملة على عمله في ٣ شهور

٣ - أن المزارع يستطيع أن يكسب ضعف ما يكتسبه في الدورة الحالية لو أن الدورة عدلت الى طريقة تضمن للمزارع شغل ٦ شهور في السنة ويستطيع أن يكسب ضعفين لو أن المزارع وجد دورة زراعية تيسر له العمل ٩ شهور في السنة .

ومعروف أن الفراغ يزيد من أعباء المعيشة بالنسبة لكل انسان ، فهو مضیعة للوقت ومضاعفة للنفقات .

أما في الحلة (القرية) أو في المدينة فإن المزارع يتحمل زيادة في النفقات ويتحمل في الزراعة نقصا في الاشراف وبالتالي عجزا في المحصول .

وقد يرد البعض بأن اللوائح تلزم المزارع بالتواجد في حواشيه ونحن نؤكد أن تطبيق اللوائح لا يتعدى فترة العمليات الزراعية الهامة وفيما عدا ذلك لا تطبق تلك اللوائح كما أن المزارع يستطيع أن يوكل عنه الشريك أو الطلبة فيمثله بالنسبة لهذا الاعتبار .

هذا الى جانب غالبية الحالات التي يستحيل فيها الزام المزارع بالتواجد يوميا لمجرد المرور على الحواشة نظرا لبعد المسافات التي قد تصل الى عشرات الأميال بين محل الإقامة ومحل العمل . الأمر الذي لا يحقق للمزارع فائدة ملموسة نتيجة لاشرافه على زراعة خفيفة . أما في حالات الزراعة الكثيفة فإن أسباب التواجد تزيد وتكون لها أهمية مضاعفة مما يجعل تخلف المزارع أمرا ضارا به أكبر الضرر .

الفصل الثاني

مدى استفادة المزارع من السلفيات

لا يستفيد المزارع من السلفيات باعتبارها تصرف له ليدفعها الى عمال مستوردين في حالات الزراعة والحش واللقيط ولا يخفى ما لهذا من تأثير على

الدولة من خروج ملايين الجنيهات سنويا من السودان كأجور للعمال المستوردين . الأمر الذى يساعد ويضعف على الاخلال بالميزان الحسابى للسودان بما يوازى غالبية السلفيات المدفوعة بقصد تأجير يد عاملة خارجية . هذا واطمئنان المزارع على ورود الأيدي الأجنبية واطمئنانه على صرف تلك السلفيات من جانب المشروع لم يجعل المزارعين فى حالة من الضرورة تحملهم على المشاركة فى العمل بنصيب يذكر الأمر الذى أفقدهم جانباً من دخلهم بما يوازى تلك السلفيات .

ونتيجة لما سبق فإن لأى توسع زراعى فائدة غير مباشرة اعدد بسيط من الوطنيين وفائدة مباشرة مضاعفة لعناصر أجنبية عن السودان .

بل لقد سبق أن قلنا أن عنصر الفلاتة وهم مجموع المستوردين لعمليات الانتاج الزراعى يتقاضون أجورا أو يتقاضون السلفيات ثم بعد ذلك يقاسم غالبيتهم المزارع الأصلى فى نصيبه من الأيراد .

ولا شك أن هؤلاء المستوردين يعرفون سلفاً أن مدة شغلهم قصيرة نسبياً وبذلك تزيد أجورهم . أما فى حالات الزراعة الكثيفة فإن كثرة الأعمال المطلوبة وامتدادها زمنياً ستخفض الأجور بنسبة ملموسة .

الفصل الثالث

المزارع لا ينعم بالاستقرار

تبعا للدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية تجد المزارع نفسه موزعا فى نشاطه أثناء السنة بين حواشة القطن وحواشة الذرة واللوبياء بضعة أميال وبين كل سنة والسابقة عليها أو التالية لها ينتقل المزارع من مكان الى آخر حسب الترتيب الزراعى مما يجعل من الصعب عليه تنظيم اقامته أو تنظيم الاشراف على زراعته . لذلك يلزم الآتى :

١ - تثبيت المزارع فى أرضه بصفة عامة حتى يزيد ارتباطه بها واهتمامه بمعالجة عيوبها فى حدود امكانياته .

٢ - تنظيم الدورة الزراعية للمجموعات فى أضيق الحدود بمعنى أن تكون

المجموعة ٢٠٠٠ فدان في الدورة الرباعية مقسمة الى أربعة أقسام والمزارع في وسط الألفين فدان يستطيع أن يزيد من الرقابة والاشراف والصلة بالحواشات عما اذا كانت المجموعة ٤ أو ٦ أو ٨ آلاف فدان .

الفصل الرابع

نسبة تكاليف الانتاج مرتفعة

معلوم أن الدورة المعمول بها في السودان يغلب عليها فترات الراحة وفي الأبحاث الفنية للدورة سنعالج الفرق بين الراحة الطويلة والراحة القصيرة مع زراعة محاصيل مفيدة زراعيًا واقتصاديًا وبذلك فاننا تحت هذا العنوان نرى أن الدورة بالطريقة الحالية فيها نفقات التأسيس والادارة محملة على ثلث أو ربع المساحة الاجمالية وهي مساحة القطن . في حين أنه لو سمح بزراعة جانب من الأرض البور في موسم الخريف والفيضان بمحاصيل بقولية ذات قيمة اقتصادية كالقول السوداني والمصرى وغيرها من المحاصيل كالسمسم والدخن حتى على سبيل المشاركة لكان معنى ذلك توزيع جانب من النفقات على محصول جديد .

ونحن نرى أنه لا خطورة مطلقا في زيادة مساحة العيش (الذرة) ضعف مساحته المقررة في الدورة الحالية على أن تكون الزيادة اما بالايجار أو بالمشاركة ونقترح أن يكون الايجار بين ٢ - ٤ جنيه للفدان حسب ظروف الأرض وتكون المشاركة على أساس نصف المحصول وأما القش فيترك للمزارع . كما أن اضافة موارد جديدة لكل من ادارة المشروع والمزارع مما تخفض نسبة نفقات الانتاج اذا قيست بمجموع الانتاج .

الباب الرابع

الدورة الزراعية

غير مثالية فنيا

الأهداف التي من أجلها وجدت الدورة الزراعية تتلخص فيما يأتي :
أولا : الحصول على أكبر كمية من الانتاج من المساحة التي تشملها الدورة الزراعية

ثانيا : توزيع العمل على مدار السنة سواء بالنسبة للانسان أو الآلات أو الحيوانات

ثالثا : المحافظة على خصوبة التربة الزراعية والعمل على مضاعفة خصوبتها
رابعا : الملاءمة بين المحاصيل في ظروف كل منها بالنسبة لطبيعة المحصول وظروف التربة .

كمية الانتاج

للحصول على أكبر كمية من الانتاج من نفس المساحة يقتضى النظر الى الابعادات الآتية :

١ - الكفاية الذاتية العامة للشعب من الأغذية التى يستهلكها الشعب أو يستهلك منتجاتها عن طريق توفير الغذاء الكافى للشعب من حبوب وفاكهة وخضروات وخامات للمصنوعات المحلية .

ومعنى هذا أن الدورة الزراعية لا يجب أن ينظر لها على أساس كفاية المزارع وحده . فالمزارعون كأفراد فى المجموع مسئولون عن توفير الغذاء للشعب جميعه وهذا فى حدود امكانيات المزارع وتحت الظروف التى تيسرها له السلطة العامة للدولة .

والتقسيم الاقليمى يضطر السلطة العامة لتنسيق الدورة الزراعية على قواعد فنية وأخرى اقليمية فالأماكن التى وجود فيها القمح تكون الحكومة مسئولة عن توجيه الدورة الزراعية توجيهها يكفل جعل القمح عنصرا رئيسيا فى الدورة الزراعية والأماكن التى تجود فيها الفاكهة والخضروات تسأل الحكومة عن توجيه الدورة الزراعية لانتاج الخضروات والفواكه لكى تسد حاجة أساسية وضرورية للشعب وهكذا الحال بالنسبة للذرة والدخن والمحاصيل الزيتية كالسهم والفول السودانى ومحاصيل أخرى مثل قصب السكر والبن والدخان .

٢ - انتاج جانب من المحاصيل الغذائية يصلح للمبادلة بمحاصيل غذائية

أخرى ويكون ملائما فنيا في أقاليم معينة كإنتاج الشعير والأرز فكلاهما سلعة صالحة للاستهلاك وللاستبدال بالفائض منها .

٣ - إنتاج المحصول الرئيسى وهو القطن على وجه لا يخل بسعره العالمى فى الأسواق سواء من ناحية الكمية أو الصنف .

فبالنسبة للكمية يجب أن يراعى التنسيق بين الدول المنتجة للقطن الطويلة التيلة عن طريق اتفاقيات دولية حتى لا تتجه الأسعار الى الانخفاض مما قد يؤدي الى نكسة تؤدي الى اهماله أو الاقلال من زراعته على أثر تناقص الربح أو انعدام الفائدة . وطبيعى أن المزارع وصاحب المشروع سيتجهان الى أى محاصيل أخرى بمجرد اختلال القاعدة الاقتصادية للإنتاج عن طريق انخفاض الأسعار .

ومن ناحية الصنف يجب أن تتجه سياسة الحكومة الى إنتاج الأصناف التى تتلاءم مع جميع أسواق العالم وأن تخرج عن قاعدة الساكل طولاً وقصراً فى حدود التيلة الطويلة حتى لا تتأثر سوق القطن السودانى بضغط اقتصادى تؤثر فى قدرة المزارع على السير فى عمله بروح معنوية أساسها التشاؤم

٤ - يجب أن تؤسس الدورة على نظام زراعى فنى أساسه الربط بين التربة وتحت التربة وأنواع المحاصيل ومخلفات المحاصيل والدورة الزراعية بحالتها الراهنة يغلب عليها طابع الصورية أكثر من طابع الواقع فالأصل فى الدورة الزراعية أن تمر الأرض الواحدة بأنواع مختلفة من المحاصيل فى مدة سنوات الدورة والاعتبارات التى تراعى فى هذا الشأن هى :

أولاً : تبادل محاصيل قصيرة الأجل مع أخرى متوسطة الأجل مع أخرى طويلة فى حدود الدورة .

ثانياً : تبادل محاصيل مجهزة مع محاصيل مخصصة للتربة .

ثالثاً : تبادل محاصيل ذات جذور وتدية (متعمقة) مع أخرى نجيلية (سطحية) مع أخرى وسط بين هذا وذاك .

رابعاً : تبادل فترات الراحة بين كل المحاصيل .
خامساً : تبادل محاصيل تصاب بآفات معينة مع محاصيل ذات مناعة ضد نفس الآفات .
سادساً : تبادل محاصيل العلف الأخضر مع محاصيل الحبوب مع المحاصيل الأخرى .

سابعاً : تبادل الأسمدة العضوية والمعدنية المركزة والمخفضة بما يتلاءم مع طبيعة المحاصيل وطبيعة التربة الزراعية .

ثامناً : القضاء التدريجي أو العام على الدهاسير (الأحراش - الشجيرات) والقشوش (الحشائش) الثقيلة والخفيفة .

وقبل أن نستمر في شرح السياسة الزراعية في المستقبل بالنسبة للدورة الزراعية رأيت أن أعود بالتعليق على نشاط الادارة البريطانية في هذا الشأن .

الباب الخامس

الفصل الاول

البريطانيون والسياسة الزراعية

الجهاز الزراعي البريطاني راسخ في فن مواجهة الجماهير من غير البريطانيين فقد وقع في يدي بعض المراجع الحديثة العهد استحققت منا التعليق .

رأى بعض البريطانيين في مشروع الجزيرة أن يشبوا أن العلم لم يكن ينقصهم وأنهم أدوا واجبه . وكانت تلك المراجع في صورة أحاديث أذيعت تراجيحها على الشعب في أول عهد السودان وقد رأيت أن أقتطف بعض ما أذيع ونشر على الجمهور لسبب واحد بسيط وهو أن الحكومة كانت مشغولة في ذلك الوقت والشعب معها في تدعيم المركز السياسي والأدبي كما قلت في مقدمة الكتاب ، ولم يكن أمام الحكومة فراغ من الوقت لمحاسبة الادارة البريطانية عن أعمالها أو مراجعة دفاعها عن نفسها .

ولكن الوقت قد تغير والظروف اختلفت فقد انتهى الكفاح السياسى الذى يربط السودان بالمجتمع الدولى .

وبدأ كفاح من نوع جديد أساسه اعادة النظر فى السياسة الزراعية والاقتصادية للسودان بغية ارساء قواعدها على أسس سليمة فى ظاهرها وباطنها .

فمثلا يقول المستر ا.ب. اسوان ضابط التقدم بمشروع الجزيرة سنة

: ١٩٥٤

ويصرف على الأبحاث والتجارب مبلغ ٤٠٨٤٦ جنيها وهذه التجارب لها أهداف اجتماعية ولا تمت بصلة الى الأبحاث الفنية والزراعية التى تقوم بها ادارة مشروع الجزيرة بغرض تحسين انتاج القطن أو الوقوف على مدى تأثير الرش بمبيدات الحشرات أو (المخصبات) الزراعية .

وأهم هذه التجارب - تجربة الفلاحة القروية التى خصص لها مبلغ ١٥٥٩٣ جنيه سنة ١٩٥٤ يسترد منها ٣٣٩٥ جنيها من المزارعين الذين تشملهم التجربة . وقد اختيرت قرية بها أكثر من خمسين مزارعا تعطى لهم خدمات خاصة .

ومضت على بدء التجربة حتى الآن ثلاث سنوات . وهدف التجربة الأول هو تقرير ما اذا كان من الممكن وضع خطة زراعية فى مدى عدد من السنين يمكن بواسطتها توسيع أسس الفلاحة بحيث تتمكن عائلة المزارع من الاحتفاظ بمستوى معيشى مقبول دون الاعتماد اعتمادا كليا على القطن منفردا فزرعت محاصيل لم تكن مألوفة فى المنطقة كما جربت دورات زراعية لم تكن متبعة من قبل وأعطى التفات خاص لاستخدام الجرارات وآلات الحرث الميكانيكية وآلات لحزم العلف فى شكل بالات حتى تنخفض التكاليف ويحال دون التبذير . ولتحافظ على العلف . وهناك محاولات أخرى لتنظيم جمعيات تعاونية صغيرة لتربية حيوانات الذبح والعناية بمستخرجات الألبان والدواجن . وخصص مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لشراء قطيع لمركز تحسين الثروة الحيوانية الذى

تزمع الوزارة انشاءه ، ويزعم أيضا القيام باجراء احصاء الحيوان في المستقبل القريب .

أما مشكلة تربية الحيوانات وعلاقتها بالسياسة الزراعية الحالية وإنتاج العلف فلم تدرس دراسة مستوفية حتى الآن .

أما أبحاث البناء فقد خصص لها ١٨٦٦٣ جنيهًا واستخدم ضابط (بريطاني) في أبحاث البناء .. الخ

ويسترسل المستر أ.ب. اسوان حديثه بقوله :
وقد بدىء في اجراء دراسة اجتماعية للقرية بالجزيرة منذ ٣ سنوات وقد شارف البحث الآن الكمال وقد يكون لتفسيره أثر عظيم على السياسة الزراعية واستغلال الأرض مستقبلا .

ويختتم المستر أ.ب. اسوان حديثه قائلاً :
ان كل المشاريع الزراعية الكبرى تعتمد في نجاحها على أربعة عوامل رئيسية وهى الموارد الطبيعية الكامنة . رأس المال اللازم . استخدام عقول تجارية ذات خبرة . وسكان يعنهم القناعة والرضى . والنقطة الأخيرة أن لم تنل العناية اللازمة ربما أدت الى تهدم المشروع برمته . ومجلس ادارة المشروع يبذل مجهودات جبارة لكى يحول دون وقوع ذلك .
والى هنا انتهى حديث حضرته .

ونحن نرى أن فى هذا العرض البارع دفاعا عن اتهامات لم تكن قدوجهت بعد الى الادارة البريطانية .

ولكننا نتساءل أين كانت ادارة المشروع قبل سنة ١٩٥١ تلك الادارة التى استمرت تابعة للشركات البريطانية لغاية سنة ١٩٥٠ عندما انتهى امتياز تلك الشركات ، وبقي أشخاص بريطانيين مستمرا فى المشروع ومن بينهم صاحب الحديث .

اننا نقرأ فى الحديث عناوين لجميع فروع الانتاج الزراعى ونرى جنابه

برسم سياسة السودان الزراعية في سنة ١٩٥٤ فأين كانوا قبل سنة ١٩٥٤
وقبل أن تبدأ لجنة السودان عملها في سنة ١٩٥٤ ؟

إن هؤلاء براءة في الاحتياط للمستقبل فخرجوا من علماء الى سياسة ،
فمثلا في حديث آخر للمستتر + نوات نائب المدير العام لمشروع الجزيرة سنة
١٩٥٤ يتحدث جنبه عن تاريخ مشروع الجزيرة وشركتى الامتياز قائلا :

في سنة ١٩٣٢ كان يعتقد الخبراء المصريون أن قطن السودان لا يمكنه أن
ينافس القطن المصرى اذ أن تكاليف الانتاج كانت أغلا بكثير جدا في الجزيرة
منها في مصر وقد شارك آخرون في هذه الشكوك فيما اذا كان السودان يصلح
ليكون قطنرا ذا أهمية في انتاج القطن مستقبلا .

ونسى جناب المتحدث أن الأبحاث الزراعية للقطن في مصر سنة ١٩٣٢ كان
يقوم عليها جهاز بريطانى يرأسه دكتور لورنس بولز ومستر براون ومستر
دنكرلى .

وان مصر لم تتحرر من التوجيه الاستعمارى في أقطانها الا بعد سنة
١٩٣٦ وان صنف الكرنك بيع على نطاق تجارى سنة ١٩٤٢ واحتل مركز
الصدارة في أقطان العالم التجارية الطويلة التيلة . وكان ذلك بمجهود المصريين
الفنيين وحدهم ونحن بدورنا ننتظر من الوطنيين الفنيين في السودان نفس
النتائج التى حدثت في مصر .

فقد ظل اسم السكرليردس يحتل الصدارة في مصر حتى خرج الانجليز
واتتهى عهد السكرليردس بمجرد خروج الانجليز من أقسام الابحاث الزراعية
المصرية وتحررت مصر من السكرليردس لأكثر من سبب كما فصلنا من قبل .
لذا اننا في سياستنا الزراعية للقطن في السودان نرى أن الحل الوحيد هو
الخروج على قاعدة السكرليردس . ونرى بالتالى الخروج على القاعدة البريطانية
لتوجيه قطن السودان اقتصاديا وفنيا .

لذا لا ندعو للاستعانة بفنيين معينين في أقسام الابحاث ولكننا ندعو

لادخال عناصر علمية من جميع أنحاء العالم حتى تتجه بكليتها لتأدية رسالة علمية حقيقية أساسها :

- ١ - الاخلاص في تدريب الوطنيين لتولى شؤون الابحاث الزراعية في اقصر فترة ممكنة .
 - ٢ - أن تعمل العناصر العلمية على تأدية الواجب العلمى نحو السودان دون تدخل اعتبارات أخرى في أسرع وقت وحتى يتم تسلم الوطنيين لجميع فروع النشاط في الابحاث الزراعية على أسس وبيانات واضحة .
- وأخيرا فاننا نتساءل لماذا شملت أقسام الأبحاث الزراعية أكبر عدد من استقالات الفنين البريطانيين دون اكراه من لجنة السودنة . اللهم الا اذا كانت هنالك سياسة قد رسمت لتثبيت البريطانيين في أقسام الأبحاث الزراعية . ونعتقد ان الذين استقالوا من أقسام الابحاث الزراعية لم يكونوا في مراكز رئيسية بالنسبة للاتجاهات الاستعمارية بالنسبة للابحاث الزراعية وعلى الأخص على القطن وان في استقالة هذا العدد ما أوهم بأن حالة مضاعفة من الارتباك قد تحدث لو استقال عدد آخر أو سبودنت وظائفهم . وجازت الخطة وبدأت وزارة الزراعة تستعين ببعض الأجانب في الابحاث وبدأنا نرى كل الأجانب يكلفون بالبحث في فروع غير رئيسية كالمحاصيل الزيتية . أما أبحاث القطن والدورة الزراعية فقد ظلت ادارتها بريطانية منذ عهد شركة الجزيرة حتى انتهى امتيازها وحتى بعد السودنة .

الفصل الثانى

بريطانيا بين السودان ومصر

نحن نبحث السياسة الزراعية في وقت تشارك فيه كل من السودان ومصر وبريطانيا في صفاتها كدول مستقلة ذات سيادة وفي وقت تحاول بريطانيا أن تعيد تجربتها في خلق أسباب جديدة تؤدي الى تثبيت قواعدا في السودان اقتصاديا وهى في هذا السبيل لا تدخر وسعا ونحن لن نناقش خطة بريطانيا

لأنها خطة تقليدية أما نتائجها فقد نجحت في الماضي وأصابها الخلل في الوقت الحاضر .

فهناك حملة يقصد من ورائها التشكيك في سياسة مصر الاقتصادية نحو السودان ومن الطبيعي أن مصر بالنسبة للسودان ستسير على سياسة تبادل المنفعة بينها وبين السودان لاعتبارات تعرفها كل الدول التي تتعاون اقتصاديا ومصر بينها وبين نصف دول العالم على الأقل اتفاقيات ثقافية وتجارية واقتصادية .

ومصر في عهدها الجديد في التنظيم والتصنيع لها سياسة طويلة الأجل موطدة الأركان والسودان سيكون من بين الدول الذي سيرتبط مع مصر وغير مصر باتفاقيات تجارية واقتصادية وثقافية . والأصل في الاتفاقيات التجارية توازن الميزان التجارى بين الدول المتعاقدة . وبقدر ما يصدر السودان لمصر من سلع وخدمات يقدر ما يجب أن يستورد منها من سلع وخدمات . والقطن الخام خارج حتما عن الميزان التجارى بين مصر والسودان .

بقيت انجلترا : وسياسة انجلترا أن يكون ميزانها التجارى مع أى دولة في صالحها هي أو متوازنا على الأقل .

وأمام بريطانيا بعد انتهاء ادارتها البريطانية في السودان موقف عسير ليست مصر أهم أسبابه .

فبريطانيا مضطرة للقطن الطويل الثيلة وعلى الأخص قطن السودان . وذلك لتلاؤم مصانع لانكشير مع القطن الطويل الثيلة على الأخص السوداني، فإذا هي أرادت أن تحصل على حاجتها من القطن فكيف تسد ثمن هذا القطن وكانت في الماضي تسدده من الأبواب الآتية :

١ - مرتبات الموظفين البريطانيين بحكومة السودان والشركات البريطانية في السودان

٢ - منسوجات قطنية وصوفية وحريرية

٣ - آلات زراعية

٤ - آلات وأدوات كهربائية

٥ - مواد البناء

٦ - سيارات وقطارات وقضبان وعربات سكك حديد

٧ - لوازم تليفونية وتلغرافية

٨ - زيوت ووقود

٩ - فوائد رؤوس الأموال والضرائب البريطانية عن الأموال المستغلة في السودان

١٠ - مواد غذائية وأبواب أخرى

فاذا كان عدد البريطانيين في تضاؤل فمعنى هذا ان بريطانيا ستؤدى ثمن القطن سلعا أو منتجات بريطانية .

والسودان قد خرج على هذا النفوذ وأصبح على بريطانيا أن تواجه منافسة أسعار السلع البريطانية مناسبة في وقت من الأوقات اذا قيست بالسلع المماثلة الناتجة من بلاد أخرى . ولجأت الى الاحتكار في البلاد الواقعة تحت نفوذها والسودان قد خرج على هذا النفوذ وأصبح على بريطانيا أن تواجه مناقشة أمريكا وهي تدفع بالدولار وتواجه المانيا الاتحادية و المانيا الديمقراطية وكلاهما غنى بالمنسوجات الدقيقة والآلات الثقيلة ، وتواجه المجر في القاطرات والسكك الحديدية وتواجه يوغسلافيا في الصناعات الثقيلة والخفيفة . وتواجه تشيكوسلوفاكيا في الصناعات الثقيلة والأسلحة بجميع أنواعها وتواجه إيطاليا وفرنسا و المانيا في السيارات والمنسوجات والكماليات وتواجه سويسرا في صناعات الديزل والعملية الصعبة ، وتواجه بلجيكا في الحديد والزجاج وأدوات البناء ، وروسيا والصين الشعبية والهند واليابان ... الخ

وهذه الدول وغيرها في حاجة لتصرف منتجاتها ولكنها لا تدفع نقدا

وستقبل في نظيره قطناً ، والسودان بدوره في حاجة الى تصريف قطنه وفي حاجة الى تلك السلع ولن يدفع ثمنها نقداً .

ومعنى ذلك أن بريطانيا عندما تحاول أن توهم أن لمصر دوراً اقتصادياً في السودان فيه منفعة لمصر على حساب السودان يعتبر أمراً غير منطقي ، وإنما الذي سيتأثر هو الاقتصاد البريطاني ونسبة تأثيره عالية جداً .

ولا يكون أمام بريطانيا الا وسيلة واحدة لكي تستفيد من الموقف فهي تعلم أن لمصر اتفاقات دولية سابقة مع دول كثيرة بشأن التبادل التجاري وان القطن المصري داخل في تلك الاتفاقات وان تلك الاتفاقات لسنة أو سنوات .

وتعلم أن تلاؤم مصانعها مع القطن السوداني أمر يسر لها الحصول لمدة معينة على كفايتها منه طالما ان هنالك تعاوناً وثيقاً بين أقسام الأبحاث في السودان وبين بريطانيا ويتلخص توجيه الأبحاث كما أشرنا من قبل الى نقطتين :

الأولى : المحافظة على أوصاف سلالات القطن السائل دون اتجاه الى تعديلها أو تنويعها حسب الطلب العالمي .

الثانية : الدعوة الى التوسع في زراعة القطن الطويل التيلة بالذات لكي توجد زيادة في الناتج منه وبالتالي زيادة في المعروض من الأقطان طويلة التيلة وما دام الطلب عليها ثابتاً فان ذلك معناه انخفاض الأسعار الأمر الذي تستفيد منه بريطانيا في حدود الفرق بين حاجة الدول الأخرى لقطن السودان بأوصافه الحالية وبين جملة الناتج من السودان .

وفي حالة انخفاض أسعار القطن في السودان تستطيع بريطانيا أن تزاحم في وارداتها وتحفظ لنفسها بجزء من مركزها السابق .

ولذلك فاننا رأينا أن نبث أمر ضرورة تنسيق السياسة الزراعية بين مصر والسودان في موضوع مستقل .

ونكتفي بالنسبة للدورة الزراعية على العموم بالآتي :

١ - تقسيم المشاريع الزراعية اقليمياً الى مناطق رئيسية بالنسبة للمحصول الرئيسي على النظام الآتي :

أ - مشروع الجزيرة وعبد الماجد والمناقل - قطن طويل التيلة

ب - مشروعات النيل الأبيض للارز وبعض الأقطان متوسطة التيلة .

ج - مشروعات مديرية الخرطوم للقطن المتوسط وقصير التيلة والقواكه والخضروات

د - مشروعات المديرية الشمالية والقضارف لقصب السكر والحبوب والقواكه .

هـ - مشروعات الاستوائية للبن والتبغ والحبوب وقصب السكر والأرز

و - أما الأراضي المطرية في الغرب وجبال النوبة وكذلك مناطق دلتا

القاش وطوكر فلها أنظمة خاصة تتوقف على ظروف الأمطار وظروف

الفيضانات . وكلها صالحة لإنتاج الحبوب والمحاصيل الزيتية والقطن

الفصل الثالث

مشروع الجزيرة وعبد الماجد والمناقل

لا شك أن هنالك تجانس بين ظروف الأقسام الثلاثة ما تم منها وما هو في برنامج السياسة الزراعية المستقبلية .

والملاحظ أن كلمة المستقبل بالنسبة للسياسة الزراعية انصب باستمرار على التوسع وقد سبق أن قلنا أن التوسع وحده غير كاف وغير منتج نسبيا في المدة القصيرة وذو أثر عكسي في المدة الطويلة .

ومن واقع تقارير الإدارة البريطانية لمشروع الجزيرة نستطيع أن نلمس الرهبة من المستقبل بالنسبة للتربة وبالنسبة للمزارعين وبالنسبة لليد العاملة وبالنسبة لنفقات الإنتاج وبالنسبة لمركز القطن في صنفة وفي ثمنه .

أما التربة فهي طينية ثقيلة سيئة الصرف في غالبيتها تميل إلى القلوية وبمجرد البدء في استغلالها تأخذ درجة القلوية في الارتفاع وكما قلنا فإن معدل القلوية قد بلغ رقم ٩ ولا يوجد ما يوجب توقُّعه عند هذا الرقم PH. Value 9 لذلك فإن هذا الرقم سيزيد حتما وبنسبة غير محدودة حتى تمنع الأرض

عن الانتاج وعلى الخصوص بعد انشاء خزان الروصيرص

وليس معنى ذلك اننا نعترض على فائدة خزان الروصيرص ولكننا نبه الى ضرورة معالجة الدورة الزراعية من جميع نواحيها منذ الآن حتى لا يكون من الصعب معالجتها فيما بعد . وحتى اذا انشئ الخزان وبدأنا الاستفادة منه تكون فائدته محققة .

فالمعروف أن النيل الأزرق مصرف طبيعي للاراضى المجاورة له من الناحيتين ومعروف أن فترة الفيضان لا تتعدى أربعة شهور تسبقها ويليهما فترة من الارتفاع النسبي مقدارها شهران فتكون الفترة ذات المنسوب الواطى هي ستة شهور كانت في الماضي كافية لتساعد النيل الأزرق على القيام بدور المصرف الرئيسى حوالى ستة شهور في السنة فتساعد بذلك على جفاف وتهوية طبقة تحت التربة بعرض عدة كيلو مترات بطول النيل من الجانبين .

أما بعد انشاء خزان سنار فقد أدى ذلك الى ارتفاع المياه عدة أمتار عن أعلا منسوب للفيضان كما أدى الى تقصير الفترة ذات المنسوب المنخفض وبذلك قلت الفائدة من اعتبار النيل الأزرق مصرفا طبيعيا للاراضى المجاورة وطبيعى أن مناوبات الري تبدأ في الجزيرة من ١٥/٧ وتنتهى في ٣١/٣ أى سبعة أشهر ونصف وتخلفها شهران فتكون مدة ارتفاع المياه تسعة أشهر ونصف .

وتمتاز الجزيرة أيضا بأن ترعها تجرى فيها المياه أطول مدة ممكنة خلال السنة وبذلك فان تهوية الأرض تكون أكثر صعوبة نتيجة للمياه السطحية من الترعى ومياه الرش من أمام الخزان وهذا لا يمكن الرد عليه بأن نصف الأرض يترك بورا للتهوية فالواقع ان موسم الأمطار يحطم هذه القاعدة كما أن الرش من الترعى يلعب دورا خافيا في طبقة تحت التربة ولذلك فان التهوية في نظر صانعى الدورة ليست هى التهوية الحقيقية التى ننظر اليها نحن على أساس تهوية سطح التربة .

ان كل من يشاهد مشروع الجزيرة يلحظ بسهولة مدى تزهـر الأملاح على سطح التربة ويستطيع أن يتنبأ بمستقبلها اذا لم تتخذ الاجراءات السريعة للحيلولة دون التوقف عن الانتاج الاقتصادى نتيجة لعدم صلاحية التربة .

ولا شك أن تزهـر تلك الأملاح على سطح التربة ليس معناه أن الملوحة والقلوية ظاهرة أو أنها مرتبطة بـسطح التربة فالمفهوم أن الاملاح منتشرة فى قطاع التربة بعمق قد يبلغ عدة أمتار وأن الاملاح لا تستقر فى الأعماق بل أنها تصعد الى السطح كلما اختلطت بالماء وأخذ الماء فى التبخير متجها الى السطح تاركا خلفه الأملاح الذائبة ، ومعلوم أيضا أن الأمطار أحد عوامل تلك الظاهرة ومعلوم كذلك أن الادارة لا يهـمها تصريف المياه المتجمعة فى الحواشات الا اذا كانت ضمن الترتيب الزراعى المعاصر للقطن والذرة . أما تجمع مياه الأمطار أو السيول فان حدث فى أرض فى ترتيب الراحة أى البور السنوى فانها تظل عامرة بالمياه مدة طويلة فتمنع عنها التهوية وتزيد من الأثر السئ لعدم الصرف وتساعد على رفع درجة القلوية .

والخلاصة اننا نرى أن ارتفاع المياه أمام خزان سنار واستمرار مياه الرى فى الترع وعدم صرف المياه عموما ومن الحواشات البور على الخصوص كل ذلك يؤدى حتما الى زيادة القلوية الأمر الذى سيكون له نفس التأثير بالنسبة لخزان الروصيرص .

ونحن نضع المقترحات الآتية كوسيلة للاحتياط أى الوقاية وكوسيلة أيضا للعلاج :

أولا : تنظيم شبكة للصرف لا يكون أساسها الصرف السطحى للماء المتخلف من الترع والجنايات بل الصرف الجوفى أيضا على أساس وجود مصرف فرعى لكل ١٠٠٠ فدان وبعمق لا يقل عن مترين على أن يتجمع كل بضعة مصارف فرعية فى آخر رئيسى يصب فى النيل خلف الخزان .

وقد يكون من المتعذر أن تسمح الظروف الفنية لمياه النيل بالصرف فيه ولكننا نرى أن التعجيل بتنفيذ المشروع من شأنه أن يجعل مياه الصرف من

الملوحة والقلوية للدرجة التى لا تؤثر تأثيرا ضار بالأراضى الموجودة فى الشمال
من مصبات المصارف الرئيسية .

وأرى أن فى انشاء خزان السد العالى مما يساعد على مضاعفة التخفيف فى
نسبة الاملاح الامر الذى يمكن أن يكون محل بحث والاتفاق عليه .

وعلى كل حال فان الفنيين سيبحثون هذا الاقتراح ان عرض ويبدون رأيهم
الفنى الأمر الذى يقرر الأثر النهائى لمياه الصرف على كل من الاراضى السودانية
والمصرية شمال مصبات المصارف .

ثانيا : تنظيم مناوبات للرى فى المشاريع بالدرجة التى تجعل الترع تتمتع
بفترات متبادلة من الجفاف الأمر الذى أصبح حيويا بالنسبة للارض ومستقبلها .

المبحث السابع

المركز الاقتصادي

للقطن في السودان

بالرجوع الى الاحصائيات الحديثة نلاحظ الآتى :

- ١ - أن كمية الناتج من قطن السودان سنويا يقرب من ٢ مليون قنطار تصدر كلها للخارج
- ٢ - أن مصر تنتج حوالى ٩ ملايين قنطار يصدر منها حوالى الثمانية ملايين والباقى يستهلك محليا
- ٣ - أن ما يجنيه السودان من ثمن القطن الصادر يبلغ حوالى ٢٢ مليون جنيه بما فيها ضريبة الصادر والعوائد الجلية
- ٤ - أن ثمن القطن المصدر من مصر للخارج حوالى ١٢٠ مليون جنيه ولا توجد ضريبة على الصادر منه .
- ٥ - مصر والسودان معا ينتجان ٩٠ ٪ من القطن الطويل التيلة فى العالم أى ١/٧ ٪ من مجموع أقطان العالم .
- ٦ - الأراضى الزراعية فى مصر رغم زراعتها من آلاف السنين لا زالت محتفظة بخصوبتها وقدرتها على الانتاج .
- ٧ - الأراضى الزراعية فى السودان رغم حداثة عهدها بالاستغلال تقل خصوبتها تدريجيا وبالتالى قدرتها على الانتاج
- ٨ - أن القطن المصرى الطويل التيلة مرتفع فى ثمنه عن القطن السودانى الطويل التيلة بحوالى ١٥ ٪ فى القنطار الواحد .

واستنادا الى ما سبق نستنتج الحقائق الآتية :

١ - ان هنالك علاقة بين السعر العالمى للقطن الطويل التيلة وبين جملة الناتج منه سنويا ولما كان الناتج من مصر والسودان معا من القطن الطويل التيلة هو ٩٠ ٪ من مجموع الناتج فى العالم فمعنى هذا أن الطلب العالمى يتحكم فى الثمن وأن العرض من جانب مصر والسودان معا يتحكم فى الثمن .

٢ - أن النزول فى أسعار القطن الطويل التيلة يؤثر فى الحالة الاقتصادية فى السودان بنسبة أكبر من تأثير نفس درجة النزول فى الحالة الاقتصادية للسودان وبنفس النتائج يكون تأثير الصعود فى الأسعار .

٣ - ان زيادة المساحة القطنية فى القطرين أو أحدهما تؤدي الى زيادة فى المحصول وفى حالة ثبات الطلب وزيادة المعروض تنخفض الأسعار ويرتد أثر الانخفاض على كل من القطرين .

٤ - أن تصريف القطن المصرى أسهل من تصريف قطن السودان لأسباب عديدة منفصلها فيما بعد ولذلك فإن القطن المصرى يتمتع باشتداد الطلب عليه أكثر نسبيا من الطلب على قطن السودان .

٥ - تنافس الألياف الصناعية جميع الأقطان العالمية وبدأت تحل محل القطن الخام كليا أو جزئيا فى صناعات معينة ولذلك فإن كلا من القطن المصرى والقطن السودانى يقفان معا أمام منافسة تلك الألياف الصناعية .

٦ - أخذت بعض الدول فى تجربة زراعة القطن ثم التوسع فيه كالحبشة وتركيا والعراق وروسيا مما يؤثر بنسب متفاوتة فى مركز القطن عامة وقطن السودان ومصر بصفة خاصة .

نخرج مما سبق بنتيجة عامة :

هى ان مصر والسودان معا تواجهان ظروفًا واحدة تجاه القطن الطويل التيلة وأن هنالك ضرورة ملحة لكى يرسم معا سياسة مشتركة خاصة بالقطن عموما والطويل التيلة على وجه الخصوص .

ونحن عندما نسجل هذه الحقيقة نرى أن نسجل حقيقة أخرى وهى أن حاجة السودان لتنسيق السياسة القطنية بينه وبين مصر أكثر من حاجة مصر الى ذلك التنسيق . ونحن نسوق الأسباب التى تؤكد الحقيقة الثانية ضمن التفصيلات التالية :

الفصل الاول الدورة الزراعية

الدورة الزراعية فى مصر يحتل فيها القطن بالنسبة للمحاصيل الأخرى نسبة ١ : ٥ من مساحة الأرض المنزرعة ، أما فى السودان فان القطن نسبته بالنسبة للمحاصيل الأخرى فى الدورة الزراعية ٢ : ١ وتفصيل ذلك ان الدورة الزراعية المصرية فى الغالب ثلاثية بالنسبة للقطن ولا يترك منها أى مساحة بور لذلك فان ثلاثين فدان من الأرض الزراعية تزرع على النحو التالى :

$\frac{1}{3}$ المساحة = ١٠ ف تزرع ١٠ ف برسيم لمدة ٤ شهور ثم ١٠ فدان قطن ٨ شهور فى محل البرسيم

$\frac{2}{3}$ المساحة = ٢٠ ف تزرع النصف الأول من السنة الزراعية :

١٢ فدان حبوب (قمح - شعير)

و ٨ فدان بقول (فول مصرى وبرسيم)

وتزرع فى النصف الثانى من السنة الزراعية محل الحبوب والبقول :

٢٠ فدان ذرة أو أرز أو كلاهما .

ومعنى ذلك أن محصول سنة واحدة من ثلاثين فدان فى دورة قطن ثلاثية فى جمهورية مصر يكون على الوجه الآتى :

محصول ١٠ فدان قطن + ١٨ فدان فول وبرسيم + ١٢ فدان قمح
وشعير + ٢٠ فدان ذرة وأرز أى أن ثلاثين فدان تنتج محصول ١٠ فدان

قطن + محصول ٥٠ فدان محاصيل أخرى على اعتبار أن الفدان الواحد ينتج محصولين في السنة .

أما في السودان فالدورة الثلاثية للقطن أساسها زراعة ثلث الأرض قطن وسدس الأرض ذرة وسدس الأرض لوبيا وثلث الأرض بور للراحة وهذه الدورة لا الزام فيها الا بالنسبة للقطن . والذرة يزرعه المزارع للحاجة اليه واللوبياء وضعت بصفة رمزية ضمن الدورة حتى لا تحرم الدورة الفنية من عنصر بقولي ولو بصفة شكلية .

وفيما يختص باللوبياء فان ما يزرع منها لا يطابق مساحة السدس المنصوص عنها في الدورة ولا يكاد يزرع منها $\frac{1}{4}$ المقرر . ودليلنا على ذلك :

ان ما يصدر من اللوبياء الناشفة الى الخارج هو : ٣٠٨ ، ٤٩٤ ، ٦٢٠ ، ٥٩٧ طن سنويا في سنين ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ على التوالي .

فاذا قدرنا للاستهلاك المحلي كمية من اللوبياء الخضراء والجافة مساوية للمصدر منها . رغم أن اللوبياء لم تحتل مكانها المناسب ضمن الموارد الغذائية في السودان فمعنى هذا ان انتاج السودان ١٢٠٠ طن سنويا أى ما يقرب من حوالى ١٠٠٠٠ أردب سنويا ، فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان أردب واحد تكون المساحة المنزرعة لوبيا للمحصول ١٠٠٠٠ فدان .

ولو أضفنا اليها مع التجاوز ١٥٠٠٠ فدان للعلف فيكون جملة المنزرع ٢٥ ألف فدان رغم أن دورة مشروع الجزيرة وحدها في سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ زرعت ٢٣٥ ألف فدان قطن كان يجب أن يقابلها ١١٧٥٠٠ فدان لوبيا .

ولذلك فاننا مضطرون لاتخاذ حل وسط واعتبار أن مساحة اللوبياء $\frac{1}{4}$ من مساحة الأرض الداخلة في الدورة وبذلك تقسم ٣٠ فدان لسنة واحدة في دورة ثلاثية على أساس :

١٠ فدان قطن ٨ شهور يقابلها في نفس السنة ٥ فدان عيش ،
٢٥ لوبيا فتكون النسبة ١٠ الى ٧٥

وبالمقارنة مع الحاصل في مصر نجد أن ١٠ ف قطن يقابلها ٥٠ فدان
ومعنى ذلك أن تأثير القطن بالنقص في الانتاج أو الانخفاض في الأسعار
معناه في السودان تأثير ٦٠ ٪ من جملة الانتاج .

أما في مصر فإن تأثير القطن بالنقص في الانتاج أو الانخفاض في الأسعار
معناه تأثير ١٧ ٪ تقريبا من جملة الانتاج .

وبمقارنة الرقمين يتضح الفرق الواضح بين تأثير الانتاج في كل من السودان
ومصر بالعوامل المؤثرة في معدل الناتج من المحصول وفي سعر المحصول ذاته .
ويرتبط بالانتاج في كل مراحله نفقات الانتاج .

ومعلوم أيضا أن نفقات انتاج القطن في جمهورية مصر أقل بحوالى ٣٠ ٪
عن نفقات انتاج القطن في السودان باعتبار الفدان هو الوحدة في الحالتين .

ومعلوم أن متوسط محصول الفدان في مصر أعلا من متوسط محصول
الفدان في السودان بالنسبة لمحصول القطن اذا اتخذنا الأراضي العادية أساسا
للمقارنة واستبعدنا الأراضي البكر في السودان واستبعدنا مقابلها أراضي
الحياض في صعيد مصر .

هذا بالرغم من أن الأرض الزراعية في مصر تتحمل في العام الواحد
محصولين واما في السودان فإن الأرض في المشاريع تتحمل في العام الواحد في
المتوسط حوالى نصف محصول فكما قلنا أن ٣٠ فدان في مصر تنتج محصول
٦٠ فدان ، و ٣٠ فدان في السودان تنتج محصول ١٧٥ فدان

ومعنى ذلك أن الأرض في مصر تتحمل ضغطا مقداره ثلاثة أضعاف
ما تتحمله في السودان ولذلك فإن تغير مساحة القطن في الدورة الزراعية يتبعه
تغير محصوله أو معدله . وفي مصر كلما تغيرت المساحة كان أثرها أكبر من
درجة الأثر الذى يقابلها في السودان الأمر الذى يجب أن يحسب له حساب
في تنظيم السياسة القطنية بين القطرين .

الفصل الثانى

العمل ورأس المال

لو رددنا الانتاج من جديد الى عناصره نجد أن عنصر العمل فى مصر يختلف عنه فى السودان فعنصر العمل فى مصر مصرى ١٠٠ ٪ أما فى السودان فعنصر العمل الزراعى أجنبى عن السودان . وبذلك فإن نفقات الانتاج بالنسبة للعمل أو الاجور تأخذ دورة داخلية فى مصر أى مصرية بحتة ، أما فى السودان فدورة العمل خارجية باعتبار ما يرد عليها من عناصر المهاجرين من الشرق والغرب وما يخرج مع هؤلاء من أجور أى ما يخرج من السودان من أموال مقابل استيراد عنصر العمل .

كما أن رؤوس الأموال المستغلة فى الانتاج الزراعى فى مصر تعتبر مصرية ١٠٠ ٪ تقريباً ، أما فى السودان فرؤوس الأموال المستغلة فى الزراعة أجنبية عن السودان ٩٠ ٪ .

ومن هنا نخرج بنتيجة جديدة وهى أن الانتاج الزراعى فى السودان يتأثر بعوامل خارجية بدرجة أكبر من تأثر الانتاج فى مصر بتلك العوامل .

ويردنا جميع ما وصلنا اليه من نتائج الى أن التنسيق فى السياسة الزراعية بين السودان ومصر أمر لا مفر منه .

الباب الثانى

التنسيق بين مصر والسودان

فى

السياسة الزراعية

مادمننا قد وصلنا الى ضرورة السير على سياسة منسقة بين السودان ومصر بشأن الانتاج الزراعى . فاننا لا بد من أن ندخل فى بحث جديد بشأن الوصول الى الهدف المنشود على أساس تحقيق منفعة متبادلة بين الطرفين . وتتلخص الوسائل التى تحقق التنسيق المنشود فى الأمور الآتية :

أولاً : تثبيت النسبة بين ناتج القطن في الدولتين وعلى الأخص بالنسبة للقطن الطويل الثيلة .

ثانياً : التعاون التام في الأبحاث الزراعية الخاصة بالقطن للمحافظة على الصفات الممتازة للاقطان الطويلة الثيلة حتى تظل متفوقة على جميع الأقطان الناتجة في دول أخرى وحتى تظل محتفظة بصفاتها المرغوبة في الأسواق الخارجية ولأسباب كثيرة أخرى سنفصلها فيما بعد .

ثالثاً : تبادل التعاون في مراحل الانتاج من ارشاد زراعى وعمليات زراعية وتمويل .

رابعاً : انشاء اتحاد أعلى للإشراف ومراقبة مركز القطن الطويل الثيلة من حيث الاسواق والاسعار والحليج والكبس والتخزين والفرز والدرجات والبيع .

الفصل الاول

تثبيت نسبة الانتاج

قلنا ان مصر والسودان معا ينتجان ٩٠ ٪ من القطن الطويل الثيلة الناتج في العالم . فمعنى ذلك أن الدولتين معا تستطيعان أن تتحكما في كمية المعروض منه أى في جانب العرض .

أما الطلب على القطن الطويل الثيلة فتحدده عوامل كثيرة أهمها حاجة المؤسسات الصناعية للغزل والنسيج وبعض المؤسسات الأخرى كمصانع الاطارات .

وكل من العرض والطلب يتحكمان في الثمن الذى يباع به القطن . فزيادة الطلب على القطن مع ثبات المعروض منه يؤدي الى ارتفاع الثمن .

وبالعكس فان النقص في الطلب على القطن مع ثبات العرض يؤدي الى انخفاض الثمن وكذلك قلة المعروض منه مع ثبات الطلب يؤدي الى ارتفاع في الثمن . وبالعكس فان زيادة المعروض منه مع ثبات الطلب يؤدي الى انخفاض

في الثمن . وزيادة العرض مع زيادة مساوية في الطلب يؤدي الى ثبات الثمن
وتقص العرض مع نقص يساويه في الطلب يؤدي الى ثبات الثمن . وزيادة
الطلب مع نقص في العرض يؤدي الى ارتفاع مضاعف في الثمن .

والمنتج في العادة يضع في حسابه أسوأ الاحتمالات . وأسوأ الاحتمالات
في الأمثلة السابقة أن يزيد العرض ويقل الطلب وبذلك يؤسس سياسته
المستقبلية على أساس قلة الطلب أو ثباته على الأقل . أما زيادة الطلب فهذا أمر
لن يكون . ونحن نحيل الى مقدمة هذا الكتاب عندما قلنا منذ عامين ونصف
أن اتجاه الأسعار للنزول أمر طبيعي واستمرار النزول أمر طبيعي أيضا .

ولقد كانت أسباب النزول في ذلك الحين طبيعية أما الذي لم يكن طبيعيا
فهو ذلك الارتفاع الذي سبق ذلك النزول .

أما في الظروف الحالية فإن تحقق النزول يثبت بطريقة لا تقبل الشك
أن العرض والطلب قد تغيرت علاقتهما عما كانت عليه من سنوات للأسباب
الآتية :

١ - يواجه القطن الآن انكماشاً في الطلب نتيجة لتحول بعض المغازل عن
القطن الطويل التيلة الى القصير التيلة لتقليل نفقات الانتاج وضمان الحصول
على القطن الخام بسعر يتلاءم مع الطلب على المنسوجات ذلك الطلب الذي
يتحدد عن طريق المستهلكين في أنحاء العالم ويتوقف على نسبة أسعار
المنسوجات المصنوعة من القطن والمنسوجات الأخرى المصنوعة من الألياف
الصناعية .

٢ - تحولت بعض الصناعات القطنية نهائياً من استعمال القطن عموماً الى
استعمال الألياف الصناعية .

٣ - برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية غمر الأسواق العالمية
بالمنتجات الأمريكية للقطن الأمريكي وبذلك غزت أسواقاً جديدة كانت تستمد
حاجتها من المغازل الأوروبية وبذلك قل انتاج تلك المغازل أو توقفت وبذلك

قل الطلب بنسبة حصة تلك المغازل قبل تعديل طاقتها الانتاجية وكانت تلك المغازل تشتري القطن الخام من مصر .

٤ - في أعقاب الحرب الأخيرة نشطت كل الدول في التعبير فأصابها حمى الانتاج فأقامت مصانع كثيرة واشترت لها كميات ضخمة من القطن حتى تكسب أسبقية في أسواق الاستهلاك وتنافست الدول في شراء القطن واخترنت منه كميات كبيرة وظهر تضخم في الانتاج وقلة في الطلب على المنسوجات وظهر رد الفعل بوضوح في توقف الكثير من مصانع لانكشايير عن العمل وتخفيض انتاج البعض الآخر ومثل ذلك حدث في فرنسا وايطاليا والمانيا وهولندا .

٥ - بدأت انجلترا منذ عامين تخفض وارداتها من قطن السودان بحجة انخفاض انتاج مصانعها للأسباب السابقة ولكنها في المستقبل ستستمر في تخفيض وارداتها من قطن السودان بسبب حرصها على موازنة ميزانها التجاري مع السودان .

وبمعنى آخر فان انجلترا كانت في الماضي هي المصدر الأول للالات والمنسوجات والادوية والأسمدة والمواد الغذائية والورق وطلع أخرى . وبذلك فانها كانت تشتري من قطن السودان كميات تتناسب مع قيمة تلك السلع الواردة للسودان .

ولكن في عهد الحكومة الوطنية ظهرت منافسة الدول الأخرى لانجلترا في عدد كبير من السلع كالآلات والقاطرات والسيارات والادوية ومواد البناء والمواد الغذائية وبذلك أخذت واردات انجلترا للسودان تنكمش تدريجيا وانكمشت معها صادرات القطن لانجلترا وسيستمر الانكماش في الحالتين ، طالما أن هنالك منافسة حرة في السلع المصنوعة .

وحتى لو استطاعت انجلترا أن تورد للسودان سلعا صناعية بقيمة كبيرة فانها لا تستطيع أن تأخذ مقابلها قطننا غير محدود القيمة أو الكمية .

فانجلترا تحرص على موازنة تجارتها الخارجية مع دول أخرى وعلى

أساس ذلك التوازن تحدد كمية القطن التي تحتاج إليها من كل قطر وتقارن فائدتها هي من عملية الموازنة . ولما كانت أصناف القطن الطويل التيلة في السودان قد ركزت على أساس ملاءمتها مع المصانع البريطانية فإن النقص في الطلب على السكرليديس بالذات يكون أكثر أثرا بالنسبة للسودان من النقص العالمي للطلب بوجه عام .

المبحث الثامن

المياه

قلنا فى المبحث الأول ان تقسيم السودان من حيث مصدر المياه يخضع الى الاعتبارات الآتية :

ا - مياه الأمطار

ب - مياه من فيضانات الخيران والأنهر الصغيرة

ح - المياه الجوفية

ء - مياه النيل وفروعه

والسياسة الزراعية فى الفترة الزمنية الحالية تجعل لأول مرة فى تاريخ السودان أهمية حقيقية لكل من تلك المصادر وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه فى المباحث السابقة من أن الماضى قد عاصره استعمار وجه سياسته الزراعية وجهة ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الاستعمار بطريق مباشر أو غير مباشر وقلنا ان مصلحة السودان والشعب السودانى كانت تبعية وفى الدرجة التالية لمصلحة المستعمر .

أما الآن ومنذ فترة وجيزة وفى المستقبل القريب والبعيد فان السودان حكومة وشعبا هو المسيطر على توجيه السياسة الزراعية . وهو الذى يبحث الأمور من زاوية واحدة هى المصلحة المباشرة التى تعود بالنفع على الوطنيين أفرادا أو جماعات .

الباب الاول

مياه الامطار

يتوقف مدى الاستفادة من مياه الأمطار على الملاءمة بين المزروعات وبين

١ - القطن

الأمطار ترتبط ارتباطا مباشرا بزراعة القطن في السودان على النحو التالي:

١ - الاقطان طويلة التيلة :

مشروع الجزيرة والجنيـد : مناطق سنار والفونج على النيل الأزرق .

وكذلك مناطق الدويم وكوستى وأعالى النيل (مركز الرنك) على النيل الأبيض كلها تزرع القطن الطويل التيلة وكلها تبدأ الزراعة في ١٠ أغسطس وتنتهى في أواخر أغسطس ويصاحب هذه الفترة نزول الأمطار بوفرة الأمر الذى يجعل الأمطار ذات ارتباط وثيق بالزراعة القطنية .

ولا يمكن الجزم بفائدة الأمطار للزراعة القطنية الا فيما يتعلق بكميات الأزوت الذائبة فى مياه الأمطار والتي تستفيد منها الزراعة . ويبلغ متوسط التساقط من الأمطار على الجزيرة ١٥ بوصة وسنار ١٧ بوصة سنويا وتقل الأمطار كلما اتجهنا شمالا حتى تبلغ ٦ بوصة فى الخرطوم سنويا

ولكن من مضار تلك الأمطار أنها عند كثرتها وعند تبكيرها تؤدي الى تعطيل الزراعة وتعطيل عمليات الترقيع والشلخ (الخف) كما تؤدي الى كثرة القش (الحشائش) النامية لدرجة يصعب التغلب عليها الا بنفقات باهظة وأضرار بالغة بالنباتات النامية . ونحن نرى أن التبكير فى الزراعة وجعله أول أغسطس يؤدي الى التغلب على جانب من تلك الصعوبات .

ب - الاقطان الطويلة التيلة فى مناطق دلتا طوكر ودلتا الجاش تعتمد جزئيا على الأمطار التى تتساقط فى سبتمبر واکتوبر ونوفمبر وجزء من ديسمبر والأمطار هنا لا ترتبط بالزراعة أى النباتات وانما ترتبط بالنمو . وكلما زادت كميات الأمطار كلما ارتفع معدل المحصول .

ح - الاقطان القصيرة التيلة من نوع الأمريكى تزرع وتنمو على مياه

الأمطار دون مورد آخر للمياه في المناطق الآتية :

١ - منطقة أبو جبل في جنوب شرق كردفان مخصصة لانتاج تقاوى القطن الأمريكى من سلالات مضمونة النقاء لانعزالها عن بقية مناطق انتاج القطن في المديرية بجبال النوبة .

٢ - منطقة جبال النوبة بمديرية كردفان وتنتج أكبر نسبة من القطن الأمريكى في السودان .

٣ - منطقة الزاندى في المديرية الاستوائية

وجميع الأقطان القصيرة التيلة في السودان تزرع وتنمو على مياه الأمطار فيما عدا :

١ - مشروع الزيداب قرب عطبرة

٢ - مشروع الفاضلات قرب عطبرة

٣ - زراعات بسيطة على النيل شمالى الخرطوم

٢ - الذرة

هو أكبر المحصولات الزراعية السودانية استفادة من مياه الأمطار فينمو الذرة جزئيا على مياه الأمطار في مشروع الجزيرة وفي بعض مشاريع مديرية الخرطوم والشمالية وينمو الذرة على الامطار كليا في مديريات غرب وشرق وجنوب السودان ومنطقة النيل الأبيض وسنار والفونج على النيل الأزرق ويمكن اعتبار الدخن كالذرة في الجنوب والشرق فهو يزرع بمساحات كبيرة بدلا من الذرة على مياه الأمطار .

٣ - المحاصيل الزيتية

ينتج السودان كميات كبيرة من السمسم والبقول السودانى على مياه الأمطار خصوصا في غرب السودان وفي منطقة القضارف بشرق السودان .

الباب الثانى

فيضانات الخيران والانهار الصغيرة

وأهمها :

١ - نهر الجاش ويغذى وادى كسلا ودلتا القاش

٢ - خور بركة ويغذى دلتا طوكر

٣ - خور اللانجيب ويغذى دلتا طوكر

الفصل الاول

١ - منطقة نهر القاش :

ينبع نهر القاش من جبال الحبشة واريتريا حيث تسقط كميات غزيرة من الأمطار تتجمع فى مجرى نهر القاش . ويبدأ فيضان نهر القاش من أواخر يونيو وأوائل يوليو ويستمر فيضان القاش حوالى ثلاثة شهور ونصف .

وفى أثناء فيضان نهر القاش تتبادل الدفعات العالية التى تغطى منطقة دلتا النهر تغطية تامة فى كل دفعة مع دفعات واطية . وتبلغ الفترة التى يكون فيها الفيضان عاليا ومؤثرا حوالى الستين يوما من مجموع أيام فيضان النهر .

وتنصرف المياه بعد تغطيتها للدلتا فى منطقة صحراوية تبعد عن كسلا بحوالى الثمانين كيلو مترا .

والأرض الصالحة للزراعة تقع فى غالبيتها غرب المجرى الرئيسى لنهر القاش وقد أمكن السيطرة على اتجاه الفيضانات وتوجيهها شرقا وغربا بالنسبة لمجرى النهر . وذلك عن طريق مجارى عمودية على مجرى النهر ممتدة شمالا وجنوبا وهذه المجارى تحمل مياه الفيضان لتغطى المساحات الصالحة للزراعة والتى تتفق فى مناسيب سطحها مع سهولة الاستفادة منها فى الاتاج الزراعى .

وتنقسم دلتا نهر القاش أى مشروع القاش الى أقسام كل منها يسمى

حوض وكل حوض مساحته ٤٠٠٠ فدان . وكل حوض مقسم الى ٤٠٠ قطعة كل منها عشرة أفدنة وذلك لتسهيل عمليات الاستفادة من مياه الفيضان وتسقط الأمطار في المنطقة بمعدل يختلف سنوياً في حدود ١٠ الى ١٦ بوصة وتبدأ الأمطار عادة من يوليو وتستمر حتى أكتوبر من كل عام . وتؤثر الأمطار في درجة النمو .

أرض القاش من نوعين الأولى يطلق عليها حربول Harbole وهي في طبيعتها تربة طينية ثقيلة خصبة

الثانية يطلق عليها لباد Libad وهي أرض طينية خفيفة مصدرها مياه الفيضان ومحصولات القاش لا تحتاج الى خدمة تذكر بالنسبة للمناطق الأخرى ذات الري المنظم . فالمنطقة المقرر زراعتها قطناً تجري فيها العمليات الآتية :

١ - نظافة الحشائش الثقيلة والأعشاب

٢ - تقام الجسور وتقوى لحجز المياه الآتية في الفيضان .

٣ - تقسم الأرض المقررة للقطن الى نصفين الأول يترك لتغمره المياه حوالي ٣٠ يوماً والثاني يتلوه في الاستفادة من المياه مدة ٢٥ الى ٣٠ يوماً ويختلف فيضان نهر القاش من عام الى آخر ولذلك أصبح من المتعذر تثبيت مساحة سنوية للاستغلال الزراعي .

والفيضان في كميته لا يكفي لضمان الاستغلال الزراعي فالمفروض أن منسوب مياه الفيضان عامل هام لتغطية الأرض بالماء والمفروض أن يكون منسوب مياه الفيضان أعلا من منسوب الأرض الزراعية لضمان ارتفاع المياه فوق سطحها وغمرها تماماً بمياه الفيضان .

وكل نقص في المنسوب أو نقص في الكمية يؤديان الى نقص في مساحة الأراضي التي تغمرها المياه مدة كافية للإنتاج ، ومن المعلوم ان مياه الفيضان تكاد تكون عجيبة سائلة لكثرة ما تحمله من الغرين الوارد من تفتت الجبال عند منابع نهر القاش . ولذلك فان حواف الأحواض تخصص لزراعة الذرة

لقد درتها على الانبات فى ظروف أقل من الظروف السابق تفصيلها بالنسبة لانتاج القطن .

ومن المساحة الكلية لدلتا القاش يوجد ٨٩٦ ألف فدان غير صالحة للزراعة ولم تزرع من قبل .

وأما باقى المساحات فهى اما مرتبة لزراعة القطن أو الذرة أو الراحة أى تترك بور .

وفى السنوات الأخيرة كانت المساحة القطنية فى دلتا القاش على النحو التالى :

السنة	١٩٥٢-٥١	٥٣-٥٢	٥٤-٥٣	٥٥-٥٤	٥٦-٥٥
المساحة بالفدان	٣٧٦٦١	٧٠٠٠٠	٥٥٢٨٠	٤١٧٨٨	٣٥٩٠٠
المحصول بالقنطار	٦٦١٥٧	١٠٤٧٥٨	٥٩٦٦٦	٦٣٦٠٠	٠٠٠٠٠
متوسط الفدان بالقنطار	١٧٥	١٥	١١	١٥	?

زراعة القطن بمنطقة القاش :

تبدأ الزراعة من منتصف أغسطس حتى أوائل سبتمبر
ويزرع القطن بالوتد عن طريق حفر جور للبذرة ووضعها فى طبقة طرية وتغطيتها بطبقة رطبة . وتكون الابعاد بين الحفرة والأخرى حوالى ٩٠ سم

العوامل الطبيعية المؤثرة :

يتعرض قطن الجاش لما يأتى :

أولا : الجراد المحلى والرحال ويبدل بعض المجهود فى التغلب عليه

ثانيا : التربس Thrips

ثالثا : دودة الورق Leaf curl

رابعا : المن Aphis

خامسا : دودة اللوز القرنفلية Pink boll warm

أما الدودة السوداء Black warm فانها لم تظهر فى منطقة الجاش

ولذلك فإن منطقة الجاش قد اختصت بانتاج بذرة القطن التى تزرع فى مشروع الجزيرة .

ونظرا للتباين السنوى فى كفاءة فيضانات نهر القاش الذى يؤدى الى اختلاف المساحة سنويا . لذلك فإن توزيع الأرض على المزارعين يتوقف على التقديرات الابتدائية للفيضان وبالتالي على المساحة المحتمل زراعتها فى نفس العام . وتشرف وزارة الزراعة السودانية على توزيع الأراضى عن طريق ممثليها بالمشروع بالاشتراك مع هيئة مزارعى مشروع القاش وبمقتضى المساحات الموزعة يجرى صرف البذرة التقاوى اللازمة لها .

ويبدأ اللقيط (الجنى) من ديسمبر ويستمر الجنى حتى أواخر يوليو وأوائل مايو .

الفصل الثانى

خور بركة

خور بركة من مصادر المياه فى الاستغلال الزراعى بالفيضانات . وقد زادت أهمية خور بركة بعد أن تناولته الصحافة بالتعليق فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٥ والذى اضطر ممثل الجبهة فى السودان أن يصدر بيانا فى هذا الصدد . وقد تعرضنا أكثر من مرة فى هذا الكتاب الى دلتا طوكر وخور بركة وخور الانجيب فهناك ارتباط بين دلتا طوكر وكلا الخورين فهما يمدانها بالفيضانات التى تسهل الاستغلال الزراعى فى تلك المنطقة .

ودلتا طوكر تبلغ مساحتها حوالى ٤٠٠ الف فدان وهى عبارة عن جملة المساحة التى يغمرها الفيضان فى أشد حالاته ويترك عليها الطمي الذى يترسب ويكون التربة الزراعية للدلتا .

ودلتا طوكر تجاور البحر الأحمر الى الجنوب من بور سودان ونظرا لمجاورتها للبحر فإن طبيعة أرضها الأصلية ملحية وكلما أضيفت اليها كميات من الطمي ومرت عليها فترة زمنية قصيرة فإن الاملاح تتزهر على سطحها

وتوجد حالة من التجانس في الملوحة بين طبقة سطح التربة وطبقة تحت التربة .
لذلك فان التربة تكون طينية أو طميية ملحية وتكون درجة الملوحة من
الكثافة لدرجة تجعلها غير صالحة للزراعة بطبيعتها . اللهم الا اذا غمرت عدة
مرات بالطمي الذي يحمله مياه فيضان خور بركة وخور اللانجيب .

والمساحة التي تزرع عادة قطنا في المتوسط هي ٤٠ الف فدان سنويا .
وفيما يلي بيان يوضح بعض الاحصاءات عن السنوات الخمس الماضية :

السنة	١٩٥٢-٥١	٥٣-٥٢	٥٤-٥٣	٥٥-٥٤	٥٦-٥٥
المساحة القطنية بالفدان	٣١٩٩٧	٢٧٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٤٠٠
المحصول الكلي بالقنطار	٢١٠٦٤	٣٤٤٣٩	١٠٦٦٦٤	١٩٠٠٠	?
معدل انتاج الفدان بالقنطار	٦٥	١٣	١٥	١٣	?

ومن البيان السابق يتضح لنا أن المساحة متغيرة بين عام وآخر ولكن تغير
المساحة بين سنة ٥٤-٥٣ ، ٥٥-٥٤ تلفت النظر عندما تنخفض المساحة من
٧٠٠٠٠ فدان الى ١٤٠٠٠ ويتضاعف وجه الغرابة اذا لاحظنا نزول المساحة
من جديد في سنة ٥٦-٥٥ الى ٢٤٠٠ فدان .

ولذلك فان قيام أسباب غير عادية أدت الى نزول المساحة من ٧٠٠٠٠
فدان الى ١٤٠٠٠ فدان ثم الى ٢٤٠٠ فدان في ثلاث سنوات متعاقبة أمر يسترعى
النظر . ولما كانت المؤسسات الامريكية ذات نشاط ملموس داخل الحبشة
واريتريا فان بعض الصحف مالت الى الاعتقاد بأن عمليات التنقيب عن البترول
أو غيره قد شملت منابع خور بركة وأنها نتيجة لعمليات نسف قد حولت مجرى
الخور أو سدت منافذ الخيران الفرعية التي تتجمع في خور بركة داخل اريتريا .

ونحن لا نستطيع الجزم بحقيقة الاسباب ولكننا نضع فيما يلي ملخصا
للبيان الذي أصدره ممثل الحبشة في السودان ردا على هذه الاحتمالات يقول:
انه لا يوجد عمليات تنقيب في الوقت الحالي عند منابع خور بركة وان
حكومة الحبشة تقدر الحقوق التاريخية التي تربط السودان بالحبشة وان
ممثل الحكومة السودانية قد شاهد بنفسه منابع الخور ولاحظ ان الاسباب

لا علاقة لها بأعمال تنقيب تجرى فى المنطقة الخ .. الخ .

ونحن رغم هذا البيان تتساءل لماذا لم يصدر البيان من الحكومة اذا كان قد ثبت لممثل السودان أنه لا يوجد أسباب غير طبيعية لقلّة المياه فى منابع الخور .
كان المفروض أن يصدر اما تصريح مشترك للدولتين واما أن يصدر ممثل السودان فى الجبشة بيانا يوضح فيه الحالة بالضبط .

ثم ان البيان يدعونا الى الاعتقاد بأن قلة الامطار هى السبب فلماذا لم يوضح لنا نفس البيان نسبة المطر المتساقط فى منطقة منابع خور بركة فى الثلاث سنوات التى يقابلها زراعة ٧٠٠٠٠ فدان ، ١٤٠٠٠ فدان ، ٢٤٠٠ فدان حتى يطمئن رأى العام السودانى الى أن مستقبل مئات الآلاف من المواطنين فى أمان . ونحن فى النهاية نرى أن تشكيل لجنة فنية للتحقق من هذا الأمر هو الحل الوحيد اذ أن المفروض أن ممثل السودان له صفة دبلوماسية ولا يمكنه وحده الامام بكل ما يساعده على تكوين رأى فنى فى الموضوع اذ أن منابع الخور عبارة عن عدد من الشرايين الصغيرة تتجمع مع بعضها وتنتهى الى المجرى الرئيسى للخور وان المرور على المجرى الرئيسى للخور ليس معناه المرور على منابع الخور الحقيقية .

وهذا كله لا يعنى عن اتفاق مكتوب تتعهد فيه حكومة الجبشة بالمحافظة على حقوق السودان الطبيعية والتاريخية فى منابع الخور داخل اريتريا .
وتأتى مياه الفيضان الى دلتا طوكر على دفعات ، وقد تجف الأرض فترة بين الدفعة والتالية لها .

ويتوقف المحصول الى حد كبير على كميات الأمطار التى تتساقط بعد الزراعة والتى تنزل بمعدل ٦ بوصات سنويا وكلما كثرت الأمطار توقعنا محصولا أفضل . ومن العقبات التى تصادف المزارعين مجيء دفعة أو دفعات جديدة من مياه الفيضان بعد الزراعة وبذلك يضطرون الى زراعة المساحات التى غمرتها المياه من جديد .

ويراعى قبل الزراعة أن تكون الأرض قد جفت جفافا مناسباً وتعرف درجة

الجفاف بالخبرة الطويلة وعندئذ يبدأ المزارعون في الزراعة بالسلوكة أو الوند وموعد الزراعة منتصف أغسطس للمبكر وأواخر سبتمبر للمتأخر ، وتستورد بذرة الزراعة من منطقة القاش والجنى من أوائل ديسمبر حتى أواخر مايو .

وقطن دلتا طوكر أفضل أنواع القطن الساكل X 1730 A الناتج في السودان وذلك لصفاته التجارية المرغوبة في الخارج .

الباب الثالث

المياه الجوفية

لم تتل المياه الجوفية نصيبا يذكر في الاستغلال الزراعى في السودان . بل أن المياه الجوفية لم تتل في الماضى أى عناية رغم شدة الحاجة الى تلك المياه في غرب السودان والماء هنالك من الندرة لدرجة أن الحصول على أقل كمية منه لشرب السكان وشرب المواشى يحتاج الى استيراده من عشرات الأميال .

وفي يونية سنة ١٩٥٣ أذعت حديثا عن الآبار الارتوازية في السودان ونشر هذا الحديث في مجلة هنا أم درمان بعددها الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ وقلت في حديثى ان القول بانعدام المياه الجوفية أو تعذر الحصول عليها أو تعذر رفعها أمر يتنافى مع وجود تلك الآبار في مناطق عديدة بالسودان . وان القول بنفس النظرية في غرب السودان لا يمكن أن يكون مؤكدا بمجرد فشل محاولة أو محاولتين وان المعروف أن الطبقات التى توجد فيها المياه الجوفية طبقات متعرجة تتناوب بين التقعر والاحديداب . الأمر الذى يحتمل معه أن تكون الاختبارات التى أجريت قد صادفت مناطق ذات تقعر شديد . واقترحت من جانبى أن تقوم الحكومة بعمل كروكى للمنطقة ورسم مواقع مختلفة على الخريطة وتنفيذ الاختبارات على الطبيعة ومنها يمكن السير وراء طبقات المياه لمعرفة أقرب أجزائها الى سطح الأرض .

ويظهر ان هذا الحديث نال اهتمام البريطانيين في قسم الجيولوجيا مما دعا الى تدخل من جانبهم أدى الى وقوف السيد مدير الاذاعة الوطنى في ذلك

الحين ضد ذلك النوع من التدخل واقترح عليهم أن يرسلوا للاذاعة تعقيبا على الحديث وواعد باذاعته . وجاء التعقيب ليقول أن الحديث نظرى وليس عملى . وان صاحب الحديث يميل الى تطبيق نظرية الآبار الرومانية فى الصحراء الغربية على غرب السودان .

ولكن الرد العملى جاء قاطعا فى أواخر سنة ١٩٥٥

فقد دعت حكومة السيد اسماعيل الازهرى بعثة من خبراء المانيا الديمقراطية للكشف عن المياه الجوفية فى غرب السودان . وجاءت البعثة فى أواخر سنة ١٩٥٥ وقامت بأبحاثها فى غرب السودان وعادت الى الخرطوم لتقدم تقريرها قبل سفرها .

وفى حفلة عشاء أقامها السيد رئيس الوزراء لأعضاء البعثة قام رئيس البعثة ليشكر الحكومة الوطنية على تهيئة الفرصة للبعثة لكى تساهم فى عمل انسانى .

قال رئيس البعثة :

اننا بعد أن زرنا السودان وخصوصا مناطق الغرب عرفنا ماتعنيه كلمة « مويه - أى ماء » عرفنا أن تلك الكلمة تحمل كل معانى الحاجة الى المياه لشرب الآدميين وشرب الحيوانات .

ويسترسل رئيس بعثة المانيا الاتحادية قائلا :

اننا نعجب كيف ان قوما ظلوا يحكمون هذا البلد نصف قرن من الزمان وأنهم لم يفهموا معنى كلمة « مويه » بالنسبة لهؤلاء المواطنين الذين يحرصون على نظافة أجسامهم ونظافة ملابسهم بالرغم من صعوبة حصولهم على ماء لشربهم وشراب مواشيهم .

اننا نعجب أين كانت الانسانية والشفقة من قلوب هؤلاء الحكام ...
لقد وصلنا الى أكثر مما توقعنا من نجاح وتحققنا من وجود المياه ولا شك اننا سنعود الى بلادنا وننتظر أى اشارة من الحكومة السودانية لكى نعود ونشرع فى استخراج المياه ... الى آخر الخطاب .

والجواب على استفسارات رئيس بعثة المانيا الاتحادية معروف فقد كان الاستعمار هو الذى رسم سياسة التأخر وهو الذى أخفى علمه بمواطن المياه أما الآن فان الحكومة الوطنية تفهم كلمة مويه أكثر مما كان يفهمها البريطانيون وأكثر مما فهمها الألمان أيضا لأنها فى نظر الحكومة الوطنية تعنى الاستفادة من المياه الجوفية فى الشرب للمواطنين ولحيوانات المواطنين وللزراعة أيضا .

اننا نرى من جديد أن السياسة الزراعية فى المستقبل بالنسبة لغرب السودان لن تقتصر على الاعتماد على مياه الأمطار بل ستتعداها الى نظام ثابت طول السنة .

فمن المعلوم أن بالغرب ملايين من الأبقار والأغنام وان المراعى تجف أكثر من نصف العام وان الحاجة شديدة للاستفادة ولو جزئيا من الأرض بزراعتها عن طريق المياه الجوفية :

الحفير

ولا يفوتنا أن نذكر أننا فى حديثنا الخاص بالآبار الارتوازية قد تعرضنا بالنقد لنظام آخر مستحدث هو نظام الحفير .

فالحفير بحالته الراهنة لا يتجمع المخزون فيه فى أحسن الظروف عن بضعة آلاف من الأمتار المكعبة .

والأصل فى الحفير أنه خزان صغير أجرى حفره وتكييفه لحجز كمية من مياه الأمطار .

وهو فى حجمه البسيط معرض للتأثر بكل صفات المياه الراكدة (غير الجارية) ومعرض للتلوث ، بل ومعرض للجفاف .

ولما كان من أهداف انشاء الحفائر تعويد الاعراب على الاستقرار فى مواضع ثابتة وتمكينهم من الإقامة بمواشيهم قريبا من الحفير فمعنى هذا أن هناك ضمان لاستمرار وجود المياه بالحفائر الأمر الذى لا يمكن الجزم به وعلى الأخص فى السنوات القليلة الأمطار .

لذلك فان فكرة المياه الجوفية تعود الى الظهور بضرورة التأكد من وجود المياه الجوفية في منطقة الحفير حتى يمكن الاستعداد لها واستخراجها والاستفادة منها عند اللزوم ، أما عند الضرورة فلا أقل من جعل حجم المخزون من المياه عدة اضعاف لما هو متبع الآن عن طريق توسيع الحفير ليكون الضمان أكبر بالنسبة للاعتبارات السابقة .

وكلما كان من الممكن استخراج المياه الجوفية كلما صرفنا النظر عن نظام الحفير في نفس المنطقة .

الباب الرابع مياه النيل

المجال هنا لا يتسع لبحث النواحي الفنية والرقمية البحتة في مياه النيل . ومياه النيل في السنة الماضية احتلت من الأذهان قدرا ملحوظا ، ونحن نقسم أبحاث النيل الى عدة أقسام نذكرها فيما يلي :

أولا : قسم يخص مصر وحدها

ثانيا : قسم يخص السودان وحده

ثالثا : قسم يخص مصر والسودان معا

رابعا : قسم يخص بريطانيا كدولة مستعمرة لافريقيا الاستوائية حيث منابع النيل الأبيض

خامسا : قسم يخص الحبشة حيث توجد بحيرة تانا و منابع النيل الأزرق و منابع نهر عطبرة .

القسم الاول مصر ومياه النيل

تتلخص علاقة مصر بمياه النيل فيما يأتي :

ا - حماية مدنها وأراضيها ضد أخطار الفيضان

ب - الاستفادة من مياه النيل في موسم الفيضان

ح - الاستفادة من أكبر قسط ممكن من مياه النيل في فصل الصيف حيث يراد النهر قليل عن باقى فترات السنة .

الفصل الاول

خطر الفيضانات على مصر

يذكرنا التاريخ بما تعرضت مصر له من الفيضانات العالية التي سميت كل حالة منها « بالطوفان » في القرن التاسع عشر وما قبله . وبالمقارنة باخطار فيضانات القرن العشرين نجد أن أخطار الفيضانات وإن استمرت موجودة إلا أن حدتها وآثارها أصبحت أقل مما كانت عليه في الماضي البعيد .

وتتلخص أضرار الفيضانات العالية على مصر في الأمور الآتية :

أولاً : أضرار تتعرض لها المباني والطرق والكبارى

ثانياً : أضرار تتعرض لها المزروعات القائمة

ثالثاً : أضرار تتعرض لها التربة بالرشح وارتفاع مستوى الماء الأرض .

وتتكلف مصر عدة ملايين من الجنيهات سنوياً في سبيل اتقاء أخطار الفيضانات عن طريق قياس تصرفات النيل وفروعه بصفة دورية للتنبؤ عن حالة الفيضان والانهذار بكل ارتفاع في المناسيب قبل أن يصل إلى حدود مصر . حتى يتم الاستعداد لملاقاة الذروة الخطيرة والاحتياط لها .

وفي الفيضانات الخطيرة تتضاعف الأضرار وتتضاعف التكاليف .

وتتلخص الأوجه التي تنفق فيها تلك الملايين العديدة سنوياً فيما يأتي :

أولاً : أعمال الري المصرى في السودان من حيث قياس المناسيب والرصد والتنبؤ بالآخطار والانهذار .

ثانياً : المحافظة وصيانة وتقوية جسور النيل والمحافظة على حالة مجرى النيل بازالة كل ما من شأنه تعطيل مياه الفيضان عن المرور في طريقها إلى المصب .

ثالثاً : تخفيف الضغط عن مجرى النيل وفروعه عن طريق فتح الحياض ومراقبة جسورها وتصريفها .

رابعاً : تنظيم دورة مناوبات للري النيلي يستهلك بموجبها جزء من مياه الفيضان فتخف حدة الفيضان في قوته وارتفاعه .

خامسا : التنظيم والاشراف والرقابة على شبكة ضخمة للصرف عن طريق الصرف بالراحة أو بالآلات وهذه تنتهى الى البحر الأبيض المتوسط أو البحيرات بمصارف رئيسية تصب فيها مصارف خصوصية أو ثانوية بدرجات مختلفة وهذه الشبكة تكلفت مئات الملايين من الجنيهات المصرية وتقوم وزارة الاشغال المصرية بالتوسع فيها سنويا والمحافظة عليها وتطهيرها كل سنة وتنفق فى ذلك ملايين عديدة كل عام .

وتتلخص فائدة هذه المصارف فى :

١ - التخلص من المياه الزائدة عن حاجة الأرض فى فترة الفيضانات حيث - كما قلنا - تنظم المناوبات النيلية على أساس استمرار المياه فى الترعى مع تقسيمها الى ٥ أيام عالية المنسوب وخمسة واطنة المنسوب .

٢ - تخفيض منسوب مستوى الماء الأرض عن طريق الرشح الذى يصل الى المصارف وينتهى الى البحر الأبيض أو البحيرات .

سادسا : حجز جانب من مياه الفيضان أمام القناطر والخزانات المقامة على النيل أمام سد أسوان ثم أمام قناطر اسنا ثم نجع حمادى ثم أسيوط ثم القناطر الخيرية وذلك لتخفيف الضغط على الجسور من ناحية ولأسباب أخرى فية سنبحثها فيما بعد .

سابعا : ينتهى الفيضان ويترك وراءه جميع الترعى الرئيسية والفرعية والخصوصية وقد امتلأت بالطمي وتأثرت جسورها وبذلك فإن أواخر ديسمبر من كل عام كانت تشهد الاجراءات الآتية :

١ - قفل جميع الترعى وإيقاف الري من ٢٥ ديسمبر حتى ٥ فبراير أى أربعين يوما قلت بضعة أيام ابتداء من العام الماضى وأصبحت على ثلاث فترات بدل فترة واحدة .

٢ - يطلق على الفترة السابقة الجفاف أو السدة الشتوية والحكمة فى تقريرها ما يأتى : -

١ - تمكين وزارة الاشغال المصرية والمزارعين من تطهير غالبية الترعى

بجميع درجاتها لازالة الطمي الذي رسب فيها ولتدعيم جسورها
ب - تمكين الأرض الزراعية من أن ترشح جانبا من المياه التي ملأت
مسامها في فترة الفيضان أو العمل على خفض مستوى الماء الارض
نتيجة لمنع ورود مياه جديدة من أعلا عن طريق الري ومن أسفل
عن طريق الرش من النيل وفروعه والترع الرئيسية .

والمعروف أن الزراعات القائمة في مصر في تلك الفترة تشمل المحاصيل
الشتوية التي تنحصر في القمح والشعير والبرسيم وكذلك زراعات الخضروات
والجنين وبعض محاصيل الألياف كالكتان .

ومن المعلوم أن ورود المياه في الترع بعد الجفاف ليس معناه رى جميع
الأراضى والمزروعات في الحال . فان الترع تفتح تدريجيا ويتبادل الفتح والقفل
بين ترع وأخرى . وبذلك فان المعروف أن الأراضى تستكمل ريها بعد الجفاف
في مدة أقلها خمسة عشر يوما . وفي الاجمال يمكن القول بأن المزروعات القائمة
تحملت بسبب الشدة السنوية حرمانا من الري مدته خمسين يوما مما أدى الى
تعديلها وتجزئتها على فترات . فلو انها لم تكن موجودة ل زاد ايراد القمح بنسبة
٢٥ ٪ / والشعير بنسبة ٢٠ ٪ / والبرسيم بنسبة ١٥ ٪ / على الأقل .

والخلاصة ان فيضان النيل يحمل الاراضى المصرية أضرارا كل عام وان
الحكومة المصرية تدفع مالا يقل عن عشرين مليون جنيه سنويا للوقاية من
أخطار الفيضانات وازالة جانب من آثار تلك الفيضانات . والمزارعون المصريون
يتحملون مالا يقل عن ٢٠ مليون جنيه أخرى عجزا في محاصيلهم المنتظرة
بسبب فترة الجفاف . هذا بخلاف الاضرار البعيدة المدى من حيث تأثر التربة
الزراعية في المدة الطويلة بآثر الفيضانات وبخلاف المصروفات الغير منظورة
التي يضطر الامر انفاقها في حالات الفيضانات الخطيرة كما حدث سنة ١٩٤٦
وسنة ١٩٥٤

ومصر في الازمان الغابرة والحاضرة حكمها حكم كل قطر يقع عند المصب
وجب عليها الاعتراف بحق المنبع في المصب أو ما عبر عنه فقهاء الشريعة
الاسلامية بحق المسيل . وهو أحد حقوق الارتفاق التي اعترفت بها جميع

الشرائع والقوانين الوضعية والعرفية . ونرى فى أحكام المعاملات الشرعية الإسلامية ان المذاهب الأربعة قد جعلت حقوق الارتفاق عبارة عن : حق الطريق وحق الشرب وحق المسيل وحق التعلئ .

ولم يحصل أن ثارت مشكلة حق المسيل بالنسبة للحقوق الطبيعية ولكنها تظهر بجلاء فى حدود ضيقة بالنسبة لحقوق صرف المياه فى مصرف الغير اذا كان مصرف الغير هو طريق الصرف الوحيد أو الطريق الأنسب .

وقد جرت القوانين على العموم بالزام كل محروم من منفذ للصرف (المسيل) فى أن ينفذ أو يصرف عن طريق أرض أو مصرف الجار ... ولكن فى مقابل تعويض قد يكون مبلغا يدفع مرة واحدة أو ايجارا سنويا أو بين هذا وذاك .

الفصل الثانئ

الاستفادة من مياه الفيضان

قلنا فيما سبق أن مصر فى خلال آل ١٥٠ سنة الأخيرة بدأت فى رسم سياسة خاصة بمياه الفيضان أساسها :

١ - تخفيف حدة الفيضانات وتقليل آثارها .

٢ - الاستفادة من مياه الفيضان التى تنطلق هباء الى البحر الأبيض المتوسط .

وعلى ضوء هذين الهدفين أقامت الحكومة المصرية عدة مشروعات للرئ تكلفت كل منها عشرات الملايين من الجنيهات وتبلغ قيمتها فى الوقت الحاضر ما يزيد عن آلاف الملايين من الجنيهات بالأسعار القائمة الآن .

ففى أوائل القرن التاسع عشر أنشئت القناطر الخيرية عند مبدأ تفرع النيل الى فرعى رشيد ودمياط جنوب دلتا النيل وشمال القاهرة . وتكلفت عدة ملايين من الجنيهات ثم حدث فيها خلل فأعيد انشاء قناطر أخرى جديدة شمال الأولى فى السنوات القلائل السابقة على الحرب العالمية الأخيرة . وتكلفت من جديد بضعة ملايين من الجنيهات .

ومنذ انشاء القناطر الخيرية الأولى بدأ التفكير فى تنظيم الوسائل التى تحقق الهدفين السابقين وكما قلنا أنشئت عدة مشروعات ضخمة بملحقاتها من مباني ومرافق عامة من أسوان حتى ادفينا على البحر الأبيض على فرع رشيد. وكما هى العادة تقام المنشأة لتحقيق غرض رئيسى وبجانبه تحقق أغراضا أخرى تظل ثانوية أو تصبح فى حكم الرئيسية .

فمثلا خزان سنار أنشئ لحجز المياه وتخزينها فالحجز يرفع المنسوب مما سهل الرى دون حاجة لاستخدام الآلات الرافعة . والتخزين يقصد به توفير كمية من مياه الفيضان لتستعمل فى الرى فى ظروف قلة محصول المياه العادى فى فترة الصيف أو بمعنى آخر قلة ايراد النهر .

وبذلك فان بعض مشروعات الرى على النيل قد حققت غرضا رئيسيا وأغراضا تبعية ، وفى جمود بعض تلك المؤسسات ماصرف النظر عن فائدها التى من أجلها تكلفت الملايين ولفت النظر الى النشاط المرافق لها فبرزت الأغراض التبعية . والفرق أحيانا كبير بين الغرضين وقد يتغير الغرض من رئيسى الى تبعى وبالعكس بعد انشاء المشروع .

فمثلا خزان أسوان بدأ الغرض منه بالتخزين وكسر حدة الفيضان . وبمجرد انشاء السد العالى يصبح توليد الكهرباء من خزان أسوان غرضا رئيسيا ويصبح التخزين أمرا ثانويا بالنسبة لطاقة السد العالى الكبيرة على التخزين .

ومشروعات الرى الكبرى لا تقدر بما أنفق عليها فى النواحي الظاهرة بقدر ما يضاف اليها من مشروعات تبعية لازمة لها . فالمشروع الواحد يأخذ الخطوات الآتية :

١ - الابحاث التمهيدية

٢ - الابحاث النهائية

٣ - التنفيذ وله عدة أقسام :

١ - توفير المرافق اللازمة للبدء فى العمل كالمساكن والورش والمواصلات والمستشفيات ودور التعليم

ب - توفير الخامات والفنيين

ح - الأعمال التنفيذية في صلب المشروع

ء - الأعمال الفرعية المكملة للمشروع كمنشآت الري والصرف وتيسير وسائل الاستفادة من المشروع

هـ - تعويض الاضرار التي تحدث كأثر من آثار المشروع

٤ - ادارة المشروع وصيائنه

وكل هذه البنود تحتاج الى ميزانية تبلغ الملايين من الجنيهات في التأسيس ومئات الألوف وأحيانا ملايين من الجنيهات لأعمال الصيانة سنويا .

والتفكير في انشاء مشروع كبير للرى ليس مجرد فكرة فنية صالحة وناجحة بل انه أولا وأخيرا فكرة اقتصادية أساسها حساب مدى الفائدة الاقتصادية من المشروع وليس الفائدة الاقتصادية مجرد استغلال مئات الآلاف من الأفدنة وانما للمشروع من الناحية الاقتصادية أسس تبحث بالتفصيل وبعد بحثها تقف الحكومة أمام تقريرين .

أحدهما فنى والآخر اقتصادى وتوازن الأمور تبعا لما يأتى .

قد يثبت ان المشروع غير صالح فنيا للوفاء بالغرض وبذلك يصرف النظر عنه .

قد يثبت أن المشروع صالح فنيا فيبدأ بحثه من الناحية الاقتصادية ، فإذا وجد أنه ناجح اقتصاديا فان الاجراءات تتخذ بشأن التنفيذ وقد يتضح انه لا يحقق فائدة اقتصادية فيصرف النظر عنه مهما كانت صلاحيته فنيا

الفصل الثالث

الاسس الاقتصادية

لمشروعات الري الكبرى

ان صلاحية المشروع من الناحية الاقتصادية تختلف بين قطر وآخر وبين عام وآخر وتبعا لظروف مختلفة نذكر منها :

أولا : التكاليف النهائية للمشروع فقد لا يتعذر توفيرها في بلد دون اخلاص
بنظامه المالى وفى هذه الحالة يصرف النظر عن المشروع ولو مؤقتا .
وقد يمكن توفيرها بشروط مجحفة كأن تكون عن طريق قرض فاحش
الفائدة المادية .

وقد يمكن توفيرها عن طريق قرض بفوائد وامتيازات سياسية تقلل من
حرية الدولة المقترضة أو تفقدها سيادتها . وفى الحالتين السابقتين يصرف
النظر عنه .

ثانيا : وقد تكون التكاليف النهائية للمشروع متوفرة ولكن لو احتسبت
فائدتها السنوية لوجد أنها تدر ربحا أكثر لو استغلت فى مشروع آخر أقل فى
مخاطره . أو أن طريقة أخرى بدائية تؤدي نفس الغرض بأقل من الفائدة
السنوية للمشروع الكبير .

فمثلا قدرت التكاليف لإنشاء قناطر فى دمياط قبل الحرب الاخيرة بأربعة
ملايين من الجنيهات لتحل محل السد الترابى الذى يقام سنويا بعد انتهاء
الفيضان لحجز المياه العادية من الوصول للبحر الأبيض ولمنع اختلاط المياه
المالحة بالمياه العذبة .

واحتسبت فوائد الأربعة ملايين جنيه على أساس ٤ ٪ فى ذلك الحين
فوجد أنها تبلغ ١٦٠ ألف جنيه بخلاف الاشراف السنوى والصيانة . وبالمقارنة
اتضح ان السد الترابى يتكلف ٢٠ ألف جنيه سنويا فى اقامته وتكفل مياه
الفيضان بازالته كل سنة .

وبذلك عدلت الحكومة عن المشروع لأن الفائدة السنوية لرأس المال
المستغل كانت ثمانية أضعاف تكاليف السد السنوى فوفرت بذلك ١٤٠ ألف
جنيه سنويا .

ثالثا : قد تكون التكاليف متوفرة ولكن الاراضى التى تستغل كنتيجة
للمشروع أو الفائدة المنتظرة من ورائه بعد تقويم قيمتها المادية . لا تحقق فائدة
تساوى فائدة رأس المال وبذلك يصرف النظر عن المشروع .

رابعا : فى الحالتين السابقتين قد تكون فائدة رأس المال أقل من قيمة

الفائدة التى يتحصل عليها من اقامة المشروع ولكن الميزان ينقلب اذا أضفنا نفقات الاشراف والصيانة فتصبح فائدة رأس المال + نفقات الاشراف + نفقات الصيانة أقل من قيمة الاهداف التى تتحقق من وراء انشاء المشروع وبذلك يصرف النظر عنه أيضا .

خامسا : قد تكون الفائدة محققة من الناحية المادية ولكن عوامل أخرى تتدخل فتحيل المشروع الى نتيجة غير اقتصادية :

١ - مثلا قد يتطلب العمل فى المشروع استيراد عنصر العمل محليا أى من الداخل من مناطق محتاجة الى اليد العاملة فيسير العمل بالمشروع على حساب الاضرار بسير العمل فى مشروعات أخرى .

٢ - قد يجذب المشروع يدا عاملة من مناطق داخلية فتختل قاعدة العرض والطلب وترتفع الأجور فى المناطق الأخرى مما يخل بنفقات الانتاج ويؤدى الى ارتفاعها بنسبة مضاعفة لعوامل نفسية أكثر منها حقيقية وهنا توازن الحكومة بين الحالتين وقد ترفض المشروع لخطورة الاثر فى النواحي الأخرى .

٣ - قد لا تكون اليد العاملة فى بلد المشروع متوفرة لاقامته وبذلك فان اقامة المشروع بيد عاملة أجنبية يؤدى الى نتائج قد لا تتفق مع السير فى المشروع بسبب هجرة أموال تقابل الخدمات والاجور من البلد الى الخارج مما يجعل الميزان الحسابى فى غير صالح القطر الذى ينفذ المشروع وقد تؤثر اليد العاملة الاجنبية فى قاعدة العرض والطلب من جديد فتؤثر فى أجور العمال الوطنيين فتؤدى الى انخفاض لا يكون فى صالح الطبقة الوطنية العاملة . ويتضاعف الأثر عندما يقابل انخفاض الاجور نسبيا ارتفاع فى تكاليف المعيشة وأسعار سلع الاستهلاك وعلى الأخص المواد الغذائية كاللحوم والالبان والبيض والفاكهة والخضروات والخبز .

وأخيرا قد يكون فى اليد العاملة المستوردة خطورة صحية يترتب عليها آثار داخلية نتيجة للعدوى وانتشار أمراض معينة .

سادسا : قد يصاحب انشاء وتنفيذ المشروع تغير فى الظروف الاقتصادية

أو السياسة العالمية يؤثر في المشروع بالتعديل أو الارجاء أو الالغاء .

نخلص من كل ما سبق أن مشروعات الري الكبرى تجد عقبات في طريقها وتنفق عليها الاموال الطائلة .

ونستطيع أن نجزم أن مشروعات الري المقامة على النيل ابتداء من أسوان حتى المصب والمشروعات التبعية لها . تقدر في الوقت الحاضر بما لا يقل عن ٢٠٠٠ مليون جنيه : ولو احتسبنا فائدة رأس المال السنوية على اعتبار ٤ ٪ / لوجدنا أنها ٨٠ مليون جنيه .

فاذا أضفنا لهذا المبلغ ٤٠ مليون جنيه سنويا تنفق على الاشراف والصيانة لوجدنا المجموع ١٢٠ مليون جنيه سنويا يقابلها ٤ مليون فدان هي ما يوازي تلك المساحة الزراعية التي تنتفع من تلك المشروعات . مع التجاوز عن امكان زراعة جانب من تلك الملايين الأربعة في فترة الفيضان .

ومعنى ذلك أن الفدان من اراضى القطر المصرى المنتفعة بالفعل من مشروعات الري الكبرى يكلف الحكومة المصرية ٣٠ ج فاذا كانت الحكومة تتقاضى من الملاك عن الفدان حوالى ٣ ج متوسط الضريبة السنوية للاطيان فمعنى هذا ان الحكومة تخسر سنويا ٢٧ جنيها عن كل فدان هي فائدة رأس المال الذى ادخرته من أكثر من قرن ونصف قرن .

والخلاصة أن قياس مشروعات الري الكبرى بمظهرها أو بآثارها الفنية أمر لا يعطى حكما عادلا أو صحيحا عنها والعبرة أولا وآخرها بالنتائج الاقتصادية .

ومجرد تنفيذ هذه المشروعات ومزاولتها لنشاطها يعطيها العرف الدولى صفة الحقوق المكتسبة لا فى طبيعتها بل فى مزاولة نشاطها بالطاقة التى أنشئت على أساسها .

ومعروف أن مزاولة هذا النشاط يتوقف على كمية المياه الواردة لمشروعات الري الكبرى على الأسس العادية .

ومن هنا يمكننا القول أن بريطانيا بصفتها عضوا فى المجتمع الدولى لم

تتقدم خطوة واحدة في سبيل توليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا قبل أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية وان كلا الحكومتين قد مثلتا السودان باعتبار السودان ومصر أصحاب الحق الاول في منابع النيل وان مصر حرصت على أن توفى بالتزاماتها فدفعت ١/٢ ٤ مليوناً من الجنيهات مساهمة منها في بناء الخزان .

وكذلك الحال بالنسبة لبحيرة تانا حيث ان اقامة خزان على بحيرة تانا من شأنه أن يوفر في المستقبل كميات اضافية من المياه للتوسع في استغلال الاراضي الزراعية والجبشة من جانبها لا تملك التحكم بلا عذر مقبول في سياسة تنظيم تصرف بحيرة تانا بالقدر الذي يحقق منفعة للسودان ومصر ولا يربط ضرراً على الجبشة .

أما تحقيق فائدة للجبشة فهذا ليس شرطاً أساسياً . أما ان يتحقق للجبشة نفع من وراء ذلك فهذا أيضاً لا اعتراض عليه .

ولكن اذا لجأت الجبشة من جانبها الى اقامة منشآت تخل بمصلحة كل السودان ومصر كما أو كيفاً فهذا مالا يقرها عليه العرف الدولي ولا المنظمات الدولية . والعرف الدولي ان انهار في حالة واحدة سيجرب على ذلك سابقة خطيرة تفقد القانون والعرف الدوليين قيمتهما وتفقد المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية هيبتها تبعاً لذلك .

هذا فضلاً عن ان الجبشة كانت طرفاً في اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ وقد مثلها مندوب في المفاوضات وفي الاتفاق . الامر الذي جعل من اتفاقية سنة ١٩٢٩ بشأن مياه النيل اتفاقية دولية أطرافها مصر والسودان وانجلترا عن مستعمراتها والجبشة عن نفسها وعن اريتريا وكذلك أعضاء من دول محايدة . ولا يفوتنا أن نذكر أن منابع القاش تخضع لاتفاق مؤقت عقد بين الحكومة الايطالية وحكومة السودان يحتاج بالاضافة الى منابع خور بركة وخور اللانجيب الى تجديد وتوكيد من حكومة الجبشة أساسها ضمان الحقوق المكتسبة على الحد الأقصى للمساحات التي تزرع سنوياً على كل من مجارى الرى الثلاثة بمديرية كسلا .

الفصل الرابع

تنظيم الانتفاع بمياه النيل

من المعلوم أن اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد نظمت الاستفادة من مياه النيل على أساس الاوضاع التى كانت قائمة والتى اتفق على اقامتها بالفعل .

وكما قلنا من قبل فإن الحاجة والجوار وتبادل المصالح وتبادل الالتزامات وتبادل الحقوق هى التى تتحكم فى العلاقة بين مصر والسودان .

والمفروض ان المفاوضات بدأت منذ سنوات بشأن خزان الروصيرص والمفروض أن حكومة السودان فكرت فى انشاء الخزان للاستفادة من جانب من مياه الفيضان بحجزها للتوسع الزراعى واستغلال منطقة المناقل والتوسع فى مشروعات الجزيرة .

والمفروض أن الخزان مصمم على أساس حجز ٣ مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق . وكان الاساس الذى بدأ التفاهم عليه هو أن يأخذ السودان ٢ مليار وتأخذ مصر مليار واحد فى مقابل أن يتحمل كل منهما نصيبه فى تكاليف انشاء الخزان بنسبة ما يستفيد من المياه .

وقامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبمجرد قيامها بدأ التطور الفكرى والسياسة الطويلة الأجل يظهران بوضوح فى مقدمة أهداف الثورة . وكانت الحكومة المصرية قبل ذلك مشغولة فى عمل أبحاث على تعلية جديدة لخزان أسوان وأبحاث على انشاء خزان فى منطقة مروي وكان الهدف من ورائها محاولة تخزين ستة مليارات على الأكثر من مياه الفيضان .

وجاءت الثورة فقررت اتخاذ خطوة عالمية وصفت فى المبدأ بأنها خيالية ثم آمن بها العالم واعتبرها أهم المشروعات السلمية فى العصر الحالى . ولم يكن ينتظر أن تستمر الابحاث بهذه السرعة ويجمع الخبراء العالميين بصلاحيته المشروع فنيا وتتسابق دول العالم فى تمويله .

والأصل فى التمويل أن يكون المال متوفرا وأن يكون مضمون السداد اذا جاء عن طريق القرض وان تكون فائدته مضمونة أيضا .

ولا شك أن وضع السد العالى فى منطقة غنية بالحديد الخام جعل الاطمئنان عظيما لنتيجة السد وقدرته على تصنيع المنطقة على الخصوص ومصر على العموم الأمر الذى سيؤدى الى زيادة الدخل القومى الى ١٥٠ مليون جنيه مصرى سنويا .

ومن هنا جاء التسابق فى عرض الكثير من الدول على مصر مساهمتها فى التمويل .

ومعروف ان تكاليف انشاء السد العالى تصل الى ١٣٠٠ مليون دولار أى ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه مصرى .

ومن المعلوم أن حكومة الثورة لم تقبل أى عرض لتمويل المشروع يكون منظويا على امتيازات سياسية أو اقتصادية وان الحكومة المصرية اشترطت ان يكون أساس التمويل تجاريا صرفا وان تختار هى من بين العروض ما يكون أكثر ملاءمة لها . وانها فى سبيل ذلك قد أمكنها تدبير أبواب مصرية لتحمل أكبر عبء فى تمويل المشروع فطرح ٤٠٠ مليون دولار للتمويل وتكفلت هى بالباقي وقدره ٩٠٠ مليون دولار أى ما يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه مصرى .

فاذا نظرنا الى تلك الارقام الضخمة فاننا لا بد أن ننظر لأرقام أخرى وهى تردنا الى الاعتبارات السابقة التى نوهنا عنها من قبل أى الاعتبارات التى تراعى قبل البدء فى التنفيذ بالنسبة للمشروعات الكبرى ونحن من بين تلك الاعتبارات نشير الى اعتبارين :

الأول : اليد العاملة والقوة الفنية التى تشرف على الانشاء والتى تشرف على ادارة المشروع وصيافته بعد انشاءه .

ولا شك أن أى قطر آخر لم يكن ليستطيع تدبير هذا العدد الضخم من مئات الألوف من العمال العاديين ، وعشرات الآلاف من العمال الفنيين والآلاف من الاختصاصيين وكبار الفنيين .

ولا شك أن وجود اليد العاملة وتوفرها فى مصر يجعل مقدرتها على تنفيذ

مشروع ضخ كهذا أكبر نسبيا من غيرها من الأقطار مهما استطاعت الآلات أن تحل في العمل محل العمال .

ولا شك أن مصر ستتحمل في نفس الوقت عبئا آخر هو معاونة السودان على انشاء خزان الروصيرص الأمر الذي يحتاج الى يد عاملة غير متوفرة في السودان سواء كانت عادية أو فنية الأمر الذي نرى أنه يحتاج الى تنسيق بين الحكومة السودانية والحكومة المصرية والاتفاق بشأنه بين الدولتين .

ولا شك ان الحكومة المصرية لن تدخر وسعا في سبيل معاونة السودان على انشاء خزان الروصيرص في أقل مدة ممكنة بالرغم من انشغالها في خزان السد العالي .

الثاني : فائدة رأس المال لو اننا احتسبنا فائدة رأس المال المستغل في الخزان لوجدنا أن فائدة ٤ ٪ سنويا لرأس المال تحتسب على أساس تدريجي مدة عشر سنوات حتى ينتهي الانشاء . فاذا قدرنا النسبة التدريجية ١٠ ٪ سنويا للتكاليف فمعنى ذلك أن فوائد رأس المال تكون على الأساس الآتي :

١٠ ٪ من رأس المال = ١٣٠ مليون دولار

فيكون رأس المال المستغل :

في السنة الاولى ١٣٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٥٢ مليون دولار

في السنة الثانية ٢٦٠ مليون فائدتها = ١٠٤ مليون دولار

في السنة الثالثة : ٣٩٠ مليون فائدتها = ١٥٦ مليون دولار

في السنة الرابعة : ٥٢٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٢٠٨ مليون دولار

في السنة الخامسة : ٦٥٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٢٦٠ مليون دولار

في السنة السادسة : ٧٨٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٣١٢ مليون دولار

في السنة السابعة : ٩١٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٣٦٤ مليون دولار

وفي المادة الثامنة : ١٠٤٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٤١٦ مليون دولار

وفي السنة التاسعة : ١١٧٠ مليون دولار فائدتها ٤ ٪ = ٤٦٨ مليون دولار

وفي السنة العاشرة : ١٣٠٠ مليون دولار فائدتها $\frac{1}{4} = ٥٢٠$ مليون دولار
جملة الفوائد المستحقة قبل مباشرة الخزان لنشاطه تبلغ ٢٧٦ مليون دولار
فاذا أضيفت الى التكاليف الأصلية ١٣٠٠ كان المجموع = ١٥٨٦ مليون
وتكون الفائدة السنوية البسيطة بواقع $\frac{1}{4} = ٦٣٤٤$ مليون دولار
فاذا قبلت مصر أن تتحمل فقد ٦٣٥ مليون دولار سنويا كفايدة لرأس
المال فلا بد أن يكون لها من وراء الخزان فائدة تزيد عن ٦٣٥ مليون دولار
بمقدار محسوس ، والا كان انشاء السد غير اقتصادي في تكاليفه .

فاذا كانت مصر قد سارت في مفاوضاتها مع الحكومة السودانية على أسس
لا علاقة لها بالنواحي الاقتصادية فلا شك انها أغفلت هذه الناحية عمدا لا سهوا
حتى لا يتحمل السودان أعباء مالية فوق طاقته .

فمن المعلوم ان الاتفاق الذي تم بين الرئيسين جمال عبد الناصر واسماعيل
الازهرى قد تمخض عن تصريح للرئيس اسماعيل الازهرى عقب مروره على
القاهرة في طريق عودته من باندونج قال سيادته : ان الاتفاق تام على أن يقتسم
السودان ومصر كل مياه النيل بعد استبعاد الحقوق المكتسبة . على أن يستوفي
السودان حقه من خزان الروصيرص والباقي من حساب المخزون في السد العالي
وقد وفر علينا هذا التصريح زيادة في شرح الحقوق المكتسبة وعلى الأخص
بعد أن أوضحنا أن تلك الحقوق تاريخية وطبيعية وتعاقدية أيضا .

الفصل الخامس

النظرية النسبية للسكان

ظهرت خلال مباحثات سنة ١٩٥٥ التمهيدية نظرية جديدة بشأن توزيع
مياه النيل : تلك هي توزيع المياه بنسبة عدد السكان في القطرين .

وهذه النظرية وان كانت تصلح كقاعدة للبحث الا أنها تجد صعوبات في
تفضيل أى أنواع السكان تبعاً للاعتبارات الآتية :

١ - هل بالنسبة للعدد الاجمالي للسكان ؟

والاعتراض هنا أن ذلك يحتاج الى احصاء عاجل دقيق . وحقيقة أنه يجري تعداد في السودان منذ العام الماضي الا أن مصر لديها دورة معينة لاحصاء السكان تبدأ في سنة ١٩٥٧ ولذلك فإن القول بأى رقم في الوقت الحالى لا يمكن أن يأخذ صفة التأكيد .

٢ - هل يكون التوزيع على أساس السكان الوطنيين فقط ؟

فالمعروف أن الوطنيين في مصر ٩٥ ٪ من عدد السكان والوطنيين في السودان ٧٥ ٪ من عدد السكان . والخمسة وعشرين في المائة الباقية ستكون موضع الاعتبار جزئيا بالنسبة لمنح الجنسية لبعض هؤلاء وبذلك فإن قاعدة النسبية للسكان ستختل حتما عند جعلها قاعدة لاتفاق جديد .

٣ - هل يكون التوزيع على أساس السكان المنتفعين من مياه النيل ؟ .
فالمعروف أن جانبا كبيرا من الصحراء الشرقية والغربية والواحات المصرية على الخصوص لا تنتفع كليا أو جزئيا من مياه النيل وبالمثل فإن مديرية كسلا ومديرتى دارفور وكردفان لا تستفيد من مياه النيل بالنسبة للسودان

٤ - هل سيعتبر النسبة على أساس السكان المشتغلين فى الإنتاج الزراعى فحسب ومعنى ذلك أن نستبعد من السكان ما ذكرناهم فى البند السابع ويستبعد أيضا سكان المدن .

٥ - أم هل تراعى الاعتبارات السابقة جميعها ونستخلص اعتبارا مختلطا يمكن أن يكون قاعدة للتوزيع ؟

وفى هذه الحالة تظهر مشكلة جديدة قاعدتها نفقات الحصول على المياه فمن المعلوم أن مصر أضافت الى حصة السودان ٥٥٠ مليون متر مكعب من المياه فى سنتى ٥٣ ، ٥٤ على أن تسرى الزيادة سنويا .

فاذا لاحظنا ان خزان سنار يحجز مليار (١٠٠٠ مليون) متر مكعب سنويا وان الخزان تكلف ١٣ مليون جنيه وان التكاليف توازى ٥٠ مليون جنيه فى

الوقت الحاضر فمعنى هذا أيضا أن ١٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه ثم خزنها بما قيمته ٥٠ مليون جنيه ومعنى هذا أيضا أن ال ٥٥٠ مليون متر مكعب التي زادت على حصة السودان يقابلها حوالى الخمسة وعشرين مليون جنيه الأمر الذى أغفله المفاوض المصرى على الأقل بالنسبة ل ٧٥٪ منه وهو ال ٤٠٠ مليون المحجوزة لحساب السودان على خزان جبل الأولياء .

فلو قسنا على ذلك حصة السودان من خزان الروصيرص لوجدنا ان التكاليف النهائية تبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات والمقرر خزنه ٣ مليون متر مكعب أى حوالى ١٦٠٦٦ مليون جنيه للمليار الواحد من المياه تدفعها الحكومة السودانية من خزانتها .

فإذا كان خزان السد العالى سيحجز للسودان عدة مليارات بمعدل ١٦٠٦٦ مليون جنيه لكل مليار من الأمتار المكعبة وان هذه الملايين من الجنيهات أغفلها المفاوض المصرى عمدا لا سهوا . وبذا لم نسمع أن المفاوضات قد شملت أى أعباء يتحملها السودان فى تكاليف الانشاء .

بل انه من المسلم به أن تعويضات عادلة ستشمل أجزاء من المديرية الشمالية مقابل ماستغطيه المياه من الاراضى أو ماسيصيه ضرر من جراء ارتفاع منسوب المياه سواء من المبانى أو الأراضى .

ومن المعلوم أن ارتفاع منسوب المياه فى وسط وجنوب المديرية الشمالية سيجعل من السهل رفع المياه بتكاليف أقل مما كانت عليه من قبل وسيجعل من السهل أيضا وضع سياسة زراعية ثابتة للمديرية الشمالية الأمر الذى ترك ارتجاليا حتى الآن .

ومعلوم أن المديرية الشمالية هى أصلح مناطق السودان لزراعة قصب السكر والقمح والمانجو والموايح والنخيل . وانها تتفق فى تربتها وجوها وظروفها مع صعيد مصر ابتداء من مديرية المنيا حتى مديرية أسوان .

ومن الطبيعى أن اتساع سطح المياه أمام السد العالى سيعدل من نسبة الرطوبة ودرجة الحرارة ويجعل الأجزاء المجاورة أو القريبة أكثر ملاءمة للإنتاج

الفصل السادس

القسمه

من تصريح الرئيس اسماعيل الازهرى فى صيف عام ١٩٥٥ نجد أن القاعدة العامة قد أصبح مفروغا منها وبقي تحديد كيفية القسمه .

وقد ذكرنا أن النسبية فى عدد السكان قد لا تصلح أساسا سريعا للتوزيع ومعلوم أنها قد أستبعدت من نطاق البحث .

وأصبح الأساس هو اقتسام قيمة الزيادة بالتساوى . وقد استقر الرأى على ذلك .

ولما كانت المفاوضات التفصيلية بين الجانبين لا زالت سرية الا أن المفهوم أننا أمام وجهتى نظر :

الأولى : ترى احتساب نصيب السودان فى مياه النيل عند الخرطوم بصفة دائمة والاستفادة منه دون التقيد بالسد العالى أو المخزون أو الفاقد .

الثانية : ترى احتساب النصف بصفة تقديرية واستهلاكه بعد وصوله للخزان من حصة مصر الأصلية فى العام التالى . أى استهلاك مقابل المخزون لحساب السودان فى السنة السابقة .

ويعملون ذلك بأن متوسط المياه التى يحملها النيل من منابعه طول السنة ٨٤ مليار متر مكعب وأن استفادة السودان بنصيبه على هذا الأساس أمر مقبول ومتفق عليه ولكن بشرط أن يكون الخزان قد قام بالتخزين واستوعب كل طاقته . ولكن هنالك سنوات يصل فيها تصرف النيل الى ٤٥ مليار متر مكعب سنويا أى يعجز قدره حوالى ٤٠ مليار متر مكعب الأمر الذى يؤدى الى حرمان الأراضى المصرية من مورد للمياه اذا لم يكن هنالك مخزون كاف أمام الخزان ولذلك فإن أصحاب هذا الرأى يميلون الى ملء الخزان أولا ثم يلى ذلك استفادة السودان بحصته على أساس أن كل ما يسحبه السودان يخصم من حسابه الجارى أمام السد العالى .

مصر والسودان . والسودان يسترد نصيبه أو يصرف منه من المياه الجارية في مديريات السودان الواقعة على النيل .

وهناك أيضا اتجاهان آخران :

الأول : يرى احتساب السحب من المياه على أساس المخزون بالخزان وان يسحب مقابل نصيبه من المياه الجارية .

الثاني : يرى احتساب السحب من المياه على أساس المخزون النهائي بعد استبعاد الرش والتبخير . ويرى أصحاب هذا الرأي أن العبرة ليست بالمخزون وانما العبرة بعدد المليارات من الأمطار المكعبة التي تستفيد بها الأراضي الزراعية بالفعل . أى بمعنى أوضح تحسب النسبة على أساس كمية المياه المستغلة في الزراعة بالفعل .

ونحن نرى أن هذه التفاصيل أصبحت ميسورة التنسيق بعد أن تم الاتفاق على القاعدة الأساسية .

ونضع الحقائق التالية أمام كل وجهات النظر :

١ - ألا تحرم أى مساحة زرعت من قبل على مياه النيل من الاستمرار في مدها بالمياه فهذا حق مكتسب لصاحب الأرض وزارعها بصرف النظر عن الحكومات ومعلوم أن هذه المسألة تخص الشعبين المصرى والسودانى ولا يوجد سودانى يرضى بحرمان أخ مصرى من مصدر رزقه الذى رتب عليه حياته ومعيشته وبالتالي لا يوجد مصرى يرضى بحرمان أخ سودانى من مورد مياه اعتاد على الاستفادة منه فى الاستغلال الزراعى .

٢ - من الأمور التى اعتقدها جديرة بالنظر مسألة تنسيق السياسة الزراعية بين الدولتين سواء بالنسبة للمحاصيل أو اليد العاملة .

وقد شرحت أهمية التنسيق فى موضع آخر وعلى الأخص بالنسبة لانتاج القطن الطويل التيلة ولكنى أجمل التنسيق فى الأمور الآتية :

أولاً : التنسيق فى السياسة القطنية على العموم وفى زراعة القطن الطويل التيلة وبيع القطن عالمياً على الخصوص .

٣ - التنسيق بشأن المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية كالحبوب والبقول والمحاصيل الزيتية . وسيأتى ذكر ذلك بالتفصيل فى القسم الخاص فى الكتاب الثالث .

٤ - التنسيق فى إنتاج الفاكهة وعلى الأخص البلح الجاف فى السودان والموالح والعنب فى مصر . وكذلك المانجو فى الدولتين باعتبار إمكان تبادلها لاختلاف الموسم فى الحالتين . وفى السودان تظهر المانجو فى الأسواق ابتداء من ابريل حتى يوليو وفى مصر تبدأ الظهور فى أواخر يوليو وتمتد حتى أكتوبر وسنبحث ذلك فى القسم الخاص .

٥ - تنسيق الملاحة النيلية . وقد اخترنا هذا الموضوع للتوسع فى شرحه

الفصل السابع

تنسيق الملاحة النيلية

فمن المعلوم أن النيل من منابعه حتى المصب تسيطر عليه ملاحه نيلية بطيئة ضعيفة غير منسقة على الوجه الآتى :

١ - من أوغندا حتى الاستوائية بواخر تابعة لحكومة أوغندا
٢ - من جوبا حتى ملاكال وكوستى والخرطوم بواخر تابعة للحكومة السودانية .

٣ - من حلفا حتى الشلال بواخر تابعة لحكومة السودان .
٤ - من حلفا حتى القاهرة بواخر تابعة لشركة الدلتا (شركة مصرية)
٥ - من الشلال حتى الاسكندرية والاسماعيلية بواخر تابعة لشركات مصرية أخرى .

ونحن نعتقد أن النيل يمكن أن يكون من أفضل الانهار الملاحية فى العالم وان تشييط التبادل التجارى بين مصر والسودان وعلى الأخص بالنسبة لتصدير

أخشاب الغابات من الجنوب أمر أصبحت الضرورة الملحة تدعو حكومة السودان للتفكير فيه .

ولا شك أن الصعوبات الفنية ستعترض كل من يفكر في هذا المشروع . ومن البديهي أن رفع منسوب المياه أمام السد العالى سيحل مشكلة صعوبة الملاحة التى تواجهها البواخر أمام خزان أسوان فى شهر يونيو وأوائل يوليو من كل عام .

كما أن الشلالات سيقبل أثر جانب منها ولو أذن من السهولة التغلب على هذه العقبة بشق قنوات ملاحية تمر حول الشلالات .

هذا وتبقى أمامنا صعوبة الملاحة صيفا فى بعض أجزاء مجرى النيل من الخرطوم الى حلفا وهذه يمكن التغلب عليها بعد انشاء السد العالى اذ أن منسوب مياه النيل شمالى الخرطوم يمكن تنظيمه لأغراض ملاحية وهذه أمور فنية صرفة لا يصعب التغلب عليها .

وتكون المسألة الجوهرية هى تقرير المبدأ والاقتناع به . ومن البديهي ان الخطوات الاولى بعد تقرير المبدأ هى التفكير فى النقاط الآتية :

١ - الأغراض

٢ - الصفة والادارة

٣ - التمويل

وقبل أن أدخل فى شرح مفصل للنقاط الثلاثة السابقة فاننى افترض أن الملاحة فى النيل ستكون سودانية مصرية بالتساوى دون تمييز لطرف على الآخر وان التزامات الطرفين ستكون واحدة وتعود على كل منهما فوائد مادية تساوى ماتعود على الآخر .

١ - الأغراض

تتلخص أغراض هذا المشروع فى النقل النهري بطول مجرى النيل وفروعه

وعلى الأخص فى النيل الأبيض حيث مناطق الغابات التى تتوقع فيها نشاطا من حيث الاستفادة منها فى التصدير لمواجهة التقدم المنتظر للسودان .
مزاياء المشروع : -

١ - مصر تستورد سنويا من السويد وتركيا ورومانيا كميات ضخمة من الأخشاب ومن الممكن أن يزاحم السودان تلك الدول فى كسب سوق له فى مصر اذا أمكن تذليل عقبة المواصلات ، ومن الطبيعى أن المواصلات الحديدية تكلف فى نقل الخشب نفقات مضاعفة لما تتكلفها فى المواصلات النهرية .

٢ - لا شك ان مصر أيضا هى المستورد الاول لحيوانات اللحم كالأبقار يليها الأغنام وهذه تصادف صعوبات كثيرة فى نقلها الى مصر عندما تأتى بطريق البر مسافات طويلة حتى تصل الى محطات السكك الحديدية خصوصا الخرطوم ثم تنقل بالسكك الحديدية الى حلفا ومنها بالبواخر الى الشلال ثم بالسكة الحديد الى القاهرة ومواطن الاستهلاك .

١ - وفى انشاء خط للملاحة النيلية ما يمكن من تقليل مسافة ترحيل المواشى التى تسير فيها على الاقدام . ولذلك فوائد تتعلق بالمحافظة على كمية اللحم ومنعها من الهزال وضمان تقصير الفترة الزمنية يضاعف من الفائدة .

ب - أثناء سير قطعان المواشى من الغرب مختربة باقى أجزاء السودان ينفق منها عدد كبير وقد يكون الفقد نتيجة لأمراض معدية الأمر الذى قد يؤدى الى انتشار تلك الامراض عند استمرار مرور المواشى فى مناطق محاذية للنيل لكى تكون قريبة من موارد المياه . وفى تصديرها من أول نقطة تصل اليها على النيل ما يقلل التعرض للعدوى بالأمراض .

ح - من المعلوم أن الشحن بالبواخر أكثر ملاءمة للحيوانات فى راحتها واتساع الأمكنة لها والقدرة على مولاتها بالغذاء وتقليل الحوادث التى تصيب المواشى داخل القطارات

٤ - من المعلوم أن حاجة مصر لاستيراد مواشى السودان غير محدودة وفى الظروف الحاضرة يخضع التصدير من السودان لشروط محلية أهمها طاقة

السكك الحديدية على نقل الحيوانات ، أما في البواخر فطبيعى أن هذه الطاقة ستتسع وتزيد من امكانيات تصدير أكبر عدد . وتوفر مكانا في السكك الحديدية للاستفادة منه في أغراض أخرى .

هـ - من المعلوم أن البضائع القابلة للكسر تصل الى السودان بأسعار مرتفعة نسبيا عن غيره من الأقطار الأخرى وخصوصا بالنسبة للتأمين . الأمر الذى يقل فى نسبته كثيرا لو أن استيراد هذه الأصناف تم عن طريق تجارة الترانسيت عبر النيل لتفادى نقلها بالسكك الحديدية .

و - من المعلوم أن فى الامكان تصدير اللحوم والفاكهة فى ثلاجات بالبواخر النيلية وفى هذا ما ييسر تصدير اللحوم من السودان لمصر وتصدير الفاكهة من الجنوب الى الشمال والى مصر بالتالى وعلى الأخص الموز والمانجو والأناناس التى توجد بوفرة فى جنوب السودان ، كما يمكن أيضا استيراد الفاكهة والخضر من مصر وعلى الأخص فى فصل الصيف عندما تنعدم أصناف كثيرة من الخضروات من السوق السودانية .

ط - وبنفس الأسس السابقة يمكن تصدير المحاصيل السودانية وعلى الأخص التى تقف ارتفاع تكاليف الشحن عقبة فى سبيل تصديرها الأمر الذى يجعل من انخفاض تكاليف النقل النيلى وسيلة لتصديرها فمن المفهوم أن تكاليف النقل النهري ستكون منخفضة كثيرا عن مثيلتها من التكاليف الأخرى

٢ - الصفة والادارة

قلنا ان الاشراف على الملاحة النيلية سيكون سودانيا مصريا بالتساوى فى كل الظروف .

وبقى أمامنا أن نحدد صفة الاشراف فهو اما :

١ - حكومى بحت

٢ - أهلى بحت

٣ - حكومى وأهلى أى مختلط

الصفة الحكومية :

ففى الاشراف الحكومى البحت تكون الحكومتان المصرية والسودانية هما المشرفتان مباشرة على الملاحة النهرية عن طريق هيئة مشتركة لتحقيق كافة الأغراض الانشائية والادارية وأعمال الصيانة والاستفادة .

ومن الميسور الاقتداء بالنظام المشترك بشأن الخطوط التلغرافية والتليفونية كقاعدة للبدء منها فى تنسيق النظام المشترك للملاحة النيلية .
ولن يعجز الخبراء الفنيون عن تنظيم الأسس التفصيلية لكل مراحل المشروع .

الصفة الاهلية :

أن تقوم شركة مصرية سودانية متكافئة بالاشراف على الملاحة النهرية عن طريق الامتياز لمدة محددة بخمسة وعشرين عاما الى خمسين . وبشروط تتفق عليها الشركة مع كلتا الحكومتين .

الصفة المختلطة :

أن تقوم الحكومتان المصرية والسودانية مع شركة مصرية سودانية بانشاء المشروع الملاحي ، ويكون للحكومتين ممثلون فى مجلس الادارة . ويكون لهما معا حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة اذا رأتا فيه مساسا بمصلحتهما . أو بالصالح العام فى كلتا الدولتين أو احدهما .

٣ - التمويل

التمويل يتوقف على النظام الذى يستقر عليه رأى بشأن الصفة والادارة لهذا المشروع . فان كان حكوميا صرفا تولت الحكومتان تمويل المشروع بالنسبة التى يتم عليها الاتفاق ويدفع نصيب كل دولة من خزائنها .
والتمويل اما يحتسب عن جملة تكاليف المشروع واما أن يحتسب على الأسس الآتية :

١ - تتحمل كل دولة انشاء المرافق اللازمة للملاحة النهرية فى داخل حدودها كالمخازن والمحطات وترسانات الاصلاح والاحواض الجافة . ومد أشرطة السكة الحديد الى مرسى البواخر . وتعيين الموظفين الاداريين والفنيين اللازمين للعمل فى داخل حدودها .

ب - أن تقدم كل دولة عددا مساويا للآخرى من البواخر فى شتى الأغراض وأن تدير كل منهما باوآخرها ويتم فى نهاية كل عام تنسيق الايرادات حسابيا حسب الاتفاق المبرم بين الدولتين .

ح - أن تقوم الحكومتان بانشاء ادارة مشتركة تتولى الاشراف كاملا على المرافق والبواخر وتوزع الفائدة فى نهاية العام حسب نصيب كل من الدولتين .

ء - أن تلائم الحكومتان بين المقترحات السابقة وتستقل كل منهما فى الادارة البرية ويشاركان فى الادارة البحرية بمعنى قيام كل منهما بتنظيم المرافق المقامة على الشواطىء ويشاركان معا فى تنظيم وتمويل الملاحة من حيث البواخر وادارتها والاشراف عليها وصيانتها .

الشركات الاهلية

يجوز طرح المشروع للمزايدة اذا رأت كلتا الحكومتان ألا تتحملا أعباء فى التمويل ويشترط فى الشركات المتقدمة أن تكون مصرية سودانية متساوية فى الادارة ورؤوس الأموال .

وفى هذه الحالة تضع الحكومتان معا شروطا مالية واجتماعية ومن يعطى أفضل الشروط من الشركات المذكورة يرسو عليه العطاء للمدة المتفق عليها .

والأصل فى هذه الشركات أن تدفع مبلغا سنويا لكلتا الحكومتين وان تدفع نسبة من الأرباح يتفق عليها ، على أن تكون كاملة الاشراف على جميع المرافق والبواخر .

والمفروض أنها ستعوض الشركات التى تعمل فى الوقت الحاضر وتعوض

الحكومتين كذلك نتيجة لالغاء الخطوط الفرعية الموجودة حاليا كما تحتفظ بأماكن لموظفى الخطوط السابقة الذين يفضلون الاستمرار فى العمل معها .

الشركات المختلطة

هذه الشركات تشبه السابقة الا أن الحكومتين تدخلان معا فيها كشريك بنسبة ٥١ ٪ فى رأس المال والادارة والارباح . وبذلك فان كل حكومة ستحصل على الضرائب المستحقة قانونا وتحصل الحكومتان معا على ٥١ ٪ من صافى الأرباح . ويكون لهما الأغلبية فى مجلس الادارة .

والخلاصة اننا نميل الى نظام الشركات عموما لأن الشركات لا تتقيد بنظام الروتين الحكومى ولأنها ستكون كاملة الادارة والاشراف الأمر الذى ييسر التقدم لهذه الشركات وزيادة نشاطها . وتفتننا فى اجتذاب أنواع جديدة من النشاط كالسياحة مثلا .

الباب الرابع

التوجيه فى الانتاج الزراعى

تركز اهتمام الفنين من البريطانيين فى أبحاث القطن : من تحسين فى الأصناف مع الاحتفاظ بالملاءمة بين المغازل البريطانية وأوصاف القطن الساكل من حيث طول التيلة ومئاتها . أما البحث فقد انصب على الأمور الآتية :

١ - التوسع فى زراعة القطن

٢ - الحصول على اصناف ذات مقاومة للأمراض والآفات

٣ - الحصول على أصناف تتلاءم وظروف البيئة فى السودان

٤ - محاولة الحصول على سلالات ذات محصول وافر

٥ - محاولة الحصول على درجات عالية عن طريق اللقيط والفرز

ولقد أخلص القائمون على ادارة الأبحاث الزراعية فى الحدود التى رسمت

لهم . ولقد كان لمجهود قسم الأبحاث أثر فعال فى المحافظة على مستوى

- القطن السوداني الطويل التيلة من الناحيتين الزراعية والتجارية ولو أن لنا عليها ملاحظات تؤيد تدخل الإدارة البريطانية في توجيه الأبحاث . فمثلا :
- ١ - أغفلت أبحاث القطن استنباط سلالات جديدة أطول في تيلتها من السكرلديس . عن طريق الانتخاب أو عن طريق التهجين .
 - ٢ - أبحاث القطن تركزت في ٩٥ ٪ على منطقة الجزيرة أو على الأصح مناطق الامتياز ويمكن القول تجاوزا أنها شملت النيل الأزرق
 - ٣ - أبحاث القطن في النيل الأبيض كانت ولا زالت معدومة تقريبا
 - ٤ - أبحاث الفواكه لم يشملها قسم الأبحاث الا بعناية سطحية لا تتناسب مطلقا مع الأهمية العظمى لانتاج الفاكهة بالسودان
 - ٥ - أبحاث المحاصيل الزيتية لم تشملها الأبحاث الا بطريق عرض
 - ٦ - أبحاث محاصيل الحبوب لم يهتم بها قسم الأبحاث الزراعية الا في النصف الثاني من سنة ١٩٥٥ أى أن الاهتمام بها جاء مباشرة بعد انتقال السلطة في مشروع الجزيرة من محافظ بريطاني الى محافظ وطني .
 - ٧ - أبحاث الدورة الزراعية وملاءمتها علميا واقتصاديا كانت في أضيق نطاق ومؤسسة على الاحتفاظ بمركز القطن داخل الدورة مهما كانت الظروف والأحوال .
 - ٨ - لم تجر أى أبحاث على الخضروات أو على النباتات الطبية أو العطرية .
 - ٩ - اقتصرت التجارب الزراعية على قسم الأبحاث ومشروع الجزيرة دون المشاريع الخصوصية .

وستتناول بعض ما أوجزناه بشيء من التفصيل :

الامور التي عالجها قسم الأبحاث

الفصل الاول

« التوسع في زراعة القطن »

لا شك ان التوسع في زراعة القطن لم يتزايد الا بعد أن عالج قسم الأبحاث صلاحية التربة وقرر أنها ملائمة لانتاج القطن ونحن في الوقت الحاضر

لن تتعرض لهذا الموضوع الا بإشارة خفيفة لتلك النتائج التى تناقضت سنة بعد أخرى . فالعينات فى سنة تثبت عدم صلاحية التربة وبذلك يوقف السير فى اجراءات الترخيص أو يعدل من طريقة الاستغلال وفى عام آخر تقدم عينات من نفس المساحة وتمر فى الاختبار ويتقرر صلاحية التربة لانتاج القطن ولما كانت اجراءات الحصول على العينات ذات قواعد وأصول فنية لذلك فان تغير طبيعة التربة ومكوناتها سنة بعد أخرى - دون استغلال - أمر غير محتمل الوقوع .

وبذلك فانه لا بد أن يكون قد صاحب أخذ العينات أو تحليلها خلل فى المرة الأولى أو فى المرة الثانية أو يكون الأصل الصلاحية ولكن اعتبارات خفية كانت تتدخل عن طريق الأجهزة الادارية .

ومن الطبيعى أن تنقطع تلك الظاهرة فى الفترة الأخيرة لأسباب عديدة أهمها أن الاتجاه من جانب الحكومة عام بشأن الترخيص بمشاريع زراعية لكل هيئة أو أفراد أو شركاء وطنيين ما دامت تنطبق عليهم الشروط التى وضعتها لجنة المشاريع الخصوصية .

ولكننا لا نستطيع التسليم بأنه لم يكن هنالك خطأ فنى فى تقدير صلاحية التربة فى بعض الأحوال بدليل أننا أمام عدد من المشاريع وعلى الأخص فى منطقة النيل الأبيض تلك المشاريع لم تكد تبدأ حتى ظهر أن انتاجها أضعف بكثير مما يتوقع لأمثالها من المشاريع فى دورتها الأولى أى فى الثلاث أو الأربع سنوات الأولى حسب نظام الدورة . مما أدى ببعض أصحاب المشاريع الى الالتجاء لتعديل جانب من أراض المشروع واستبدالها بأراض أخرى مجاورة ومما حدا ببعضهم للتوقف تماما وانهاء الرخصة . وهذه المشاريع وان كانت قليلة العدد الا أنها تعطى فكرة واضحة على أن اجراءات الترخيص كان فيها بعض التقصير أو الخطأ أو الغموض .

ولا شك أننا نرى فى مثل هذه الأحوال الرجوع الى نتيجة تحليلات التربة التى أجريت قبل صدور الترخيص النهائى ثم يعاد أخذ عينات جديدة ونقارن

نتائجها بالتائج المدونة عن العينات الأولى . فإذا ظهر هنالك اختلاف واضح فمعنى هذا ان تحديد المسؤولية . سيوجد فيما بعد نوعا من الضمان . خصوصا في المشاريع الكبيرة التى ينفق على تأسيسها مئات الألوف من الجنيهات .

الفصل الثانى

أثر قسم الابحاث الزراعية

فى انتاج الاصناف

من المعروف أن الأبحاث المبدئية أجريت على القطن السكريدس المستوردة بذرتة من مصر ، ومنذ تاريخ استيراده أخرجت أقسام الأبحاث الزراعية المصرية عشرات من الأصناف من الأقطان الطويلة التيلة والمتوسطة التيلة منها : الساكل أى السكريدس الذى استنبطه مسيو سكريدس السمسار اليونانى فى بورصة الاسكندرية سنة ١٩١٠ من مجموعة من القطن العفيفى الذى كان مزروعا فى مصر قبل ذلك التاريخ حينما لاحظ أن بعض الغريبة فى القطن العفيفى ذات تيلة طويلة وناعمة ذات ملمس حريرى ولمعان مختلف عن العفيفى ولون قشدى فاتح وتيلة متينة ذات طول تراوح بين ٣٥ و ٣٨ ملليمتر

وقد زاد الساكل فى مساحته حتى وصل الى ٢/٤ مساحة القطن المصرى وقد حاول قسم الأبحاث الزراعية المصرية تحسينه لتلافى بعض عيوبه فأتتجت من بين بذوره سلالة اسمها قطن ٣١٠ وآخر منه باسم سخا ٧ (ساكل دومن جديد) . وكذا المعرض وهو منتخب من صنف ال Pima وقد تحول قسم الأبحاث الزراعية المصرية عن زراعة الساكل لاستعداده للاصابة ببعض الأمراض الفطرية وتأخر نباتاته فى اخراج فروعها الثمرية وبالتالي تأخره فى النضج عن غيره من الأقطان الأخرى .

ثم أتتجت مصر صنفا آخر هو المعرض طول تيلته بين ٣٨ - ٤٠ ملليمتر عدلت عنه أيضا سخا ٤ وهو صنف منتخب من الساكل وتيلته أطول من الساكل ٣٨ - ٤٠ ملليمتر وقد عدلت عنه أيضا .

ثم سخا ٤ جديد منتخب من السخا وعدل عنه كذلك .

جيزة (١٢) صنف ناتج من تهجين السكرليريس والاشمونى وتيلته ٣٦ و ٣٤ ملليمتر وعدل عنه كذلك

جيزة (٢٦) ناتج من تهجين من الساكل وسخا ١٠ تيلته تبلغ ٤٠ ملليمتر وعدل عنه أيضا .

جيزة (٢٩) صنف استنبطه قسم تربية النباتات بوزارة الزراعة المصرية من تهجين سخا ٣ والمعرض بطريقة التهجين الصناعى وتيلته بين ٣٦-٣٨ ملليمتر وقد عدل عن زراعته .

وهكذا الحال بالنسبة لبهتيم أبيض والفؤادى والعباسى والنهضة والساكل وكلها أصناف زرعت على نطاق واسع ولكن أقسام الأبحاث المصرية لم تسمح بالاستمرار فيها فتحولت عنها .

وقد تقدمنا بأمثلة عديدة من أصناف الأقطان المصرية المشابهة أو المقاربة أو المشتقة من السكرليريس والتي عدلت عنها أقسام الأبحاث المصرية فى النهاية الى أصناف أخرى بصفة تدريجية منها الكرنك وجيزة ٣٠ والمنوفى وجيزة ٤٧ والاشمونى ودندرة .

وإذا قلنا أن جميع الأصناف التى عدل عنها قسم الأبحاث الزراعية المصرية وكذلك التى استقر عليها حتى الآن كلها وجدت الأسواق الخارجية وكلها وجدت الطلب عليها فى درجاتها المختلفة وإن بعضها كان يزيد فى كمية انتاجه منفردا عن أقطان السودان مجتمعة . لأسقطنا حجة القائلين بالتشبيث بالسكلاريريس منذ بدأت تجربته فى السودان حتى الآن وجعله صنفا قائما بذاته ويكفى أن نقول ان السكلاريريس ينافس الرتب الواطية من الكرنك والرتب العادية من الجيزة ٣٠ والمنوفى والرتب العالية من الاشمونى أما لو أن أقسام الابحاث اتجهت الى تنوع الاصناف حسب الصفات التجارية للاقطان الطويلة والمتوسطة التيلة فان ذلك سيجعل مجال المنافسة أضيق مما لو

توسعت مصر فى زراعة أحد الاصناف التى تتشابه مع السكلاريدس ولكن ذلك فى مصلحة المغازل البريطانية . ونحن هنا نبحت فى مصلحة السودان التى تتلخص فى الخروج من تقديس صنف السكلاريدس الى أصناف عديدة يقدها الغزالون فى باقى دول العالم .

وهذا يحتاج الى معاونة أقسام الأبحاث المصرية التى مما لا شك فيه تعتبر أنشط أقسام الأبحاث الزراعية فى الشرقين الأقصى والوسط والتى تفرد بإنتاج السلالات حسب الأصول الفنية والاقتصادية معا . كما أن التنسيق فى زراعة الأصناف الطويلة التيلة ضرورى بين مصر والسودان لأسباب جوهرية سنذكرها فى موضعها .

الفصل الثالث

التريز الاقليمى

لنشاط قسم الابحاث الزراعية

قلنا من قبل أن قسم الأبحاث الزراعية أنشئ خصيصا لخدمة أغراض الشركات البريطانية لاستغلال أراضى مشروع الجزيرة وبذلك فإن الابحاث التى بدأت فى قرية طيبة توسعت الى ما جاورها فى حدود عدد من الأميال . وبالرغم من أن المشاريع الخصوصية بدأت فى منطقة النيل الأبيض فى سنة ١٩٣٧ الا أنها بدأت فى الزراعة دون سابق تجربة من جانب أقسام الأبحاث الأمر الذى أدى بالمنتجين الى السير وراء الوسائل التى اتبعتها مشروعات شركات الامتياز البريطانية رغم الاختلاف فى نوع التربة وتكوين مياه الري وكفاءة التربة على الاستمرار فى الإنتاج ورغم الآثار التى ترتبت على انشاء خزان جبل الأولياء بعد رفع المياه أمام الخزان .

ولم يكن لأرض بكر فى طبقة تحت التربة أن تمتنع عن الإنتاج فى سنواتها الأولى ولم يكن ارتفاع المياه أمام الخزان ذا أثر عاجل على تربة النيل الأبيض . ولم يكن من الصعب اختيار أرض عدد من المشاريع لا تزيد على أصابع اليدين .

فى عددها من بين مئات الكيلو مترات من الارض الزراعية الممتدة بطول شاطئ
 النيل الابيض من جبل الأولياء حتى حدود الرنك
 لذلك فان تقصير الفنين فى توزيع أبحاثهم بين النيل الأبيض والازرق
 أمر سيكشفه القائمون على الأبحاث الزراعية من الوطنيين الذين لا بد من أن
 يشرفوا بأنفسهم على مستقبل الزراعة فى السودان ان أجلا أو عاجلا .
 لو اننا القينا نظرة على توزيع نشاط ادارات الابحاث الزراعية المصرية
 لرأينا الفرق واضحا بين الحالة فى السودان وبينها فى مصر .
 ففي مصر تقوم الأبحاث الزراعية منذ عشرات السنين بتجاربها عن طريق
 فروعها فى مديريات الغربية والبحيرة والدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية
 والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا واسوان
 وفى كل مديرية تقوم ادارات الابحاث الزراعية بعمل التجارب لكل صنف
 فى كل مركز من مراكز المديرية ، وفى كل مركز يختار قسم الأبحاث الزراعية
 أنواعا مختلفة من الأراضى منها الخالية من الاملاح ومنها الملحية نسيبا وكذلك
 فى أراضى تختلف فى طبيعتها بين طينية وطينية صفراء وصفراء .
 وبذلك فان أقسام الأبحاث المصرية تستطيع تقصير مدة التجربة وتستطيع
 الاستمرار فى التجارب فى مديريات معينة وأراضى معينة .
 وبناء على النتائج التى تصل اليها أقسام الابحاث الزراعية يجرى التوقف
 عن التجربة فى مناطق من القطن المصرى ويستمر فى المناطق التى يتضح نجاح
 التجارب فيها ثم يعدل عن التجربة فى أنواع من الاراضى ويستمر فى أنواع
 أخرى تكون فيها النتائج الاولى قد أثبتت النجاح فيها . وتراعى أقسام
 الابحاث الزراعية المصرية أن تعمل التجارب فى جميع الظروف والاجواء فلا
 ينصح بزراعة صنف أو يجرى الاكثار من بذوره فى منطقة معينة الا اذا كان
 قد ثبت بصفة قاطعة ملائمة التربة والجو والظروف المحيطة لزراعته بنجاح
 من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

وان من يطلع على ميزانية ادارة الابحاث الزراعية في السودان لا يستطيع أن يلتبس العذر لتلك الادارة عن عدم اهتمامها الا بمشروع الجزيرة تقريبا .
وان من يعرف كفاءة المفتشين الوطنيين للزراعة في المراكز يتساءل لماذا تغاضت ادارة الابحاث عن الاعتماد على هؤلاء الوطنيين حتى الآن مع قدرتهم على تنفيذ كل التجارب التي يشير باجرائها قسم الأبحاث تعميما للفائدة .

الفصل الرابع

الابحاث الزراعية

في مناطق النيل الابيض

ألقينا اللوم على أقسام الأبحاث الزراعية وعلى المهينين عليها من البريطانيين باعتبارهم قد قصرُوا عن عمد في تعميم أبحاثهم على مناطق النيل الأبيض واكتفت تلك الادارة بالاستفادة في توجيهاتها على ما حصلت عليه من نتائج لصالح مشروع الجزيرة والقياس رغم الفارق الكبير . يعتبر قياسا نظريا لم تؤيده التجارب العلمية .

والنيل الأبيض بمفرده يحتاج الى مجموعة من الابحاث الزراعية أساسها :

١ - أبحاث كفاءة التربة في المدة القصيرة والمدة الطويلة

٢ - أبحاث على مدى الملاءمة بين طبيعة أراضي النيل الأبيض وقطن

الساكن وامكان ايجاد أصناف جديدة تناسب وطبيعة أراض النيل الابيض .

هذا باعتبار أن متوسط انتاج المشاريع القديمة - النيل الابيض - قد أصبح

في السنوات الاخيرة ملفتا للنظر نسبة لانخفاضه الذي جعله حوالي ٣ قنابير

للفدان لعدة سنوات . الأمر الذي لا بد أن يبحث على نطاق واسع سريع وان

يشرف الوطنيون على سير الابحاث حتى يمكن الاطمئنان الى كفاية الابحاث .

مع تقسيم النيل الابيض الى المناطق الآتية :

١ - شمالي مركز الدويم على الضفتين

٢ - جنوبي مركز الدويم على الضفتين

٣ - شمالي مركز كوستى على الضفتين

٤ - جنوب مركز كوستى على الضفتين

٥ - منطقة أعالي النيل على الضفتين

وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا : اختلاف المناطق فى الظروف الجوية من حيث الحرارة والرطوبة والأمطار فبينما الحرارة تزداد وتطول مدتها شمالا فانها تقل جنوبا وبينما الرطوبة والأمطار يقلان شمالا فان زيادة تدريجية فيهما تظهر كلما اتجهنا جنوبا .

ثانيا : اختلاف ارتفاع منسوب المياه أمام خزان جبل الأولياء وطول المدة التى تصاحب الارتفاع عقب نزول مياه الفيضان وهذا يرتبط ارتباطا مباشرا بخواص التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضى فى الاجزاء القريبة من النيل وظهور الحاجة الشديدة لاجراء عمليات اصلاح منها شبكات الصرف فى أكثر المناطق المحيطة .

ثالثا : دراسة الدورة الزراعية دراسة تتلاءم مع ظروف كل منطقة بالنيل الأبيض كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

وعلى العموم فان قسم الأبحاث يستطيع أن يجيبنا على سؤال جديد : لماذا حدد خط عرض الخرطوم بالذات ليكون فاصلا بين زراعة القطن الطويل التيلة جنوبا والامريكى قصير التيلة الى الشمال ؟

اننا نعود من جديد الى الاشارة بأن حرملين المناطق المختلفة من نشاط قسم الابحاث قد جعل تقرير هذا الخط ارتجاليا لا يستند الا الى ظروف الانتاج الخاص بمعرفة أصحاب المشاريع الذين قد يكون تطبيقهم لنتائج تجارب الجزيرة هو السبب فى عدم نجاح القطن الساكل شمالي الخرطوم وعدم نجاح القطن الامريكى جنوبى الخرطوم ونحن لا نجزم بنجاح الساكل

شمالى الخرطوم ولا الامريكى جنوب الخرطوم ولكننا نأسف لأن التجارب العلمية هى الحكم الفصل فى ذلك الموضوع الامر الذى لم يحدث على الاطلاق فلنفترض مثلا أن تغييرا حدث فى موعد زراعة الساكل أو الامريكى وجربت زراعته على أساس مواعيد جديدة فى مديرية الخرطوم فهل لا يكون هنالك احتمال الحصول على نتائج قد تغير من النظرة الى تلك المنطقة . ولنفرض ان صنفا جديدا قد جرب فى تلك المنطقة لو ان قسم الابحاث الزراعية قد تناسى أهذا لا تمت الى السودان ونظر الى تلك المنطقة على أنها جزء من السودان تستحق الاهتمام . فهل فى ذلك مانع من نجاح صنف ثالث غير الساكل والامريكى فى تلك المنطقة ؟

اننى أنظر الى الموضوع على أن قسم الابحاث لم يجهل ذلك ولكنه رأى أن يوجد منطقة حرام بين الساكل والامريكى تكون خالية من القطن حتى لا يؤثر التلقيح الخلطى على الصنف الذى أفنى حياته فى الاحتفاظ به بصفاته التى ارتبطت عليها منازل لانكشاير لا أكثر ولا أقل .

ونعود من جديد الى أملنا فى أن الفنين الوطنيين بمجرد اشرافهم المباشر على أقسام الابحاث سيعملون سريعا على انصاف تلك المنطقة الحائرة التى لا يوجد مبرر يمنع من نجاح القطن فيها . فجوها خليط بين الجو الصالح لطويل التيلة جنوبا وبين الجو الصالح للقصير التيلة فى الزيداب والفاضلاب على بعد ٢٠٠ كيلو تقريبا شمال الخرطوم .

وأخيرا . فاننا نفصل بين ال ٧٥ ألف جنيه التى يدفعها مشروع الجزيرة للابحاث كأعانة وبين الواجب العلمى للقائمين عليها بصفتهم موظفين فى الحكومة .

الفصل الخامس

تجارب القطن والقمح

لا شك أن تقاوى القطن والقمح وغالبية المحاصيل السودانية استوردت من مصر واذا كانت نتائج القطن قد ظهرت واضحة ورسم على ضوءها الخطط المستقبلية فليس معنى ذلك ان القمح لم ينجح . ولكن معناه أن الادارة

البريطانية كان لها مصلحة في نجاح زراعة القطن في السودان وان القمح بالنسبة لها لم يكن له اعتبار في اقتصاديات بريطانيا . ولو بالنسبة للقطن على الأقل .

والمعروف أن نجاح المحاصيل البقولية ومحاصيل الحبوب والفاكهة مما يهدد مركز القطن - من حيث الاعتماد عليه - عند انخفاض الأسعار أو ارتفاع نفقات الانتاج . وان كانت بريطانيا هي المحتكر لسوق القطن السودانى . فلن تكون كذلك بالنسبة لأسواق المحاصيل السودانية الأخرى وفي ذلك خطر مضاعف على سياستها من حيث حاجتها للقطن ومن حيث رغبتها في تصريف أكبر كمية من منتجاتها للسودان في مقابل ثمن القطن الذى تستورده أو بمعنى آخر من حيث موازنة ميزانها التجارى .

وفي الماضى كان انفراد الادارة البريطانية بالسلطة في السودان عوناً لها على التحكم في طريقة بيع القطن السودانى مما جعل سعره يتحدد بعيداً عن قانون العرض والطلب . وانما تبعاً للمصالح البريطانية . التى رأت في ارتفاع الاسعار رخاء يصحبه ارتفاع في مستوى المعيشة ونسج في الوعي بما يعرقل السياسة المرسومة . ورأت في انخفاض الأسعار نسبياً اضرار بسير الانتاج وتوقف جزئى أو كلى عن الانتاج . وذلك فقد روعى أن تنظم أسعاره على الوجه الذى يلائم بين جميع الظروف مجتمعه .

أما فائدة التوسع في زراعة القطن من استغلال لرؤوس الأموال البريطانية وتشغيل الفنيين البريطانيين والتحكم في الدخل القومى في السودان فهذه كلها اعتبارات لازمت البحث في زراعة القطن .

المبحث التاسع

المزارعون

من المشاكل التى خلفتها الادارة البريطانية فى السودان مشكلة المزارعين ومن الأمور الواضحة ان معالجة مشاكل المزارعين لم تبدأ الا بعد زوال تلك الادارة وانتقال السلطة الى أول حكومة وطنية .

ففى أواخر سنة ١٩٥٣ بدأت فكرة انشاء اتحاد مزارعى الجزيرة تأخذ شكلا ايجابيا .

فالمعروف أن هيئة مزارعى الجزيرة كانت تمثل المزارعين قبل سنة ١٩٥٤ ومنذ انشاء المشروع . ولذلك فإن مشكلة المزارعين قد صاحبت الفترة الزمنية الثانية والفترة الزمنية الثالثة .

ولا شك أن الادارة البريطانية تدخلت دائما فى انتخابات هيئة المزارعين فى مشروع الجزيرة وحتى فى المشاريع الحكومية . ولم تأت لجان المزارعين فى المشاريع الخصوصية الا صورة من هيئة مزارعى مشروعات الجزيرة

ولا داعى للاطالة فيما كانت عليه هيئات المزارعين من عيوب . ويكفى القول بأنها كانت ممثلة للمزارعين فى ظاهرها منفذة لرغبات ادارات المشاريع فى حقيقتها . ولم يكن من السهل وقوف ممثلى المزارعين فى وجه الادارة البريطانية التى كان فى يدها عقوبات الانذار والحرمان من الزراعة والتشريد والسجن .

ولقد كان المزارعون وعلى الأخص فى مشروعات شركة الجزيرة والجاش غرباء فى وطنهم فالادارة لهيئات بريطانية والسلفيات تمتصها الأيدى العاملة الأجنبية عن السودان . فعنصر الفلانة كان ولا يزال مسيطرا على عمليات الزراعة والحش واللقيط والقلع .

وكان الفائض النقدي من القطن ومحصول الذرة مقسما بين المزارع وشريكه والشريك كان ١٠٠ ٪/ أجنيا عن السودان ومن عناصر الفلاحة أيضا. وأكثر من ذلك كانت نسبة كبيرة من المزارعين الأصليين من الفلاحة كذلك وكان الفلاحة وخصوصا في السنوات السابقة على الحرب الأخيرة قد أصبحت لهم صفة رسمية كمزارعين أصليين . وكان للفلاحة أصوات في انتخابات لجنة أو هيئة المزارعين . وكادت هذه الأصوات تصل الى الأغلبية في بعض المشاريع . ولذلك فإن من الواضح أن هيئة المزارعين كانت مكونة من :

١ - وطنيون

٢ - فلاحة

الباب الاول

العناصر الوطنية في لجنة المزارعين

نحن لا نستطيع أن نوجه اللوم للوطنيين الذين مثلوا المزارعين في لجنة المزارعين باعتبارهم لم يثبتوا وجودهم كممثلين للمزارعين . فكما قلنا كان سيف الادارة البريطانية مسلطا على كل من يحاول الدفاع عن مصالح المزارعين الحقيقية .

وكانت مصالح المزارعين الحقيقية تتلخص فيما يأتي :

١ - الحد من مزاحمة عنصر الفلاحة للعنصر الوطني

ب - الحد من ارتفاع نفقات الانتاج والعمل على تخفيفها

ح - المطالبة بزيادة قيمة محصول القطن من حيث الفرز والحلج والنقل والبيع .

ء - المطالبة برفع مستوى معيشة المزارعين

- هـ - المطالبة بتخفيض تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطنين في المشاريع
و - تثبيت المزارعين في الحواشات واطمئنانهم الى عدالة القرارات التي
تصدر ضد المخالفين .

الفصل الاول

عنصر الفلاتة

عنصر الفلاتة أو مشكلة الفلاتة في السودان تعتبر من أهم وأخطر الأمور التي خلفها البريطانيون للوطنيين المسؤولين عن حكم الجمهورية السودانية الناشئة . والمشكلة في ذاتها متشعبة بين سياسية وزراعية واقتصادية وقومية . ولم تكن دقة هذه المشكلة بمانع لنا من الخوض فيها وتسجيلها على صفحات هذا الكتاب لأننا نؤمن ايمانا قاطعا بأن النظرة السطحية لها ستتغير بمضى الزمن عندما يتحقق الخطر الناشئ عن هجرة الفلاتة الى السودان . والفلاتة سواء الواردون من نيجريا أو الكونغو البلجيكي أو السودان الفرنسى يكونون غالبية العنصر الأجنبى في السودان ويكونون ٨٠ ٪ من اليد العاملة في المشروعات الزراعية بالسودان . وقد دخل بجانب الثلاثة عنصر جديد هو عنصر الأحباش وأصبح يدخل تجاوزا ضمن عنصر الفلاتة لتمييزهم عن أبناء الصعيد من المصريين وعن أبناء جنوب السودان . وبذلك فان العناصر الاجنبية عن الطبقة العاملة الزراعية أصبحت تأخذ ثلاثة صفات :

- ١ - أبناء السودان من الجنوبيين ومن أهالى غرب السودان
 - ٢ - أبناء الصعيد من المصريين
 - ٣ - عنصر الفلاتة
- وأنه باستثناء العمال المصريين يمكن القول أن الفلاتة هم كل أجنبى عن السودان من الافريقيين .

والمعروف أيضا أن أبناء جنوب السودان أو غرب السودان في عملهم بالمشاريع لا يثيرون أى اهتمام بالبحث فهجرتهم داخلية من جهة الى أخرى داخل الوطن الواحد .

المصريون من أبناء الصعيد

والمعروف أيضا أن أبناء الصعيد من المصريين يحضرون للسودان لهجرة موسمية مدتها في السنة حوالى ستة شهور ويكون حضورهم عن طريق مقاولين سودانيين وبعقود وشروط وتأمينات ولا يتجاوز عددهم عن الستة آلاف وهؤلاء يعودون دائما الى مصر بمجرد انتهاء مهمتهم .

وهؤلاء يقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالاعمال الترابية (الحفريات أى انشاء الترعى فى المشاريع الجديدة) وقد ثبت أكثر من مرة أنهم أقدر الافريقيين وغير الافريقيين على ذلك النوع من العمل الذى يحتاج الى قدرة بدنية وصبر ودراية بنوع العمل .

وعلى كل حال فان على اكتاف هؤلاء تأسست جميع المشاريع الزراعية فى السودان وكذلك خزان سنار وخزان جبل الأولياء .

وفيما عدا تلك الأعمال فان بضع مئات منهم يحترفون زراعة البصل على شواطئ النيل الأبيض ويحضرون لهذا الغرض سنويا . وبعضهم يحترف التجارة الخفيفة المؤقتة . ونادر منهم من استقر أو يستقر فى السودان خلال الفترة الزمنية الثالثة .

ولا شك أن الضرورة ستقتضى بشأنهم اتفاقا بين الحكومتين المصرية والسودانية لتنظيم تشغيلهم والاشراف عليهم وترحيلهم وعلى الأخص عند البدء فى انشاء خزان الروصيرص . الأمر الذى يستحق الاستعداد له من الآن حتى تخصص الحكومة المصرية نسبة منهم للعمل بالسودان دون العمل فى مشروعات الانشاء فى خزان السد العالى خصوصا وأن الانشاءات فى الخزائين ستشملها فترة زمنية واحدة تقريبا .

وسيجد هؤلاء العمل في السد العالى متساويا في الكسب مع العمل في خزان الروصيرص ويفضل بعضهم العمل في منطقة أسوان باعتبارها قرية من موطنهم المحلى .

ونحن لا نشك في أن الحكومة المصرية ستعمل كل ما ييسر كفالة من العمال اللازمين لخزان الروصيرص ولذلك فإن تنسيق السياسة العمالية بين الدولتين سيشمل ناحيتين الأولى لها صفة الاستمرار للعمال الفنيين وعمال الحفريات وأخرى مؤقتة كعمال الخزان .

الفصل الثانى

مشكلة الفلاتة

قلنا فى الفصل السابق أن مشكلة الفلاتة تجمع بين الماضى والحاضر والمستقبل وأنها مشكلة سياسية قومية اقتصادية . وقلنا أيضا انها من الحساسية لدرجة قد يكره البعض الخوض فيها . ولكن المواجهة بالحقائق والانذار بالخطر أفضل بكثير من مواجهة الخطر دون استعداد سابق .

للفلاتة مشكلة قومية

معلوم أن الفلاتة يهاجرون الى السودان سعيًا وراء معيشة أفضل . وهم يدخلون السودان ويقبلون أن يضعوا أنفسهم فى الطبقة العليا . ويعيشون سعداء فى حياتهم الجديدة . ومعنى ذلك أن حياتهم فى موطنهم الأصلية كانت أسوأ بكثير من حياة أفقر الطبقات فى السودان . ومعنى هذا أيضا أنهم لاجئون أكثر منهم مهاجرون .

فهم العنصر الافريقى فى بلادهم . ومعلوم أن العنصر الحاكم فى بلادهم هم الأوربيون من بريطانيين وفرنسيين وبلجيكيين . وأن التمييز العنصرى فى مواطنهم الأصلية جعلهم غرباء فى بلادهم . وأن سطوة الأوربيين جعلت هؤلاء يفقدون الثقة فى أنفسهم وتضعف قدرتهم على الكفاح ضد المستعمرين وفقد

غالبيتهم الأمل فى العيش الكريم فى بلده وضعفت الرابطة بينهم وبين أوطانهم ويئسوا من الأمل فى المستقبل . وظهرت فى طباعهم مركبات نقص كثيرة .

وانتهى بهم الأمر الى الخروج من أوطانهم بعضهم لاكتساب الرزق تيسيرا لهم للحج وبعضهم لاكتساب الرزق الذى حرم عليهم فى أوطانهم . وهؤلاء وهؤلاء تطورت أهدافهم الى الإقامة فى السودان .

اننا نرى فى الشعب السودانى مثالا حيا للتشبث بالأرض التى عاش عليها . ورأينا السودانيين وقد ضربوا أروع الأمثال فى التكتل والاتحاد أمام سيطرة المستعمرين . ونرى أن واجبهم الحقيقى قد بدأ بظهور دولة السودان . وواجب السودان هو أن يجعل من المستعمرات الافريقية دولا ومن كل شعب افريقى كتلة واحدة . ونرى أن فى هجرة الملايين من أبناء تلك الشعوب ما يحقق السياسة الاستعمارية التى رسمت لافريقيا والتى تحرم على الوطنيين أصحاب الحق أن يعيشوا الى جانب المستعمرين وهم عليهم دخلاء .

ونحن نرى أن مجرد نزوح الفلّاتة من بلادهم الى غير عودة أمر ملفت للنظر ومنذر بالخطر على الجماعات الباقية فى بلادها الأصلية والتى يحتل أن تجد نفسها أضعف من أن تصمد فتؤثر هى بدورها الرحيل وستكون وجهتها السودان بلا شك .

الفصل الثالث

للّفلّاتة مشكلة دينية

من المسلم به أن جمهرة الفلّاتة وكذلك المسلاتة وأهالى اريتريا كلهم من المسلمين ونحن لا نستطيع اغفال أهمية هذه العلاقة الوثيقة بين الدين الاسلامى وبين المهاجرين الى السودان .

فلا شك أن من بين أهالى نيجريا عدد من غير المسلمين . ومن بين أهالى الكونغو عدد من غير المسلمين . ومن بين أهالى السودان الفرنسى والحبشة

عدد من غير المسلمين ومع ذلك فنحن نتساءل : أين يذهب غير المسلمين في تلك البلاد . لا شك أن هؤلاء مستقرون في مواطنهم الأصلية وأن هنالك سياسة تحميهم وتيسر لهم العيش الكريم في بلادهم رغم التفرقة العنصرية السائدة في تلك المواطن .

ونحن نعود الى التساؤل عن مدى المعاملة التي يعامل بها المسلمون في كل من تلك الأقطار رغم أنهم يكونون أغلبية فيها جميعها .

ولما كانت المثل العليا في الحكم تقتضى المساواة بين الطوائف الدينية فنحن نرى لبنان والهند ومصر والباكستان والسودان لا تميز في الحكم وفي الحكام بين دين ودين .

أما في أقطار افريقيا الاستوائية على الخصوص رغم أن فيها دولا مستقلة فاننا لم نلمس الا اهدارا لحقوق المسلمين . ولو أن الأمر غير ذلك لمنعوا من الهجرة وليسر لهم العيش الكريم في بلادهم المحتاجة الى اليد العاملة في كل المرافق .

لقد حرصنا على ابراز هذه الناحية الحساسة من البحث ونحن على يقين بأن ما ذكرناه ماهو الا نقطة ارتكاز يتجه منها البحث . وان السودان كدولة عربية اسلامية قد كفل حرية الاعتقاد كفالة تامة في داخله وان مؤتمر باندونج الذى قرر مبدأ التعايش السلمى بين الشعوب . قد قرر من باب أولى مبدأ التعايش السلمى داخل الشعوب وهو ما استنكر بموجبه قاعدة التمييز العنصرى . ومن البديهي أن يشمل ذلك حماية الطوائف الدينية من الاضطهاد . ولم تقصر الجامعة العربية ولا مثلى الدول العربية في المنظمات الدولية عن المطالبة بضمان المساواة بين عناصر وطوائف كل الشعوب .

ونحن نرى أن السودان قد بدأ يتحمل نصيبه في الخارج وانه لن يألوا جهدا في العمل على اصلاح الكثير من الخلل الذى تعاني منه الشعوب الافريقية المجاورة له بسبب الاستعمار أو تعصب الحكام .

نحن لا ندعو الى اخلاء السودان من المهاجرين اليه ولا ندعو الى قفل باب الهجرة الى السودان .

ولكننا ندعو الى التنظيم الكامل الشامل لنظام الهجرة من حيث وضع الموجودين في السودان بالفعل ومن حيث حاجة السودان اليهم في المستقبل . وذلك لحماية الاقتصاد الوطنى من ناحية وحماية القومية السودانية من ناحية وحماية تقط الارتكاز المناضلة فى سبيل الحرية والمساواة فى البلاد المجاورة للسودان .

ونحن نرى أن الهجرة الموسمية اذا نظمت ستكون ذات فائدة ملموسة أما الذى نرى ضرورة تنظيمه هو الهجرة المتوسطة والطويلة الأجل .

وسنرى أيضا أن السودان لا يحتاج من عنصر المهاجرين الا اليد التى تعمل فى مجال لا ينافس فيه الوطنيين أما الهجرة بالأسرة كاملة العدد فهذا ما يوحى بالخطر للأسباب التى سنسوقها فيما بعد .

الفصل الرابع

الفلاتة مشكلة اقتصادية

الفلاتة النازحون الى السودان ينقسمون الى ثلاث فئات :

١ - فئة القاصدين الى المملكة العربية السعودية مارين بالسودان بقصد اداء فريضة الحج

٢ - فئة القاصدين الهجرة سعيا وراء الرزق

٣ - فئة المستجلبين لاداء أعمال مؤقتة يعودون بعدها ويستقر جانب منهم فى السودان كل عام .

جميع الفئات السابقة تخرج من مواطنها الأصلية خالية الوفاض لا تحمل سوى القليل التافه من الزاد يقسمون الطريق الى مراحل وفى كل مرحلة يزاولون أى نوع من أنواع النشاط لكسب القوت . وبالنسبة للقاصدين

الحج فانهم لا يحددون لذلك فترة زمنية معينة ، وانما يحددون موعد الحج بأنه الوقت الذى يتم لهم فيه جمع المال الكافى للمواصلات على الأقل . وقد تمر عشر سنوات قبل أن يتيسر للواحد منهم السفر . وغالبا ما يكون الفرد منهم مرتبطا بعمل قبل قيامه للحج وبذلك فان الملاحظ أن الفرد يستجلب زميلا أو قريبا له ليحتل مكانه فى العمل .

أما الذين يصلون الى السودان لاقامة دائمة فهؤلاء ينتشرون فى الاقاليم وفى المدن ويزاولون مختلف الحرف ولكن الزراعة هى حرفة غالبية عنصر الفلانة الواردين من الخارج .

والفلانة يمتاز بالقناعة وبالاقتصاد ويمتاز بقدرته على المحافظة على مستوى معيشة ثابت سواء عاش فى المدينة أو القرية . والنساء يقمن بدور كبير فى تدعيم اقتصاديات الأسرة فتجدهن فى الأسواق يحترفن التجارة الجائلة كبيع المسليات والبيض كما يحترفن التمشيط وغرلة الحبوب والغسيل والكسرة .

ولكل واحدة منهن كيسا تحمل فيه طفلها على ظهرها حتى لا يعوقها عن أعمال الكسب .

وفى الجزيرة وبعض المشاريع الحكومية نجد الرجل والمرأة جنبا الى جنب فى الأعمال الزراعية .

ولما كنا قد سبق لنا القول بأن المرأة السودانية لا تزاول عملا اقتصاديا فى المناطق الزراعية على الخصوص لذلك فمن البديهي أن مقدار الكسب الذى تحصل عليه أسرة من الفلانة أضعاف ما تستطيع أسرة وطنية الحصول عليه فأفراد أسرة الفلانة البالغين أو القادرين منتجون . واما الأسرة العاملة السودانية ففيها يتحمل الرجل وحده عبء السعى والعمل والكسب .

والفلانة كما قلنا لا يميلون الى رفع مستوى معيشتهم وعلى الخصوص من ناحية الترف لذلك فان الكسب يكون مضاعفا والنفقات أقل .

الفئة الثالثة هى فئة المهاجرين هجرة مؤقتة أو موسمية وهؤلاء يحترفون

زراعة وحش القطن واللقيط وزراعة العيش . ولكن غالبيتهم يردون خصيصا لموسم اللقيط . ومنهم من يتخلف كما يحدث في مشروع الجزيرة اذ يستبقى المشروع جانبا منهم يوفر لهم المسكن ويقطعهم مساحات لزراعة الذرة ويمضون الخريف في المشروع ويساعدون في نقل وتوزيع بذرة القطن التقاوى الى مناطق التوزيع .

وسواء كان هؤلاء من هذه الفئة أو تلك فهناك حقائق مشتركة بين الجميع ذات آثار اقتصادية بالنسبة للسودان :

- ١ - يخرج الأفراد من مواطنهم الأصلية بلا مال
- ٢ - يعود جانب منهم الى أوطانهم بأموال جمعوها من الأجور أو التجارة أو مقابل خدمات
- ٣ - من يبقى من هؤلاء في السودان يظل أجنيا عنه في ماله ويصبح رأس ماله أجنيا يخرج به في أى وقت يشاء
- ٤ - جانب من هذه الأموال ينفق خارج السودان وخارج مواطنهم الأصلية خصوصا في الحج .
- ٥ - يزاحمون اليد العاملة الوطنية المستغلة في الزراعة بصفة (طلبية أو شركاء أو مزارعين)
- ٦ - يكونون في الوقت الحاضر أغلبية في الجزيرة والمشروعات الحكومية وبعض المشاريع الخصوصية
- ٧ - يباعدون بين المواطنين وبين حرف معينة فغالبية الحرف التى يحترفها الفلانة نساء أو رجالا لا يميل اليها الوطنيون ولو لم يوجد الفلانة لانزلت من بين الوطنيين طبقة تزاوّل الأعمال التى يحترفها الفلانة نتيجة للحاجة الى خدمات تلك الطائفة أما وقد سبق الفلانة الى احترافها فقد عافها الوطنيون وأصبح من الصعب توجيههم للاقبال عليها .

ومن البنود الاربعة الأولى يظهر لنا جليا ما يفقده السودان من دخله القومى كل سنة ويظهر لنا أيضا عنصر هام فى الاخلال بالميزان الحسابى للسودان نتيجة للاموال التى تخرج كل عام مع الفلاتة أو عن طريقهم أو بسببهم .

ونحن فى غير حاجة لشرح كيف أن الحماية الجمركية فرضت لكى تمنع مزاحمة الصناعة المحلية وفرضت لكى تؤمن الصناعة المحلية من المنافسة تمكيننا لهذه الصناعة من الاستقرار والثبات والتقدم .

ونحن نميل الى تشبيه حالة هجرة الفلاتة بالسلع المزاحمة للإنتاج القومى ونميل للقول بأن اليد العاملة الوطنية وعلى الأخص فى الزراعة فى حاجة الى حماية وتنسيق وتنظيم .

وكما سبق أن قلنا فإن لخروج الفلاتة من السودان مضار ومزايا ، ومضار خروجهم أكثر من مزاياه ولكننا أيضا نرى أن مضار استمرار دخولهم واستقرارهم بلا حساب أو تنظيم أمر تغلب أضراره على منفعه .

ونرى ان تقدر الاحتياجات وعلى ضوءها يقدر العدد وتحسب المدة التى يقضونها كل عام . ويكون الاستيراد فى حدود العدد الضرورى جدا .

الفصل الخامس

العنصر المصرى فى الزراعة

ونحن لا يمكننا أن نغفل هنا العنصر المصرى من المهاجرين للسودان . فالعنصر المصرى الماضى قد أصبح فى الوقت الحاضر سودانيا فعلا وقانونا ، والنادر الذى بقى على جنسيته المصرية أصبح من القلة لدرجة ملموسة .

ولذلك فانه لا محل للقول بأن هنالك نوع من المنافسة بين العنصر المصرى وعنصر الفلاتة . فمن المصريين يحضر سنويا ٥ - ٦ آلاف من أبناء الصعيد يعودون الى بلادهم قبيل الخريف وهؤلاء مخصصون فى أعمال الحفر والفلاتة مختصصون فى الأعمال الخفيفة والمتوسطة .

والواقع أن المنافس الوحيد للفلاتة هو عنصر الفلاحين المصريين وعنصر

الفلاحين المصريين غير عنصر أبناء الصعيد الذين يستوردتهم السودان كل عام .

فالفلاح المصرى يختلف عن عامل الحفريات المصرى الذى يشاهد فى السودان .

فالفلاح المصرى عبارة أطلقت فى الأصل على الطبقة المشتغلة فى الزراعة بمجهودها الجسمانى والعقلى معا بمعنى أن المشتغل فى الزراعة بالمجهود البدنى فقط لا يعتبر فلاحا زراعىا بالمعنى الصحيح كعمال الحفر والردم . وبمعنى أن المشتغل فى الزراعة بمجهود عقلى فقط يعتبر منظما للإنتاج الزراعى فى حدوده الواسعة أو المحدودة ومن هؤلاء طبقة كبار المستأجرين الزراعيين وكبار الملاك الزراعيين والموظفين الزراعيين أهليين وحكوميين والتعريف السابق للفلاح المصرى يمكن أن يطلق على كل حالة مشابهة فى مناطق مصر الوسطى ومصر العليا أى فى الصعيد وكل مديريات الوجه البحرى .

وبعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حددت الثورة الملكية الزراعية وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى . فجعلت الحد الأقصى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد الواحد وجعلت فائدة الأرض قسمة عادلة بين المالك والمزارع فان شاء المالك زرعها بنفسه وان أجرها للمزارعين فالربح مناصفة . والتكاليف العينية مناصفة أيضا كالتقاوى والسماد والمبيدات الحشرية . أما الأعمال اليدوية والحيوانية فعلى المزارع أى مقابل الأرض ويقدمها المالك من جانبه . كما أن القانون قضى بالغاء المستأجر الوسيط وجعل التعاقد مباشر بين المالك والمزارع فوفر على كليهما ربح الوسيط وجعل المستأجر من الباطن مستأجرا حقيقيا وربط بين المالك وأرضه بعد أن أصبح ملزما بمباشرتها بنفسه عن طريق الزراعة على الذمة أو الإيجار أو المزارعة .

وجعل القيمة الإيجارية ذات حد أقصى لا يتجاوز ٧ أمثال الضريبة السنوية المربوطة على الأرض ، بمعنى أن فدانا ضريته السنوية ثلاثة جنيهات يكون

الحد الأقصى لقيمته الإيجارية سنويا هو ٢١ جنيها يمكن الاتفاق على انقاصها ولا يمكن الاتفاق على زيادتها . وجعل الحد الأدنى لمدة الإيجار ثلاثة سنوات يمكن الاتفاق على زيادتها ولا يمكن الاتفاق على انقاصها .

وقد أثر هذا النظام في الفلاح المصرى فبعد أن كان مستأجرا من الباطن أصبح مستأجرا أصليا . وبعد أن كان مهددا بأمر المالك بسحب الأرض منه أصبح محميا بقانون يعطيه الحق في ثلاث سنوات على الأقل . بل وعلى المالك أن يبين أسبابا قوية اذا شاء أن يمتنع عن التجديد في نهاية المدة - وبعد أن كان يدفع إيجارا قدره خمسين جنيها أصبح يدفع أقل من النصف سنويا . وبعد أن كان الفرق بعيدا بين الفلاح وبين غالبية ملاك الاراضى ضاق هذا الفرق بعد أن أصبح الحد الأقصى للملكية ٢٠٠ فدان

وظهرت فرصة جديدة للمزارع في أن يصبح مالكا ، فكل ماصادته الثورة من أملاك أسرة محمد على وأقاربهم ويربو على ربع مليون فدان وكل ما استولت عليه الثورة بالثمن مما زاد عن ٢٠٠ فدان للفرد. وكل ما استطاعت الحكومة أن تصلحه من الاراضى البور وعلى الأخص في مديرية التحرير كل ذلك أصبح حقا للفلاح المصرى . وأصبح آلاف من الفلاحين يملكون الارض التى يزرعونها ولا زال التوزيع جاريا . ولا زال عشرات الآلاف من الفلاحين المصريين فى طريقهم لى يملكوا أراض زراعية .

ومن صفات طبقة الفلاحين انهم يرتبطون ارتباطا شديدا بموطنهم المحلى وحتى لو غيروا ذلك الموطن فالى موطن آخر مؤقت وقريب من موطنهم الأصلي حتى لا يقطعوا الصلة به .

ومن صفات الفلاح المصرى الزواج المبكر فى سن الثامنة عشرة الى العشرين وانه رب أسرة متعلق بأسرته وان الأسرة متعاونة تعاوننا تاما فى العمل . فالزوج والزوجة والابناء القادرين والبنات كل هؤلاء يؤدون أعمالا مكملة لبعضها مما يجعل جهاز الأسرة شديد التماسك . مما ينفر الفلاح المصرى من ترك موطنه المحلى أو موطنه الأصلي وترك أسرته أيضا .

والفلاح المصرى يعمل من السادسة صباحا حتى المساء وينظم أعماله
تنظيما دقيقا لا يختلف فى الصيف عنه فى الشتاء . ولما كان نظام الري بالمناوبات
والمناوبات تنظمها وزارة الاشغال المصرية تنظيما دقيقا حازما فان المزارع
غالبا ما يضطر للرى ليلا شتاء وصيفا فى فترات المناوبات . ولذلك فان الفلاح
المصرى ساهم مساهمة فعالة مع الحكومة فى تقدم الانتاج الزراعى فى مصر
وأصبح ذا ثقافة زراعية تمكنه من استيعاب كل الارشادات الزراعية والترحيب
بكل توجيه . بل ان الفلاح المصرى كثيرا ما يخصص جانبا من زراعته للتجارب
الحكومية أو ليجرب هو بنفسه فى حدود ثقافته الزراعية ومشاهداته . فهو
ينتقى أجود أنواع التقاوى من الحكومة أو من غيره أو من زراعته السابقة
ويهتم بعمليات التسميد البلدى والازوتى والفوسفاتى . وهو مؤمن تماما
بأن كل مضاعفة فى المجهود تؤدي الى مضاعفة فى الانتاج وأنه لا بد مستفيد
من كل زيادة فى الانتاج .

والجيل الشاب من الفلاحين المصريين عاصروا الثورة المصرية وشاهدوا
بأنفسهم ولمسوا الفرق واضحا فالعلاج ميسر والعلم ميسر وبالمجان والحماية
مكفولة والنشاط الاجتماعى ظهر ملموسا وبذلك تضاعفت الرابطة بينه
وبين موطنه .

وظهر أمام الكثيرين من الفلاحين الذين لم يملكوا أراضى زراعية بعد . أمل
فى أن ينالوا فى المستقبل أراض زراعية على سبيل التملك سواء من الاراضى
التي صودرت أو اشترت ولا زالت تحت التوزيع أو من الاراضى التى سيتم
استغلالها نتيجة لمشاريع الري الكبرى والتوسع فى مديرية التحرير وغيرها من
الأراضى القابلة للزراعة .

والخلاصة أن الفلاح المصرى بظروفه التى لخصناها سابقا لا يفكر فى
الهجرة الى خارج مصر وسيصعب على الحكومة المصرية فى ترغيبه فيها بعد أن
تيسرت له كل الظروف المناسبة فى وطنه وقد عرضت سوريا امتيازات مغرية

للفلاحين المصريين لكي ينتقلوا اليها للمساهمة في استغلال أراضي الجزيرة . وعرضت العراق شروطا أكثر اغراء لجذب الفلاحين المصريين للعمل فيها ، ولكن تلك العروض لم تجد اقبالا عليها ولم تأت بأية نتائج .

ولذلك فاننا اذ نبرز تلك الحقائق انما نسجلها بالنسبة للسودان لكي نوضح عن طريقها الفرق بين الفلاح المصرى وعامل الحفريات .

وحتى عامل الحفريات كما قلنا من قبل سيجد نفسه أمام برنامج طويل الأجل لانشاء السد العالى وما يعقب السد العالى من مشروعات صناعية مما يجذبه الى الشروط الأفضل أو المكان الأقرب اذا تساوت الفائدة .

وحتى الفنيين المصريين يجدون المجال أمامهم واسعا فى مصر بعد المشروعات العديدة التى قدمتها الثورة أو قررت تنفيذها ويجدون ترحيبا فى اندونيسيا والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن والكويت والبحرين وسوريا ولبنان والاردن وليبيا والمغرب الأقصى . وغالبيتهم موظفون بالحكومة المصرية وينتدبون فى حكومات تلك الأقطار ويعودون بعد فترات متفاوتة لمزاولة أعمال وظائفهم الأصلية .

ونحن اذ نذكر ذلك أيضا فانما نسجل مثالا أن وزارة الثروة المعدنية أعلنت فى مصر عن حاجتها لجيولوجيين مصريين ولا زالت تعلن ولا زالت لا تجد اقبالا . برغم توفر عدد الجيولوجيين فى مصر واشتغال الكثيرين منهم فى البلاد العربية .

وأخيرا فاننا نسجل حقيقة أخيرة وهى أن العنصر المصرى الزراعى عمليا وفنيا لا يمكن أن يهاجر الى السودان الا بناء على اتفاقات بين الحكومتين . وفى أضيق نطاق وبشروط لا تقل عما تقدمه الدول العربية الأخرى .

الخلاصة :

مما سبق يتضح أن الضرورة تدعو الى البحث عن الاسباب الحقيقية وملاقاتها . ولا شك أن دولة السودان الفتية فى حاجة الى سياسة طويلة الأجل

للاسراع بتقديم السودان وفى حاجة الى سياسة منسقة قوية للنهوض بالسودان .
وفى حاجة الى تجاهل بعض العوامل النفسية التى قد تؤدى الى التردد وبالتالى
الى تأخير تقدم السودان .

اننا نضع أمام الحكومات الوطنية القومية موجزا لما سبق مركزا فى الحقائق
الآتية :

أولا : لا بد للسودان من التوسع الزراعى فى حدود الامكانيات المائية
والأراضى القابلة للاستغلال الزراعى

ثانيا : لا بد للسودان من المحافظة على ثروته عن طريق توفير المراعى ومياه
الشرب للرعاة وللحيوانات

ثالثا : لا بد للسودان من المساهمة فى مساندة الشعوب المجاورة المضطهدة
عنصريا ودينيا .

رابعا : لا بد للسودان من حماية القومية السودانية من أن تطفى عليها
قوميات أخرى آتية من الخارج ، كالفلاتة والمسلاته (البرقو والبرنو ... الخ)

خامسا : لا بد للسودان من أن يضاعف مجهود الوطنيين فى الاستغلال
الزراعى ومضاعفة مجهود الأسرة عن طريق التطور بالنسبة للمرأة السودانية

سادسا : لا بد من تنظيم للهجرة وتوجيهها بالطريقة التى تضمن استفادة
الشعب من ورائها واستفادة الدولة أيضا .

سابعا : لا بد من حماية التربة الزراعية من العوامل المضادة كالتفتت
والملوحة والقلوية .

ثامنا : لا بد من حماية الثروة الزراعية الطبيعية والاستفادة منها كالغابات
والصمغ والقرص .

ونحن فيما يلى نوجز بعض المقترحات لتكون قاعدة للبحث :

الفصل السادس

ضمان النجاح للتوسع الزراعى

لا شك اننا قد وفينا مياه الرى فى السودان حقها من البحث ولا شك أن

التوسع الزراعى فى السودان مرتبط ارتباطا وثيقا بالنقاط الآتية .

١ - كفاية اليد العاملة الغير فنية وهذه يمكن استيرادها عن طريق الهجرة الموسمية بالقدر الذى لا يتعارض مع مصلحة المواطنين الصالحين لها وهذه تخضع فى ظروفها لقاعدة العرض والطلب .

٢ - كفاية اليد العاملة الفنية فى الزراعة . وهذه لا بد لها من استيراد عدد من الفلاحين المصريين لتدريب الوطنيين على أعمال الزراعة الكثيفة . وكما قلنا فان هجرة الفلاحين المصريين لا يمكن أن تتم الا باغراء شديدمعاونة فعالة من جانب الحكومة المصرية .

٣ - توجيه أقسام الابحاث وجهة جديدة قاعدتها مصلحة السودان وحده والخروج على القاعدة الاستعمارية للابحاث كما شرحنا ذلك من قبل .

٤ - تنوع الحاصلات الزراعية لايجاد التوازن والخروج على قاعدة المحصول الرئيسى الواحد الى عدة محاصيل رئيسية كالتوسع فى الدخان والبن والارز وقصب السكر والحبوب

٥ - تشجيع الهجرة الداخلية من الغرب والجنوب على مناطق التوسع الزراعى والحد من الهجرة المحلية الى المدن حتى تتحول الهجرة الى الاقاليم الزراعية

٦ - توزيع الفلاتة الموجودين فعلا فى السودان على مناطق التوسع الزراعى لتسكين الوطنيين من ممارسة أغلبية الأعمال الزراعية مع مضاعفة ضريبة الذقية وتعميمها على جميع الرؤوس من المهاجرين نساء ورجالا وأطفالا .

٧ - تعميم الابحاث الزراعية الأهلية لمساندة الابحاث الحكومية

٨ - تشجيع الصناعات الريفية لمضاعفة دخل الأسرة الزراعية

٩ - تشجيع الاستغلال الحيوانى داخل المشاريع الزراعية لمضاعفة دخل المزارع الوطنى وسنبعث البندين السابقين بالتفصيل فى كتابنا الثالث عن القسم الخاص بالمشاريع الزراعية .

١٠ - البدء فى تجربة التملك للمزارعين بواقع ١٥ الى ٣٠ فدان للفرد الواحد المستوفى للشروط . قد تتعدل من ٢٠ الى ٤٠ فدان فى دورة رباعية . ونرى أن يكون التملك بشروط منها : -

١ - للوطنيين

ب - للقادرين على القيام بالأعمال الزراعية بسبب الكثرة العددية لأفراد الأسرة القادرين ممارسة العمل

ح - للمزارعين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل كمزارعين فى مشروع الجزيرة أو مشروعات شرق السودان أو المشاريع الحكومية الأخرى

د - إلغاء نظام الرخصة المؤقتة فى المشاريع التى يمتلك مزارعوها كل أرض المشروع وجعلها على سبيل التملك .

هـ - جعل الحد الأقصى لثمن الفدان ٣٠ - ٤٠ جنيهًا بفوائد بسيطة ويسدد الثمن والفوائد على أقساط طويلة بين ١٥ - ٢٠ سنة . وبعد انتهاء الاقساط أو قبلها تحدد ضريبة سنوية مناسبة .

ونحن نرى أن التجربة ستنجح وأن المزارع الذى أثبت كفاءة فى الماضى سيضعف مجهوده ويزيد من إنتاجه . وأن فى ذلك ما يساعد على تطور فى نظام الأسرة بعد أن تشعر بأنها مالكة للأرض وأن لا شريك لها فى مجهودها وأن للحكومة قسطًا ثابتًا .

ولا شك أن شعور المزارع بالمسئولية واعطائه بعض الحرية فى التصرف سيدفعه الى الاعتماد على نفسه والتفكير فيما يحقق فائدته .

١١ - تخصيص نسبة ١٠ ٪ من التوسع الزراعى لشركات أجنبية تتعاقد مباشرة مع الحكومة للاستغلال الزراعى لمدة معينة بين ٢٠ ، ٢٥ سنة تؤول ممتلكاتها فى النهاية الى الحكومة وذلك لتشجيع الأساليب الزراعية الحديثة فى الإنتاج الزراعى ولتكون مدرسة لنشر الثقافة الزراعية وتدريب

الشعب تدريبا عمليا . وعلى الأخص في المحاصيل الحديثة الاستغلال في السودان كالأرز وقصب السكر والدخان والبن والجوت .

١٢ - تشجيع استغلال رؤوس الاموال الأجنبية في الزراعة وحمايتها . ووضع قانون يحكم العلاقة بين الممولين وأصحاب الرخص . وحماية حق الممول قبل صاحب الرخصة . واعطاء الممول حقا على المدة الباقية من الرخصة بموجب حكم قضائي اذا ثبت أن صاحب الرخصة قد أخل بالتعاقد . وبمعنى أوضح اعطاء الممول امتيازاً على المشروع نهايته نهاية الرخصة . وسنطرق هذا الموضوع بالتفصيل في الكتاب الثانى عند معالجة أمر تمويل المشاريع الزراعية بوجه عام .

١٣ - تثبيت الوارد من المياه الجارية للسودان على قاعدة ثابتة في حدها الأدنى حتى يتسنى رسم سياسة دقيقة للتوسع في الاستغلال الزراعى . وذلك لضمان استقرار المواطنين في مناطق النشاط الزراعى وكما قلنا فان منطقة شرق السودان في أشد الحاجة الى الثبات في كمية المياه الواردة وبالتالي في مساحة الاراضى التى تزرع سنويا . في وادى كسلا ودلتا القاش ودلتا طوكر .

١٤ - حل مشاكل المزارعين حلا عمليا طويل الأجل

الباب الثانى

نفقات الانتاج

لن نتوسع في بحث نفقات الانتاج في هذا الكتاب ، باعتبار أنها ستنال أوفر نصيب من الشرح فى مؤلفنا التالى عن القسم العام للمشاريع الزراعية ولذلك فاننا نمر سريعا على نفقات الانتاج مكتفين باظهار أثر تلك النفقات فى حالة المزارعين وارتداد الأثر الى لجنة المزارعين وبالتالي الى أصحاب المشاريع أو اداراتها والحكومة .

ومعلوم أن ارتفاع نفقات الانتاج فيما يخص ادارة المشروع يرتد صداها الى المزارعين بطريق مباشر أو غير مباشر .

فصاحب المشروع الذى يتكلف مبالغ طائلة فى الأعمال المساحية والأعمال الميكانيكية والمدنية ثم فى الوقود والصيانة والإصلاح والإدارة . لن يتنازل عن أى حق من حقوقه للمزارعين . طالما أن اللوائح والقوانين أعطته هذا الحق فعلى سبيل المثال دورة زراعية ثلاثية أحد أجزائها الثلاثة أضعف من الجزئين الآخرين . لا شك سيعطى محصولا ضعيفا . سيتأثر صاحب المشروع بضعف المحصول . ولكن المزارعين سيتأثرون أكثر من صاحب المشروع فالأرض الضعيفة ستؤثر فى صاحب المشروع بقيمة ٦٠ ٪ من إيرادات القطن . أما نفس الأرض فستؤثر فى المزارعين بقيمة ٤٠ ٪ من إيرادات القطن وبقيمة ١٠٠ ٪ من إيرادات الذرة ، فمعلوم أن تأثير محصول الذرة بالأرض الضعيفة أكثر من تأثير محصول القطن فى نفس الأرض . والمزارع الذى يصاب فى الذرة والقطن معا لا يستطيع ان يواصل السنة التالية بنفس الكفاءة التى سار عليها من قبل . والمفروض أن صاحب المشروع مطالب بسداد الأقساط للممول . والمزارع لن يجد مدافعا الا لجنة المزارعين التى لا بد أن تحاول اثبات وجودها وسيكون دافعها السخط والتبرم والحاجة .

ومن هنا نشأت فكرة الاحتياطى فى مشروع الجزيرة ولم تنشأ نفس الفكرة فى المشاريع الخصوصية الأمر الذى يجعل مشكلة مزارعى المشاريع الخصوصية مضاعفة . ففي أغسطس سنة ١٩٥٥ قامت مشكلة بين اتحاد مزارعى مشروع الجزيرة وبين الحكومة بشأن الاحتياطى ولم تظهر نفس المشكلة فى المشاريع الخصوصية لعدم وجود الاحتياطى ولكن المفهوم أن حالة المزارعين تأثرت بدرجة واحدة نتيجة انخفاض معدلات المحصول ونزول أسعار القطن وارتفاع نفقات الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة تكاليف المعيشة .

ولا شك أن الممول وصاحب الرخصة يقبلان عند صدور الترخيص أى شروط معقولة تفرضها الحكومة لصالح المزارعين . وطبيعى أن الدورة الأولى للأرض فى سنينها الثلاث أو الأربع تعطى أوفر إنتاج ويمكن استقطاع نسبة عادلة من الطرفين كاحتياطى للظروف السيئة .

فمثلا تعمل جميع الميزانيات في السنوات البكر لأرض المشروع على أساس معدل قدره خمس قناطر قطن للفدان . وصاحب المشروع هو واضع الميزانية والممول يقبل الميزانية على أساس ذلك التقدير . والمزارع بدوره يجد فائضا مناسباً على ضوء هذا التقدير .

ومعنى ذلك أن ارتفاع معدل المحصول الى ٦ قناطر أو ٧ قناطر يكون إيرادا غير منظور أو غير متوقع .

فاذا فرضنا أن المحصول ٦ قناطر . تكون الزيادة الغير متوقعة قنطاراً ثمنه احد عشر جنيهها يتكلف مصاريف لقيط ومشال ومصاريف أخرى ثلاثة جنيهات فيكون الصافي ثمانية جنيهات .

هذه الجنيهات الثمانية أرى أن يدخل منها ٤ جنيهات كاحتياطي نصفها لحساب المزارعين . فان زاد المعدل قنطاراً آخر يسرى عليه نفس النظام .

ونحن بهذا التقسيم لا نكون قد ظلمنا صاحب المشروع لمصلحة المزارع لأن المزارع يستحق ٤٠ ٪ من الاحتياطي وقد خصمنا له ٥٠ ٪ بدلا من أربعين باعتباره قد شارك في زيادة الانتاج وتكون الزيادة ١٠ ٪ في نصف القنطار. أما النصف الآخر فيقسم حسب النسبة الأصلية .

أما نصيب صاحب المشروع من الاحتياطي فانه يحفظ له للظروف السيئة وصاحب المشروع لا يقل تعرضا للظروف السيئة عن المزارع .

أما مصير الاحتياطي بوجه عام فيجب أن يتجه الى بنك التسليف الزراعي المقرر انشاؤه وذلك لكي يستغله لصالح أصحاب المشاريع والمزارعين نتيجة لتداول الاحتياطي ضمن ودائع البنك .

ومن هنا يصبح بنك التسليف الزراعي السوداني بنك اقراض وبنك ودائع في نفس الوقت ويستطيع البنك بما لديه من الودائع أن يضاعف عمليات الاقراض ويضاعف نشاطه وارباحه التي يعود جانبا منها في النهاية الى احتياطي أصحاب المشاريع والمزارعين .

والخلاصة أن نفقات الانتاج ترتبط في حركتها صعودا أو هبوطا بكل من أصحاب المشاريع والمزارعين ولكن المزارعين أكثر تأثرا من الهبوط والصعود .

وصاحب المشروع كما قلنا يتحمل وحده نفقات معينة ويتأثر بها وحده من الناحية الحسابية . ويشترك معه المزارعون في التأثير بطريق غير مباشر . ولكن هنالك نفقات مشتركة يتأثر بها كليهما كالأسمدة ومقاومة الآفات والنقل والحليج والتسويق والفرز .

كما أن المزارع ينفرد في تحمل الأثر بالنسبة للحرث والطراد والبذرة واليد العاملة والحكومة تتأثر تبعا للنتائج لارتباط إيراداتها العامة بالرسوم والضرائب المتصلة بالزراعة .

الباب الثالث

الانتاج

يردنا البحث في الانتاج الى العناصر الآتية :

الاول : الحصول على محصول عالى في المقدار والجودة

الثانى : تنوع الانتاج الزراعى

الثالث : الحصول على أفضل شروط للبيع

الفصل الاول

الحصول على أعلا محصول

فنيا واقتصاديا

سبق أن تعرضنا لبعض النواحي الفنية التى تؤثر تأثيرا فعالا في كمية محصول القطن ... فعلى سبيل المثال شرحنا بعض العوامل المؤثرة في كمية الانتاج بوجه عام . كالتربة والرى واليد العاملة والدورة الزراعية والابحاث

الزراعية والصرف . وبالنسبة لجودة الانتاج فقد شرحنا موجزا للظروف المرتبطة بأنواع القطن ودرجاته وملاءمته للأسواق العالمية .

وذكرنا القليل عن الذرة بالقدر الذى يوضح مركز الذرة فى الدورة الزراعية وعلاقة الذرة بكل من المزارع وصاحب المشروع .

وخلاصة ما ذكر عن الذرة هو أن هذا المحصول تحول من محصول رئيسى الى محصول درجة ثانية ، وأنه لم يجد اهتماما من أقسام الابحاث الزراعية فى الماضى فلم ينل أى تحسين فى الاصناف أو طرق الزراعة أو الخدمة الزراعية .

وسنبحث مركز الذرة اقتصاديا فى كتابنا الثانى ومركزه فنيا فى كتابنا الثالث عن المشاريع الزراعية والزراعة المطرية .

ومثل الذرة مثل جميع المحاصيل الزراعية الأخرى التى نالت اهمالا مقصودا أو دعت اليه سياسة الاهتمام بالقطن وحده . ومن تلك المحاصيل الزراعية التى لم تنل اهتماما يليق بمكانتها بين اقتصاديات السودان : الفول السودانى - السمسم - الدخن - الفول المصرى والقمح والشعير والخضروات والفاكهة والبصل .

الفصل الثانى

تنوع الانتاج الزراعى

وليس المقصود بالتنوع مجرد زيادة المحاصيل الزراعية من الناحية العددية بل أن نظرية التنوع تكون أقرب الى الدقة لو عالجنها من ثلاثة نواحي :

أولا : التنوع فى المحصول الرئيسى وهذا يؤدى الى انتقال أسماء لمحاصيل زراعية من الصف الخلفى الى الصف الأمامى . ويؤدى كذلك الى بروز محاصيل فى مراكز رئيسية دون أن يسبق لها وجود بين محاصيل السودان الأساسية أو الثانوية .

ومن أمثلة القسم الأول القمح - الذرة - الشعير - والفول السوداني -
والسمسم والفواكه الناجحة نسبيا بالسودان . كالمانجو والنخيل والأناناس
والموز والباباي والموالح .

ومن أمثلة القسم الثانى الأرز وقصب السكر والتبغ والبن والجوت .
ومن السهل القول بأن التنوع يمكن أن يتم على أساس اقليمى تبعاً لظروف
كل منطقة . كما أن المحاصيل الرئيسية قد تتعدد وتتكافأ في منطقة واحدة .

ثانيا : التنوع من حيث كفاءة وكفاية اليد العاملة الوطنية وكفاءة الآلات
على الحلول محل العجز في اليد العاملة الوطنية حماية للدخل القومى وتدعيما
للميزان الحسابى ومساهمة في حل مشاكل الهجرة داخليا وخارجيا .

ثالثا : التنوع حسب سياسة الاكتفاء الذاتى زراعيًا واقتصاديًا . وذلك
بتقدير الاستهلاك المحلى وتوفيره من داخل السودان . وبعد ذلك البحث عن
حاجة الاسواق الخارجية للمحاصيل الغذائية الممكن التوسع فيها في السودان
أو الحد من انتاجها ورسم سياسة ثابتة للاستفادة من النتائج .

وكما قلنا من قبل يجب تنسيق السياسة الزراعية للسودان حسب الظروف
المحلية والعالمية واخضاع الانتاج الزراعى في السودان لقاعدتى العرض والطلب
داخليا وخارجيا . ورسم سياسة موحدة بين السودان ومصر لكى تستفيد
الدولتان كل منهما من فائض الاخرى ولكى يأمنّا معا المنافسة الخارجية ولكى
لا يؤدى تنافسهما فى الانتاج الى انخفاض أسعار المحاصيل التى يشتركان معا
فى تصديرها الى الخارج .

الفصل الثالث

البيع

١ - القطن

ذكرنا من قبل أن سياسة بيع قطن السودان تأسست على نظام احتكارى
بريطانى . سواء فى نوع الانتاج أو درجته أو أسواقه فى الخارج .

ولا زلنا نعانى من آثار تلك السياسة حتى الآن .

فأصناف القطن فى حاجة الى تنوع يفتح له أكبر عدد من الاسواق العالمية والدرجات فى حاجة الى تنوع يفتح لها أكبر نسبة من المغازل التى تعمل فى مختلف الرتب بين العالية والمتوسطة والواطية . والأسواق الخارجية فى حاجة الى نظام بيع يتمشى مع السرعة التى يتم بها بيع القطن من المصدر للمستورد ومن المستورد للغزال ومن الغزال للنساج .

بيع القطن

وسنكتفى هنا بشرح بعض مواضع الضعف فى سياسة بيع القطن وما نرى من مقترحات لعلاجها .

المعروف أن عملية بيع القطن عملية تجارية تتم بعقد . والعقود التجارية على العموم تختلف عن العقود المدنية . فالتعامل التجارى يحتاج الى السرعة والثقة .

أما السرعة فلا أن التعامل التجارى لا يتم عادة بين المنتج والمستهلك بل أن هنالك وكلاء للمنتج ووكلاء للمستهلك ووسطاء بين هؤلاء وهؤلاء والوسطاء قد يعملون بالعمولة وقد يكونون تجارا يتحملون المخاطر الناشئة عن الصعود والهبوط . وقد تمر السلعة على عشرات من المؤسسات التجارية والصناعية حتى تصل مرحلة الاستهلاك ومن أمثلتها القطن .

فالأصل فى القطن أن يكون صالحا للشراء قبل أن يكون صالحا للبيع بمعنى أنه لا يكفى وجود القطن الخام مخلوجا ومكبوسا ومنقولاً لميناء التصدير ومعدا للبيع حتى يجد المشتري . بل من الضرورى أن يقابل ذلك طلب عليه .

والطلب على القطن الخام لا يأتى مباشرة من المشتري سواء كان مصدرا أو مستوردا بل ان المصدر لا بد أن يجد مستوردا فى الخارج والمستورد لا بد أن يجد مشتريا للقطن الخام من بين مصانع الغزل فى البلاد الخارجية عن مناطق الانتاج ومصانع الغزل قبل أن تشتري القطن الخام لا بد أن تجد

مشتريا لغزلها من بين أصحاب مصانع النسيج سواء كانوا فى نفس الدولة التى يصنع فيها الغزل أو فى دولة أخرى . وأصحاب مصانع النسيج قبل أن يتعاقدوا على شراء خيوط الغزل لا بد أن يرتبطوا مع من يشتري منهم المنسوجات سواء كانوا بدورهم داخل الدولة المنتجة للمنسوجات أو خارجها .

ولو أننا أعدنا سرد تلك الدورة مبتدئين من المستهلك للمنسوجات لوجدنا نفسنا فى دورة عكسية أساسها المستهلك .

ومستهلك المنسوجات القطنية لا يوجد فى دولة واحدة بل يوجد فى عدد من الدول وتحكم طلب المستهلك على المنسوجات عدة عوامل رئيسية أهمها :
أ - وجود اتفاقيات تجارية واتفاقيات دفع بين دولة المستهلك وبين الدولة المنتجة للمنسوجات وعلى ضوء مثل تلك الاتفاقيات تتحدد حصة الدولة المستهلكة من المنسوجات

ب - على ضوء تلك الحصة يمكن تقدير كمية الطلب وكمية المعروض وعلى ضوء النتائج يتحدد الثمن .

ج - من واقع الثمن التقريبي للبيع للمستهلك يحدد تجار الجملة فى الداخل طلباتهم ويقوم تجار الوارد فى الدولة المستهلكة للمنسوجات بتحديد الكمية بعرض الثمن مضافا اليه أرباحهم ومصاريفهم ويتصلون فى هذا الشأن بتجار الصادر فى الدولة المنتجة للمنسوجات وهؤلاء يضيفون بدورهم أرباحهم ومصاريفهم ويحصرّون الطلبات الواردة عليهم من تجار الدول المستوردة ويقدمون طلباتهم لمصانع النسيج . ومصانع النسيج بالتالى تقدر مصاريفها وأرباحها وتطلب بالثمن النهائى كميات الغزل اللازمة من الغزالين . والغزالون أيضا يكررون عملية احتساب الربح والمصاريف ويلجئون لتجار الوارد أو بورصة الغزل أو الخام وهؤلاء يقدمون طلباتهم بعد اضافة الربح والمصاريف الى تجار الصادر للقطن الخام فى مناطق انتاجه ، وتجار الصادر هم العمود الفقري لتصريف القطن الخام .

وهم الذين احتكروا تجارة القطن فى السودان فى الفترة الماضية لأنهم

تخطوا جميع الخطوات السابقة وتعاملوا مباشرة مع هيئة الغزالين فى لانكشاير
أو لجنة شراء القطن البريطانية .

وبذلك فإن البيع لم يكن يتم بصورة مناسبة لقاعدة العرض والطلب بل
كان البيع بالممارسة وكان المستهلك هو الغارم فى ذلك النظام . وقد بدأت
سياسة جديدة للبيع فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ أساسها البيع بالمزاد العلنى . وجاء
التعبير فى النظام مظهرىا لا حقيقيا .

لأن المزاد العلنى لا يتلاءم مع السرعة المطلوبة لانهاء الصفقة على أساس
الدورة التى ذكرناها من قبل . وبذلك فإن المزايد الذى لا يضمن رسو المزاد عليه
بالسر الذى يتلاءم مع الطلب لا يمكن أن يضع نفسه فى مركز غير معروفة
تتأجه فاما أن ينصرف الى سوق تمتاز بالسرعة والدقة واما أن يدخل المزاد
وهو ينتظر أسعارا أقل من الأسعار الحقيقية امعانا منه فى الاحتياط ضد النزول
فى الفترة ما بين الشراء والبيع .

ولم يكن لدى السودان رصيد يذكر من العملة الأجنبية فاكسب المزايد
من جديد نفس الصفة الاحتكارية وتعذر بيع قطن السودان لغير تجار بريطانيين
وخرج البريطانيون من باب وعادوا من باب آخر . أسموه المزاد العلنى .

وكما قلنا من قبل كثرت الرتب العالية للقطن واستقر السودان على انتاج
صنف واحد من القطن الطويل التيلة وهو الساكل وبذلك فإن الراغبين فيه
هم الغزالون الذين من أجلهم سارت الادارة البريطانية فى تركيزه وانتاجه
وبذلك فإن الغزالين الذين يصلح لهم درجات واطية من نفس القطن أو أصناف
أخرى من الطويل التيلة امتنع عليهم الدخول فى المزايدات .

هذا وقد لوحظ أن السعر الأساسى فى المبدأ كان أعلا من مستوى
الأسعار العالمية وان صعوبات من أخذ العينات وتسليمها وطريقة التحكيم
قامت فى وجه أى راغب جديد فى الدخول فى سوق القطن .

فاذا قلنا ان السياسة القائمة لا زالت مرتبطة بالسياسة المرسومة من قبل فاننا نؤكد ذلك بالفرق الواضح بين أسعار القطن المصرى الطويل التيلة وبين أسعار القطن السودانى الطويل التيلة . فالفرق واضح كما ذكرنا ذلك من قبل . ونحن اذا عدنا الى مناقشة عيوب البيع بالمزاد العلنى فانما نضع أنفسنا فى بحث لا ينتهى ونحن نؤكد من جديد أن البيع بالمزاد العلنى ليس فى مصلحة السودان ولا فى مصلحة المنتجين للقطن السودانى .

ولا شك أن لبريطانيا حكمتها فى إعادة فتح بورصة ليفربول بل أن إعادة فتح بورصة ليفربول كان أحد الوعود التى قطعها على نفسه حزب المحافظين قبل الانتخابات السابقة على الانتخابات الأخيرة . واكتفت حكومة الثورة فى مصر بأن قطعت على نفسها وعدا ونفذته بأن أعادت فتح بورصة العقود فى الاسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ بعد أن أعادت الثقة الى مركز القطن المصرى وأوجدت التوازن فى الأسعار وضمنت خضوع الثمن للعرض والطلب الحقيقيين

الخروج على قاعدة المزاد

نحن نؤيد ونلح فى خروج بيع القطن السودانى عن قاعدة المزاد ونراها معقدة وبطيئة وغير متمشية مع روح التعامل فى القطن الخام والغزل والمنسوجات . والسودان ينتج سنويا من القطن حوالى ٢ مليون قنطار منها حوالى المليون ونصف المليون من قطن الساكل الطويل التيلة .

وهذا القدر من المحصول يحتاج الى تصريف حتى لا يتراكم جانب منه لعام أو لأعوام تالية .

فبينما مصر صرفت أقطانها لسنة ١٩٥٤ وما قبلها لا زال لدى السودان قدرا كبيرا من مخزونه وبينما مصر صرفت ٦٥ ٪ من محصول سنة ١٩٥٥ رغم أن المحصول التالى باقى عليه أكثر من نصف السنة الزراعية قبل أن يظهر فى الأسواق . نجد أن القطن المخزون لدى السودان من سنة ٥٤ ، ١٩٥٥ سيؤثر

حتما فى تصريف القطن الجارى لقيطه (جنيه) ابتداء من يناير سنة ١٩٥٦ .
ومعلوم أن القطن الساكل فى المشاريع الزراعية على النيل وفروعه يبدأ
جنيه فى يناير ويستمر لغاية ابريل .

ونحن نقترح البورصة كقاعدة لبيع القطن السودانى .

أو بمعنى آخر نقترح بيع القطن السودانى على أساس نظام العقود أى
الكوتتراتات .

ونحن ندرك أن افتتاح بورصة للعقود فى السودان لا يجد استحالة وانما
يجد صعوبات جمة . فمن الصعوبات التى تواجه انشاء بورصة فى الوقت
الحاضر ما يأتى :

١ - عدم وجود الوطنيين المدربين على رقابة البورصات حتى تطمئن
الدولة على سلامة التعامل وبعد السماسرة والتجار عن الاتفاقات الغير مشروعة
أو تحويل أهدافها الى عملية مضاربة على المكشوف .

٢ - عدم وجود توازن فى المعروض بين تجار الداخل فمشروع الجزيرة
يملك أكبر كمية من القطن الطويل التيلة والحكومة تملك الكمية التالية له
وبعد ذلك ذلك يملك خمسة من البيوتات الزراعية والتجارية غالبية المتبقى من
القطن ومعنى ذلك أن امتناع أحد العناصر الثلاثة يؤثر فى السوق ودخول أحد
تلك العناصر بائعا بكمية كبيرة يؤثر عكسيا فى السوق الأمر الذى يحتاج الى
قوانين لتنظيم وتطبيق هذه القوانين

٣ - معروف أن عمليات البيع والشراء فى البورصة لا تتم عن طريق البائع
أو المشتري وانما تتم عن طريق سماسرة يختارون اختيارا دقيقا بمعرفة قومسيون
البورصة ويشترط فيهم شروطا مالية كأمين نقدى ٣٠ ألف جنيه مثلا وكسمعة
حسنة وخبرة سابقة لمدة طويلة

٤ - معروف أن حركة المضاربة فى البورصة يقوم بها المياومون
وذلك لتنشيط التعامل على ألا تمتد المضاربة الى خارج نطاق المياومين
ويشروط يلتزم المياومون بالمضاربة فى حدودها .

٥ - معلوم أن المشتري في البورصة يجب أن يضعوا تحت تصرف السماسرة نسبة مئوية من قيمة العقود ويدفعون باقى القيمة عند استلام القطن في الموعد المحدد للعقد وفي الحالة الأولى يجب أن يكون لدى المشتري رصيда من العملة الأجنبية قابلا للتحويل أو رصيда من العملة الوطنية وكلا النوعين لا بد أن يكون بجانبه رصيда آخر يكفى للتغطية في حالة نزول الأسعار ودفع الغطاء يقتضى السرعة والا اضطر السماسر لتصفية موقف العميل قبل أن تزيد الخسائر عن قيمة التأمين .

ومعلوم حتى الآن أن السودان ليس له رصيда كاف من العملة الأجنبية الأمر الذى يجعل الاقبال على العقود فى أضيق الحدود ويجعل درجة الطلب محاطة بالغموض .

وخلاصة ما سبق أن انشاء بورصة مستقلة للسودان أمر مرغوب فيه ولكنه متعذر التنفيذ فى المدة القصيرة .

أما المجازفة بتنفيذه فمعناه الدخول فى تجربة يحتمل لها النجاح ويحتمل لها الفشل وضرر الفشل أضعاف الفائدة المنتظرة من النجاح .

وفى الحالين سيندفع الى بورصة السودان عدد من الأجانب المحترفين فى فن البورصات وسيكون العنصر الوطنى - علاوة على عدم خبرته - أقلية ضئيلة بالنسبة للعنصر الأجنبى . وسيكون من السهل أن يتحكم هذا العنصر الأجنبى الغالب فى توجيه سياسة البورصة توجيهها فى صالح المستوردين والمضاربين وفى غير صالح المنتجين والوطنيين .

ونحن مع تأييدنا لفكرة انشاء بورصة للعقود فى السودان نرى أن اقتراحا وسط قد يحقق الغاية ويضمن لبورصة السودان عند انشائها النجاح .

الحل الاصلح

هو العودة مؤقتا لادراج عقد خاص لقطن الساكل السودانى ضمن عقود بورصة الاسكندرية . فمن المعلوم أن بورصة الاسكندرية تتعامل على عقود

طويلة التيلة أساسها رتبة جود تو فولى جود . وعقود متوسطة التيلة أساسها رتبة جود . ولسوق البضاعة الحاضرة علاوات فوق وتحت العقد المرتبط بها والعلاوة تختلف حسب الصنف وحسب الدرجة (الرتبة)

ونحن اذ نشير بهذا الرأى بصفة عامة نعلم أنه مجرد رأى والرأى قابل للنقد بالتأييد أو الاعتراض . ولكننا نسجل هذا الرأى فى هذا المؤلف ولا ندرى من أين يأتى التأييد أو الاعتراض فللاقتراح طرفين أحدهما مصر والآخر السودان وكلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر فى السياسة القطنية وعلى الأخص بالنسبة للقطن الطويل التيلة .

وقد سبق أن ذكرنا ضرورة تنسيق السياسة الزراعية فى أكثر من ناحية وأوضحنا الأسباب . ومن بين التنسيق سياسة بيع القطن .

ونحن نرجو أن تسود الفكرة العملية وأن يكون الأمر الواقع هو طريقنا الى البحث .

فالبورصة مؤسسة تكاد تكون عالمية واشتراك السودان فى بورصة الاسكندرية أمر منفعتة ترتد اليه وحده ولا أعتقد أن مصر يصيبها أى نفع على الإطلاق ولذلك فإن بحث هذا الاقتراح له اتجاهين :

الأول : صلاحيته من حيث المبدأ

الثانى : صعوبته من ناحية التنفيذ .

أما صلاحيته من حيث المبدأ فنرى فائدته على الأسس الآتية :

أولا : التغلب على مساوئ البيع بالممارسة أو بالمزاد على السواء

ثانيا : الاعلان والدعاية للقطن السودانى فى بورصة عالمية .

ثالثا : تمكين المزارع من البيع الآجل أى بيع الكوتتراتات لتغطية نفقات الانتاج وضمان حد أدنى يرتضيه كشم لأقطانه منذ تاريخ البيع حتى تاريخ التسليم بفرض ان القطن قد تم لقيطه (جنيه)

رابعا : تمكين المزارع من بيع جانب من قطنه كوتراتات قبل اللقيط لكى
يضمن سعرا يعتقد مناسباً ويحدد به مركزه المالى .

خامسا : تدريب الوطنيين المنتجين على التعامل فى بورصة العقود بصفة
تدريبية وضمان ابتعاد المنتجين والهواه عن المضاربة طمعا فى أرباح خيالية .
هذا وفى بعد المسافة عن مركز البورصة (فى الاسكندرية) مما يقلل من خطورة
انشغال فئة من الوطنيين بالمضاربة .

سادسا

سادسا : تمثيل الحكومة السودانية بمندوب لها فى بورصة الاسكندرية
لمراقبة حركة التعامل على عقود القطن السودانى ويكون له الحق فى ايقاف
التعامل على عقود قطن السودان أو تقرير حد أدنى أو اعلان استعداد الحكومة
للشراء بسعر معين . أو تحديد نسبة الصعود أو الهبوط . وعلى العموم
يكون له اختصاصات محددة لحماية مركز القطن السودانى .

سابعا : يكون للحكومة السودانية فى بورصة الاسكندرية بعثة من
الوطنيين للتدرب على أعمال مراقبة البورصات حتى يكون لدى الحكومة
عددا كافيا منهم عندما تقرر انشاء بورصة مستقلة .

يفتح الباب للسودانيين للتمرين فى بورصة الاسكندرية على وظائف
الجلاب والمياوم ، ومن هؤلاء يتكون فيما بعد جهاز السماسرة والمياومين فى
بورصة السودان .

تاسعا : يرسل بعثة من الوطنيين للتمرن على فرز القطن فى ميناء البصل
بالاسكندرية وعلى عمليات التحكيم .

عاشرا : ينظم الاتصال المباشر بين البيوتات التجارية فى داخل السودان
وبين بورصة الاسكندرية وبين وزارة المالية فى الخرطوم ومندوب الحكومة
السودانية فى بورصة الاسكندرية وبين البيوت التجارية والسماسرة فى

الاسكندرية . والاتصال في ذاته أمر ميسور بزيادة خطوط تليفونية وتلغرافية مباشرة بين الخرطوم والاسكندرية وبين الخرطوم وبورسودان وبين بورسودان والاسكندرية .

أحد عشر : تنظيم الحكومتان تسوية العملة بالنسبة لعقود قطن السودان وتسوية نظام الدفعة والضرائب . . . الخ .

صعوبة التنفيذ

لا يأتي الكلام عن التنفيذ من حيث تيسره أو صعوبته الا اذا كان المبدأ قد نال القبول .

ولذلك فان الحديث عن الصعوبة أمر يمكن التغلب عليه اذا تحددت العناصر التي تكون الصعوبات في طريق التنفيذ . ويمكن القيام بالتجربة والبدء بعقد الساكل دون الامريكى . وتوسيع مدة الاستحقاق الى ٣ شهور بدل ٢ ونحن نعتقد أن لجنة مشتركة من الجانبين لا بد أن تجد حلا يتفق وصالح الطرفين .

الخلاصة :

اننا نقترح أن تصدر الحكومة من الان قانونا بانشاء بورصة في السودان . وأن تقرر في نفس الوقت افتتاح البورصة في أول يناير سنة ١٩٦٠ . وأن تمضى فورا في الاستعداد لها عن طريق تدريب الوطنيين على الأسس التي شرحناها من قبل . ونرجو أن يترث بعض الذين ينظرون الى البورصة على أنها وسيلة للاستفادة الفردية . ويكفى أن نشير الى أن مصر اضطرت لقفل البورصة أكثر من مرة . وان حكومة الثورة أغلقت البورصة سنة ١٩٥٢ وأمضت ثلاث سنوات كاملة في الاستعداد لفتحها من جديد . وأنها رغم ذلك اضطرت للتدخل أكثر من مرة للحد من التلاعب أو الاتفاقات الغير مشروعة .

ونحن نسجل تلك الخلاصة مخلصين في النصح وتاركيين الحكم للتاريخ .

المبحث العاشر

تقويم المشاريع الزراعية

عندما نتكلم عن تقويم المشاريع الزراعية . فانما نقصد بالتقويم التمويل للتأسيس والتمويل للإنتاج . وتقصد أيضا المشاريع الخصوصية دون مشروع الجزيرة والمشاريع الحكومية .

وهناك فرق بين التمويل والتسليف . فالممول شريك في المحصول أو شريك في الأرباح . أما المقرض أى مصدر التسليف فهو مجرد دائن يقبل الاقراض بفائدة سنوية ثابتة .

الباب الاول

التمويل الزراعى

والأصل فى الممول أن يظل شريكا لعدة سنوات متفق عليها قد تكون خمس سنوات وقد تكون مدة الترخيص كاملة وقدرها خمسة عشر سنة والأصل أن الممول ينظر الى عدة اعتبارات قبل التعاقد على التمويل .

وهذه الاعتبارات تتلخص فيما يأتى :

أولا : مركز القطن اقتصاديا وفنيا

ثانيا : عدد ومساحة المشاريع المصرح بها فى الموسم

ثالثا : كفاءة المشروع فنيا واقتصاديا

رابعا : كفاءة صاحب الرخصة اقتصاديا

خامسا : حماية الحكومة لرؤوس الأموال الأجنبية .

سادسا : التسليف الزراعى

الفصل الاول

مركز القطن اقتصاديا وفنيا

ارتبط نشاط التمويل في الفترة الزمنية الثالثة بأسعار القطن . وقبل سنة ١٩٤٨ كان التمويل في أضيق نطاق وكان الاقراض البنكي هو مظهر التمويل بالنسبة للمشاريع القائمة في ذلك الحين .

وكما سبق أن قلنا كانت الادارة البريطانية أهلية أو حكومة هي المسيطرة على طريقة البيع . وكان سعر القنطار من قطن الساكل (الطويل التيلة) من أرفع الدرجات بين ٢٤٠ و ٣٠٠ قرش للقنطار .

وكان الوعي الاقتصادي في السودان مكبوتا . وبالرغم من ذلك فقد استطاعت احدى الشركات الوطنية أن تخرج على الحصار الاحتكاري المضروب حول بيع القطن السوداني .

والشركة المعنية بذلك هي شركة يونس التي انتهت منذ سنوات قلائل الى شركتي أبو العلا وعبد المنعم محمد . خرجت الشركة المذكورة على قاعدة التسليم بالبيع الاحتكاري . وبحث عن مشتري للقطن السوداني . ولم تجد المشتري الا في بريطانيا للاسباب الفنية التي ذكرناها من قبل . وبالرغم من أن المشتري كان مؤسسة بريطانية الا أن الصفقة تمت بحوالي ثمانية جنيهاً للقنطار . وحاولت الادارة البريطانية الاعتراض فلم تجد لها سنداً قانونياً سابقاً باعتبار أن القطن المباع كان من انتاج المشاريع الخصوصية . وجرت السياسة على اعتبار أقطان الجزيرة في مستوى تجاري أعلا من قطن المشاريع الخصوصية ومعنى هذا أن أقطان الجزيرة كان من الممكن أن تباع بسعر أعلا من ثمانية جنيهاً ولكنها بيعت فقط بأسعار أقصاها ثلاثة جنيهاً .

وهكذا بدأت الادارة البريطانية تحس باقتضاح سياستها القطنية . وبدأت بالتالي تعدل من سياستها في البيع . وكانت بورصة عقود الاسكندرية

قد افتتحت وبدأت الأسعار العالمية تجد طريقها الى الاذاعات والصحف الأمر الذى أخرج القطن نسبيا من السيطرة البريطانية .

ولازم التطورات السابقة نشاط فى طلبات الترخيص بمشاريع زراعية وصاحبه نشاط فى التمويل أساسه اتجاه الأسعار نحو الارتفاع وكان فائض المزارع كبيرا نسبيا وفائض صاحب الرخصة كبيرا أيضا ولذلك فإن شروط التمويل على قبولها للنقد كانت مقبولة من جانب أصحاب المشاريع .

وكما قلنا من قبل كان استلام القطن الناتج من كل المشروع أول شرط من شروط التمويل . وكان القطن المسلم شاملا لنصيب صاحب المشروع ونصيب المزارعين .

وكان استلام القطن ويبيعه من جانب الممول يعطيه الحق فى عمولة بيع ما بين ١٠ الى ١٥ ٪ سنويا بصرف النظر عن مدة التشغيل .

وكان المزارع لا يتحمل سوى ٦ ٪ على نصيبه . والفرق يتحمله صاحب المشروع من نصيبه وبذلك تكاد تصل عمولة بيع قطن صاحب المشروع الى ٢٠ ٪ .

وكان صاحب الرخصة يلتزم عند التعاقد بالشروط السابقة مدة تختلف حسب الظروف .

فهناك نظام يقضى باستمرار العقد للمدة المنصوص عليها كاملة. سواء سدد صاحب المشروع مبلغ التمويل فى المدة المحددة أو فى أقل منها والأصل فى مبلغ التمويل انه يحجز تدريجيا من صافى نصيب صاحب المشروع فى الايراد بعد استبعاد عمولة بيع القطن المتفق عليها وفرق العمولة بالنسبة للمزارع .

ونظام آخر كان يقضى باستمرار العقد السابق مدة بقاء رأس المال الأصلى. وبعد ذلك يتحول التمويل الى تمويل دورى للنتاج فقط وبذلك تنزل العمولة الى ٨ ٪ من ثمن القطن الناتج جميعه .

ونظام ثالث استحدث منذ سنوات قلائل على أساس التمويل للانشاء
والادارة فى مقابل نصف الايراد بعد خصم مصاريف الانتاج .

ونظام رابع استحدث فى العام الماضى أساسه اقتضاء عمولة بيع مناسبة ثم
خصم نسبة مئوية مقابل استهلاك الآلات والمباني والانشاءات تعود للممول ثم
قسمه صافى الربح مناصفة

وهكذا نجد مشكلة التمويل من الشركات والهيئات للمشاريع الخصوصية
فى تطور مستمر قاعدته حرص الممول على الاشتراك فى الادارة وحرصه على
أكبر قسط من الفائدة فى السنين البكر الاولى للمشروع .

والتمويل بهذه الطريقة لا يحمل معنى التعسف . بل يحمل معنى الحذر
والحيطة . وصاحب المشروع فى ظروف الانخفاض فى الأسعار لا يملك الا
القبول وهو مطمئن على أنه سيستفيد فى السنوات البكر فائدة - وان كانت
بسيطة - الا أنها خير من العجز عن فتح المشروع .

أما بعد السنوات البكر فان الممول يكون قد استوفى الجزء الأكبر من
رأس ماله ويصبح فى مركز أدعى الى الاطمئنان من حيث الوفاء بباقى المتخلف
من رأس المال . ويكون فى نفس الوقت قد اقتضى عمولة تزيد عن هذا المتخلف
وبذلك فالمشكلة تواجه صاحب المشروع أكثر مما تواجه الممول فى السنوات
التالية لانتهاى الدورة الاولى أى انتهاء الدورة الخام أو البكر .

وتطورات شروط التمويل لازمت بالتأكيد تطورات أسعار القطن فى
السنوات الأخيرة .

والتمويل يتأثر بالسوق المحلى للقطن أكثر من تأثره بالسوق العالمية . فان
السودان تعرض لضغط اقتصادى فى سنة ١٩٥٤ فى شكل امتناع عن الشراء
من جانب انجلترا . وتعللت انجلترا بأن امتناعها عن الشراء هو أثر لتوقف
الكثير من مصانع الغزل فى لانكشاير عن العمل . كنتيجة لقلّة التصريف .

ونحن لا نقر هذا التعليل كليا . ويكفى للرد على ذلك ان بريطانيا عادت في سنة ١٩٥٥ الى ما يقرب من طاقتها الشرائية للقطن السودانى .

وشرحنا السابق لتطورات التمويل لا ينصب الا على الممولين كأفراد أو شركات وغالبية هؤلاء يرتكزون كما قلنا من قبل . على اعتمادات من البنوك فى شكل قروض يدفعون عنها نسبة مئوية والبنوك هى الممول الأصيـل للمشاريع الزراعية . هذا فى أكثر نسبة من التمويل .

والبنوك لا تركز فى نظرتها للتمويل على قاعدة أسعار القطن فحسب بل أن البنوك التى باشرت فى الماضى عمليات الاقراض للتمويل كانت تضيف الى الاعتبارات التى نحن بصددھا اعتبارات أخرى منها تمشى سياستها فى التمويل مع الاتجاهات الاقتصادية البريطانية نحو السودان . منها الشد والجذب والتضييق والضغط والافراط ...

والخلاصة ان الثقة المالية كانت أساس اقبال البنوك على اقراض الممولين لتكملة رؤوس الأموال المستغلة فى التمويل .

والثقة المالية كانت اما موحى بها من الخارج . أو مستقاة من مظاهر داخلية أو نتيجة لتنبؤات مستقبلية .

وفى سنة ١٩٥٥ زاد عدد المصرح به من المشاريع الخصوصية زيادة كبيرة فى وقت لم يتعد سعر القنطار من القطن الطويل الثيلة محليا أكثر من ١٢ جنيه مصرى لأعلا الدرجات . وبذلك فان البنوك ومن ورائها مؤسسات التمويل الأخرى عدلت شروط التمويل . ووضعت شروطا جديدة جاءت أقرب الى التهرب من التمويل وسنبحث ذلك فى الفصل الرابع .

الفصل الثانى

عدد ومساحة المشاريع المرخص بها

يرتبط عدد ومساحة المشاريع بسياسة التمويل ارتباطا وثيقا . فعدد

المشاريع اذا زاد عن حد معين زادت معه عمليات التعاقد على الطلبات والوابورات والجرارات (التراكورات) وكانت الشركات المنتجة ولا زالت شبه احتكارية . نظرا لسابق تعاملها في السودان . وكلها كانت بريطانية المصدر في الفترات الزمنية السابقة . وكان تداولها في السوق في الغالب عن طريق شركات بريطانية أيضا .

وكانت بريطانيا هي المشتري الوحيد لقطن السودان وبذلك فقد تحكمت في طريقة دفع ثمن القطن وكانت آلات الزراعة لها نسبة ملموسة في واردات السودان من بريطانيا .

وبذلك فان زيادة عدد المشاريع المصرح بها . يزيد من الطلب على تلك الآلات فتتجه أسعارها الى الارتفاع من جهة ولا تكفى البضاعة الحاضرة للوفاء بالطلب ويعتمد البائعون الى التعاقد على التسليم الآجل . أى بعد فترة من ٣ الى ٦ شهور من تاريخ التعاقد . وقد يأتى موعد التسليم في وقت تتوقف فيه حركة المواصلات أو حركة العمل في الخريف وبذلك يتأجل افتتاح المشروع سنة زراعية أخرى ، اذ المفروض أن تكون الوابورات على الخصوص جاهزة للعمل قبل شهر أغسطس . والمفروض أن تبدأ الجرارات عمليات الحرث والطراد قبل ذلك بشهور .

لذلك فان ارتباط الممول بالتمويل وتأجيل الاستفادة من هذا التمويل مما يضعه الممول موضع الاعتبار وقد يؤدي الى تأجيل التعاقد اذا لم يكن متأكدا من وجود مستلزمات تشغيل المشروع في أقرب موسم زراعى .

ومعلوم ان الحفريات الخاصة بالترع والجنايات وأبو عشرينات كلها تتم عن طريق عمال مرحلين وان العامل المرحل يتعاقد على فترة متوسطها ستة شهور . ويؤدي أعمالا متوسطها خمسة شهور . وان نقص المدة عن ذلك يؤدي الى رفع الأجر .

وبذلك فان التعاقد على عمال الحفريات يبدأ من اكتوبر ونوفمبر . ويبدأ

بالتالى ورود العمال من ديسمبر وتأخير شهر أو شهرين اما أن يزيد من الأجر وبالتالي تكاليف الحفريات . واما ألا تأتى زيادة الأجور بنتيجة ويتعطل اتمام الحفريات ويتعطل تبعا لذلك افتتاح المشروع سنة زراعية أخرى . ويتعطل بالتبعية رأس المال الذى أنفقه الممول على العمليات الجزئية التى تمت ويتعطل باقى رأس المال عن الربح بسبب عدم امكان الممول توجيهه فى ناحية أخرى باعتباره محجوزا لحساب اتمام التمويل .

ومفهوم أن زيادة عدد المشاريع يتبعه زيادة فى عدد عقود العمل وان اتساع المشاريع معناه زيادة فى الطلب على العمال وأجور العمال خاضعة لقاعدة العرض والطلب الأمر الذى يدخل فى اعتبار الممول عند بحث مسألة التمويل .

الفصل الثالث

كفاءة المشروع فنيا واقتصاديا

من ضمن الاعتبارات الهامة التى يبحثها الممول كفاءة المشروع من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

فمن الناحية الفنية لا زالت الكفاءة مرتبطة بإنتاج محصول القطن ونادر جدا من المشاريع الخصوصية غير القطنية ما يمول كليا أو جزئيا كالسمسم والفول السودانى والحمص والذرة .

ولا زالت كفاءة المشروع الزراعى بالنسبة للممول مرتبطة بمشاريع الرى من النيل ولذلك فان تفكير الممول يتجه الى معرفة لأى مدى يمكنه الاستفادة من وراء القطن وعلى الأخص لأن الشرط الأول للتمويل هو حصول الممول على عمولة بيع القطن الناتج . وفى حالات أخرى يضاف شرط الحلج اذا كان لدى الممول محلجا يملكه أو يديره وفى هذه الحالة يضمن الممول تشغيل محلجه حتى لو مر القطن فى طريقه الى محلج الممول على عدد من المحاليج الأخرى ومهما كانت أجور النقل مرتفعة أو مضاعفة . وكثيرا ما تنقل أقطان منطقة سنار

لكى يتم حلجها فى منطقة كوستى وبالمثل كثيرا ما تنقل أقطان منطقة كوستى وأعالى النيل الى حيث يتم حلجها فى سنار وكثيرا ما تساءلنا لماذا لا يتبادل الممولون وأصحاب المحالج اتفاقيات تقرر مبدأ المقاصة بينهما فى الحليج . ولماذا لا يتمسك أصحاب المصلحة بالحليج فى أقرب محلج . حتى تنخفض مصاريف النقل التى يتحملها صاحب المشروع والمزارع . وفى هذه الحالة سيضطروا أصحاب المحالج من الممولين أن يتفقوا فيما بينهم على تبادل حصة قطن ثابتة على الأقل فلا يخسرون شيئا ويخففون من الأعباء التى يتحملها الطرف المنتفع من التمويل فاذا نظرنا الى القطن كمحصول رئيسى للمشاريع نجد أن الممول ينظر الى الحصول على أكبر كمية من القطن الناتج حتى تزيد عمولته وحتى يضمن تخليص أكبر جانب من رأس المال فى أقل مدة ممكنة حتى يكون فى مأمن من الظروف الطارئة .

والممول الوطنى يجد سهولة فى الحكم على صلاحية المشروع الزراعى للتمويل ، فغالبية الممولين الوطنيين هم بدورهم أصحاب مشاريع . وبحكم ملكيتهم لرخص مشاريع يسهل عليهم تقدير كل ظروف المشروع .

ولما كانت المشاريع الزراعية من الوجهة الفنية سيأتى شرحها فى الكتاب الثالث من السياسة الزراعية . لذلك فاننا نجمل الاعتبارات الفنية فيما يأتى :

فترة الترخيص بسحب المياه

فهناك نوعان من المشاريع الخصوصية القطنية الطويلة التيلة

أولا : مشاريع يصرح لها بالسحب من ١٥ يوليو الى ٣١ مارس وهذا النوع هو الذى تسير عليه غالبية المشاريع القديمة التى أنشئت قبل سنة ١٩٥٢ ويسير فى نظام الرى على نفس نظام مشروع الجزيرة ومشروع عبد الماجد بفرق واحد وهو أن المشاريع الخصوصية كلها تسحب بالآلات والجزيرة تسحب بالراحة .

وعلى ضوء الحد النهائى لسحب المياه أجريت الأبحاث الزراعية لملاءمة موعد الزراعة وتاريخ النضج .

ثانياً : رخص الفيضان - وهى التى يصرح لها بسحب المياه من ١٥ يوليو حتى ٣١ ديسمبر . ورخص الفيضان شرعت فى الأصل لكى تشجع الخروج على قاعدة القطن الى محاصيل أخرى تتلاءم وقصر المدة الممنوحة لها . وسمح بها على أساس المسؤولية المطلقة على عاتق صاحب المشروع .

ونحن نعجب كيف أن أقسام الابحاث الزراعية لم تصدر رأياً فنيا بشأن قطن رخص الفيضان حتى يلتزم به أصحاب المشاريع اذا مازرعوا القطن على مسئوليتهم .

والمفروض أن أقسام الابحاث كان يجب عليها أن تشرع فى انتاج أصناف سريعة النضج لكى تتلاءم مع مدة المياه . وكان يجب عليها أن تشرع فى تجربة مواعيد مبكرة للزراعة تبدأ من ١٥ يوليو بدل ١٥ أغسطس وكان يجب عليها أن تبحث عن أصناف جديدة تتلاءم والموعد الجديد للزراعة اذا ما عجزت الأصناف القديمة عن التلاؤم مع المواعيد المبكرة .

وعلى كل حال فأصحاب رخص الفيضان لم يشعروا بالأثر الذى ينشأ عن انتهاء فترة السحب قبل الموعد المعتاد لسببين :

١ - أن حصة السودان من مياه النيل بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٩ لم تكن قد استنفذت كلها لغاية آخر سنة ١٩٥٣ وبذلك فإن حكومة السودان كان لديها فائض من المياه مكنها من السماح لأصحاب رخص الفيضان بإطالة فترة السحب الى ١٥ فبراير أى بزيادة شهر ونصف .

٢ - أن الحكومة المصرية قد أضافت فى سنة ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ الى حصة السودان ٥٥٠ مليون متر مكعب منها ٤٠٠ مليون بالنيل الأبيض و ١٥٠ مليون بالنيل الأزرق .

وبذلك تيسر لحكومة السودان أن تمد فترة السحب الى ١٥ فبراير كما ذكرنا من قبل .

والملاحظ أن الزيادة التى أضيفت الى مدة مشاريع رخص الفيضان كانت

كافية جدا ولم تصدر شكاوى أو تظلمات توحى بعدم كفاية الامتداد المسموح به من المياه .

وهذا يصل بنا الى نتيجة جديدة هي أن تلك المشاريع ذات السحب الطويل المدة تأخذ أكثر من حاجتها أو من الضروري لها من المياه .

الأمر الذى يتطلب الملاءمة فى موعد انتهاء سحب المياه قبل ٣١ مارس هذا ومن المعلوم أنه منذ سنوات مضت كان القطن يزرع فى حوالى بين ٢٠ أغسطس وأوائل سبتمبر وفى العام الماضى بدأت الزراعة فى ٥ أغسطس فى بعض المشاريع الخصوصية وفى ١٠ أغسطس فى المشاريع الأخرى ومشروع الجزيرة

ومعنى ذلك أن التبكير فى الزراعة يعقبه تبكير فى النضج وبالتالي تبكير فى انتهاء سحب المياه .

ولما كانت رخص الفيضان قد صدرت بمساحات كبيرة هذا العام . ولما كان من الصعب السماح لرخص الفيضان بالامتداد نظرا لعدم وجود فائض من المياه لذلك فإن أول ما يمكن عمله من جانب وزارة الرى . هو خصم مدة التبكير فى الزراعة واقتطاعها من حصة المشاريع القديمة واضافتها كامتداد نسبى لرخص الفيضان .

ونعود من جديد الى واجب أقسام الأبحاث . فوزارة الرى لا تستطيع أن تكون رأيا فنيا عن تعديل حصص المياه قبل أن تستنير برأى قسم الأبحاث ونحن نؤكد أن قسم الأبحاث الزراعية يستطيع أن يجيبنا على الأسئلة الآتية :

١ - هل فى الامكان التبكير بالزراعة من ١٥ أو ٢٠ أغسطس الى أول أو خمسة أغسطس ؟

٢ - مادام أصحاب رخص الفيضان يستكفون بالسحب من مياه النيل على أساس المسموح لهم من قبل وهو أى ١٥ فبراير أن النضج يكون قد تم وان الحاجة الى المياه تنتهى قبل ذلك التاريخ .

فهل هذا النظام وهذا النضج وهذا الاكتفاء بالمياه كلها ترتبط بالمشاريع

الخصوصية فقط أم أن مشروع الجزيرة والمشروعات الحكومية ومشروعات
الرى الخصوصية القديمة كلها يمكن أن تسير على نفس النظام ؟
اننا نرى أن التبكير ممكن ومفيد من الناحية الفنية .

ونرى أن تقصير المدة من ٣١ مارس الى آخر فبراير أمر عادى لا يضار به
القطن خصوصا بعد التبكير فى زراعة .

ونرى أن اعتراضات ستقوم فى وجه مثل هذا الاقتراح أهمها وجود
زراعات اضافية ثانوية فى المشاريع غير القطن كالبصل والخضروات وهذه
الى جانب الحاجة الى المياه فى الترع لشرب الأهالى وشرب الحيوانات كل ذلك
يمكن تنظيمه عن طريق رخص الجناين التى تكون نسبة مئوية تصل الى ٥٪
من الرخصة الأصلية . وهذه ستستمر فى السحب حسب نوع الترخيص ، أما
بالنسبة للمشاريع الصغيرة فإن من الممكن السماح لها بملىء التربة كل أسبوع
لمدة شهر حتى تاريخ إيقاف السحب على النظام القديم .

ونحن نعلم مقدما أن انشاء خزان الروصيرص والسد العالى سيوفران
كميات كافية من المياه ولكن الاستفادة منهما لن تكون قبل سنة ١٩٦٦ ،
وحتى لو كانت المياه كافية فليس معنى ذلك رى القطن الا بالقدر الضرورى
له حرصا على سلامة المحصول وسلامة الارض الزراعية .

ولا زلنا نعتقد ان ادارة الابحاث الزراعية تستطيع ان تعلن رأيها ليحكم
عليه التاريخ وليسهل لوزارة الرى تكييف ظروفها بطريقة لا تمس الناحية
الفنية .

ونخلص من ذلك كله أن التمويل فى الوقت الحاضر كله يتناول رخص
فيضان . واطمئنان الممول الى الوفاء باحتياجات المحصول الطبيعية كالتربة والماء
أمر هام بالنسبة لاقباله على التمويل وبالنسبة لصلابة أو مرونة الشروط التى
يضعها .

الادارة

ونحن لا نأت بجديد اذا قلنا أن المشاريع الجديدة والكثير من المشاريع
القديمة تعاني أزمة حادة فى الادارة .

وجاء الحكم الوطنى وخرج بعض البريطانيين بالسودنة أو بالاستقالة فاحتاجت الادارة الحكومية الى جهاز من الفنيين الزراعيين ووجد الفنيون أمامهم حالة من الاستقرار فى الحكومة ومستقبلا مبشرا . ولذلك فقد انسحب الكثيرون منهم من المشاريع الخصوصية . وبدأت سودنة فى وظائف الغيط فى مشروع الجزيرة وسحبت جانبا آخرا من الفنيين من المشاريع الخصوصية . وجاءت حوادث الجنوب وتأثر عن طريقها جهاز الغابات ومشاريع الاستوائية وخلت من عدد من الفنيين الوطنيين واقتضت الظروف ملء وظائفهم فسحبت البقية الباقية من الفنيين بالمشاريع الخصوصية . والحال فى المهندسين يشابه مثيله فى الزراعيين ونخرج من كل ما سبق أن الجهاز الذى يشرف على المشاريع وخرج جانب من البريطانيين من مشروع الجزيرة ومن الحكومة بالسودنة أو الاستقالة ليحتلوا أماكن جديدة فى المشاريع الزراعية . وصدرت رخص مشروعات جديدة فنال الشركاء مراكز فى المشاريع التى يملكونها . ولجأت المشاريع القديمة للاختيار على أسس مختلطة بين القربة والخبرة أو مجرد احتمال الخبرة .

وخرجت المشاريع من الحيز الفنى الى الحيز الادارى وكل ذلك سيدخل فى أبحاثنا فى الكتاب الثالث .

وعلى كل حال فالممول ينظر من جديد الى طريقة الادارة لأن الادارة هى عنصر التنظيم للانتاج وأحد عناصره الاربعة التى بحثناها فى الفترة الزمنية الثانية .

الظروف الفنية للمشروع الزراعى

من الاعتبارات التى يستلهمها الممول فى بحثه لأموال التمويل بعض ظروف داخلية أخرى غير المياه والتربة الزراعية . ومن هذه الظروف :

- ١ - صلاحية المضرب وثباته وقربه من حدود المشروع .
- ٢ - صلاحية السحب من النيل ويقتضى ذلك بحث أمر الذبعية «الذنب» بحثا مستوفيا .

٣ - دقة البيانات المساحية والهندسية

٤ - علاقة أرض المشروع بمناسيب الفيضانات العالية والخطرة .

٥ - علاقة أرض المشروع بالمشاريع المجاورة من حيث التداخل والامتدادات وأماكن مرور الترع والخيران التى للجار بالنسبة للمشروع
موضوع البحث

٦ - مدى القدرة على التوسع من الناحية الفنية

٧ - مدى التقارب السنوى فى الكفاءة الفنية للتربة فى أقسام الدورة الزراعية بمعنى التقارب فى المحصول الناتج سنويا فلا يأتى الترتيب الزراعى للدورة سنة فى أرض جيدة وأخرى فى أرض متوسطة أو ضعيفة .

الكفاءة الاقتصادية للمشروع الزراعى

المفروض أن الممول يتجه فى استغلال رأس ماله وجهة أساسها تشغيل رأس المال فيما يعود عليه بأكبر ربح ممكن مع ضمان الوفاء برأس المال وما ينتظر من ورائه من أرباح .

والأصل أن سعر الفائدة السارى يرتفع وينخفض حسب الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية .

والممول يوجه رأس ماله دائما فيما يكون ربحه أعلا من سعر الفائدة المحدد أو المتداول عرفيا .

والمعلوم أن رؤوس الأموال بدأت تتجه اتجاها عكسيا بالنسبة للانتاج الزراعى بمجرد انخفاض أسعار القطن وعدم ملاءمة بعض الظروف المحلية والعالمية .

والاتجاه العكسى لرؤوس الأموال بدأ يخرج من تشغيله فى الاستغلال الزراعى ويتخذ وجهة جديدة بسبب احتمال الربح من الاتجاه الجديد أكثر من نسبته فى الزراعة فقد صاحبت فترة الانتقال السياسى موجة من النشاط فى التعبير فى المدن وزاد النشاط وتضاعف بعد اقبال عدد كبير من المؤسسات

التجارية والثقافية على مزاوله نشاطها فى المدن وعلى الأخص فى العاصمة المثلثة واشتد الاقبال بعد اعلان استقلال السودان وبعد أن أقبلت مؤسسات جديدة وبعثات دبلوماسية لدول كثيرة من دول العالم .

وطبيعى أن كل ذلك صحبه نشاط فى التعمير نتيجة لارتفاع ايجارات المساكن والمحال التجارية لدرجة وصلت الى أرقام خيالية .

وأدى النشاط فى اقامة المباني الى تحول رؤول أموال كثيرة الى المدن وهذه الأموال اما أنها كانت مستغلة قبل فى الزراعة أو أنها كان من الممكن أن تتجه للزراعة لولا الاتجاه الأخير .

وبذلك فأن رأس المال وخصوصا الأجنبى اذا لم يجد شروطا أضمن وأفضل للاستثمار فى المشاريع الزراعية فانه سيتجه حتما الى المدن حيث يضمن ربعا أضمن وأكثر ثباتا وتوازنا.

ولا شك أن الممول لكى يبحث الكفاءة الاقتصادية للمشروع الزراعى فانه ينظر الى بعض الاعتبارات الهامة نذكر منها :

أولا : مدى سهولة السحب من النيل والرفع الى التربة الرئيسية وكماقلنا فان ذلك يتعلق بالذنية والمضرب وانحدار التربة وصلاحية كل منها يقلل من التكاليف وعدم الصلاحية الجزئية يزيد من التكاليف

ثانيا : أقصى عدد من الأفدنة يمكنه استغلاله من وراء رأس المال الذى يعتمد الممول لمشروع معين . والممول الذى يعتمد على المدة القصيرة يتجه الى النيل الأبيض ثم يوازن الممول بين مناطق الدويم وكوستى وأعالى النيل .. انخ كما سنفصله فى الكتاب الثانى عن المشاريع الزراعية من الوجهة الاقتصادية

ثالثا : سهولة المواصلات واستمرارها على مدار السنة فمعلوم أن كل مناطق النيلين الأبيض والأزرق تتعطل المواصلات البرية فيها مدة الخريف من يوليو الى سبتمبر . وبذلك فان النيل الأبيض تصبح مواصلاته قاصرة على العموم

على الملاحة النهرية بمعدل رحلة واحدة كل أسبوعين فيما عدا مدينة كوستى
التي يمر بها الخط الحديدى المتجه الى الأبيض .

أما مشاريع النيل الأزرق فتصبح موصلاتها قاصرة على السكك الحديدية .
اللهم بعض الاستثناءات التى تمنح لبعض أصحاب المشاريع بالمرور على
مسئوليتهم الشخصية أو مسئولية وكلائهم .

وفى باقى شهور السنة تكون الموصلات مقدرة على أساس البعد والقرب
من المدن ومن اليد العاملة المحلية ومن المحالج ومن محطات الشحن البرى أو
النهرى .

والمعروف أنه فيما عدا مشروع الجزيرة فكل الطرق الى المشاريع الزراعية
عبارة عن دروب غير مهيأة لم يصل اليها التهذيب فى العهود الماضية

رابعا : اعتبارات كثيرة أخرى تؤثر فى الكفاءة الاقتصادية للمشروع
كالامن وطول التربة بالنسبة لمساحة الأرض المصرح بزراعتها وقرب مناطق
الادارة من محطة الواهورات والمواصلات التليفونية والتلغرافية وكثافة
الأشجار الموجودة قبل اقامة المشروع .. الخ .

كل ما سبق سلسلة من الاعتبارات التى يوازن بها الممول مدى الكفاءة
الاقتصادية لمشروعين أو أكثر ليختار من بينها واحدا هذا فى حالة اختياره
لاستغلال ماله فى التمويل الزراعى دون توجيهه وجه أخرى .

وعلى العموم فان مدة الرخصة ١٥ سنة والممول قد يعرض عليه مشروعا
جديدا أو قديما أو معدلا ولذلك فان المدة الباقية من الرخصة تكون موضع
اعتبار لدى الممول بالنسبة لمدى قدرتها على الانتاج والوفاء .

الفصل الرابع

كفاءة صاحب المشروع

اقتصاديا وفنيا

لم يكن صاحب المشروع موضع اعتبار كبير لدى الممولين عندما كانت

أسعار القطن مرتفعة . بل كان الاعتبار كله للرخصة . وكان الانتاج مجزيا وضامنا لسداد الأموال واعطاء ربح مناسب .

ولكن بعد أن حذر أسعار القطن في سنة ١٩٥٣ بدأت نظم التمويل تخرج من نطاق الرخصة الى صاحب المشروع .

ولم يعد كافيا مجرد امتلاك رخصة مشروع جديدة أو مجددة . بل أن التمويل تطور الى مزيد من الاشتراطات . قلنا ان بعضها كان المشاركة في الادارة أو افراد الممول بالادارة .

ولكن هذه الاشتراطات بالنسبة للادارة لم يستكف بها الممولون فلجئوا الى طلب الضمان .

واختلفت أنواع الضمانات وتدرجت في قوتها .

فالضمان الشخصي كان ممكنا ثم حل محله ضمان مالي عيني أساسه ممتلكات صاحب المشروع التي يشتريها له الممول كالظلمبات والوابورات والمباني والجارات والمواشي .

وحتى هذه لم تعد كافية فاشتراط الممولون زيادة في الضمان بأن نضمن ممتلكات مشروع قديم وممتلكات المشروع الجديد مقابل تمويل المشروع الجديد وأيضا تغيرت ظروف الضمان فاستلزم بعضهم ضمانا من فرد أو هيئة أو شركة لتمويل مشروع لفرد أو هيئة أخرى

وتطور الشرط من ايجاد مجرد ضامن الى ضرورة اعتبار الضامن ضامنا متضامنا .

والفرق القانوني في الحالتين أن الضامن فقط لا يرجع عليه الممول الا اذا عجز عن استيفاء حقه من صاحب المشروع اما في الحالة الثانية فان الممول يكون حرا بين مطالبة المدين الأصلي أو مطالبة الضامن المتضامن أو مطالبتها معا .

واستلزم الضمان العيني الخروج على قاعدة الاكتفاء برهن الآلات والمباني باعتبارها تفقد ٨٠٪ من قيمتها بمجرد انتزاعها لبيعها عند الوفاء الجبري .

واقضى التطور فى الضمان المطالبة برهون عقارية أو نقدية بما يوازى ١٠ ٪ من قيمة مبالغ التمويل ثم انتقلت الى رهون عقارية تراوحت بين ٥٠ ، ٦٠ ٪ من قيمة مبالغ التمويل واشترط فى الرهون العقارية أن تكون بدرجة رهن أول أو رهن ممتاز بل أن نفس الممول اشترط فى اتفاقه شروطا تضمن للممول سلامة الاتفاق منها اشراف الممول على الادارة أو حق الممول فى مراقبة الحسابات . وسواء هذا أو ذاك فإن نظام الاعتمادات المستندية أصبح من أهم مظاهر شروط التمويل فى الفترة الأخيرة .

ولم يكن من السهل تقدير قيمة أى عقار أو قبوله ضمن الرهن لضمان للوفاء . فبعض العقارات كان من الصعب تقدير قيمتها الحقيقية كالأراضى التى لم تدخل ضمن مشاريع زراعية ولو أنها مسجلة بأسماء أصحابها . وبعض العقارات كان من الصعب ادراجها ضمن الرهن لصعوبة التصرف فيها أو نزع ملكيتها لاعتبارات محلية . قد تكون قومية أو دينية أو سياسية . وبذلك استبعدت نهائيا .

وأدت الشروط الى انكماش فى نسبة صلاحية العقارات للضمان . مما جعل مشكلة التمويل آخذة فى التعذر الأمر الذى جعل المسؤولين يفكرون جديا فى انشاء بنك التسليف الزراعى كما سنفصله فيما بعد .

الفصل الخامس

الحكومة وحماية رؤوس الاموال الاجنبية

نقصد هنا برؤوس الأموال الأجنبية تلك الأموال المستغلة فى خدمة الانتاج الزراعى سواء كانت موجودة أصلا فى داخل السودان . أو أنها ترد خصيصا لتشغيلها فى التمويل الزراعى بالسودان . أو أن غايتنا اجتذابها من الخارج لتؤدى دورا اقتصاديا يفيد السودان ولا يقيده بشروط أو التزامات تنقص من حريته فى التصرف أو تقلل من قيمة استقلاله .

وقد فعلت الحكومة الوطنية خيرا عندما أعلن السيد حماد توفيق وزير المالية السابق أكثر من مرة ترحيب السودان برؤوس الأموال الأجنبية التى

لا تقتصر بشروط أو قيود تؤثر في استقلاله أو سيادته أو تربطهما بسياسة الدول المقرضة .

ونحن نقسم رأس المال الأجنبي بالنسبة للسودان الى ثلاثة أقسام :
أولاً : قسم تقوم به الهيئات الدولية العالمية مثل بنك النقد الدولي . وما يقرضه هذا البنك يخضع لاعتبارات كثيرة من ناحية المبدأ منها :

١ - رصيد البنك من العملة المخصصة للاقراض في سنة أو عدة سنوات
٢ - قيمة ما يرصده البنك لمنطقة معينة والسودان واقع ضمن دائرة الشرق الاوسط ، وللشرق الاوسط حساب لدى البنك موزع على تركيا والعراق واليونان ولبنان ومصر والحبشة واسرائيل .

٣ - مدى المعونة التي تقدمها أمريكا الى بنك النقد الدولي لتسهيل الاقراض

٤ - مدى حيوية المشروعات التي تطلب الدول لها القروض من البنك ومدى تأثيرها في النهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي
ثانياً : المنظمات الاقتصادية لجامعة الدول العربية . وهذه وان كانت حديثة العهد الا أنها أدت بعض الخدمات الاقتصادية المحدودة عن طريق جامعة الدول العربية أو عن طريق مجموعات من الحكومات العربية .

مثل قرض الدول العربية لدولة شرق الاردن لاتتاج الفوسفات والقرض المعروف حالياً لتغطية العجز السنوي في ميزانية شرق الاردن .

ثالثاً : مجموعة دول الكتلة الشرقية وكلها وعلى رأسها روسيا نشطت في ابداء استعدادها لمعونة الكثير من الدول الساعية وراء التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهي الشعوب حديثة التحرر . ومن هذه العروض ما أعلنته روسيا من استعدادها لتمويل مشروع السد العالي في مصر وتبعها في ذلك بولندا وتشيكوسلوفاكيا .

وما أعلنته روسيا ونفذت جانباً منه في الهند وبورما وأفغانستان

رابعا : مجموعة الدول الغربية : امريكا وانجلترا وفرنسا وتزعمها امريكا التى نشطت فى اخراج مشروعات مارشال فى أوروبا ثم النقطة الرابعة للدول المتخلفة والمعونة الفنية . وكلها تدور فى اتجاهات اقتصادية وفنية ظاهرها موحد الهدف وباطنها نزاع خفى بين كل من امريكا وانجلترا وفرنسا على المحافظة على القواعد الاقتصادية التى لكل منها فى الدول الأخرى وكذلك تدعيم تلك القواعد ومضاعفة قيمتها بالنسبة لكل منها على حساب الدول الأخرى ولو كانت من بينها احدى الحليفتان الثلاثة .

فظاهر ان نزاعا خافيا بين امريكا من ناحية وبين انجلترا وفرنسا من ناحية أخرى على نفوذ كل منها الاقتصادى فى الشرق الاوسط ونزاع آخر بين بريطانيا وفرنسا على مستقبل كل منهما الاقتصادى فى آسيا وافريقيا

وصراع بين الثلاثة وبين دول الكتلة الشرقية على نفس الأهداف . وقد ظهرت كتلة جديدة هى كتلة الدول التى خسرت الحرب الاخيرة ثم استردت مركزها الصناعى دون المركز السياسى وهذه الدول منها المانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية ومنها ايطاليا واليابان .

وهذه الدول تعمل فى صمت لاسترداد جانب من مكائنها الاقتصادية فى الخارج بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب .

وكتلة أخيرة ظهرت فى الأفق هى كتلة الدول التى تحررت أخيرا سياسيا وتسعى لتحرير نفسها اقتصاديا ومنها الهند ومصر .

ونحن نرى من وراء كل هذه التكتلات الاقتصادية مصلحة للسودان ونحن نرى من بينها كتلتين تتميزان بطابع سياسى عالمى احدهما الكتلة الغربية والأخرى الكتلة الشرقية .

ونرى أن الاعتماد على رؤوس الأموال الواردة من احدهما ترجيح لكفتها أو مضاعفة لأملها فى الخطوة التالية ولذلك فاننا نجد أن من مصلحة السودان أن يوازن بينها فى العلاقات الاقتصادية ويجذب الأموال من احدهما بالتقدير

الذى يجذبه من الأخرى والسودان يتسع لأى كمية من رؤوس الأموال الأجنبية والمشروعات الانتاجية لا حصر لها . والمرافق العامة فى حاجة الى نهوض سريع يتمشى مع الرغبة فى النهوض الاقتصادى .

وعدا الكتلتين العالميتين المتعارضتين نجد أمامنا كتلتين آخريتين هما كتلة الدول التى خسرت الحرب وكتلة الشعوب التى بدأت بهضة اقتصادية . ونرى للكتلتين هدفا واحدا أساسه التعايش السلمى بين الشعوب ونرى بالتالى أن الاستعانة الفردية بمعونة احداها أو بعضها ومساهمتها فى النشاط الاقتصادى للسودان ما يضمن تبادل منفعة بمنفعة ومعاملة الند للند وبذلك فإن هذه الدول ميدان جديد لاجتذاب رؤوس أموال أو خدمات تساعد على التقدم الاقتصادى الذى يجمع بين التقدم الزراعى والصناعى

خامسا : رؤوس أموال أجنبية مملوكة للأفراد أو الهيئات ولا تسيطر عليها الحكومات سيطرة مباشرة وهذه هى أصلح أنواع رؤوس الأموال الأجنبية لتشجيع استغلالها فى السودان . مع ايجاد نوع من التوازن بين جنسية تلك الأموال ففى سنة ١٩٥٥ كانت رؤوس الاموال البريطانية المستغلة فى السودان أكثر من ٢٥ مليون جنيه ولم تزد رؤوس الاموال الأجنبية الأخرى المستغلة فى السودان عن ١٠ مليون جنيه وفى هذا تهديد للسودان قد تلجأ اليه بريطانيا فى أى وقت اذا عمدت الى سحب أموالها كليا أو جزئيا أو اذا عمدت الى إيقاف تشغيلها فترة معينة تراها مناسبة للتأثير فى الحركة الاقتصادية بقصد اضعاف الثقة فى الاوساط الاقتصادية الأخرى .

ونحن نرى أن جهودا فردية قد بذلت لجلب رؤوس أموال أجنبية الى السودان فى سنة ١٩٥٥ ونرى أن منافسة كبيرة بين رأس مال مصرى وآخر بريطانى وثالث سويسرى بقصد انتاج السكر فى السودان .

فمنطقة عطبرة قد سجل عليها طلب ترخيص لزراعة قصب السكر . و منطقة القصارف قد سجل عليها طلب آخر ومنطقة مديرية الخرطوم قد سجل عليها طلب ثالث والجنوب قد سجل عليه طلبات أخرى .

ولذلك فإن التوازن بين رؤوس الأموال المستغلة لا بد وان يكون أساس الاختيار بعد استيفاء التكافؤ في الفرص الفنية في الانتاج الزراعى والصناعى. هذا وقد دخلت في هذا العام رؤوس أموال عربية خالصة في التمويل الزراعى برؤوس أموال أهلية منها حوالى ٢/ مليون جنيه أموال عربية سعودية لاستغلال مشروعات سعوديين ، ومنها حوالى ١/ مليون جنيه وردت عن طريق البنك العربى في القدس لاستغلال مشروع ثالث وكلها مشاريع زراعية في منطقة النيل الأبيض في مراكز كوستى وأعلى النيل .

وبنك مصر قد مول عددا من المشروعات الزراعية الوطنية غالبيتها في مناطق النيل الأزرق في سنار والفونج وبلغ قيمة التمويل حوالى المليون جنيه لمؤسستين زراعتين وطنيتين .

ونحن نرى أن في ذلك الاقبال على التمويل فاتحة مبشرة بمضاعفة هذا الاقبال وعلى الاخص لو أن الحكومة اتخذت من جانبها بعض الخطوات الضرورية لتطمين الممولين وتشجيعهم الأمر الذى أصبح ضروريا لحماية المعاملات على نطاق واسع .

فقوانين التمويل لا تحمى سوى المزارع الذى فرضت القوانين عليه الا يتحمل عن نصيبه أكثر من ٦ ٪ عمولة عن بيع القطن . ونحن نرى أن في حماية المزارعين انصاف لهم . ولكننا نضيف الى ذلك ضرورة حماية الممولين من قصور القوانين الحالية عن حمايتهم .

وهذا القصور قد ولد بعض حوادث فردية دخل بعضها المحاكم والبعض الآخر في طريقه اليها .

فالمعروف أن التمويل الزراعى انكمش بالنسبة للمؤسسات القديمة التى عاصرت تطورات مشاكل التمويل . وأما المؤسسات الجديدة أو التى لا زالت على الابواب فهذه لا زالت في دور التجربة . فان نجحت فانها ستضاعف نشاطها وستشجع غيرها على ممارسة نفس النشاط . أما اذا فشلت فسيكون لذلك رد فعل سىء داخليا وخارجيا .

ولنأخذ لذلك مثلاً :

شركة للتمويل والادارة . تعاقدت مع صاحب مشروع على تقويم مشروعه وادارته ومقاسمته في الارباح . ثم تعرض صاحب المشروع للممول ووكلاءه ومنعهم عن تأدية أعمالهم في المشروع ولجأت الشركة الى الجهات المختصة فوجدت ان لا بد لها من رفع قضية مدنية . للمطالبة بمنع تعرض صاحب المشروع . ومعروف ان الاعمال الزراعية لا تحتل التأخير لنظرها في المحاكم العادية . فاذا كان العقد الذي أقرته الهيئات القانونية الحكومية يشرك صاحب المشروع في الادارة فمعنى ذلك اننا أمام أحد أمرين :

١ - اما أن تحكم المحكمة على صاحب المشروع بالامتناع عن التعرض لوكلاء الممول . وفي هذا ضرر جزئي على المشروع نتيجة لتعرضه لهزات نتيجة لتعطيل الأعمال لحين البت في الموضوع . وبذلك فاننا نرى أن تنظر قضايا المشاريع الزراعية على وجه الاستعجال

٢ - أو أن تحكم المحكمة برفض دعوى الممول باعتبار ان العقد يشرك صاحب الرخصة في الادارة وفي هذه الحالة يتوقف العمل نهائياً لو لم يسو النزاع بطريق التحكيم أو بالطريق المباشر . وبذلك فان من المحتمل الا يسو النزاع وديا ويضع صاحب المشروع يده على المشروع ويبدأ في استغلاله .

والممول هنا له حقوق مدنية أساسها أمواله التي أنفقها على المشروع . فلو أن الممول رجع الى القضاء واستصدر حكماً لصالحه فسيكون الحكم صادراً ضد صاحب الرخصة ملزماً اياه بدفع نفقات التمويل وملحقاتها . فاذا لم يكن أمام الممول ضماناً كافياً . فانه سيلجأ الى منشآت المشروع . ومنشآت المشروع كما قلنا من قبل عبارة عن آلات (طلمبات - وابورات - جرارات) وعبارة عن مباني وحفريات .

أما الوابورات فلن تباع بأكثر من ثلث تكاليفها والجرارات كذلك . واما المباني فلن يباع منها الا الاجزاء القابلة للانتزاع والبيع منفصلة وبسعر منخفض عن مثيلاتها الجديدة وبذلك فان نسبة ما يباع من المباني يوازي ١٠ ٪ من

تكاليفها . وأما الحفريات كالترع والمصارف فلن يصب الممول عنها شيئاً اللهم الا
مواسير القناطر والكبارى وهذه باعتبارها قديمة لن تزيد في قيمتها عن ١٪
من تكاليف الانشاء .

ومعنى ذلك أن الممول لن يتيسر له الحصول على ٢٠٪ من أصل
رأس ماله .

ونفس الحالة السابقة قد تحدث لو أن صاحب مشروع ارتبط بممول وعاد
بعد تقويم المشروع للارتباط بممول آخر وأعطى الثانى حقوقاً عينية (رهن)
على المنشآت .

والمعروف أن الرخصة شخصية . وإن العلاقة بين الممول وصاحب المشروع
يفترض فيها دوام الوفاق وهذه أمور تتعارض مع المبادئ الحديثة في المعاملات
المالية . فالأصل أن الممول يحتاط لنفسه مهما كانت شخصية صاحب المشروع .
والمفروض أن شخصية الرخصة زادت أهميتها بعد أن أعلنت الحكومة أنها لن
تجدد تراخيص انتهت مدتها إذا طلبها ملاك الأرض المقام عليها المشروع .
وبذلك فإن أمل الممول سيصطدم بنهاية الرخصة .

ومعلوم أن الحكومة من حقها إيقاف الرخصة أو سحبها عند حدوث أى
اهمال أو صعوبات فى طريق استغلال المشروع . وقد يجد صاحب المشروع
نفسه أمام حاجة للمال يقابلها عدم احتمال للكسب من وراء المشروع إذا كانت
شروط السداد تستنفد كل الإيرادات لسنوات عديدة مقبلة . وقد قلنا من قبل
أن الممول . يدخل فى حسابه تسديد رأس المال فى أقل عدد ممكن من السنين .

بعض الممولين تعاقد على تمويل مشاريع فى وقت كان ثمن قنطار القطن
الطويل التيلة ٣٠ جنيه وغيرهم تعاقدوا فى وقت كان الثمن عشرين جنيهاً . ونحن
فى سنة ١٩٥٥ واجهنا ١١ جنيه ثمن لقنطار القطن الساكل . وفى سنة ١٩٥٦
واجهنا بيوتا بريطانية تشتري القنطار الزهر بـ ٨ جنيه . والممول أمام ظروف
كهذه يجد نفسه فى مأزق ويجد نفسه فى شك من قدرة المشروع على السداد .
والحالة أخطر من أن تنظر إليها الحكومة نظرة عادية باعتبارها آثاراً لعقود

عادية بين الافراد ولكنها فى مجموعها تكون مشكلة اقتصادية تترد آثارها الى مستقبل الانتاج الزراعى فى السودان . ونحن نلخص مقترحاتنا للتغلب على هذه الصعوبات بالآتى :

أولا : اعتبار كل القضايا الخاصة بالمشاريع الزراعية سواء بين الممول وصاحب الرخصة أو بين الممول والمزارعين أو بين الادارة والعمال . كلها قضايا لها صفة الاستعجال . وان البت فيها ابتداءيا لا يتجاوز أسبوعا . واستثنافيا لا يتجاوز أسبوعا آخر .

ثانيا : نحن نرى الزام كل ممول وصاحب رخصة بتسجيل التعاقد تسجيلا مانعا للغير من التعاقد على نفس المشروع

ثالثا : نحن نرى وضع سجل لكل مشروع فى مكتب التسجيل حتى يطلع عليه كل راغب فى التمويل ويكون السجل شاملا لمعلومات تفيد الممول بالنسبة للمشروع وبالنسبة لصاحب الرخصة . ويوضح فيه تبعية أرض المشروع ان كانت للاهالى أو للحكومة وكذلك نوع رخصة سحب المياه ونوع التربة ودرجة صلاحيتها .

رابعا : نرى توحيد عقود التمويل وجعلها عامة تحفظ فيها حقوق الممول وصاحب المشروع والمزارعين والملاك فى أرض المشروع وحقوق العمال الذين يعملون فى مرافق المشروع .

خامسا : نرى بالنسبة لعقد التمويل المسجل والمستوفى للشروط أن يكون الممول عند الضرورة قادرا على الانفراد بادارة المشروع مباشرة أو عن طريق حارس قضائى يقترحه الممول وتوافق عليه المحكمة . وان يكون من حق الممول أن يستوفى مدة الرخصة على مسؤوليته . بموجب حكم قضائى .

سادسا : أن يباح للممول امتلاك منشآت المشروع واحتسابها بالايجار السنوى وان تقدر قيمة الترع الرئيسية عند انتهاء الرخصة ويلتزم صاحب الرخصة الجديد بدفع القيمة دفعة واحدة أو على أقساط وكذلك تقوم المباني باعتبارها ثابتة لا باعتبارها اقراض وبالمثل بالنسبة للالات . وذلك حتى يطمئن

الممول وصاحب الرخصة على بقية قيمة استهلاك الآلات والمنشآت التي لم
يتيسر سدادها في مدة الرخصة . وحتى يلتزم صاحب الرخصة الجديد بدفع
قيمة ما ينتفع به من منشآت سابقة .

سابعاً : تسهيل خروج أرباح رؤوس الأموال الاجنبية وتسهيل خروج
رؤوس الأموال اذا انتهت فترة تشغيلها ولم تستغل في مشاريع جديدة أو
أبواب أخرى .

الفصل السادس

التسليف الزراعى

في أوائل سنة ١٩٥٣ تحدثت من الاذاعة السودانية عن وجوب الاهتمام
بالتسليف الزراعى لتيسير نفقات الانتاج وتخفيضها كأحد الوسائل الواقية من
آثار انخفاض أسعار القطن في تلك السنة . وكما قلنا من قبل كان الاهتمام
موجها نحو تصفية الادارة البريطانية . ولم يكن لتلك الادارة مصلحة في
الاستجابة لكل اقتراح لا مصلحة لها فيه .

وفي العام الماضى تجددت المحاولات للاهتمام بالتسليف الزراعى واخراجه
من نطاقه الحكومى الضيق الى نطاق أوسع وانفع .

وقد ظهرت فكرة اتحاد منتجى القطن . وبدأ الاتحاد يظهر في شكل مجموعة
من ممثلى المشروعات الزراعية أفراداً أو هيئات .

ونحن نرى في قيام اتحاد المنتجين تحقيقاً جزئياً لتلك الهيئة التى الحنا
في قيامها باعتبارها هيئة شعبية للاقتصاد والزراعة .

ونرى أن تمثيل المنتجين فقط أمر لا يحقق الجمع بين أصحاب المصلحة
في التقدم الزراعى والاقتصادى . ونرى أن أعماله ستقتصر على المقترحات
النظرية دون الخطوات العملية التى لا شك ستترك للحكومة . والحكومة كما
قلنا لن تتسع امكانياتها لكل شئ . ولذلك فاننا لا زلنا نرى أن يتطور اتحاد
المنتجين الى هيئة شعبية للزراعة لتقوم بنشاط متعدد سبق أن شرحناه .

ومن ضمن المسائل التى بحثها اتحاد المنتجين مع مثلى وزارة المالية موضوع
انشاء بنك للتسليف الزراعى . وبذلك فقد اتفقنا من حيث المبدأ فى ضرورة
العمل الجدى لتيسير التسليف الزراعى .

والفكرة فى ذاتها صحيحة سليمة ولكن تنفيذها يحتاج الى عناصر ضرورية
لضمان نجاح البنك فى تأدية رسالته .

فالأهداف الرئيسية لبنك التسليف الزراعى ستكون على الوجه الآتى :

أولا : التسليف المتوسط والطويل الأجل

ثانيا : التسليف القصير الأجل

أولا - التسليف المتوسط والطويل الاجل

لا شك أن بنوك الائتمان العادية تزهد فى هذا النوع من التسليف ولذلك
فانها تضع شروطا قاسية . لا لمجرد التعسف . وانما لحماية نفسها ضد مخاطر
التسليف لمدد طويلة . فالأصل فى أموال بنوك الائتمان أنها مكونة من الودائع
التي لدى البنك وغالبية الودائع غير محدودة الأجل وقابلة للسحب فى أى
وقت الأمر الذى يجعل البنك حريصا على الاقراض فى حدود فترات قصيرة
لضمان الوفاء السريع عند اللزوم والبنك فى التسليف المتوسط أو الطويل
الأجل يوازن بين معدل سحب الودائع ومعدل الايداع وكمية الودائع الطويلة
الأجل ومدى ما يستطيع أن يقدمه له البنك المركزى عند الضرورة .

وكل هذه الظروف مضافا اليها عدم امكان التنبؤ بالحالة الاقتصادية محليا
أو عالميا الالمدة قصيرة . كلها جعلت التسليف من جانب البنوك لتقويم
المشاريع (خصوصا بعد انخفاض أسعار القطن) يدخل دورا من التطور حتى
أصبحت الضمانات التى تطلبها البنوك غير متيسرة لأصحاب المشاريع كما
ذكرنا من قبل .

وأصبح على الدولة أن تبحث عن حل . واتجهت الأنظار الى بنك التسليف
الزراعى .

والتسليف الزراعى لمدة متوسطة أو طويلة الأجل معناه تقويم المشاريع وتقويم المشاريع يحتاج الى مبالغ طائلة تصل الى ١٢٠ جنيها المقدان القطن المنزرع أو ٤٠ جنيها لكل فدان فى مشروع دورته ثلاثية أو ٣٥ جنيها لكل فدان فى مشروع دورته رباعية أى عن كل فدان قطن وذرة وبور .

فاذا افترضنا أن الحكومة صرحت بمشاريع زراعية مساحتها ٢٠٠ ألف فدان فمعنى ذلك أنها تحتاج الى ١٢ مليون جنيه فى السنة الأولى ٨ مليون جنيه فى السنة الثانية و ٤ مليون جنيه فى السنة الثالثة . وأن سداد تلك الملايين سيستمر عددا من السنين يتراوح بين سنتين و ١٥ سنة .

وان السداد سيبدأ فى السنوات الأولى من جهة . وأن السنوات الثانية والثالثة سيضاف اليها مشاريع جديدة بنسبة أقل لوجدنا المبالغ المقترضة ترتفع الى ١٢ مليون جنيه من جديد ولو افترضنا جدلا أن الحكومة ستوقف عن اصدار رخص فيضان بعد ٣ سنوات فمعنى ذلك أن المشاريع ستحتاج الى ٣٦ مليون جنيه يجرى سدادها فى سنوات عديدة .

واذا فرضنا أن رؤوس أموال أجنبية ستشارك فى التقويم بواقع ٥٠ ٪ من رؤوس الاموال المطلوبة فان الحكومة ستجد نفسها مضطرة لتدبير مبلغ ١٨ مليون جنيه فى ثلاث سنوات .

ولما كانت شروط بنك التسليف ستكون أيسر وأبسط من شروط البنوك لذلك فان رؤوس الأموال الأجنبية لن تستطيع منافسة بنك التسليف فى جذب أصحاب المشاريع لذلك فان الحكومة فيما أعتقد رأت أن تؤجل التوسع فى التسليف المتوسط والطويل الأجل الى ما بعد افتتاح بنك التسليف الأمر الذى يجعل هنالك تناقضا بين التسليف الحكومى السابق على انشاء بنك التسليف وبين توقف البنك المزمع انشاؤه عن التسليف . والمعلوم أن ادارات المانية سبق لها منذ عدة سنوات أن قامت بالتسليف الطويل والمتوسط الأجل فى حدود ضيقة . وجاءت وزارة المالية فى عهد الحكم الوطنى وسارت على نفس النظام مع توسع بسيط واتجاه نحو التسليف بمبالغ صغيرة لأكبر عدد من المواطنين

وبالرغم من ذلك فان التسليف لم يكن كافيا للدرجة التى جعلته أمرا ثانويا بالنسبة للتمويل الأهلى .

ثانيا - التسليف لاجال قصيرة

سيكون من أول أغراض بنك التسليف الاقراض لأجال قصيرة تتراوح بين عدة شهور وسنة كاملة وسيكون هذا النوع من التسليف عادة للانتاج دون الانشاء وسيكون على نوعين :

١ - نقدا

٢ - عينا

التسليف نقدا

تتلخص السلف النقدية فى :

- ١ - سيحل بنك التسليف الزراعى مشكلة سلفيات المزارعين فيقوم باقراض أصحاب المشاريع قيمة السلفيات المستحقة للمزارعين عن عمليات الزراعة والحش والتطهير والطراد والتقطيع
- ٢ - سيتمكن صاحب المشروع من الاقتراض لدفع نفقات ادارة المشروع من تطهيرات وزيوت ومرتبات
- ٣ - سيتولى بنك التسليف الاقراض على عمليات اللقيط والنقل والحليج
- ٤ - سيقوم بنك التسليف باقراض المزارعين مبالغ لزراعة الذرة وخدمتها ويقتضى هذا النظام أن يتم سداد السلف النقدية من ثمن القطن الناتج سواء منها ما يخص صاحب المشروع أو ما يخص المزارعين .

التسليف العينى

سيقوم بنك التسليف بالاقراض العينى فى الحدود الآتية :

١ - بذرة القطن

٢ - السماد الكيماوى اللازم للقطن .

٣ - الاكياس (الشوالات) اللازمة لعبوة القطن

٤ - الشوالات « الزكايب » اللازمة لعبوة البذرة التجارى الناتجة من الحليج .

٥ - تقاوى الذرة اللازمة للمزارعين

ومعلوم أن ثمنها يقدر تقدا ويقيد على حساب المقترض وسيقتضى وجود المزارعين كعنصر من عناصر التعامل أن تتألف من بينهم جمعيات تعاونية للاستفادة من ميزة تخفيض الأسعار والفوائد للؤسسات التعاونية . أو التعامل عن طريق لجنة المزارعين .

أما أصحاب المشاريع فسيتعاملون مع البنك مباشرة .

وعلى العموم فإن السلفيات النقدية مضافا اليها قيمة السلفيات العينية مضافا اليها قيمة الفوائد المستحقة تخصم من ذات المحصول الذى تم الاقراض عليه . اللهم الا اذا رأى البنك خصم سلفيات الذرة من استحقاقات المزارعين فى القطن .

والأصل فى الفوائد انها أقل من الفوائد التى تتعامل بها البنوك

والأصل فى ثمن السلفيات العينية أنها أقل من ثمنها فى السوق الحرة أما الفوائد فانها تظل فى حدودها المنخفضة لحين موعد الاستحقاق فاذا تأخر المدين فى السداد فان زيادة على الفوائد تضاف اليها نظير التأخير .

أما طريقة التحصيل فانها تختلف تماما عن المتبع بالنسبة للبنوك العادية فالحكومة تضمن للبنك التحصيل الادارى عن طريق السلطات الادارية والصيارف . ويجرى الحجز الادارى على المحصول بعد تقديره دون حاجة الى أمر أو حكم قضائى . ويترتب على الحجز الادارى نفس ما يترتب على الحجز القضائى .

ويكون لحق البنك أولوية على الحقوق المدنية الأخرى التى للغير على المدين بمعنى أن الادارة تحصل الضرائب أولا ثم أموال بنك التسليف .

والمعروف أن الجمعيات التعاونية تمتاز في معاملتها بتخفيض نسبة الفوائد وتخفيض في ثمن السلفيات العينية مما يساعد على تشجيع التعامل التعاوني والمفروض أن المبلغ المخصص للاقراض في حدود ٢ ١/٣ مليون جنيه للسلف القصيرة الأجل أو على الأصح لتكون رأس مال البنك .

وما ذكرناه سابقا عبارة عن القواعد العامة لأغراض بنوك التسليف الزراعى أما التنفيذ فاننا نرى أنه في حاجة الى تعديل في الاتجاه الذى تنويه الحكومة . فالحكومة أمام حالة مزدوجة فهي في سبيل انشاء بنك مركزى وبنك تسليف ونحن نرى أن الاستعداد لهما لن يتوفر قبل بضع سنوات . وأن التوقف عن تحقيق أغراضهما أمر يتعارض مع التقدم الزراعى والاقتصادى ولا سبيل أمام الحكومة الا الالتجاء الى حل وسط . ونحن نضع الحقائق الآتية قبل الإشارة الى الحل الوسط الذى نراه مناسباً :

أولاً : معلوم أن وزارة المالية تعاني نقصاً واضحاً في عنصر الفنين في الشؤون المالية والاقتصادية وبالمثل وزارة التجارة والصناعة ومعلوم أيضاً أن عمليات البنوك والبورصات والاصدار كلها أعمال فنية دقيقة وترتبط ارتباطاً مباشراً بسعة الدول والثقة بها في الداخل والخارج .

والاجهزة اللازمة للبنوك تنقسم الى قسمين

أ - جهاز لإدارة البنوك يتبع البنوك مباشرة

ب - جهاز للإشراف على البنوك وإدارتها . ويتبع وزارة المالية

والمفروض أن انشاء البنوك سيعتمد على وطنيين . وقد قلنا ان وزارة المالية والتجارة لا تستطيعان مد البنوك بجهاز وطنى دون أن تتأثر كل منهما بهذا النقص تأثراً قد يؤدى الى خلل لا يمكن تداركه وقد يكون من السهل رسم الخطة على الورق وعند التنفيذ تظهر الآثار واضحة ويصعب علاج الخلل .

ثانياً : الحكومة حتمت وجود عدد من الوطنيين فى البنوك الحالية . والاستعانة بهؤلاء فى البنوك الحكومية معناه سحب العنصر الوطنى من البنوك الأجنبية .

ومعلوم أن العنصر الوطنى فى البنوك الأجنبية يحتل مراكز غير رئيسية ولا تصل الى السياسة العامة لتلك البنوك . وبذلك فان الاستعانة بهؤلاء الموظفين معناه تمكين عدد جديد من الاجانب لاحتلال مراكز جديدة فى تلك البنوك ومعناه تحطيم المبادئ الخاصة بتخصيص نسبة مئوية للوطنيين فى المؤسسات التجارية والصناعية الأجنبية .

كما ان لكل بنك طريقته فى التعامل وطريقته فى تنظيم الدفاتر . الأمر الذى يجعل من الموظفين الوطنيين فى البنوك خليطا غير متجانس فى البنوك الوطنية علاوة على مسئوليتهم المحدودة .

ثالثا : الاعتماد على عناصر لم تعمل فى البنوك أو المالية معناه أن يتحمل البنك فى طور انشائه مسئولية تدريب المواطنين الأمر الذى قد يعطل تقدمه وقد يكون له رد فعل ضار . فالثقافة البنكية تستلزم السرعة والدقة والخبرة وكلها غير موجودة فى الوقت الحاضر .

رابعا : ليس من السهل اكراه المقترضين على الدقة فى الوفاء أو الدقة فى التعامل مادام البنك فى طور انشائه مرتبطا فى الظاهر أو بالفعل بالحكومة . والمعروف أن للشعب حقوقا على حكامه الذين أتوا الى الحكم عن طريق الانتخاب . الأمر الذى قد يؤدي بالمواطنين الى الخلط بين سياسة البنوك وبين سياسة الوزارات والمصالح فى حدود معينة .

ولذلك فان عقبات كثيرة تقف فى طريق انشاء كلا البنكين سواء كان البنك المركزى أو بنك التسليف .

ونحن نرى عند الضرورة أن ينشأ البنك المركزى قبل بنك التسليف .

ونرى أن الحكمة تقتضى ارجاء انشاء كلاهما متكفين بتحقيق أغراضهما تحقيقا يكاد يؤدي الغرض المنشود من كلاهما .

على ألا يتعدى هذا الارجاء بضع سنوات يتم خلالها تحضير جميع الامكانيات الضرورية لانشاء كل من البنكين .

فبالنسبة للبنك المركزى تبدأ عملية الاصدار التى يمكن أن تقوم بها وزارة المالية وأما باقى أعمال البنك المركزى فان بعضها يرجأ مؤقتا والبعض الآخر كالاشراف على البنوك الأخرى وتحديد سعر الفائدة يمكن أن تقوم به احدى الادارات فى وزارة المالية . وهو الحاصل تقريبا فى الوقت الحاضر وعلى الأخص بالنسبة لمراقبة النقد . كما أن الواجب ارسال بعض البعثات للتخصص والتمرن فى عدد من البنوك فى الخارج . وعلى الأخص فى البنوك العربية .

وعند الاستعداد النهائى لانشاء البنك المركزى يكون من السهل جمع ادارات وزارة المالية وخريجي البعثات البنكية وانتقاء عدد من الوطنيين ذوى الصفات الممتازة ليكون هؤلاء جميعا جهاز البنك المركزى .

أما بالنسبة لبنك التسليف فالأمر يختلف كثيرا عنه بالنسبة للبنك المركزى فرأس المال المطلوب أقل والثقافة البنكية لا تستلزم ارتفاعا فى المستوى بالقدر الذى يتطلبه البنك المركزى والرقابة على أعمال بنك التسليف يتم بطريقة أيسر للحكومة عنها فى حالة البنك المركزى . وتعامل البنك المركزى يكون محليا وعالميا . أما بالنسبة لبنك التسليف فمعاملاته محددة فى نطاق داخلى الا فى حالة قيامه باستيراد الأسمدة والشوالات الخيش اللازمة للمشاريع الزراعية .

وقلنا من قبل أن افتتاح بنك التسليف الزراعى سيصاحبه بعض الصعوبات نتيجة للظروف السياسية أو الحزبية الأمر الذى يحتاج الى حزم واستقلال فى تصرفاته وعدل فى المعاملات أساسه المساواة النسبية بين العملاء

ولذلك فاننا نتقدم بالاقتراحات الآتية ونسجلها حتى يمكن الاستفادة منها أو من بعضها خدمة للمصالح العام . ونسجلها أيضا لكى يمكن الرجوع اليها عندما يولد البنك بالغا دون قواعد مركزه يستند عليها ويصادف الصعوبات التى تنبأنا بها .

المقترحات

أولا : يقدر للتمهيد لانشاء بنك التسليف الزراعى أربع سنوات على الأقل .

وأن ترسم السياسة على افتتاح أول بنك سودانى للتسليف الزراعى سنة ١٩٦٠
ثانيا : فى أثناء فترة السنوات التمهيدية تستمر الحكومة فى اعطاء السلفيات
المتوسطة والطويلة الأجل بنفس النظام المعمول به فى وزارة المالية

ثالثا : يرسل عدد من البعثات من الشبان الوطنيين للتدريب على أعمال
بنوك التسليف وعلى الأخص بنك التسليف الزراعى المصرى . فالبنك الأخير
مؤسس منذ حوالى ربع قرن وقد وصل الى درجة كبيرة من التدعيم وتخطى
جميع العقبات وعاصر ظروف الازمات وظروف الرخاء . وتستعمل اللغة العربية
ويقوم بالتسليف على محصولات زراعية ورهن محصولات ناتجة خصوصا
القطن ومحاصيل الجبوب والمحاصيل الزيتية . ومن أهم فروع التدريب كيفية
تقدير السلف النقدية والعينية وتحصيلها ورهن محصولات وفرز القطن وفرز
الجبوب وصيانة كل منهما من الظروف الجوية والحشرات وأعمال التشنيف
والحراسة وغيرها .

رابعا : يقوم أحد فروع البنوك الأجنبية الموجودة بالسودان بأعمال
التسليف الزراعى القصير الأجل . وتعرض الحكومة شروطها المتعلقة بالفوائد
والعمولة والمصاريف وتدريب جهاز من الوطنيين على أعمال قسم التسليف
الزراعى . ويجرى الاتفاق مع البنوك بالممارسة أو بمناقصة ويكون التسليف
مضمونا من الحكومة وتتولى الحكومة اقراض البنك مبلغا يقوم البنك
بتخصيص مثله من جانبه فيكون التسليف على أساس ضعف رأس المال الذى
تقدمه الحكومة . وتكون الفائدة أقل من الفائدة العادية ويكون التحصيل
اداريا بنفس الطريقة التى ستتبعها الحكومة عند انشاء بنك التسليف الزراعى .
أى بمعرفة السلطات الادارية دون حاجة الى الالتجاء الى القضاء الا فى
الحالات التى يترتب عليها آثار جنائية لتبديد المحجوزات أو الادلاء بمعلومات
غير صحيحة .

خامسا : فى نهاية المدة المتفق عليها . يقدم البنك القائم بالمهمة الرصيد
الموجود لديه والحسابات والمستندات المتعلقة بالقروض التى لم تسدد بعد .

ويتحمل البنك كل خسارة ترتبت عن اهماله في أى عملية ويتبع الموظفون الوطنيون في القسم المذكور من البنك لبنك التسليف الزراعى . وينضم اليهم قسم التسليف بالمالية ويطعم بأفراد البعثات الذين حصلوا على المرات الكافى .
سادسا : تقوم الحكومة بخصم مبلغ سنوى فى ميزانيتها لحساب انشاء بنك التسليف الزراعى .

سابعا : تطرح أسهم البنك قبل التأسيس للاكتتاب فى ٤٩ ٪ منها وتحفظ الحكومة لنفسها ب ٥١ ٪ من الاسهم .
وتحتفظ لنفسها بتعيين مدير البنك ونائب مديره وأغلبية معينة من قبل الحكومة فى مجلس الادارة .

وبذلك نكون قد وفقنا بين الاسباب فى عملية التسليف واداء الغرض الرئيسى منه . وبين تحضير جهاز صالح تماما للسير بالبنك على أساس مستقر .
ونكون قد عودنا العملاء على نظام التعامل مع بنك التسليف وأكثرنا من عدد الجمعيات التعاونية الراغبة فى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للمعاملات التعاونية .

ونعود من جديد الى الممولين فنجد أن من الضرورى حفظ حقوقهم بعد استبقاء حق ادارات أو بنك التسليف وذلك حتى لا يؤدى التعارض الى انسحاب الأموال المستغلة فى الزراعة .

كما أننا نرى ضرورة موافقة الممول الأهلى على تعامل المزارعين وأصحاب المشاريع مع ادارات أو بنك التسليف حتى يحدث اقراض مضاعف على محصول واحد أو عملية واحدة . وحتى لا تضعف ثقة الممولين فى تمويل المشاريع .

المبحث الحادى عشر

موضوعات متنوعة

الباب الاول

وسائل المواصلات

لم يختلف الباحثون على حاجة السودان الى اهتمام مضاعف بأمر المواصلات .

وقد سبق لى معالجة أمر المواصلات فى السودان وقدمت بحثا فى هذا الشأن من محطة الاذاعة السودانية فى أغسطس سنة ١٩٥٣ . ونشر البحث فى مجلة هنا أم درمان . ولما قامت الحكومة الوطنية الأولى وجدها فرصة طيبة لاهداء البحث المذكور للسيد وزير المواصلات فى فبراير سنة ١٩٥٤

وقامت حوادث الجنوب فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقامت لجنة لبحث الموقف من الناحية العامة . وعادت اللجنة الى الخرطوم تستصرخ المسؤولين ان يشرعوا فورا فى انشاء خط برى على شاطئ النيل الأبيض من كوستى الى ملاكال ثم الى جوبا فيما بعد . ولم يكن هذا الاقتراح جديدا فقد سبق أن أكدنا ضرورته فى البحث الذى أهديناه للسيد وزير المواصلات والذى نشر منذ عامين ونصف . ان المواصلات فى السودان هى احدى العناصر التى رأى الاستعمار أن يجعلها فى حالة من التأخر تساعد على تحقيق سياسته المرسومة .

ولقد ظلت الادارة البريطانية تعمل جاهدة لايقاف كل تقدم فى المواصلات الا بالقدر التافه الذى لا مفر من اجرائه . فالخطوط الرئيسية جميعا كانت قد نفذت أو شرع فى تنفيذها قبل عهد الادارة البريطانية .

ولذلك فقد بقيت ثروة الجنوب دون استفادة من ورائها . وبقيت الأسعار

بالنسبة للسلع المستوردة والمحلية متفاوتة من مكان الى آخر بدرجة ملموسة. وبقيت تكاليف الانتاج عالية نتيجة لصعوبة المواصلات وارتفاع أجورها. كما أن انقطاع المواصلات في الخريف أدى الى نقص كبير في الطاقة الانتاجية زراعيًا وصناعيًا مما جعل أمر المواصلات من الأهمية ما يستدعى بحثًا شاملاً عاجلاً. ووضع سياسة واضحة. أو برنامجاً محدد المدة. أساسه الموازنة بين فائدة السودان من الاسراع بالتنفيذ وبين ما يفقده نتيجة للتردد في التنفيذ.

اننا ندرك أن ميزانية السودان لا تسمح بالقيام بمشروعات انتاجية ذات تكاليف مرتفعة. وندرك أن أمام السودان التزامات مالية بشأن مشروعات الروصيرص والمناجل. وأن العشر سنوات القادمة ستتحمل ضغطاً لمواجهة الأعراس التي ظهرت كمقدمات لأزمة عالمية.

ونحن ندرك أيضاً مدى التكاليف والصيانة المضاعفة لانشاء الطرق والخطوط الحديدية بالنسبة لظروف الأمطار ومعابر الخيران وغيرها. ولكننا ندرك أيضاً أن الصعوبات ستظل قائمة ولن تزول آثار الأمطار أو الخيران أو السيول.

ولا مفر من التفكير السريع على الأسس الآتية :

أولاً : الربط بين الشمال والجنوب ربطاً يسهل التعامل والعمل ويقلل من تكاليف الانتقال ومصاريف الشحن. وتيسر في نفس الوقت أحكام الرقابة فنيا وإدارياً.

ثانياً : الربط بين الجنوب والغرب

ثالثاً : الربط بين الغرب ومديرتي الخرطوم والشمالية

رابعاً : الربط بين باقى مناطق السودان.

وكل ما سبق لا يمكن أن يتم الا بانشاء خطوط حديدية

خامساً : الربط بين جميع أجزاء السودان بمواصلات سريعة منتظمة حتى تكون وسيلة سريعة عادلة التكاليف بالنسبة للنقل وهذه لا تتم الا بازدياد الخطوط الحديدية الرئيسية بدلا من وجودها فردية.

سادساً : تحسين المواصلات النيلية لكي تصبح سريعة رخيصة كافية وذلك على الأسس التي شرحناها من قبل .

سابعاً : تحسين وسائل النقل الداخلية في المديرية وجعلها أكثر ملائمة للعمل طول السنة . وأكثر ملائمة لوسائل النقل مما يساعد على قلة استهلاكها وتكاليف صيانتها وتقليل نفقات الوقود ومضاعفة أعمالها مما يخفض من تكاليف النقل .

وعلى العموم فإن اقتراحاتنا في هذا الشأن لا تكون مجدية الا بالاتجاه الى الوسائل الآتية :

أولاً : طرح الخطوط الجوية السودانية في مزيدة داخلية والتخلص من ادارتها وجعلها شركة وطنية تتلخص الحكومة من كل مسؤولياتها أسوة بجميع خطوط الطيران في الدول الأخرى .

وبالطبع سيدخل خزانة الدولة ثمن ما يدفع مقابل ممتلكات الحكومة في هذه الخطوط . وستوفر الحكومة كل النفقات السنوية والخسائر المترتبة عليها . ويمكن للحكومة استغلال ما يؤول إليها من أموال في تحسين المواصلات البرية الحالية .

ثانياً : طرح كل الخطوط الحديدية الجديدة لشركات سودانية أو عالمية تضمن للحكومة رعاية مصالحها ومصالح الجمهور وجانباً من الأرباح السنوية لتلك الشركات على أن تعطى الخطوط على سبيل الامتياز لمدة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ سنة تؤول بعدها الى الحكومة بملكية تامة دون مقابل .

ثالثاً : التخلص من نظام عربات الأكل والنوم وجعلها من اختصاص شركات تقوم بها وذلك توفيراً لمسئوليات والتزامات الحكومة مع مراعاة ربح معقول للحكومة وحماية عادلة لمصالح الجمهور .

رابعاً : الشروع في بحث أمر الشركة النهرية التي سبق ان اقترحناها في مبحث سابق .

خامسا : محاولة لالتجاء الى بنك النقد الدولي لعقد قرض لتحسين
المواصلات المقامة من قبل . ونحن نشير الى ماسبق أن قلناه من أن الوقوف عن
التقدم يضيع على السودان فرصا ذهبية قد لا تتيسر في ظروف أخرى .
ونشير أيضا بأن تكون الشركات التي يعهد اليها بالخطوط الجديدة من
جنسيات ودول مختلفة وان يمثل فيها العنصر الوطني تمثيلا عادلا .

الباب الثاني

الانتاج الحيوانى

تنقسم ثروة السودان الحيوانية الى قسمين القسم الاول الثروة الحيوانية
البرية والثانى : الثروة الحيوانية الأليفة .

الفصل الاول

الثروة الحيوانية البرية

فى السودان ثروة حيوانية برية تقترب دائما بثروة افريقيا الاستوائية
وتنقسم الى قسمين :

ا - ثروة مائية - تعيش غالبية حياتها فى الماء

ب - ثروة برية - تعيش غالبية حياتها فى البر .

الثروة الحيوانية المائية

عماد الثروة المائية ثلاثة أقسام :

أولا : الأسماك

ثانيا : القرطى (سيد قشطه)

ثالثا : التماسيح

الثروة الحيوانية البرية

وتشملها حيوانات الصحارى والبرارى وحيوانات الغابة

ا - حيوانات الصحارى والبرارى

تشمل :

دجاج الوادى . والغزلان والزواحف كالسحالي والثعابين والنعمام .
والطيور البرية .

ب - حيوانات الغابة : وأهمها الأفيال والحمار الوحش والجاموس الوحش
ووحيد القرن والاسود والنمور والزواحف والنحل والطيور البرية وانقردة
بأنواعها .

وتتلخص المزايا الاقتصادية للثروة البرية (غير الأليفة) فيما يأتى :

أولاً : الثروة السياحية بالنسبة لهواة الصيد من الأجانب
ثانياً : الثروة الغذائية كالحوم الأسماك ولحوم القرائتى والغزلان والدجاج
الوادى ومثل عسل النحل

ثالثاً : الثروة الصناعية مثل سن الفيل وجلد الغزال والتماسيح والزواحف
والنمور والقرون

رابعاً : الثروة التجارية ما يصدر منها حيا للاستفادة به علمياً أو للزينة أو
لحداائق الحيوانات .

ولذلك فإن المحافظة على الثروة الحيوانية البرية أمر حيوى بالنسبة
للسودان ويقتضيه الاستفادة من كل العناصر الطبيعية والصناعية التى تحقق
استفادة كاملة من هذه الثروة
وستوسع فى شرح كل ما سبق فى مؤلفنا الخاص بالثروة الحيوانية فى
السودان .

الفصل الثانى الثروة الحيوانية الليفة

الثروة الحيوانية الليفة تكون المصدر الثانى لثروة السودان الاقتصادية
باعتبار القطن هو الثروة الأولى .

وتشمل الأبقار والضأن (الأغنام والماعز) والحمير والخيول والابل

والجاموس والدواجن وكلها تأقلمت في السودان منذ وقت طويل فيما عدا بعض سلالات الخيول العربية وفيما عدا الجاموس الذي استوردت سلالته في سنة ١٩٣٧ ولم يتعد الموجود منه حتى الآن قطيعا واحدا من ستين رأسا تربي في دائرة المهدي بمديرية الخرطوم .

وتتميز الثروة الحيوانية الأليفة بأنها تؤدي وظيفتين :

الأولى سد حاجة الاستهلاك المحلي من اللحوم والالبان ومنتجاتها
الثانية : تصدير جانب من هذه الثروة الى الخارج فتساعد في تدعيم الميزان التجاري للسودان .

ويجرى الاستفادة من الثروة الحيوانية الزراعية بالطرق الآتية :

أولا : التجارة الخارجية

١ - عن طريق البيع الحي في الخارج ويصدر الى الخارج كما هو الحال بالنسبة لتصدير الأبقار والأغنام والابل الى مصر وتصدير الأغنام الى المملكة العربية السعودية .

ب - عن طريق الذبح في السودان وحفظ اللحوم في العلب وتصديرها للخارج كما هو الحال في كوستي عن طريق مصنع اللحوم البريطاني الذي بدأ نشاطه في أول سنة ١٩٥٣

ح - عن طريق تصدير مخلفات الذبح من جلود وعظام ودم مجفف

ثانيا : الاستهلاك المحلي :

أولا : السماد العضوي للحيوانات الحية أي السماد البلدي (معروف محليا بالماروج)

ثانيا : الزباله مخلفات البرازية للماشية والضأن التي تستعمل في لياسة (تغطية) الحيطان والأسقف حتى لا تتأثر بمطار الخريف

ثالثا : الألبان ومستخرجاتها

رابعا : اللحوم

خامسا : القليل من صوف الضأن

سادسا : الخدمات التي تؤديها بعض الحيوانات كالثيران في الحرث والطراد . والخيول في الجر والجري والحمير والابل في النقل .

الفصل الثالث

المراعى

لا شك أن هنالك تعارضا في الوقت الحاضر بين التوسع في الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى .

ولا شك أيضا أن للانتاج الحيوانى فضلا على الزراعة وعلى الأخص في السنوات البكر أى الدورة الزراعية الأولى (الثلاث أو الأربع سنوات الأولى من حياة المشروع)

فالمعروف دائما أن محصول الأرض من القطن عند زراعتها أول مرة يكاد يصل الى ضعف المحصول عندما يزرع في نفس الأرض للمرة الثانية ونحن نرى أن العامل الرئيسى في زيادة المحصول هو ما خلفته الحيوانات من أسمدة عضوية (برازية وبولية) في الأميال القليلة المجاورة لشواطئ النيل وفروعه . فمن المؤكد أن حرية الحيوانات في الرعى تضيق كلما قلت كميات المياه المتخلفة عن أمطار الخريف في الجهات البعيدة عن الشواطئ . وكلما قلت المياه البعيدة أو انعدمت كلما اتجهت القطعان للرعى قريبا من الشواطئ حتى يكون موارد المياه دائمة ومتيسرة .

وطبيعى أن القطعان تكون منتشرة في مساحات واسعة في فترة الخريف وفي أعقاب الخريف . ولكن بمجرد انعدام المياه تتجمع تلك القطعان في مساحات ضيقة بقرب الشواطئ وتستمر فترة بقاءها ما بين ٤ و ٦ شهور تخلف وراءها سنويا كميات من الموارد العضوية .

ولا شك أن الاجزاء التى تزرع ذرة على أمطار الخريف تكون بسيطة ويكون استهلاكها من الموارد العضوية سطحيا وقليل نسبيا .

فاذا ما قامت مشاريع زراعية فى تلك المناطق تعذر على قطعان الحيوانات الاقامة فى تلك المناطق وتجد نفسها أمام غرامات وتعليمات من جانب أصحاب المشاريع يخشى معها أصحابها ألا يستطيعوا تنفيذها فيرحلون بماشييتهم الى أماكن أخرى خالية من المشاريع . وبذلك تفتقر المشاريع بعد سنينها البكر الى المواد العضوية ويظهر الفرق واضحا جدا بين معدل المحصول فى السنين البكر ومعدله فى السنين العادية .

هذا ومن الطبيعى أن مياه السيول تجرف معها كميات من المواد العضوية من أماكن بعيدة وتخلف جانبا منها فى الأراضى القريبة من الشواطىء . فاذا ما أقيمت مشاريع فى نفس المنطقة تحدد خط سير السيول عن طريق توجيهها الى الخيران الرئيسية . ونتيجة لوقوف الترعى والجنايات فى طريق السيول كالسدود المانعة لها من اجتياز أراضى المشروع ولو نسبيا .

ولذلك فان الانخفاض فى معدل المحصول يرجع فى ٩٠ ٪ منه الى انخفاض نسبة المواد العضوية الحيوانية الأمر الذى لا يمكن تعويضه الا بنظام ثابت يلزم أصحاب المشاريع الزراعية بالقيام بالاستغلال الزراعى على أساس منظم يجمع بين المحاصيل والانتاج الحيوانى ففى تنمية الانتاج الحيوانى فى المشاريع تعويض للفاقد أو لجانب من الفاقد من المواد العضوية . وفيه استهلاك للمحاصيل الاسمدة الخضراء وفيه فائدة مادية من نتاج الحيوانات ومن زيادة نموها ومن منتجاتها الخام كاللبن أو منتجاتها المصنوعة كمستخرجات الألبان .

ونحن نرجىء التوسع فى الشرح بالنسبة للثروة الحيوانية الى مؤلفا الخاص بها حتى يكون وافيا بالغرض .

الفصل الرابع

مستقبل الثروة الحيوانية

من بحث للسيد خليل ابراهيم مدير الثروة الحيوانية رأينا أن نسجل الاحصائيات التالية عن الثروة الحيوانية فى السودان فى الماضى والحاضر :

الحيوانات	العدد قبل عشر سنوات	العدد في الحاضر بالرأس
الابقار	٣ مليون	٥ مليون
الاعنام	٤ مليون	٦ مليون
الماغز	٣ مليون	٥ مليون
الابل	١١/٢ مليون	٢١/٢ مليون
الحمير	١/٤ مليون	١/٢ مليون

ونحن نضيف من جانبنا أن الجاموس يمكن أن يكون له اعتبار هام في الثروة الحيوانية بعد أن أمكن استيراده من مصر وأقلمته ومحافظة التاج على غالبية الصفات الأصلية .

فالمستورد من الجاموس سنة ١٩٣٧ عجلتان من أناث الجاموس وذكر من ذكور الجاموس كلها كانت في سن لا يتجاوز العامين .

وبالرغم من عدم الدراية بتربية الجاموس فإن العدد قد ارتفع الى حوالي ٦٠ بين ذكور وأناث

وبالرغم من أن القطيع أصبح كله ناتجا عن تزاوج الأقارب الا أن النتائج المبدئية توحى بأن استيراد ذكور جيدة للتلقيح سيضاعف من نجاح الجاموس وعلى الأخص في مديرية أعالي النيل وجنوب مديرية النيل الأزرق .

ونحن نسجل هنا رأى مدير الثروة الحيوانية عن الظروف التي مرت بالثروة الحيوانية في السودان يقول : نشأت مصلحة الانتاج الحيواني (المصلحة البيطرية سابقا) في عام ١٩٠٢ نشأة عسكرية حيث كانت تدار آنذاك بواسطة ضباط الجيش « البريطاني » البيطريين وأعقبها انتشار الأمراض الحيوانية وفتكت بالماشية فعينت السلطات بعض الأطباء البيطريين البريطانيين من المدنيين لمكافحة مرض الطاعون البقري ومراقبة الكورتيينات اللازمة لمنع انتشار المرض .

وفي عام ١٩٠٦ فكرت السلطات جديا في انشاء مصلحة مدنية بيطرية تم تأسيسها سنة ١٩١٠ وعين لها مدير « بريطاني » وكانت أهم أهدافها :

١ - مكافحة الطاعون البقري

ب - تنمية بيع المواشى لمصر

فارتفعت قيمة الصادرات فى عام ١٩١٣ الى مبلغ ٢١٨٣٠٠ جنيها بعد أن كانت فى سنة ١٩٠٩ تبلغ ٤٠٨٠٠ جنيها مصريا أى خمسة أضعاف ما كانت عليه بالرغم من استمرار فتك مرض الطاعون البقري بالحيوانات .

وفى خلال الحربين العالميتين تعرضت المصلحة لهزات عنيفة وتوقف نشاطها بسبب استدعاء الاطباء البيطريين للخدمة فى الجيش البريطانى . ولم يكن هناك أى طبيب سودانى ليحل محل البريطانيين مما دعى الى التفكير فى انشاء مدرسة للطب البيطرى لتخريج بيطريين سودانيين هم الذين يقومون فى الوقت الحاضر يتحمل كل المسئوليات بشأن مستقبل الثروة الحيوانية فى السودان .
ووزارة الثروة الحيوانية فى عهدنا الحاضر قد زادت مسئولياتها وتشعبت اختصاصاتها فهى تقوم :

١ - بالاشراف على الوقاية ضد الامراض الوبائية والعلاج والعزل

٢ - تحسين المراعى وايجاد مياه للشرب باقامة الحفائر والسدود وعمل خطوط النار حفظا للمراعى من الحريق .

٣ - الخلاص من الفائض من المواشى بالتصدير الى مصر والمملكة العربية السعودية

٤ - تحسين النسل . والاشراف على حفظ اللحوم صناعيا وبجاريا

٥ - الاشراف على المنتجات الحيوانية كالجلود والألبان ومستخرجاتها .
والملاحظ أن الوزارة مهتمة باستيراد عدد من الفنين من الهند والباكستان لتغطية العجز الذى نجم عن استقالة بعض البريطانيين .

الباب الثالث

التسميد

التسميد من الموضوعات الهامة جدا فى السياسة الزراعية . وبالرغم من أهميته البالغة فان البريطانيين فى أقسام الأبحاث الفنية تعمدوا أن يقللوا من

أهميته في كل أبحاثهم الماضية . ولا زال أثر ذلك الإهمال واضحا في سياستهم الحاضرة .

ولقد عالجت موضوع التسميد في ثلاثة احاديث من محطة الاذاعة السودانية في اكتوبر سنة ١٩٥٣ . وكانت الادارة بريطانية في ذلك العهد . ولم يكن ذلك مانعا لنا من أن نبرز أهمية التسميد العضوى والتسميد الأخضر . ولم يمنعنا وجودهم من نقد سياسة التسميد وعلى الأخص بالنسبة للقطن . وآثر البريطانيون الفنيون أن يصمتوا وامتنعوا عن التعليق أو التعقيب . وكنا نظن أنهم سيدركون أن من مصلحة سمعتهم الفنية أن يعدلوا مؤقتا عن الخط بين مصالحهم الاقتصادية وبين الاعتبارات الفنية .

ونحن نأسف جدا اذا قلنا أن البريطانيين في أقسام الأبحاث سواء في الأبحاث الحكومية أو في مشروع الجزيرة لم يحاولوا أن يعملوا على تعديل سياستهم في التسميد الأمر الذي دفعنا من جديد لكى نبرز عيوب تلك السياسة ونؤكد في نفس الوقت انها سياسة مقصودة . وان البريطانيين الفنيين لا يمكن أن يكون قد فاتهم . أن إهمال أبحاث التسميد معناه اضرار بليغ بالانتاج الزراعى . ولكننا نأسف أيضا اذ نرى أن هؤلاء لم يدركوا بعد أن العهد قد تغير وأن رأى العام المحلى أصبح حرا في التعبير عن رأيه وأن رأى العام العالمى متطلع لتصرفات القائمين منهم على الأبحاث الفنية في جمهورية السودان المستقلة ذات السيادة .

ولقد سبق لنا القول أن قيمة القدرة الهيدروجينية في تربة مشروع الجزيرة قد وصلت ٩ "PH.(Power of Hydrogen)Value9" ومعنى هذا أن القلوية قد بلغت حدا يندر بالخطر . وبالطبع فان تربة النيل الابيض في أراضي المشاريع القديمة قد بلغت هذا الرقم وأكثر منه . ونبها الى أن التسميد النشادرى (بسلفات الامونيوم) يتعارض مع سياسة إيقاف زيادة القلوية . وربطنا بين المصالح الاقتصادية البريطانية وبين الاصرار على التسميد بهذا النوع من الأسمدة دون غيره .

ونحن تحت هذا الباب تتساءل من جديد : لماذا يصر البريطانيون الفنيون على توجيه التسميد الكيماوى للقطن بطريقة تتعارض مع كل الأصول الفنية والاقتصادية ؟ لماذا يسمد القطن بالكيماوى تشتيتا (نثرا) ؟ ثم لماذا يسمد القطن بالكيماوى قبل الزراعة بحوالى شهر تقريبا ؟

حاولنا أكثر من مرة عن طريق الاذاعة والصحافة أن ننبه لأخطاء هذه الطريقة . وحاولنا أن نتعرض للموضوع بشكل اقتراحات ثم بنقد خفيف . ولكننا وجدنا أن الصمت من جانب البريطانيين كان هو الرد الوحيد على توجيهاتنا ولذلك فلا مفر لنا من أن نطالب بالتحقيق فى هذا الشأن . ونطالب بأن نقف نحن وهؤلاء الفنيين من البريطانيين أمام خبراء عالميين فى شؤون التسميد وسيوضح للملأ كم من ملايين الجنيهات استفاد بها الاقتصاد البريطانى وكم من الملايين فقدوها المزارع وصاحب المشروع وخزينة الحكومة فى السودان . وسيوضح كم سيحتل السودان من الاضرار حتى يصحح الاخطاء ويعيد التسميد الى نظامه الصحيح الذى يعود بالفائدة على السودان فى تربته الزراعية وفى نفقات الانتاج وفى كمية المحصول . وفى دخله القومى .

ان التسميد العضوى لا أثر له فى سجلات الأبحاث الزراعية ، بالرغم من وضوح الفرق الشاسع بين محصول الأرض الزراعية فى أول سنة من زراعتها وبين محصولها عند زراعة نفس الأرض للمرة الثانية أو الثالثة ، ليس من العسير أن يدرك الباحثون أن الفرق ناتج من أن الارض البكر محتوية على المواد العضوية الحيوانية (برازية وبولية) من أثر المراعى السابقة على وجود الماشيع . والتى كانت الحيوانات حرة فى الاقامة والرعى فيها مئات السنين . وأن انعدام المراعى فى مناطق الماشيع قد حرم تلك الماشيع من مصدر المواد العضوية السابق الذكر . ولكن واحدا من البريطانيين لم يذكر هذه الحقيقة . واكتفى غالبيتهم بالربط بين الأرض البكر وفترة الراحة الطويلة السابقة عليها . وعلى ضوء ذلك السبب الخاطىء فى ٩٠ ٪ منه تأسست الدورة الزراعية على أساس الاكثار من فترات الراحة أى فترات البور . وعلى ضوء تلك النتائج عولج

انحطاط الانتاج بالتحول من الدورة الزراعية الثلاثية الى الدورة الرباعية .
وفات هؤلاء أو تجاهلوا الاعلان عن ان الانحطاط فى المحصول يرجع
أساسا الى حرمان الأرض الزراعية من أى مصدر للتسميد العضوى .
ونحن نكتفى بهذا القدر عن حاجة التربة للمواد العضوية وسنوفيه حقه
من الشرح فى مؤلفنا الثالث عن المشاريع الزراعية من الناحية الفنية .
ولكننا نشير باختصار الى الحقائق الآتية :

أولا : سبق أن نوهنا بضرورة الربط بين الاستغلال الحيوانى وبين استغلال
المشاريع الزراعية باعتبار ان كلا منهما مكمل للآخر فنيا واقتصاديا .

ثانيا : ضرورة الخروج على النظام الحالى للدورة الزراعية والاكتثار من
المحاصيل البقولية بطريقة عملية وليس بطريقة صورية .

ثالثا : ضرورة الخروج على قاعدة قلع نباتات القطن والالتجاء الى حش
(تقطيع) الحطب من موضع اتصال الجذر بالساق . أى من سطح التربة أو
تحت سطح التربة بقليل .

وهذه الطريقة ليست مستحدثة بل مصر ذاتها تعمل بهذه الطريقة ونحن
لا نرى فائدة تذكر من المواد المعدنية المتخلقة عن حرق حطب القطن اذا قيست
بالقيمة العضوية لتحلل جذور القطن المتخلقة فى الأرض .

ونحن لم يفوتنا أن القطع قد يعود بالنباتات الى النمو من جديد وبذلك
تكون العملية (عملية تعقير) سيئة الأثر . ولكن القطع من تحت سطح التربة
ببضعة سنتيمترات سيجعل القطع حاسما فى عدم نمو النباتات من جديد ولا
شك أن طريقة القطع اقتصادية عن القلع . وعملية القطع تجرى بالفأس الصغيرة
(المنقرة - العواقة) ويمكن صناعتها محليا . وبذلك نوفر عشرات الألوف من
الجنيهات التى تنفق سنويا فى مشترى قلاعات بريطانية . بل أن الفأس يمكن
للوطنيين استعمالها بسهولة وفى أى سن ولأى جنس . أما القلاعات فقد
تخصص فيها عناصر الفلاحة وقد بحثنا كل ما يتصل بهم فى أبواب سابقة .

رابعاً : ادخال السماد البلدى (محليا الماروج) ضمن السياسة العامة للتسميد وجعل دورة التسميد مبدئيا ضعف الدورة الزراعية أى ثمانى سنوات للدورة الرباعية .

خامساً : الاقلاع عن سياسة حرق حطب القطن والاستفادة من الحطب فى عمل السماد البلدى على الوجه الذى سنفصله فى كتابنا الثالث عن المشاريع الزراعية .

سادساً : تنظيم سياسة التسميد بالكيماوى على الأسس الآتية :
أ - الامتناع عن التسميد النوشادرى (تترات وسلفات وترو سلفات الامونيوم)

ب - الامتناع كذلك عن ادراج الأسمدة الازوتية المحتوية على الصوديوم ضمن سياسة التسميد الكيماوى .

ج - التسميد بالأسمدة الأزوتية الجيرية مثل تترات الجير (تترات الكالسيوم)

د - البحث فى امكانيات التسميد بالاسمدة الفوسفاتية
هـ - جعل التسميد بعد الزراعة هو القاعدة بالنسبة للقطن
و - جعل التسميد بـزراعة السماد (تكييش السماد أى باللقمة) هو القاعدة فى تسميد القطن .

وبالنسبة للنقطتين الأخيرتين فاننا نشير الى التسميد قبل الزراعة لا يبرره مطلقاً أن سلفات الأمونيوم المستعمل حالياً بطيء الذوبان . فالبطء فى الذوبان مسألة نسبية . ولا يمكن أن يكون ذلك عذراً للتسميد قبل الزراعة لأننا قلنا أن قاعدة التسميد بسلفات الأمونيوم خاطئة من أساسها .

وحتى لو سلمنا بصحتها فى وقت لم تكن القلوية قد وصلت فيها انى ذلك الحد من الخطورة فاننا لا نؤيد تشتيت السماد قبل الزراعة اذ المعلوم ان القطن تبدأ زراعته فى النصف الأول من أغسطس وموسم الأمطار يبدأ فى أواخر يونيو

وأوائل يوليو ومعنى ذلك أن السماد المنشور سيتعرض لكميات كبيرة من مياه الأمطار ولكميات أخرى من السيول تؤدي كلها الى فقد نسبة كبيرة من الأزوت الأمر الذى يجعل الاستفادة من السماد لا يتجاوز ٥٠ ٪ من نسبة الأزوت .

وقد رد علينا بعضهم بأن زراعة (تكبيش) السماد تكلف كثيرا بالنسبة لانشغال المزارعين فى ذلك الوقت بعمليات الحش . ورد آخر بأن زراعة السماد لا يصرف عنها سلفيات وبذلك فقد يهمل فيها المزارع . ورد ثالث بأن الأسمدة بلغت من الارتفاع فى الثمن ما دفع للنصح بنثرها قبل الزراعة حتى يسهل الرقابة على نزولها للأرض ، وحتى تطمئن الإدارة الى عدم تصرف المزارع فيها بالبيع أو الاستفادة منها فى نواحي أخرى .

وكل هذه الردود لا يمكن أن تبرر ضياع ما يزيد عن نصف الكمية دون الاستفادة منها . الى جانب تسببها فى سرعة نمو الحشائش على حساب القطن . فالأصل فى التسميد تثبتنا أن الفدان يتكلف خمسة قروش وفى زراعة السماد يتكلف الفدان ٢٥ قرشا فالفرق عشرون قرشا فى حين أن قيمة الفقد فى الأزوت تتجاوز جنيهين لكل فدان .

وأما خشية تصرف المزارع فى السماد فهذا يدعونا للتساؤل عن وظيفة مفتش وملاحظى الغيط وكذلك الخولية ومشايخ الحواشات وكلهم مسئول عن كل عملية زراعية تجرى فى الغيط .

وأما الاعتذار بالسلفيات فلا يضير إدارة المشروع أن تصرف سلفة جنيهين عن كل حواشة عشرة أفدنة يرد لها منها نصيب المزارع فيها فى مقابل توفير حوالى ٢٠ جنيها قيمة الفقد فى الأزوت . الى جانب تقليل نسبة الحشائش .

وعلى العموم فانا نرجو أن يدلى المسئولون البريطانيون عن الابحاث الزراعية والمسئولون البريطانيون فى مشروع الجزيرة بآرائهم فى هذا الصدد حتى يحكم الراى العام لهم أو عليهم . أو أن يعلنوا آراء جديدة تتفق مع مصلحة السودان وحده ، والرجوع الى الحق فضيلة .

الباب الرابع محاصيل الفاكهة

من المؤسف جدا أن يفتقر السودان في الماضي الى انتاج كاف لمحاصيل الفاكهة . ومع قدرة السودان على انتاج كميات وافرة من الفواكه تكفى للاستهلاك المحلى والتصدير معا . الا أن الادارة البريطانية لم توجه أى عناية لذلك المورد من الثروة . ولو أن اقبال الشعب على استهلاك الفاكهة كان قليلا لالتمسنا للبريطانيين العذر في القعود عن التوسع في انتاج الفاكهة . ولكن العكس هو الصحيح فالسودان لم يصدر سوى كمية ضئيلة من البلح الجاف ولكنه يستورد كميات هائلة من الموالح والعنب والحلويات (التفاح . الكمثرى . المشمش . البرقوق . الكريز) . ولقد كانت قبرص في الماضي ولا زالت حتى الان هى المصدر الاول للفواكه للسودان . وتأتى مصر بعدها بالنسبة للبرتقال فقط .

الفصل الاول

المانجو

من الفواكه الناجحة في النمو والانتاج في جميع مناطق السودان وبالرغم من هذا النجاح فانها لا تسد الا جانبا بسيطا من الحاجة للاستهلاك المحلى . وترتفع أسعارها أحيانا الى أرقام خيالية تجعلها بعيدة عن متناول المستهلك العادى . وتقتصر على طبقة معينة في استهلاكها .

وللمانجو مشكلتان :

الأولى : كثرة الحت (التساقط) في الأزهار والثمار الصغيرة وهذا ناشئ عن انعدام مصدات الرياح وسوء طريقة الري .

الثانية : انها في المديرية الجنوبية (أعلى النيل وبحر الغزال والاستوائية) من الكثرة لدرجة أنها لا تجد من يستهلكها . وتبلغ الأشجار أحجاما ضخمة وتوجد في مجموعات تكاد تكون غابات للمانجو . كما تبلغ أحجام الثمار كبيرا قد يصل بالثمرة الواحدة الى ما يزيد عن رطلين في الوزن . ولكنها على العموم

لا تعطى أصنافا موحدة وجميعها تتكاثر من البذرة . ونادر فيها الجودة في الطعم كما أنها تحتوى على نسبة كبيرة من الألياف .

وحتى يمكن تغيير الأصناف الى أجود منها يمكن الاستفادة من الأصناف الجيدة في الأكل الطازج عن طريق النقل السريع أو عن طريق النقل بالثلاجات بالبواخر النهرية . أما الأصناف الغير مرغوبة في اكل الطازج وهى الغالبة فانها في حاجة الى اقامة صناعات لحفظ العصير وتصديره الى الشمال أو الخارج ومعلوم أن النقل السريع غير متوفر لقلة عدد الطائرات وارتفاع أجور الشحن ولانعدام المواصلات الحديدية من تلك المديریات الى المديریات الشمالية . وعدم صلاحية الطرق البرية للنقل الا بصعوبة وبأجور عالية . كما أن المواصلات النهرية لا يتوفر فيها وسائل التبريد الكافية للحفظ مدة الشحن .

الثانية : في المديریات الشمالية تزرع المانجو بطريقة ارتجالية . فهى متناثرة في مناطق متباعدة عن بعضها . بعضها في الجزيرة أبا بالنيل الأبيض وبعضها في سنار بالنيل الأزرق وبعضها في مديرية الخرطوم بالسقاي والكدر و الجابلى وبعضها في المديرية الشمالية في دنقلة وشندى وبربر وكل هذه المساحات عموما لا تتجاوز الألف فدان لا يوجد منها أكثر من ٤٠٠ من سلات ممتازة ذات صفات مرغوبة محليا وخارجيا أما المساحات الباقية فغالبيتها من أصناف رديئة لا تصلح للاكثار .

ويغلب على منتجى المانجو في المديریات الشمالية طابع الرغبة في التصريف المحلى . ولذلك فانه بالرغم من أن مزارعى المانجو من المواطنين ذوى المراكز المالية المناسبة الا أنهم يقتصرون في الزراعة على حدود معينة لا تتجاوز الخمسين فدانا . ولم يحاول أحدهم أن يرسم سياسة تهدف الى مضاعفة التوسع والخروج من حيز الاستهلاك المحلى الى التجارة الخارجية . ولعل في هذا ما يؤيد أن بدء التوسع في زراعة المانجو بدأ في سنة ١٩٥٠ وأن النشاط الحكومى الفنى لم يساهم في هذا التوسع الا بتقديم الشتلات للراغبين . وبأسعار وصلت الى ٢٥٠ ملیم للشتلة الواحدة الأمر الذى كان يعتبر غريبا جدا لولا أننا لم نقصر

فى الاشارة الى السىاسة الاستعمارية التى رست للحد من زىادة الثروة الزراعية .

والسودان كدولة عربية يمكن أن يستفيد من التوسع فى زراعة المانجو بطريقة فنية اقتصادية على الأسس الآتية :

١ - اصدار القوانين اللازمة لتخصيص نسبة معينة فى كل مشاريع مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية لاتاج المانجو .

٢ - تركيز الأصناف فى كل مركز أو مديرية على أساس الصالح للتصدير ومن باب أولى صلاحيته للاستهلاك المحلى .

٣ - توزيع الشتلات بأسعار زهيدة لتشجيع الزراعة والاكثر منها .

٤ - انشاء جمعيات تعاونية لصالح منتجى المانجو لتقليل نفقات الانتاج فى الحاضر والحصول على أعلا مستوى لأسعار الصادر فى المستقبل .

٥ - ارسال بعثة من الوطنيين للتخصص فى صناعة الحفظ استعدادا للاستفادة من ذلك فى صناعات الحفظ فى الجنوب وكذلك حفظ الفائض أو التالف أو الغير صالح للتصدير أو الاستهلاك .

ومعلوم أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من كميات كبيرة من المانجو الطازجة أو من العصير . ومعلوم أيضا أن المانجو فى السودان ينضج فى أواخر ابريل ويستمر موسمها حتى أوائل يوليو . وأن المانجو فى مصر تنضج فى يوليو وأغسطس وسبتمبر وبذلك فإن من الممكن الاستفادة من اختلاف المواعيد على أساس التبادل التجارى بين الدولتين .

ونحن نكتفى بهذا الموجز . وسيجىء التفصيل لما أوجزناه فى مؤلفنا الخاص عن الفواكه بالسودان .

الفصل الثانى

النخيل

يتركز النخيل المنتج فى السودان فى المديرية الشمالية . وفيما عدا المديرية

الشمالية فاننا نشاهد غابات من النخيل ولكنها لا تصلح لكى نسميها منتجة .
ولا نجد حتى الآن سببا لامتناعها عن الانتاج المناسب الا أن أمطار الخريف
تسقط وتتلف الثمار فيما بين انعقادها ونضجها .

والسودان لا ينتج من أنواع البلح الطرى الا أصنافا غير ممتازة .

أما الأصناف الجافة فهى أجود الأنواع وأصلحها للاستهلاك المحلى
والتصدير معا .

ولا شك ان بعض مناطق المديرية الشمالية ستتأثر حتما بالسد العالى
ولكنها لن تكون بالدرجة التى يصعب تعويضها .

فالأصل أن أثر السد العالى لن يمتد الى المديرية الشمالية قبل سنة ١٩٦٢
أى قبل ست سنوات وأن التأثير بعد ذلك سيمتد تدريجيا .

لذلك فان أمامنا الفرصة واسعة لرسم سياسة فنية اقتصادية لتنظيم انتاج
البلح على أساس منع زراعة شتلات جديدة وتحديد المناطق التى سينتقل اليها
السكان للسكن ولمزاولة النشاط . وعلى ان تزرع فى المناطق الجديدة الأصناف
الممتازة وتركز ويصاحبها مصانع لتجفيف وتعبئة البلح . وبذلك يتم التخلص
من النظام الارتجالى ومن الأصناف الرديئة .

الفصل الثالث

الموالح

الموالح المعروفة تجاريا فى السودان هى الليمون المالح والجريب فروت
(الليمون الهندى) والبرتقال .

والليمون المالح والجريب فروت كلاهما ناجح جدا فى السودان . وبالرغم
من ذلك فلا زال كلاهما قاصر عن سد حاجة الاستهلاك المحلى . رغم صلاحية
كليهما للتصدير

والبرتقال رغم الجزم بنجاحه الا أن الأقسام الفنية لم تهتم به فى الماضى
ولذلك فان التوسع فيه كاد يتوقف لسببين :

أولا : الاصابة بمرض التصمغ - واقتصرت النصائح فى هذا الشأن من

جانب الأقسام الفنية على التقليم ثم على الازالة عند اشتداد الاصابة في الأشجار .

ولم يكن من ضمن النصائح الاهتمام بالصرف خصوصا تصريف مياه الأمطار والسيول التي تغمر الأراضي فترة طويلة في الخريف . وكذلك لم تشمل النصائح تعديل نظام الري الذي يجعل بساتين الفاكهة أشبه بالبحيرات أو المستنقعات كما أن نظام العزيق لا زال حتى الآن في السودان نظام بدائي هو ترجمة حرفية لعبارة Removing the Grasses (ازالة الحشائش) واكتفى الناصحون بالاشارة بازالة الحشائش سطحيًا دون اعتبار لبقاء جذورها في الأرض وعودتها للنمو من جديد .

ويعجب الكثيرون ويتساءلون : لماذا يظل لون ثمرة البرتقال في السودان أخضرا دون أن يتحول الى اللون الأصفر . والغريب جدا أن أحد كبار المتهمين بهذا الشأن سألني أن كان في الامكان تغيير لون البرتقال الى الأصفر - كيمائيا - حتى يجد البرتقال السوداني قيمة أعلى في الأسواق المحلية .

والواقع ان عدم تلون قشرة البرتقال في السودان باللون الطبيعي (الأصفر - البرتقالى) فمرجه الى الاستعجال في قطفه وبيعه في الأسواق المحلية . فالمعلوم ان الفترة اللازمة للنضج الكامل تبلغ حوالى التسعة شهور تبدأ من فبراير حتى نوفمبر أو مارس حتى ديسمبر أو ابريل حتى يناير . ولكننا في السودان نجد البرتقال رغم احتفاظه بالتاريخ العادى لموسم التزهير الا أن الثمار تنزل الى الاسواق في شهر سبتمبر واکتوبر ولو أن المنتجين صبروا على الثمار لتغير لونها . الأمر الذى يمكن الحكم عليه اذا أكدنا أن البرتقال ينضج ويأخذ لونه الأصفر الطبيعي في حدائق الري المصرى في جبل الأولياء وملاكال ولا يفوتنا أن نذكر أن دسنة البرتقال الناتج محليا تباع بسعر بين ١٠ و ١٥ قرشا للدسنة الأمر الذى يجعله بعيدا عن متناول غالبية الشعب

ونحن نرى ان البرتقال اذا نظمت زراعته فنيا يمكن أن يضارع في جودته الأصناف العالمية خصوصا وانه يمتاز بأحجامه الكبيرة وطعمه الحلو المذاق رغم تقصير فترة النضج

وعلى كل حال فاننا سنوفيه حقه من الشرح في مؤلفنا عن الفاكهة بالسودان

الفصل الرابع

الموز

لعل الموز هو الفاكهة الشعبية في السودان فأقة الموز يتراوح ثمنها للمستهلك بين ٥ و ٨ قروش على مدار السنة . ولذلك فهو أرخص من البلح الطرى الذى يحتفظ بسعر ثابت ١٠ قروش للاقة الواحدة .

والموز صالح للنمو وللانتاج في جميع أقاليم السودان . فهو في الجنوب يباع بسعر لا يتجاوز قرشا واحدا للاقة وفي كسلا لا يتجاوز سعره قرشان للاقة وفي المديرية الشمالية كذلك وفي مديرية الخرطوم ومناطق النيل الأبيض يتراوح سعر الجملة للاقة بين ٢٥ مليم و ٥٠ مليم

وأجود أنواع الموز في السودان هى التى تنتج في منطقة وادى كسلا وكذلك في الاراضى الطمينة على ساحل النيل أو فروعه .

والسودان لا يعرف التسوية الصناعية للموز وبذلك فإن اللوز يظل أخضر والقشرة تظل سميكة معيوبة والطعم والنكهة يستمران قاصرين عن بلوغ المستوى العالى لذلك النوع . ويغلب الصنف الهندى على الموز في السودان . لا يوجد أى تنظيم لقطع الموز أو تستيفه أو شحنه اعتمادا على حاجة سوق الاستهلاك الى التصريف . ولكن أى تنسيق أو تنظيم لم يتخذ بشأن الموز ولم ترسم أى سياسة لتصدير الموز الأمر الذى يحتاج الى التركيز وسهولة المواصلات وسرعتها والاكثار من عربات التبريد أو الثلاجات فى البواخر لذلك فإن الموز فى المستقبل فى حاجة الى الاستفادة منه عن طريق التصدير الى اليمن والمملكة العربية السعودية .

الفصل الخامس

الجوافة

الجوافة يمكن أن تعتبر فاكهة شعبية في السودان لكثرة المساحات المنزرعة منها ولكننا نشير الى ارتفاع أسعارها فى المدن لدرجة أن ثمن الأقة يتراوح بين ٥ و ١٠ قروش للمستهلك .

ويكاد السودان يخلو من الأصناف الممتازة في السوق التجارية ٩٥ ٪ من أنواع الجوافة هي الحمراء .. أى ذات اللب الأحمر وتصاب الجوافة بحشرة الـ Milly Bugs البق الدقيقى ولكن الملاحظ حتى الآن أن تلك الاصابة تكثر في الأشجار البالغة فى السن وتكثر في المناطق الكثيفة والتي تتزاحم فيها الأشجار البرية خصوصا السنط . وعلى أى حال فإننا نرى أن استمرار السعر المرتفع يجعل من الصعب القول بأن في السودان فاكهة شعبية بالمعنى الصحيح .

الفصل السادس

فواكه نادرة

من الفواكه النادرة الظهور في السوق السودانية رغم وجودها ونجاحها بالسودان ما يأتى : - الأناناس - الباباى - العنب - القشطة - التين .
والأناناس يكثر في المديرية الجنوبية وينمو بريا ولا يمنع من تصريفه في كل أنحاء السودان وفي الخارج سوى صعوبة المواصلات .
والباباى رغم أهميته الاقتصادية كمادة غذائية وكمصدر لمادة الباباين المستعملة في الصناعات الطبية الا أنه لم يجد اهتماما عاما في السودان ولذلك اقتصر انتاجه على مجهودات فردية لغرض الاستهلاك الخاص .
وبالمثل في القشدة والعنب والتين .
وسياتى الكلام عن كل ما سبق بالتفصيل في موضعه المناسب في مؤلفنا الخاص عن « الفاكهة بالسودان » .

الباب الرابع

المحاصيل الزراعية السودانية

يشمل البحث في المحاصيل الزراعية السودانية ما يأتى :

أولا : القطن

ثانيا : محاصيل الحبوب كالذرة والقمح والشعير

ثالثا : المحاصيل البقولية كاللوبيا والفول المصرى والبرسيم
رابعا : المحاصيل الزيتية كالقنول « السودانى » والسوسم
خامسا : المحاصيل البديلة أى التى تصلح كمحاصيل رئيسية لمساندة القطن
أو الحلول محله اقتصاديا وزراعى بصفة جزئية ومنها قصب السكر والأرز .
سادسا : محاصيل متنوعة كالخضر والاعلاف الخضراء والفواكه .
وقد أوضحنا فى مقدمة هذا المؤلف أننا سنلتزم البحث فى السياسة الزراعية
من الناحية العامة .
أما السياسة الزراعية الخاصة بكل قسم أو بكل محصول فإننا قد أفردنا
لها مؤلفات خاصة بها .
فالقطن سيأتى شرحه بالتفصيل فى المؤلفين الثانى والثالث أحدهما عن
السياسة لزراعية للمشاريع من الوجهة الاقتصادية والآخر عن الناحية الفنية .
وسيأتى دور المحاصيل الزراعية الأخرى فى مؤلفاتنا : الرابع والخامس
والسادس والسابع .
وسنخصص مؤلفنا الثامن والأخير للبحث فى الثروة الحيوانية .

خاتمة

مشكلة المزارعين ومشكلة الفلاتة

فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ نشرت لى صحيفة « العلم » سلسلة من المقالات عالجت فيها مشكلة مزارعى الجزيرة . وقلت فى ذلك الوقت ان مشكلة المزارعين ظاهرها تغيير هيئة المزارعين الى اتحاد للمزارعين وحث الحكومة على الاعتراف بالاتحاد . ولم تكن المشكلة فى نظرى هى مشكلة الاعتراف بالاتحاد ولكن الاتحاد كان وسيلة المزارعين لايجاد هيئة لها شخصية معنوية يعترف بها القانون الاتحاد كان وسيلة المزارعين لايجاد هيئة لها شخصية معنوية يعترف بها القانون حل المشاكل الحقيقية المستترة وراء فكرة تكوين الاتحاد .

قلت ان المشكلة أخطر بكثير من الاعتراف بالاتحاد . فما الاتحاد الا وسيلة لاعلان سخط المزارعين كلما أعوزهم المال . وكانت مشكلة الاحتياطى تطل برأسها أثر انخفاض أسعار القطن وكنت أرى أن الاحتياطى هو علاج مؤقت شبهته بحقنة المورفين . فالحاجة مستمرة ومستوى المعيشة آخذ فى الارتفاع ونفقات المعيشة بالمثل باقية على أسعارها المرتفعة . وأسعار القطن سائرة فى طريقها الى النزول التدريجى . ومعدل المحصول فى المشاريع المنهكة مستمر فى الانخفاض . والدورة الزراعية فى حاجة الى تعديل بل الى انقلاب شامل .

وجاءت حوادث مشروع الجزيرة فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ وعدت الى نشر سلسلة من المقالات فى صحيفة « صوت السودان » تحت عنوان مشكلة المزارعين . وعدت من جديد لترديد مانوحت عن ضرورة بحثه منذ عامين . قلت ان مشكلة المزارعين هى احدى المشاكل التى خلقتها الادارة البريطانية للسودان . وأن المشكلة ليست مشكلة الاحتياطى كما فهمها المزارعون . وليست أيضا مشكلة أفكار يسارية أو دوافع خفية ولكنها ترجمة صريحة للحاجة الى

المال . والمزارع لا يجد أمامه سوى الاحتياطي . ولا يعنيه أن سنوات عجاف قد تصادفه في المستقبل القريب . ولا يعنيه أيضا أن يقال له انه شريك في القطن ومالك للذرة فالعبرة لدى المزارع بما يصل الى مخزنه من حبوب والى جيبه من نقود .

وناشدت المسؤولين في مشروع الجزيرة وفي وزارة الزراعة أن يضعوا سياسة طويلة الأجل لتلافي ما يمكن أن يحدث من آثار لعوامل اقتصادية لا بد من حدوثها . اذا استمرت الدورة الزراعية على الأسس الحالية . واذا استمرت القواعد البريطانية المسيطرة على الأبحاث الزراعية وموجهة لسياسة المشاريع بمقتضى القوانين واللوائح القديمة .

واقترحت أن تلجأ الحكومة ومشروع الجزيرة الى ما يأتى :

- ١ - ادخال الحبوب الشتوية كالقمح والبقول ضمن الدورة الزراعية .
- ٢ - جعل استغلال الثروة الحيوانية ومنتجاتها عنصرا أساسيا فى الاستغلال الزراعى فى المشاريع
- ٣ - تشجيع الصناعات الريفية
- ٤ - انصاف العنصر الوطنى داخل المشاريع .
- ٥ - العمل فورا على استيراد سلالات جيدة من الذرة وتوزيعها على المزارعين وتوجيههم لأفضل طرق الزراعة
- ٦ - اشراك المزارعين فى بحث كل ما يرتبط بهم كمزارعين تمكيننا لهم من ابداء رأى حماية لمصالحهم

- ٧ - ادخال محاصيل رئيسية جديدة مثل الأرز وقصب السكر .
 - ٨ - انشاء نظام ثابت للتسليف الزراعى كوسيلة لخفض نفقات الانتاج .
- وأنا أكتب خاتمة هذا المؤلف فى اليوم الحادى والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٦ . ويؤسفنى أن أجد نفسى مضطرا للعودة من جديد الى قضايا المزارعين واكتفى بما نشر فى صحف اليوم الصباحية من عناوين .

ذكرت صحيفة (صوت السودان) بالخط العريض العناوين الآتية :
« آخر تفصيلات الموقف في مشروع جوده الزراعى ٠٠٠ عدد القتلى والجرحى
من المزارعين لم يتم حصره بعد ٠٠٠ الاشتباكات الدموية المؤسفة بين رجال
البوليس والمزارعين »

ونشرت صحيفة (الرأى العام) بعناوين ضخمة : اعتقال ٣٢٥ من مشيرى
الشغب من المزارعين . فى منطقة كوستى البوليس يعثر على ١٢ جثة فقط
ونشرت جريدة (الايام) : البوليس يفقد ٣ بنادق - السلطات تعتقل
٣٢٥ مزارعا حتى أمس .

ونشرت جريدة (الرأى العام) أيضا فى مقال لها اليوم جاء فيه ما يأتى :
اذا استطاع عمال البرقو (الفلاتة من أبناء السودان الفرنسى) أن ينظموا
أنفسهم فى شكل جيش . ويواجهوا البوليس بكل تحد وجسارة فماذا بقى فى
قلوبهم ورؤسهم من هبة الحكم ؟

وفى موضع آخر ذكرت الصحف أن أبناء البرقو رفضوا الادلاء بمعلومات
لموظفى التعداد الرسميين (المقيمين فى بلدة كركوج التى تبعد ١٥ كيلو متر
جنوبى الخرطوم) وتمسكوا بأن يصدر الأمر لهم من حكومتهم أى من حكومة
المستعمرات الفرنسية فى السودان الفرنسى .

فاذا ربطنا بين مشكلة المزارعين حاليا وبين مشكلة الفلاتة نجد أننا قد
حاولنا علاج المشكلتين منذ سنوات عن طريق الاذاعة والصحافة ثم فى هذا
المؤلف . ونحن لا نستطيع أن نفعل العلاقة بين تلك الحوادث وبين وجود عدد
من البريطانيين كمديرين لتلك المشاريع . ولا زلنا متمسكين بأن الادارة
البريطانية لم تكن تجهل ماسيتمخض عن كل مشكلة فى المستقبل .

ولا زلنا نرجو ونلح ونستصرخ المسؤولين أن يعالجوا المشاكل من جذورها.
والله المستعان .

٢١-٢-١٩٥٦

عبدى محمود مصطفى

خطأ وصواب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤٥،١٨	٥،١٠	Leboratories	Laboratories
٥٨	١٩،١٧	Foolly	Fully
٧١	١٧	اولال	الاول
١٩٤	٩	٤ مليون فدان	٤ مليون فدان بعد خصم
			ما يمكن استغلاله بدون الاعتماد
			على مشروعات الري الكبرى .
٢٦٥	٩	على المشاريع	على المشاريع يعانى نقصا فنيا

فهرس

الموضوعات

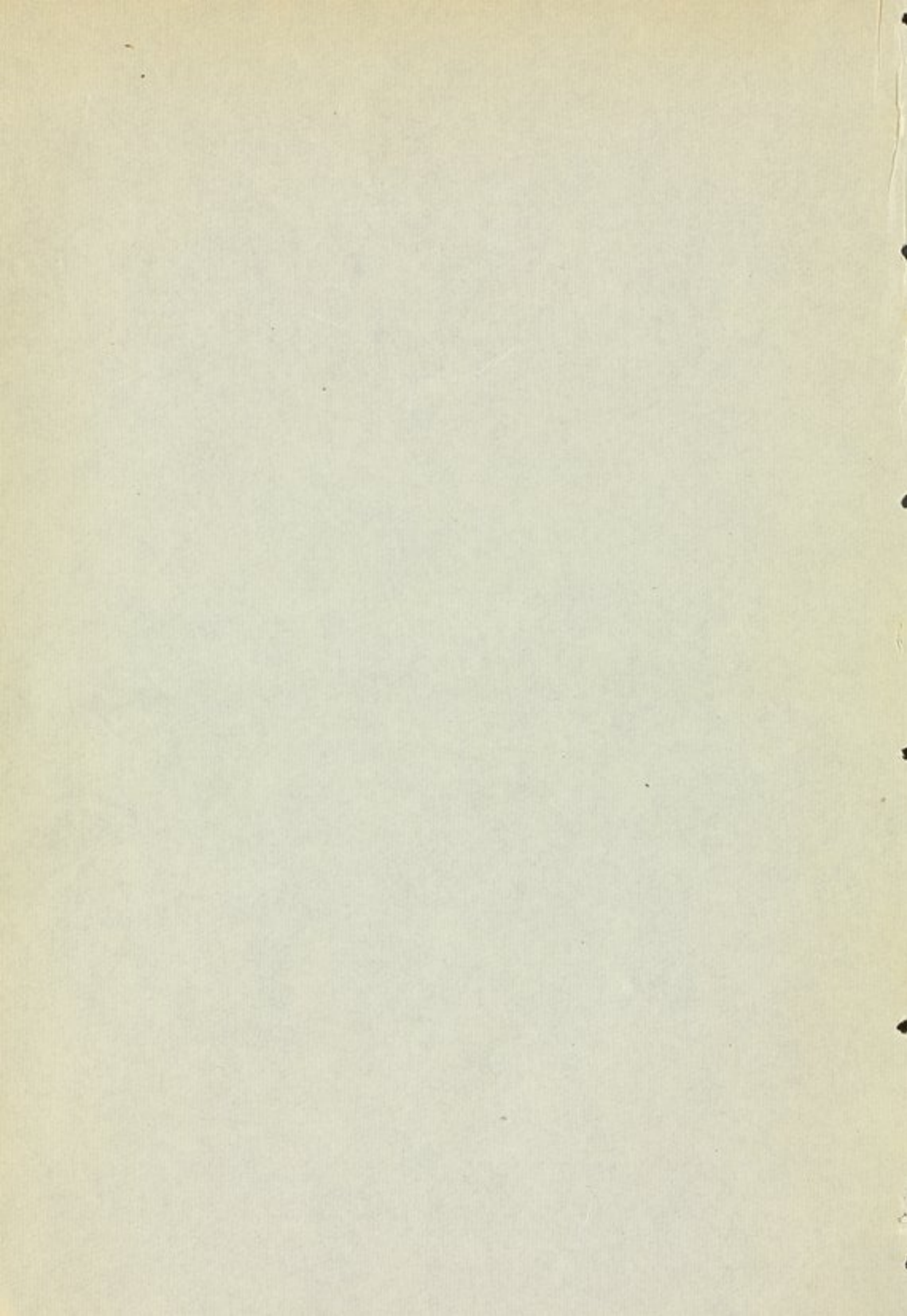
الصفحة

الاهداء	٣
تمهيد	٥
المبحث الاول - المشروع الزراعى	٨
مصطلحات هامة	٩
التقسيم الزراعى	١١
المبحث الثانى : السياسة الزراعية فى السودان فنيا واقتصاديا .	١٦
تقسيم السياسة الزراعية من حيث عنصر الزمن	١٩
المبحث الثالث : الفترة الزمنية السابقة على سنة ١٩٠٠	٢١
عناصر الانتاج الزراعى فى تلك الفترة	٢٢
الطبيعة - التربة الزراعية	٢٣
الماء	٢٥
الهواء - العوامل ذات الاثر المزدوج	٢٦
رأس المال - عنصر العمل	٢٨
الانار الاقتصادية التى ترتبت على قانون تحرير الرق	٣٠
ظهور مشكلة السكان	٣١
نظام الطبقات	٣٢
بدء الهجرة الى السودان	٣٤
انخفاض مستوى الانتاج الزراعى	٣٦
التبادل التجارى الخارجى	٣٨
المبحث الرابع : السياسة الزراعية فنيا واقتصاديا خلال الفترة الزمنية التالية	٤٠
انتهاء الثورة فى السودان	٤١
العمل - عنصر التنظيم فى الإنتاج	٤٤
التوجيه البريطانى لاقتصاديات السودان	٤٦
المشروعات الفردية والشركات البريطانية للاستغلال الزراعى	٤٧
التوسع فى مشروعات رى الجزيرة - الملكية فى اراضى الجزيرة	٥١
مركز المزارع فى شركتى الامتياز	٥٥
تكاليف الانتاج - المحصول	٥٦

الموضوعات	الصفحة
أسعار القطن - درجات القطن	٥٧
بيع القطن	٥٩
مصر والسودان	٦٠
الانتاج الزراعى فى الفترة الزمنية الثانية - عناصر الانتاج	٦٦
مصادر الماء العذب فى السودان	٦٨
لجنة مياه النيل - أسس المفاوضات	٧١
التعليق على اتفاقية سنة ١٩٢٩	٧٦
خزان جبل الاولياء	٧٧
اختصاصات مصلحة الرى المصرى فى السودان	٨٠
القيود الواردة على اتفاقية سنة ١٩٢٩	٨١
اقامة اعمال فى السودان على النيل وفروعه - التزامات بريطانيا	٨٢
وادي كسلا ودلتا القاش	٨٣
خور برکه وخور اللانجيب ودلتا طوكر	٨٤
رأس المال	٨٦
المبحث الخامس : السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة	٨٩
التجارة الخارجية	٩١
السياسة البريطانية والاقتصاد الزراعى	٩٣
القواعد البريطانية فى اقتصاديات السودان	٩٤
التوجيه نحو الانتاج الزراعى نباتيا او حيوانيا	٩٦
الحد من التفاعلات الوطنية - حماية رؤوس الاموال البريطانية	٩٨
القطن الطويل التيلة	١٠٠
المنظم	١٠١
السكرتير الادارى	١٠٣
الانفصال الطبقي	١٠٨
طبقة المزارعين	١١١
طبقة العمال الزراعيين	١١٣
العمل فى مشروع الجزيرة	١١٥
من هو المزارع الحقيقى فى السودان	١١٨
العلاقة بين صاحب الرخصة وبين الحكومة	١٢١
لجنة المزارعين	١٢٢
العناصر المكونة للجنة المزارعين - ملاحظات على لجنة المزارعين	١٢٣
بيع القطن	١٢٤
مدى تاثر المزارعين بحركة أسعار القطن	١٢٧
أثر مستوى أسعار سلع الاستهلاك على نصيب المزارع	١٢٨

ارتفاع مستوى المعيشة	١٢٩
المبحث السادس : السياسة الزراعية في الفترة الزمنية الثالثة - المشاريع الخصوصية	١٣٢
سياسة الحكومة الوطنية بشأن المشاريع الزراعية	١٣٤
هيئة شعبية للزراعة	١٣٧
تعديل الدورة الزراعية	١٣٨
الدورة الزراعية غير اقتصادية	١٤٤
مدى استفادة المزارع من السلفيات	١٤٦
نسبة تكاليف الانتاج مرتفعة	١٤٨
البريطانيون والسياسة الزراعية	١٥١
بريطانيا بين السودان ومصر	١٥٥
مشروع الجزيرة وعبد الماجد والمناقل	١٥٩
المبحث السابع : المركز الاقتصادي للقطن في السودان	١٦٣
الدورة الزراعية	١٦٥
العمل ورأس المال	١٦٨
التنسيق بين مصر والسودان في السياسة الزراعية	١٦٨
تثبيت نسبة الانتاج	١٦٩
المبحث الثامن : المياه - مياه الامطار	١٧٣
خور بركة	١٧٩
المياه الجوفية	١٨٢
مياه النيل	١٨٥
خطر الفيضانات على مصر	١٨٦
الاستفادة من مياه الفيضان	١٨٩
الاسس الاقتصادية لمشروعات الري الكبرى	١٩١
تنظيم الانتفاع بمياه النيل	١٩٦
تنسيق الملاحة النيلية بين مصر والسودان	٢٠٤
التوجيه في الانتاج الزراعي	٢١٠
الامور التي عالجها قسم الابحاث - التوسع في زراعة القطن	٢١١
اثر قسم الابحاث في انتاج الاصناف	٢١٣
التركيز الاقليمي لنشاط قسم الابحاث الزراعية	٢١٥
الابحاث الزراعية في مناطق النيل الابيض	٢١٧
المبحث التاسع : المزارعون	٢٢١
العناصر الوطنية في لجنة المزارعين	٢٢٢

الموضوعات	الصفحة
عنصر الفلاحة	٢٢٣
مشكلة الفلاحة - للفلاحة مشكلة قومية	٢٢٥
للفلاحة مشكلة دينية	٢٢٦
الفلاحة مشكلة اقتصادية	٢٢٨
العنصر المصرى فى الزراعة	٢٣١
ضمان النجاح للتوسع الزراعى	٢٣٦
الانتاج	٢٤٢
بيع القطن وبورصة العقود	٢٤٥
المبحث العاشر : تقويم المشاريع الزراعية - التمويل الزراعى -	٢٥٤
مركز القطن اقتصاديا وفنيا	
الظروف الفنية للمشروع الزراعى	٢٦٥
الكفاءة الاقتصادية للمشروع الزراعى	٢٦٦
كفاءة صاحب المشروع اقتصاديا وفنيا	٢٦٨
الحكومة وحماية رؤوس الاموال الاجنبية	٢٧٠
التسليف الزراعى	٢٧٨
المبحث الحادى عشر : موضوعات متنوعة - وسائل المواصلات	٢٨٨
الانتاج الحيوانى	٢٩١
التسميد	٢٩٧
محاصيل الفاكهة : المانجو - الموالح - الموز - الجوافة . . . الخ	٣٠٣
الخاتمة - مشكلة المزارعين ومشكلة الفلاحة	٣١١
خطا وصواب	٣١٥
الفهرس	٣١٧



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

